

الدكتور عيسى أبو المكارم

كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

الظواهر اللغوية في التراث النحوي

الجزء الأول

الظواهر التركيبية

القاهرة ١٣٨٧ — ١٩٦٨



الطبعة الأولى

القاهرة الحديثة للطباعة
ت ٩٣٤٣١٠

المقدمة

في البحوث النحوية المعاصرة ظواهر عديدة مختلفة الشكل والدلالة ، منها ماهو عرضي لا يعبر عن طابع فيها عميق ولا يمتد عن كيان فيها راسخ . كأن منها ماهو جوهري يمتد عن خصائص بالغة العمق في حياتنا الفكرية ويعكس مقومات عظيمة الرسوخ في تركيبنا الاجتماعي . وعلى الرغم من كثرة ما يمكن لحظه وتسجيله في البحوث النحوية من ظواهر عرضية فإن هذا النمط من الظواهر لا يتصف في التحليل العلمى بأهمية حقيقية إلا بقدر ما يحمل من دلالة على مدى اطراد سلطان الظواهر الجوهرية وتمسكها ؛ إذ أن التحليل العلمى للظواهر - فكرية واجتماعية معا - لاتهم الكثرة بقدر ماتعنيه الدلالة ، أو لنقل إن الكثرة تعنيه بدالاتها ، فهو إذن معنى بالدلالة قبل كل شيء .

وأبرز ما يلاحظه الدارس للبحوث النحوية المعاصرة من ظواهر جوهريية وحوود نوع من الانقسام والثنائية في هذه البحوث . ففيها اتجاه تقليدى يخضع خضوعا كاملا لسلطان المناهج التي اتبعتها النحاة العرب السابقون ، على نحو ما استقرت عليه في أخريات القرن الثالث الهجرى وأوائل القرن الرابع ، وكما استمر الأخذ بها منذ ذلك التاريخ حتى عصرنا الحديث دون تغيير فيها أو إضافة لها . وهذه التبعية الكاملة عند أصحاب هذا الاتجاه مطلقة ؛ إذ تمتد عندهم من الأصول الكلية إلى القواعد الجزئية ، وتشمل مع ذلك ومن قبل ذلك التصور الذهني لوظيفية البحث النحوى وغاية الباحث فيه ، كما تتناول - أيضا - تحديد الأساليب المختلفة التي ينبغي أن يصوغ بها الباحث النحوى أحكامه ويتحتم أن يقرر - بوساطتها - مسائله . ولا يقف أصحاب هذا الاتجاه

عند تبعيتهم المطلقة هذه لإطارات التفكير و البحث والتأليف التقليدية ، وإنما يضيفون إلى ذلك كثيرا من التعصب الضارب بها ، ذلك التعصب الذى يصيبهم بحساسية تجاه كل محاولة لإعادة النظر فى بعض هذه الأطر التقليدية ، وإزاء كافة صور النقد التى تتناول بعض أحكامها أو تزيف بعض اتجاهاتها . ومن عجب حقاً أن كثيرا من أصحاب هذا الاتجاه يحسون بالحاجة الملحة إلى ضرورة إعادة النظر فى الأساليب التقليدية فى البحوث النحوية ، ومنهم من تبلغ به الشجاعة إلى تقرير ذلك فى بحث يكتبه أو كتاب ينشره . ولكن هؤلاء - عادة - تقف بهم شجاعتهم عند هذا القدر ، دون أن يتجاوزوا ذلك إلى العمل على تحقيق ما يدعون إليه وينادون به ، بل سرعان ما يتحول بعضهم - إزاء أية محاولة لاستكشاف أساليب جديدة للبحث النحوى - إلى مهاجم للجديد صلب ، ومدافع عما يتناوله هو نفسه بالنقد عنيد .

وئمة اتجاه آخر يحس أصحابه بما فى أساليب البحث التقليدية من مشكلات ، وما ينتج عن التبعية الكاملة لها والالتزام المطلق بها من أخطاء . ومن بين أصحاب هذا الاتجاه من يجعلون أحاسيسهم المباشرة سندا لموقفهم الفكرى بأسره ، ومن ثم فإنهم سرعان ما يضطربون فى تحديد موقف من المناهج النحوية التقليدية - بالقبول أو بالرفض - بكل ما تمثل تلك المناهج من اتجاهات وما تتضمنه من أصول ، فتراهم حينما يقبلون تحديد وظيفة الباحث النحوى على نحو ما استقر عند المعاصرين من النجاة نقلا عن المتأخرين منهم ، وحينما آخر يفندون كثيرا من الأصول النحوية لامتدادها عن نظرة غير لغوية ، ومن ثم يتشككون فى كثير من الأحكام الجزئية لبنائها على أصول أدنى ما يقال فيها إنها غير مسلم بها . ومن بين أصحاب هذا الاتجاه أيضا من يرتكزون فى رفض المناهج النحوية التقليدية على دعائم من الاتصال المباشر بالفكر اللغوى العالمى المعاصر ، وهؤلاء

وإن بدؤوا في صورة البشرين بالعلم إلا أنهم كما يقول شاعر معاصرين « لبسوا قشرة الحضارة والروح جاهلية » ، فإنهم - في الحقيقة - يفتلون وجود ظروف موضوعية تجعل من المستحيل خضوع اللغة العربية في مستوى التركيب لتحليل اللغوي الذي تخضع له اللغات العالمية الأخرى ، وتعم كل محاولة من هذا النوع بدم الدقة ؛ لصدورها عن مقهج لا يتلاءم مع المادة وإغفالها للظروف الموضوعية لموضوع الدراسة .^(١) ومن عجب أيضا أن هؤلاء وأولئك ممن يرفضون المناهج النحوية التقليدية - يقفون عند مرحلة نقد هذه المناهج ونقض نتائجها ، دون أن يحاولوا الانطلاق إلى ما هو أبعد من ذلك ، ومن ثم فإنه يبدو - إلى حين - من غير المستطاع فهم ظاهرة واضحة في نتائج هؤلاء الباحثين ، وهو كلفهم البالغ بالكلام دون التطبيق ، وعنايتهم الواضحة بنقد ما هو قائم دون أن يقدموا له بديلا يصور ما يأخذون به من أصول وما يبشرون به من اتجاهات .

تحليل البحوث النحوية المعاصرة إذن يكشف عن وجود نوع من الانقسام فيها والثنائية بها ، فإن إلى جوار الانقسام بين ما يبدو أنه الفكر العلمي والفكر التقليدي يفصل كل من أتباع هذه المناهج أو تلك بين النظر والتطبيق ، ويقفون عند الكلام المجرد من غير أن يقدموا تطبيقا لما يدعون إليه وينادون به . والواقع أن وجود هذا الانقسام وهذه الثنائية في البحوث النحوية المعاصرة ليس غريبا ؛ إذ أن البحوث النحوية حقل من حقول الدراسات اللغوية ، وفي الدراسات اللغوية نجد هذا الانقسام قائما وهذه الثنائية واضحة : فتمة أتباع

(١) في دراستنا لـ «دكتوراه وموضوعها» : (مناهج البحث عند النحاة العرب) حددنا الخصائص الجوهرية للغة العربية الفصحى التي تختم من الالتزام الكامل بتطبيق المناهج اللغوية الغربية في مستويات التركيب ، وتجعل مثل هذا العمل يغفلا للظروف الموضوعية ذاتها .

للمناهج التقليدية ، وأشيع للمناهج اللغوية . وأولئك يتصورون البحث اللغوي محدودا بما استقر في التراث القديم لا يتجاوزونه ، وهؤلاء لا يتصورون البحث اللغوي إلا كما اتصلوا به في البحوث العلمية العالمية وعرفوه . وأولئك يتجمدون في إطار التاريخ ولا يملكون في ظل إمكانياتهم الفكرية إلا أن يكونوا كذلك، وهؤلاء وإن انفلتوا من أسر الولاء للقديم فإنهم انزلقوا فوقعوا أسرى شعار المعاصرة فتدزقت علاقاتهم بالماضي وانبتت صلاتهم بالواقع صلاتهم .

ووجود هذه الظواهر في بحوثنا النحوية بشكل خاص ودراساتنا اللغوية بصورة عامة منطقي ، ومرد هذه المنطقية - على تجوز في هذا التعبير يسير - إلى أن حقول الدراسات اللغوية على اتساعها ليست سوى جانب من حياتنا الفكرية بأسرها ، وهو جانب تتمثل فيه ما تتمثل في حياتنا الفكرية كلها من ظواهر . هذه الظواهر التي يمكن اعتبارها - في تضافرها وتكاملها - إطارات كلية وجوهرية لهذا الفكر ، تتحكم خصائصها في مستوياته ومناهجه وعلومه جميعا .

وأولى هذه الظواهر أو الخصائص أن فكرنا للمعاصر فكر متلق وتابع معا . فنحن نحميد اقتباس الأفكار ونقلها ، سواء أكانت أفكار الأقدمين من الأسلاف أم أفكار غيرنا من الأجانب ، وليس اقتباس الأفكار أيا كانت مصادرها في حد ذاته عيبا ، ولكن الذي يؤرق حقيقة أننا لا نقف عند حد النقل بل نضيف إلى ذلك التعصب لما ننقل ، ومن ثم نجد في حياتنا الفكرية ثنائية غريبة في صورتها المجردة ، مبررة في ظل هذه الحقيقة ، فتمة تعصب واضح للتراث القديم وقضاياه من ناحية ، وتعصب لا يقل عنه وضوحا أيضا للأفكار الأجنبية واتجاهاتها من ناحية أخرى . وقد أفقدنا هذا التعصب القدرة على النقد ، ودمر فينا روح الاستكشاف ، فلم تعد لدينا الطاقة لكي نقف عندما تعصب له أو ضده بالتحليل ، استشرافا لآماد أوسع مما نعرف ،

وأبعاد أفصح مما تتصور ، واستسلمت تلك على العكس تمنع ذلك إلى أن يتقرر
في تلك الأفكار الموروثة أو المنقولة من معالم فكرية لا تتجاوزها ، واتجاهات
علمية وإنسانية لا نكاد نخرج عنها .

الظاهرة الثانية أن في حياتنا الفكرية ميلا إلى مناقشة المشكلات دون
عمل على حل هذه المشكلات ، وفي تناول المفكرين المعاصرين للظواهر على وجه
العموم يبدون بالدراسة النظرية لها دون أن يعنوا كثيرا بالمعاناة الفعلية فيها ،
حتى في علاجهم لمشكلات التطبيق فإنهم يحيلون هذه المشكلات من واقع
حي ملح إلى مفاهيم نظرية يسهل على كل من يمضغ الكلمات أن يبدى فيها
رأيا وأن يحدد فيها موقفا ، وإن لم يكن على اتصال مباشر بالمشكلات ذاتها .
وهذا الميل إلى الكلام والإغراق فيه دفع المفكرين المعاصرين إلى موقف
يمكن أن يوصف بأنه قد فصل فصلا حاسما بين النظر والتطبيق ، وعالج
ما اتصل به من المشكلات التطبيقية علاجاً نظرياً صرفاً . دون محاولة للاتصال
المباشر بالواقع والمعاناة الحية لمشكلاته .

والظاهرة الثالثة : أن في حياتنا الفكرية إدعاءا كثيرا ؛ إذ كثيرا ما يلجأ
الدارسون المعاصرون إلى تجسيد ما يؤيد وجهة نظرهم في الدراسة ويؤكد اتجاهاتهم
في التحليل ويصحح مناهجهم في البحث ، دون اعتبار لما يخالف ما يذهبون إليه
ويناقض ما يحكمون به . ولو وقف الأمر عند حد الادعاء وحده لكان محتملا وإن
لم يكن مقبولا ، مبرراً وإن لم يكن مستساغاً ؛ إذ يظل في الإمكان دائماً الرجوع
إلى مثل تلك الأحكام بالنقد والتحليل ، ولكن هذا الادعاء يصحبه قدر من
التنفخ عظيم وقسط من الاستسخدام هائل . ونادر بين الباحثين من يقرر شيئاً دون أن
يقدم بين يدي ما يقرره ما يفيد أنه قد صنع المعجزات ، وأنه لا سبيل إلى تناول

مايقول أو تزيف مايقدر . والأمر كذلك أيضاً في المناهج المتبعة في حياتنا الفكرية ، فما من أحد يقيم منهجاً منها إلا يزعم أنه أصلح المناهج للأخذ به ، إذ هو - عنده - أكثرها علمية وأعمقها موضوعية وأعظمها دقة ، حتى إذا حاول باحث أن يتناول شيئاً من هذه الأحكام بالنقد ليحصص صحيحها من فاسدها ويقف على مدى أصالتها قولاً بمحاكمة تقصد إلى النيل منه ، وقد تهدف إلى تحطيمه ، دون عناية بأفكاره نفسها وآثاره ذاتها . وهكذا لا يلبث الصراع العلمي عندنا قليلاً حتى يتحول بتضافر الادعاء والاستخدام معاً إلى صراع شخصي ، ولا ثابت الأحكام الصادرة طبقاً لذلك حتى تصبح بتأزر الاستقرار التاريخي مع الكسل العقلي أو الخوف السياسي بمثابة حقائق بدئية لا سبيل إلى مناقشتها فضلاً عن تنفيذها .

أما الظاهرة الرابعة : فهي أن فكرنا المعاصر يمكن أن يوصف بالاستسلام ، فالفكرون المعاصرون يستسلمون ، لما يعرفون وإن لم يحترم بعضهم حدود ما يعرفون ، وهم يقفون عند معطيات المعرفة التي تلقى بها السبل في طريقهم أو يلقى بهم في طريقها دون أن يحاولوا تنمية معارفهم بالاتصال بغيرها ، ثم إنهم - فوق ذلك - لا يشقون على أنفسهم باستكشاف حقيقة ما يعلمون وما لا يعلمون ، فلا يحاولون تحليل ما يتمصبون له ، ولا درس ما يعارضونه وينصبون أنفسهم ضده . ومن ثم فإن من أهم الخصائص التي تميز الفكر المعاصر أنه يتصف باليسر ويتجنب المشقة ، ولذلك يقبل كافة الظواهر الموجودة في حياتنا الفكرية على علاتها تجنباً لأية محاولة للتصدي لها ، لما تستلزمه مثل تلك المحاولة - بالضرورة - من بذل الجهد وفير وتحمل لعناء كثير واستعداد للمذاب شاق .

والتحليل العلمى لهذه الظواهر فى الفكر العربى المعاصر، على الاختلاف بين مناهجه وتمدد اتجاهاته وتنوع علومه، يكشف عن وجود صلة عميقة بينها والواقع الاجتماعى لشعبنا العربى، حتى إنه لم يكن القول بأن هذه الظواهر فى مجال الفكر إمتداد الظواهر مثيلة فى نطاق المجتمع، أو بتعبير آخر: هى انمكاس طبعى للقيم السائدة فى مجتمعتنا المعاصر. هذه القيم التى تمتد عما يوشك أن يكون مسلة فى التحليل العلمى للواقع الاجتماعى، وهى أن مجتمعتنا العربى المعاصر لازال يمارس وجوده بأسلوب بورجوازى، ومن ثم فإنه يستلهم قيمه من القومات البورجوازية، والخصيصة الأساسية فى هذه المقومات أن الولاء فيها للذات وليس للآخرين، أيا كان ما يمثله هؤلاء الآخرون. وتوقع البورجوازية فى إطار الولاء الذاتى يفصم بشكل حاسم بين قيمها وكافة المثل التى تهدف إلى المشاركة فى العمل دون احتكار نتائجه، وفى ظل هذه الحقيقة تصبح كافة الظواهر الفكرية المعاصرة ظواهر منطقية. ويكون التزام الفكر المعاصر بالقلق دون الاستكشاف، وميله إلى الكلام لا التطبيق، ولجوؤه إلى الادعاء دون الحقيقة، واقترابه من اليسر وابتعاده عن المشقة، واتصافه بالاستسلام لا بالمقاومة، يكون كل ذلك متسما بالصدق فى التعبير عن مرحلتنا الاجتماعية هذه، بما لها من آثار فى تشكيل أطر التفكير وأبعاده وخصائصه الجوهرية وسماته الموضوعية. وإن لم يكن مصحوبا — فى بعض الأحيان — بالوعى الكامل بامتداد هذه الظواهر إلى الفكر من المجتمع، والإدراك العلمى لتلاحم الفكر وعلاقات المجتمع معاً.

* * *

ولقد كان هذا التحليل للخصائص الجوهرية فى البحوث الفجوية، وامتداد

هذه الخصائص عن ظواهر واضحة في الدراسات اللغوية ، واتصال هذه الظواهر بأصول راسخات في حياتنا الفكرية ، ثم التحام هذه الأصول بمقومات الواقع الاجتماعي وقيمه ، كان هذا كله نقطة البدء في إصدار « المكتبة النحوية » .

المكتبة النحوية إذن تصدر عن الحاجة إلى طريق ثالث غير الطريقتين القائمتين بالفعل في الدراسات اللغوية بوجه عام والبحوث النحوية بصورة خاصة ، طريق لا يدين فيه الباحث للتقديم ولا يعنوه فيه للجديد ، فلا يدفعه احترام الأسلاف إلى تقديسهم ولا الإعجاب بالمعاصرين إلى تقليدهم ؛ فإن الاحترام العظيم للأسلاف — وهو خصيصة من الخصائص الممتازة لشعبنا العربي — يجب أن يبرأ من كل محاولة لتقديس أفكار هؤلاء الأسلاف ، إذ معنى ذلك تحجر الأجيال المتتابة في جيل قديم ، وغفلة الأجيال المتلاحقة عن إدراك واقعها ، ومن ثم عجزها عن المشاركة في مشكلاته ، وفقدان القدرة على تقديم إضافة حقيقية إليه . كذلك فإن تقاليد المعاصرين لا يعني المعاصرة ، فإن التقليد موقف ساذج يعبر عن غباء في تصور مقومات الحضارة على أنها مجموعة من الكلمات يسهل حفظها وأنماط من التصرفات يمكن محاكاتها ، ومن ثم فإنه يظل — مهما طال استقراره وامتد زمنه — قشرة خارجية هشة تتحطم تحت إلحاح المشاعر الحقيقية أو الأفكار الموروثة .

والمكتبة النحوية تصدر عن يقين بأن هذا الطريق الثالث هو الطريق الذي ينبغي أن تبذل كافة الجهود العلمية لاستكشافه ، وترصد كل القوى الفكرية لتمهيد ، وذلك للخلاص من التقاليد المدمرة التي تحيل حياتنا الفكرية إلى شيع وأحزاب يترصد بعضها لبعض ويناقض بعضها بعضاً ، عن غير وعى

أحياناً بأن تعدد وجهات النظر لا يستلزم بالضرورة تناقض الحقائق ، واختلاف الآراء لا يجعل من الحتم تضاربها . وعن غير فهم أحيانا لدور التناقض بين الحقائق في الكشف عن أبعادها ، وأثر تضارب الآراء في بلورتها .

واللكتبة النحوية تصدر عن إيمان بضرورة إرساء تقاليد جديدة وحتمية استخلاص قيم بديلة لما في بحوثنا النحوية واللغوية من تقاليد وما في حياتنا الفكرية من قيم ، تقاليد لا تستمد مقوماتها من الواقع الاجتماعي الذي يمانيه شعبنا العربي وما يفرضه هذا الواقع من ذاتية الإحساس والتناول عكسا لكل ما يجمع به من موضوعية الإدراك والتفسير ، وقيم لا تستند كائنها على أسس من الخوف والاستسلام والتعصب . وإنما تستمد هذه التقاليد مقوماتها من الإيمان بضرورة ريادة الفكر للتطور الاجتماعي ، وما يستلزمه ذلك من تثبيت العناصر الأصيلة الصالحة فيها وفيه لتكون بمثابة قيم تهدي أجيالنا المتتابة وتصلح نمطنا الحضاري الذاتي الخاص . وبذلك تستند القيم الفكرية إلى ما هو أكثر صدقا من الواقع الاجتماعي المتغير ، وهو روح الحضارة التي عاشها شعبنا والتي ينبغي أن لا ينسينا التطور الاجتماعي بما يصحبه من تحولات أساسية في العلاقات الطبقية أن وجودنا المعاصر بأمره ليس إلا حلقة من حلقاتها ، ومن ثم يجب أن تكون خصائص هذه الروح الجوهرية فوق كل تطور ، لأنها أعمق من كل تطور ؛ إذ هي التعبير الحقيقي عن كياننا واقعاً وتاريخاً معاً ، ومستقبلاً أيضاً . وإن إحياء مثل هذه القيم والحفاظ عليها هو الذي يضمن تحقيق أقصى قدر من الفاعلية في مواجهة مشاكل الواقع في نفس الوقت الذي يوفر فيه الاتساق الضروري بين مرحلتنا المعاصرة وغيرها من المراحل الماضية والمستقبلية ، حتى لا تكون - لضلالها عن روح حضارتها وفقدانها جوهر أمتها - مرحلة تتصف بالضياع .

ولهذا كله فإن المكتبة النحوية تهدف — أول ما تهدف — إلى الانفتاح على الثقافات المختلفة والاتصال بالمناهج المتباينة ، وغايتها من ذلك تحقيق نوع من التكامل التكرارى بين هذه الثقافات والمناهج ، لأن مثل هذه التكامل طريق وسط يسهل فيه إرضاء الطرفين المتناقضين ، وإنما لأن التكامل هو الأساس الذى ينبغى الأخذ به منهجاً فى حضارتنا المعاصرة ، وبمقتضى هذا الأساس يصبح من الحتم الاتصال المباشر بالتراث القديم والوقوف الدقيق على اتجاهاته والإلمام الكامل بمذاهبه ، كما يكون من الضروري الاطلاع على معطيات الحضارة المعاصرة فى مجال الفكر وإدراك العناصر الأساسية فيها والخصائص الجوهرية لها . من غير ثنائية تستلزم الانفصام ، ودون انفصام يدفع إلى التعصب ، وبلا تعصب يزيف الواقع ويعمى عن الحق .

وإذا كانت الموضوعية تفرض التكامل أساساً وتستلزم الانفتاح وسيلة . فإن مما يزيد هذا الأساس رسوخاً وهذه الوسيلة وضوحاً أن ندرك أن هذا الأساس وهذه الوسيلة معاً كانا يشكلان بعض السمات الرئيسية فى حضارتنا الإسلامية^(١) . ويصوران بذلك عملية هذه الحضارة وموضوعية فكرها ، وقدرتها على الإفادة الكاملة من الثقافات المختلفة دون أن يصدها عن ذلك تعصب لجنس أولاء لبقيدة . بل إن الولاء العظيم للعقيدة — الذى اتصف به المسلمون الأولون — كان أبرز البواعث التى دفعت المتنقنين الإسلاميين إلى الاتصال بكافة العلوم التى أنتجتها الحضارات السابقة بقلوب مفتوحة وعقول واعية مدركة أن الإسلام تحضر ، وأن الحضارة أخذت لما يتلاءم مع تصوراته وعطاء بما يتسق مع قيمه وغاياته . وإذا كان العطاء بلا حدود فإن الأخذ محدود ،

(١) حول فلسفة التكامل واتصالها بالقومات الأساسية للمنهج الإسلامى انظر دراستنا عن المنهج الإسلامى ودوره فى نشأة الدراسات اللغوية ، (تحت الطبع) .

وهو يقوم بالضرورة على أساس من الاختيار ، ويجعل من الحتم الاتصال بما يُختار ومالا يُختار .

ولعل من الطبيعي — بعد هذا كله — أن تحاول المكتبة النحوية العمل في جبهتين معا : الأولى النصوص ، والثانية الدراسات .

وإذا كان نشر كل النصوص النحوية غاية نبيلة فإن من الحق الاعتراف بأنه لا طاقة للأفراد بها ، ولعل الجامعات المختلفة تسهم بقدر فيها ، ومن ثم فإن من الحتم اللجوء إلى نوع من الاختيار لما ينشر . ونحن ندرك أن الاختيار صعب ، ولكنه الطريق الذي لا بد من إله إلا نشر الكل ، وهو — كما قلنا منذ قليل — مالا طاقة لنا به . أما إهمال الكل — وهو الاحتمال المنطقي لهذين القسمين معا — فيرفضه طبيعة المنهج الذي التزمنا به ، وتأباه حاجة الفكر المعاصر إلى إقامة توازن فيه لا يحققه غير الاتصال المباشر بما في التراث من أصول والإلمام بما فيه من اتجاهات .

والأسس التي سيقوم عليها اختيار نص ما من نصوص التراث لنشره ضمن هذه المكتبة تلتقي حول مافي النص نفسه من خصائص وماله من تأثير . ومن ثم فإننا سنحاول أن تكون النصوص المنشورة في هذه المكتبة معبرة في دقة عن ظواهر شائعة في التراث النحوي ، في نفس الوقت الذي يكون لها فيه تأثير واضح في هذا التراث ، إما بالتابعة والالتزام ، أو بالشرح والتعليق والتفسير ، أو بالنقد والتخطئة والمعارضة . وسنحاول أن نبدأ منها بما يتصل بالأصول النحوية ، إذ أن هذا النوع من الكتب — فضلا عن عظيم تأثيره في الدراسات النحوية — لم يلق من الاهتمام ما لقيته كتب القواعد التطبيقية ، وإذا استثنينا كتاب الخصائص ورسالتى ابن الأنبارى فإننا لا نسكاد نجد في العالم العربى نصا من النصوص التي تعالج أصول النحو منشورا .

والدراسات التي تعنى هذه المكتبة بنشرها هي الدراسات التي تتوفر فيها عنصران أساسيان: أولهما الخبرة الواسعة بالتراث ، وثانيهما الاتصال الواعي بالفكر اللغوي المعاصر . وتتوفر هذين العنصرين معا نرجو أن تبرأ هذه الدراسات من التبعية ، وتنأى عن التعصب ، وتجنب الأحكام المطلقة والمسبقة . ونفتح — بذلك — عهداً جديداً بقيمه وخصائصه في حياتنا الفكرية بصورة عامة ، ودراساتنا اللغوية وبحوثنا النحوية بشكل خاص . وذلك أدنى ما يمكن أن يقدمه الباحث المخاض للمساهمة في تشكيل قيم الفكر الجديد الذي يمهّد لعالمنا الذي نحلم به، ومن أسف أنما أيضاً أقصى ما يمكن في هذه الظروف تقديمه.

* * *

وهذه الدراسة عن «الظواهر اللغوية في التراث النحوي» بأكورة الدراسات التي تنشرها هذه المكتبة ، والمهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل الظواهر اللغوية التي تناولها النحاة العرب بالتمعيد والتفسير . وقد تطالب تحقيق هذا الهدف تصنيف ما في التراث النحوي مما يتصل بهذه الظواهر إلى مستويين ، ومن ثم تقسيم الدراسة إلى جزئين : أولهما يختص بالظواهر التركيبية ، وثانيهما يدرس الظواهر غير التركيبية : صوتية وصرفية ومعجمية ودلالية .

وفي هذا الجزء الذي نتناول فيه «الظواهر التركيبية» حاولنا الوقوف على ما قدمه التراث النحوي في مجال دراسته للظواهر الناتجة عن تحليل التراكيب اللغوية . وقد استلزم ذلك تصنيف الركam العظيم الذي يضمه هذا التراث ؛ إذ أن النحاة العرب لم يقدموا دراساتهم لهذه الظواهر بشكل متكامل وأسلوب منسق . وإنما طغى عليهم الإحساس بظاهرة واحدة وهي ظاهرة التصرف الإعرابي ، ومن ثم كانت دراساتهم لغير هذه الظاهرة مبثوثة في دراساتهم لهذه الظاهرة نفسها ، ومتناثرة في الأبواب النحوية المختلفة التي تعقد في الغالب ملحوظاً فيها اعتبار هذه الظاهرة وحدها . وإن كان ذلك لم يحل دون إدراكهم

لعدد من الظواهر الأخرى وإسهامهم الجاد في التقنين لها . وكان أبرز ماشاركوا في تحليله من الظواهر اللغوية التركيبية غير ظاهرة التصرف الإعرابي ظاهرة التطابق وظاهرة الترتيب . ولذلك فإن هذا الجزء الذي خصصناه لتحليل « الظواهر التركيبية في التراث النحوي » يقع في أبواب ثلاثة يدرس كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر الثلاث ، فالباب الأول يتناول ظاهرة التصرف الإعرابي ، والثاني يدرس ظاهرة التطابق ، والثالث يختص بظاهرة الترتيب . وقد مهدنا لهذه الأبواب بتمهيد عن « الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية » وقفيناها بخاتمة تناولت بعض القضايا التي نحس بأنها ينبغي أن تكون محور حوار بين المشتغلين بالدراسات اللغوية بوجه عام والمهتمين بالبحوث النحوية بصفة خاصة .

وفي الباب الأول الذي يتناول ظاهرة التصرف الإعرابي حاولنا دراسة هذه الظاهرة على مستويين : أولها تاريخي وثانيهما تحليلي . ومن ثم وقع هذا الباب في فصلين ، عالج أولهما - وهو الذي عقدناه تحت عنوان « تأصيل الظاهرة » كل ما يمكن أن يتصل بالدراسة التاريخية لهذه الظاهرة في اللغة العربية، فتناول مدى أصالة الظاهرة في العربية الفصحى ، وهل هي من خصائصها المميزة لها أم يشاركها فيها غيرها من لغات الأسرة الهندو أوروبية أو شقيقاتها من الأسرة السامية . ثم هل هي من خصائص اللغة الفصحى وحدها أم إنها سمة من سمات كافة مستوياتها بما فيها اللهجات القبلية أيضاً . وأخيراً هل هي قديمة في اللغة أم اصططنعها النحاة ليضفوا على اللغة بعض عناصر القوة ويهبوها قدراً من المرونة وإذا كانت قديمة فما صلتها بالفهم التقليدي للسليقة، أو بتعبير آخر : إلى أي مدى كان يقع الخطأ فيها . وأما الفصل الثاني فقد درسنا فيه تحليل النحاة للظاهرة.

وقد تناول هذا التحليل أولاً القواعد النحوية المتقنة لهذه الظاهرة في العربية الفصحى ، وثانياً محاولات النحاة المختلفة لتفسيرها .

وفي الباب الثانى الذى عقدناه لدراسة ظاهرة التطابق فى اللغة العربية من خلال التراث النحوى ، لاحظنا ما يشبه أن يكون تكاملاً فى درس النحاة لهذه الظاهرة . إذ امتدت قوانينهم لها من الصوت إلى التركيب ، وشملت أيضاً ما يمكن أن يصطلح عليه بالعلاقة بين التركيب والموقف . وعلى الرغم من إدراكنا لانبثاق هذه الظاهرة إلى أكثر من مستوى واحد من مستويات النشاط اللغوى ، وبقيننا بأن مافى التراث النحوى نفسه من قواعد يتناول أيضاً مستويات شتى لها ، فإننا آثرنا أن ندرس فى هذا الجزء القواعد النحوية للتصلة بهذه الظاهرة ككل ، حتى يتيسر الإلمام بأبعاد ظاهرة لم يتبحر للكثرة من اللغويين العرب إدراك عمق الروابط بين مستوياتها . ومن ثم وقع هذا الباب فى فصول ثلاثة : الأول درس التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى ، والثانى تناول التطابق بين التركيب والموقف ، والثالث حلل صور التطابق بين أجزاء التركيب اللغوى .

وأما الباب الثالث والأخير فقد اختص بدراسة ظاهرة الترتيب فى العربية الفصحى والقواعد النحوية المنظمة لها ، وقد كشفت هذه الدراسة عن أن أبرز المؤثرات فى ترتيب الصيغ والمفردات داخل الجملة العربية فى تراث النحاة ثلاثة : الأول التأثير فى المضمون ، وهو مصطلح قديم قبلناه لقدرته على تصوير الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية للمعبرة عنها ، والثانى العمل ، والثالث الترابط بين الصيغ ، وهو — وإن كان مصطلحاً آثرنا وضعه — غير أنه يعبر عن فكرة نحوية محددة لم يضع لها النحاة اصطلاحاً . ومن ثم وقع هذا الباب فى ثلاثة فصول

تناول كل فصل منها واحداً من هذه المؤثرات النحوية ، محدداً مفهومه ، مقدماً
دراسة تطبيقية لآثاره .

وبعد ...

فإني أقرر - عن إيمان - أنني لم أفعل في هذه الدراسة غير استخلاص ما في
التراث الذي خلفه السابقون من النجاة أنفسهم من ظواهر . ومن ثم فإنه ليس
في فيها سوى جهد التصنيف الذي أرجو أن يكون معبراً عن نظرة واضحة
لدور الباحث النحوي ومنهج محدد في البحث النحوي معاً .

جنى محمد أبوالمكارم

1. *Agrostis alba* L.

تمهيد

الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية

•

•

•

•

•

من الواجب التفرقة بين مصطلحين قد يحدث بينهما شيء من التداخل مع ما بين مضمونيهما من اختلاف ، فيصاب الدارس بالاضطراب ، وهذان المصطلحان هما : الظواهر اللغوية ، والظواهر التركيبية .

فمصطلح الظواهر اللغوية يستخدم في مجالات الدرس للغة ، على تنوع هذا الدرس وامتداد آفاقه وتعدد مستوياته ، ابتداء من دراسة الأصوات فدراسة الصيغ والمفردات إلى أن ينتهى بدرس التراكييب اللغوية وما يطرأ عليها من تغيرات ، فالظواهر اللغوية اصطلاح واسع ، يمتد ليشمل الظواهر المتعددة لكل مستوى من هذه المستويات على حدة ، كما يتناول في الوقت نفسه الظواهر المشتركة بين أكثر من مستوى واحد منها ، والظواهر اللغوية متنوعة ؛ لأنها تتناول كل ما في اللغة من أنظمة ، إذ للغة نظام صوتي «لا يتعارض فيه صوت مع صوت ، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض موقع فيه مع موقع ، ولها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة ، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب ، ولها بعد ذلك نظام التقاطع ونظام للنبر ونظام للتنعيم ، فهي منظمة من النظم على حد تعبير بعضهم ، وتؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاضد مع النظم الأخرى»^(١)

ودور علماء اللغة تحليل هذه الظواهر المختلفة بغية الوقوف على نظمها ، ولذلك فإن هذا التحليل لا يتم جملة ولا على مستوى واحد ، وإنما يتعدد بتعدد مستوى التناول ومن ثم مختلف علومه ومناهجه ، فهناك علم خاص لدراسة الأصوات يخضع لمنهج خاص في دراستها ، وكذلك الأمر في الصيغ والمفردات والجلل ثم في الوقوف على المعنى المعجمي أو الاجتماعي للصيغة أو التركيب اللغوي ، وإن كان تعدد علوم اللغة لا ينفى الوحدة بينها ؛ إذ ترتبط هذه العلوم

(١) مناهج البحث في اللغة ٥٨ وانظر أيضا : اللغة بين المباشرة والوصفية ٥١ ، ١٥٢ .

ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، وتنسق مناعجها جميعاً لاستخلاص الأنظمة المختلفة التي تميز اللغة المعينة ، ثم من خلال التحليل العلمي للغات الانسانية يمكن أن نصل إلى ما بينها من أصول وما يجمعها من ظواهر ، وهو الهدف الأساسي من دراسة اللغة من حيث هي ، كدشاش انساني إجتماعي^(١) .

أما مصطلح الظواهر التركيبية فليس بهذا العموم ؛ إذ يقتصر على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجمل ، ولهذا فإن موضوع الدرس النحوي هو التركيب نفسه لا اللغة بأسرها ، وإن كانت صحة التركيب تستلزم بالضرورة صحة المستويات اللغوية الأخرى .

والظواهر التركيبية هي موضوع علم النحو ، إذ النحو — كما قرره ابن جنى منذ قرابة ألف عام — هو « انتحاء سمك كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك »^(٢) . وهو ما وضعه أبو سعيد السيرافي في مناظرته لمحي بن يونس إذ قال : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك »^(٣) . وذكره ابن عصفور في تعريفه له — مؤكداً بذلك إنتشار هذا الفهم لميدان النحو — فقال : هو « العلم المستخرج بالمقاييس السندطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها »^(٤) . وقال الخضر اوى : محمد

(١) انظر علم اللغة : مقدمة لقارىء العربى ٥١ - ٥٤ .

(٢) المصائص ١/ ٣٤ .

(٣) انظر : المقاييس ٨٠ ، الامتاع والمؤانسة ١/ ١٢١ .

(٤) انظر : الصبان على الاشعوى ١/ ١٥ ، وانظر أيضاً : النكت الحسان : مخطوط ١

يحيى بن هشام : « النحو بأقيسته تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب »^(١) .

ويقول أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة : « وهو - يعني النحو - في الاصطلاح : علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني . ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية ، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني »^(٢) .

ويقول السيوطي : « النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى »^(٣) .

وهذا كله يعني أن النحو يتناول بالدراسة « أحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض ، من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها »^(٤) .

وبهذا الفهم لميادين البحث النحوي يشارك الباحث في النحو الباحث في علم المعاني - كما يقول ابن كمال باشا - « في البحث عن المركبات إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن

(١) داعي الفلاح لمجبات الاقتراح - مخطوط - ١٧ أ

(٢) شرح الألفية - مخطوط - القسم الأول - غير رقم .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو - ط ١ - ٧ ، ط ٢ - ٦

(٤) أنوار الربيع ٥٨

تنظيم التعبير عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه»^(١) ومن ثم يتضح أن «ما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو»^(٢).

وهذا التحديد لمجالات البحث النحوي وأبعاده هو ما رجحه غير النحاة أيضاً، ممن كتب في حقائق العلوم وموضوعاتها، ومن بين هؤلاء التهانوي الذي يقول: «علم النحو - ويسمى علم الإعراب على ما في شرح اللب - وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقما... والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف، والافتداز على فهمه والإفهام به»^(٣) ويقول الشيخ محمد الخضر حسين، بعد أن ساق عدداً من التعريفات لعلم النحو - «وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء، ولا يعملونه دأثراً على هذا الحال»^(٤).

وهذه النصوص كلها تحدد بوضوح موضوع الدرس النحوي، وهو الجملة وما يمرض لها ويطرأ عليها، وما يحدث لأجزائها في التركيب وبالتركيب من تغير نتيجة لتعدد علاقاتها وتنوعها.

وإذا فإن الظواهر التركيبية جزء من الظواهر اللغوية، ودراستها مستوى من مستويات البحث في اللغة، ويختص به علم النحو، ومن ثم فإنه لا بد من تأكيد حقيقة بالغة الأهمية في البحث النحوي، هي أنه ليس صحيحاً ماركسي به النحو العربي من أنه لم يهتم بدراسة التركيب اللغوي، وإنما قصد إلى تحليل

(١) رسالة فيما بين اللغوي وصاحب المعاني - مخطوط - ١٩٧ - ١٩٩

(٢) المصدر نفسه.

(٣) اكتشاف إصلاحات الفنون ١٧/١ - ١٨ وانظر في تأكيد هذا المعنى نفسه

٣/١ - ١٤، ١٣٣١/٤.

(٤) دراسات في العربية وتاريخها ١٨٣ - ١٨٤.

وأخر السكتات فحسب، والواقع أن هذا الحضر ليدان البحث النحوى - وإن اعتمد على بعض تعريفات المتأخرين من النحاة^(١) - فإنه قد أغفل إلى حد بعيد ما قدمته الدراسات النحوية بالفعل من دراسة لكل الظواهر اللغوية التركيبية، هذه الظواهر التى يمكن أن نجد فيها ما يتعلق بالتطابق ثم ما يتصل بالترتيب جنباً إلى جنب مع دراسة أحوال أواخر السكتات .

كذلك ثمة حقيقة أخرى لا سبيل إلى إغفالها ، هى أن النحاة العرب لم يقفوا عند دراسة الظواهر التركيبية وحدها ؛ إذ أن القواصل الواضحة بين مستويات التحليل اللغوى لم تكن قائمة فى تصورهم بشكل حاسم ، ومن ثم لم ينعزل درسمهم للتركيب عن تناولهم لذيره من مستويات التحليل اللغوى ، ولذلك يختلط فى التراث النحوى البحث فى الأصوات والصيغ والدلالات جنباً إلى جنب مع دراسة التركيب .^(٢)

وتجسيدا لهاتين الحقيقتين معا فإننا - فى محاولتنا تحليل ما فى التراث النحوى من ظواهر - سنقسم هذا الكتاب إلى قسمين ، يعالج أولهما - وهو هذا الجزء - الظواهر التركيبية ، وبقناول ثانيهما - الذى نأمل أن يصدر قريباً إن شاء الله - ما أسهم به النحاة فى مستويات التحليل اللغوى المختلفة فى غير مجال التركيب . وتحليل التراث النحوى بقية تحديد الظواهر الأساسية فى التركيب اللغوى فى التفكير النحوى يكشف عن وجود ظواهر ثلاث تتضافر كل جهود النحويين على تجليتها وتحديد أبعادها والتقنين لها ، هى ظاهرة التصرف الإعرابى ثم ظاهرة التطابق ، وأخيراً ظاهرة الترتيب ، ومن ثم فإننا سنقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أبواب رئيسية يعالج كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر ، معتمدين فى هذا المجال على ما قدمه التراث النحوى من قواعد وحدده من أصول .

(١) انظر مثلاً : داعى الفلاح - مخطوط - ١٨ ب

(٢) انظر : مناهج البحث عند النحاة العرب - المؤلف - تحت الطبع .

1

2

3

4

5

6

7

الباب الأول

ظاهرة التصرف الإعرابي

يمكن أن يطلق على ظاهرة التصرف الإعرابي أربع اصطلاحات أخرى هي : تعاقب الحركات في أواخر الكلمات ، وتغير الحركات في أواخر الكلمات وظاهرة الإعراب ، والحركة الإعرابية ، ولكذا نفضل استخدام الاصطلاح الذي جعلناه عنواناً لهذا الباب وهو « ظاهرة التصرف الإعرابي » على جميع هذه الاصطلاحات .

أولاً لأن استخدام كلمتي (تعاقب) و (تغير) لا يتسم بالدقة العلمية ؛ إذ الظاهرة لا تقوم على لحظ التغير الحركي فحسب ، بل فيها جانب آخر هو التزام بعض الحركات في قسم كبير من الكلمات تلك التي يصطاح عليها بالكلمات للبنية ، ومن ثم فإن إطلاق (التغير) أو (التعاقب) على الظاهرة بأسرها يكون متسماً بكثير من التجوز ؛ لدلالته على مدلول لا يدخل أصلاً تحت لفظ الاصطلاح .

وثانياً لأن استخدام اصطلاح التصرف الإعرابي يفضل اصطلاح الإعراب والحركة الإعرابية ؛ إذ أن هذين المصطلحين قد تحدد مضمونها في الدرس النحوي ، وأصبح إذا أطلق أحدهما يدل على الحركات الأربع : الرفع والنصب والجر والجزم ، دون أن يشمل حركات البناء المتقاربة وهي : الضم والفتح والكسر والسكون .

ونحسب أنه - بهذا التفسير الذي قدمناه لاستخدامنا مصطلح التصرف الإعرابي - قد أشرنا إلى أن هذا الباب يدرس الظاهرة بشروطها المتكاملين : الشطر الذي تتغير فيه الحركات في أواخر قسم كبير من الكلمات تبعاً لتغير مواقعها التركيبية ، والشطر الآخر الذي تلزم فيه هذه الحركات ولا تتغير على الرغم من تعدد مواقع الكلمات .

الفصل الأول

تأصيل الظاهرة

(١) هل الظاهرة من خصائص العربية أم مشتركة بين لغات مختلفة ؟

(٢) هل هي أصيلة في العربية أم مصطنعة ؟

(٣) المخطأ في الظاهر قديم . صوره وأسبابه .

ظاهرة التصرف الإعرابي - بالمعنى الذى سبق تحديده - تكاد تكون خاصة من خصائص العربية ؛ إذ لا يوجد هذا التغير فى حركات أو آخر الكلمات بهذه الصورة الدقيقة المتبعة فى اللغة العربية فى غيرها من اللغات ، يستوى فى ذلك شقيقاتها من اللغات السامية أو لغات الأسرة الهندو أوروبية^(١) .

صحيح أنه قد يحدث نوع من التغير فى أواخر الكلمات فى بعض لغات الأسرة الهندو أوروبية ، كما يحدث فى اللغة اللاتينية إذا أردنا أن نعبّر عن معنى : (ضَرَبَ بطرس لبولس) ، مما يترك حرية كبيرة فى ترتيب الكلمات ، بحيث يمكن أن نقول :

بطرسُ بولسَ يضرب . Petrus Poulum Caedit ، أو نقول : بولسَ بطرسُ يضربه . Paulum Petrus Caedit ، أو نقول بولسَ يضربه بطرسُ Paulum Petrus Caedit ، أو نقول : بطرسُ يضرب بولسَ Paulus Paulum Caedit ، أو بولسَ بطرسُ يضرب paulus Petrum Caedit

(١) انظر - فى التفاصيل القاموس - علم اللغة للدكتور وائى ١٤٨ - ١٧٩ ، الأساس فى الأسم السامية ولغاتنا ١٨ - ٣٠ .

ذلك أن أواخر الكلمات تتغير من g إلى m في الكلمتين: Petrum, Petrus ثم paulum و Paulus مما أعطى للتكلم الحرية في ترتيب ألقاظ التركيب . وهو شبيه بما في العربية من تغيير الإعراب من رفع إلى نصب^(١) ، وتبعاً لذلك يرى بعض الدارسين أن اللاتينية من اللغات التي تسمى : لغات إعراب Lenguas Flexionnelles^(٢) . ويرون أن فيها ست حالات تتغير أواخر معظم الأسماء تبعاً لها ، وهي الفاعلية ، والنداء ، والمفعولية ، والملكية أو الإضافة ، والمفعولية غير المباشرة ، والآلية . ويقسمون الأسماء المفردة فيها إلى مجموعات أربع :

الأولى : أسماء تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز « و معظمها من الأسماء المؤنثة .
والثانية : تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز us ومعظمها من الأسماء المذكورة .
والثالثة : تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز er وكلها من الأسماء المذكورة .
والرابعة : تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز um وكلها من الأسماء المحايدة^(٣) .
ولكن هذا التغير كله يختلف عن النظام الموجود في العربية في أمور ثلاثة تجعل من التصرف الإعرابي خاصة من خصائص العربية .

أولها : أن هذا النظام الموجود في اللاتينية يلحق الاسم المفرد بواحد من عشرة مقاطع ، بينما المفرد في العربية لا تلحقه إلا إحدى الحركات الثلاث .

ثانيها : أن كل مجموعة من المجموعات الأربعة التي انقسمت إليها الأسماء المفردة في اللاتينية لها مسلكها الخاص في كل حالة من الحالات الستة ، ولا تكاد تتصل أسماء المجموعة الواحدة بأي صلة عناية أو منطقية ، كدالاتها مثلاً على

(١) أنجزة علم اللسان ٤٣٩

(٢) السابق ٤٣٥ .

(٣) انظر من أسرار اللغة ٢٠١ . وقد أشار إلى بعض ذلك فليش في كتابه العربية القصص ٩٠

معان خاصة تبرز جرمها في محيط واحد ، وإنما مرجع هذا التقسيم إلى الشكل أو الصيغة وما تختتم به من مقاطع . فبينما نجد أسماء المجموعة الأولى تختتم تبعا لتلك الحالات الستة بالمقاطع الآتية :

الفاعلية . النداء . المفعولية . الملسكية . المفعولية غير المباشرة . الآلية .
 à ae ao àm ao a

نرى أسماء المجموعة الثانية تختتم كما يلي :

الفاعلية . النداء . المفعولية . الملسكية . المفعولية غير المباشرة . الآلية .
 O O I Um e us

وإذا فليس الأمر في اللاتينية على الصورة التي اهتدى إليها نحاة العربية من أن كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب ؛ إذ الرمز الواحد في اللاتينية قد يرمز للفاعلية أو المفعولية مثل Um مع الأسماء المحايدة .

ثالثها : أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقا من نهاية الأسماء حين الوقف عليها ، أما الحركات الثلاث الموجودة في الظاهرة العربية فقد تسقط حين الوقف عليها (١) .

هذا كله يؤكد أن الوجود في اللاتينية—وإن شابه في بعض جوانبه الوجود في العربية—فإنه يختلف عنه اختلافا عميقا في طبيعته ، كما يختلف عنه في مدلوله (٢) ، ثم فيما قدمه النحاة له من تفسيرات . أى أن الظاهرة اللغوية مختلفة والبحث النحوي لها مختلف أيضا . بحيث يمكن أن نعد الظاهرة للوجود في العربية شيئا مستقلا تتميز به وتختص ، كما تعد دراسات النحاة في هذا المجال عملا فذا منبثقا عن الدراسة الموضوعية للغة لا عن تأثير أجنبي فيها .

وتغير الحركات في أواخر الكلمات موجود في كثير من اللغات السامية ،

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : philosophy of Grammar, p.185.

تدل على ذلك البقايا التي توجد في العبرية والحبشية والآكادية والنبطية^(١). بل أثبتت الدراسات أن اللغة الآكادية قد عرفت الحركات الثلاث في نصوصها القديمة ، ثم تطورت هذه الحركات الثلاث وانتهت إلى حركتين هما الضمة للرفع والفتحة للنصب والجر ، ولم تلبث هذه المرحلة طويلا حتى تطورت بدورها إلى مرحلة الحركة الواحدة وهي السكسرة المعالة^(٢). (٢) . كما أثبت نولدكه Noldke أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والسكسرة في حالة الجر ولا يعقبون هذه الحركات بالنون^(٣) . وبؤيده ما قرره ليمان E. Littmann من أن أواخر السكلمات في اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير بحسب مواضعها في الإعراب^(٤) وقد أثار هذا كله خلافا بين الدارسين حول ما إذا كانت ظاهرة التصرف الإعرابي إحدى السمات التي انصفت بها السامية الأم ، ثم انتقلت عنها إلى اللغات التي تفرعت منها ، ومن بينها العربية ، أم أنها إحدى الخصائص التي تميزت بها العربية ولم ترثها عن السامية .

يرى كثير من المستشرقين أن هذه الظاهرة كانت إحدى سمات اللغة السامية ، ويستندون في ذلك إلى دعامتين :

الأولى : أن الظاهرة موجودة في عدد كبير من اللغات السامية ، كالآكادية والنبطية والحبشية والعبرية والعربية ، بل إن اللغتين العربية والعبرية لازالتا تحتفظان بهذا التصرف في كثير من كلماتها ، فالأسماء في العبرية تنتهي بما يشبه الفتح أو بما يشبه الكسر أو بما يشبه الضم ، وعلى الرغم من فقدان حركتي الضم والكسر دلالتهما على الحالة الإعرابية فإن الفتحة لازالت

(١) انظر : العربية ٣ ، مقدمة سر صناعة الاعراب ٣ ، من أسرار اللغة ١٩٦-١٩٨

د اسات في اللغة ١٠-١١، ٩٦-٩٨

(٢) دراسات في اللغة ١٠، ٩٧

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : Enno Littmann Inscription p 33

— نستخدم للدلالة على المفعولية الحقيقية في عدد من الأمثلة كما في بعض آيات سفر العدد^(١) . وكما تلحق آخر الظرف المنصوب في مثل (ليلا) و (عَتَي) وتعني « حين » أو « الآن » كذلك فإنها تلحق المنصوب فينصب — كما ينصب المفعول المطلق في العربية — ولكنها في هذه الحالة تكون متلوة بميم زائدة ، تقابل النون الزائدة للتثنية في العربية ، مثل (يوماي) وتعني يوما و (حَنَام) وتعني مجانا^(٢) .

ثانية : أن وجود الظاهرة في اللغة العربية ينهض دليلا قويا على أنها قد ورثتها عن الأم السامية ، إذ أن العربية تعد — إلى حد كبير — نموذجا لأقدم صورة كانت عليها بقية اللغات السامية ، ثم تمثل في نظر كثير من الدارسين — الظواهر المشتركة مع السامية الأولى^(٣) . إذ تمكنت — بفضل انغماسها داخل شبه الجزيرة — من أن تحتفظ بظواهر الأم السامية . وهو ما لم يفسر لبقية شقيقاتها الساميات ؛ إذ طرأ عليهن من التغير والتطور ما باعد بينهما وبين الأصل السامي القديم .

ويرفض بعض الدارسين هذا الاتجاه ، ويرون أن تلك الأدلة التي قدمها المستشرقون ومن تبعهم ، والتي بنوا عليها ما قرروه من أن ظاهرة التصرف الإعرابي كانت من خصائص الأم السامية ، فيها تجاوز كبير . فهي — أولا — تعتمد على مجموعة من الإفتراضات التي لا تنهض لدعما أدلة يومية :

إذ هي تفترض أن اللغة العربية نموذج للأم السامية .

ثم هي تفترض أنه قد حدث نوع من التطور في شقيقات العربية الساميات

(١) أنظر : مدارج القرامطة والانشاء في اللغة العبرية ١٧٧ — ١٧٨ .

(٢) المصدر السابق ، تاريخ اللغات السامية ١٥ ، دراسات في اللغة ٩٨ .

(٣) أنظر : التطور النحوي للغة العربية ٣٠ ، ٧٥ .

ثم هي فوق ذلك تفترض أن هذا التطور — على تعدد أنماطه وتنوعها — قد أسلم إلى نتيجة واحدة ، وهي التخلص من تغير الحركات في أواخر الكلمات ، والتزامها — على وجه العموم — حركة واحدة .

ثم أنها — ثانياً — تنقسم بالخلط ؛ إذ تعتمد على الربط بين نتائج التطور اللغوي في فصيلة اللغات الهندية — الأوربية ، ومحاولة تطبيقه على ما أصاب أسرة اللغات السامية من تطور ، وعلى الرغم من الاعتراف بوجود قوانين مشتركة بين اللغات ، كشفت عنها دراسة أنماط تطورها ، فإنه من المؤكد أن اللغات لا تطبق القانون الواحد منها بنفس الصورة ، وإنما تتفاوت تبعاً لخصائصها الصوتية والتركيبية ، وهذا فإن الزعم بأن التطور الذي أصاب أسرة اللغات الهندية الأوربية نتيجة لقوانين محددة هو نفس التطور الذي أصاب أسرة اللغات السامية نتيجة للقوانين نفسها يتسم بالنظرة غير العلمية ، ويعمد عن الموضوعية التي يجب الالتزام بها في البحث اللغوي .

* * *

التصرف الإعرابي — إذا — مع كونه ظاهرة من ظواهر اللغة العربية هو — أغلب الظن — خاصة من خصائصها ، التي لا يشركها فيه غيرها من اللغات غير السامية ، أما اللغات السامية فليس بين أيدينا ما يكفي من الحقائق العلمية لكي نرد لحائتها التي يبدو فيها قدر من التغير في أواخر الكلمات إلى كونه جزءاً من ظاهرة أكبر وأشمل هي ظاهرة التصرف الإعرابي .

وإذا كان التصرف الإعرابي خاصة من خصائص العربية — كما نميل إلى ذلك اعتداداً بما بين أيدينا من الحقائق الموضوعية — فهل كان هذا التصرف ملتزماً في جميع مجالات النشاط المعبر عنه بهذه اللغة ، أم في بعض مستوياتها فحسب ؟ ثم هل هو ظاهرة من ظواهر العربية لغة ولهجات ، أم ظاهرة من ظواهر اللغة برئت منها اللهجات ؟ . ثمة خلاف كبير بين الباحثين ؛ إذ أن

فريقاً منهم — على رأسهم بعض المستشرقين — يرون أن التصرف الإعرابي لم يكن يراعى إلا في مستوى معين منها هو اللغة الأدبية وحدها ، أما مستويات الخطاب « فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة ، أو على الأقل لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها في لغة الآداب من شأن » ^(١) بل يغالى بعض هؤلاء فيذهبون إلى أبعد من هذا الزعم ، ويرون أن قواعد التصرف الإعرابي « لم تكن مراعاة في مستويات الخطاب ولا في لغة الكتابة ، وإنما خلقها النحاة خلقاً قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظام شبيهة بنظام الاغريقية ، حتى يكمل نقصها — في نظارهم — وتسو إلى مصاف اللغات الراقية » ^(٢) .

ويعتمد هؤلاء وأولئك — من يذهبون إلى عدم أصالة الظاهرة في مستويات اللغة العربية أو في اللغة بأسرها — إلى عدد من الأدلة ، أهمها دليان :

دليل لغوى وهو أن جميع اللهجات العامية المنتشرة من العربية ، والتي تستخدم الآن في الحجاز ونجد واليمن ومصر والعراق والشام وبلاد المغرب العربى مجردة من الإعراب ، فهو كان التصرف الإعرابى خاصة من خصائص اللغة أو ظاهرة من ظواهرها لبقى شىء يدل عليه في جميع اللهجات المعاصرة أو في بعضها .

ودليل عقلى يرتكز على أساس أن قواعد التصرف الإعرابى تبلى من التشعب والدقة وصعوبة التطبيق ، وتتطلب من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها بعضها ببعض . بحيث لا يقل مراعاتها في لهجات الحديث ؛

(١) انظر لغة لوانى ٢٠٤ - ٢٠٥ قلاعن دراسة الأستاذ كوهين ، لغة العربية في كتابه : لغات العالم .

(٢) فنه اللغة ٢٠٥ .

لأن لهجات الحديث تتوخى في العادة السهولة واليسر وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير ، كما لا يعقل — في الوقت نفسه أن تنشأ كل هذه القواعد بما تنسم به من تشعب ، وتتصف به من تعقد ، وتتطلبه من قدرة على الملاحظة الدقيقة — لا يعقل أن تنشأ هذه القواعد من تلقاء نفسها ، ولا يمكن لعقليات ساذجة — كمعليات العرب في عصورهم الأولى — أن تقوى على خلقها ، فهي تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحسكة ، ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحوية التي ظهرت في العمود الإسلامية بالبصرة والكوفة وما إليهما^(١) .

وهذه الدعوى بشطاريها غير صحيحة، وقد كفانا الدكتور على عبد الواحد وافي مثونة الرد على هذا الزعم أو هذين الزعمين^(٢) ، اللذين ينبعان من التعصب ضد اللغة والرغبة الحادة في محو ما لها من خصائص ؛ لأنها آخر الأمر لغة القرآن ، ولأنها كما عاشت بالقرآن عاش بها القرآن ، تلك الرغبة التي تصل إلى حد الزعم بأن القرآن قيل أولاً بلهجة محمد ، غير معرب ، ثم فصّح وأعرب من بعد^(٣) .

ولمّا كان ذلك غير صحيح عندنا ، لأنه — فوق ما ذكر الدكتور وافي — يناقض الدراسة الموضوعية للغة ، ولما نعرفه من مآثوراتها ، التي تثبت أن العربية قد التزمت بهذه الظاهرة منذ عصر مبكر جداً حتى اليوم .

فالشعر الجاهلي — وهو أقدم النصوص اللغوية التي بين أيدينا — تتجلى فيه علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان ، وقصائده تدل دلالة واضحة على خضوع كامل لقواعد التصرف الإعرابي ، بحيث إذا اضطربت الحركة فيها اضطربت هذه القصائد فنياً ، وتخلخلت — في الوقت نفسه — تراكيبها

(١) السابق .

(٢) انظر كتابه : فقه اللغة ٢٠٦ - ٢٠٩ .

(٣) انظر : حضارة العرب ٣٩

وتناقضت معانيها. وكذلك الأمر في مقطوعات هؤلاء الشعراء إذا تقوم الحركة الإعرابية فيها بدور أساسي في البناء الموسيقي وفي تحديد المعنى الوظيفي بجميما ، ولنتأمل هذه القصائد والمقطوعات التي تنسب إلى شعراء جاهليين ليسوا من أصحاب المملقات ، الذين قد يقال فيهم إنهم يمثلون أرقى مستويات اللغة في عصرهم ، وإنما هم شعراء عاديون يقولون شعرهم في أغراض عادية أيضا ، ويمكن أن نجد كثيرا من هذه القصائد والمقطوعات فيما بقي بين أيدينا لهم من دواوين كما يمكن أن نلقاها في مجموعات الشعر ومختاراته ، وسنخرج من هذه الجولة بين الشعراء بنتيجة هامة ، وهي أنه بدون الالتزام بما يفرضه التصريف الإعرابي من قواعد لن نجد شعرا ، بل سنجد - في أحيان كثيرة - صيغا متجاوزة لا سبيل إلى اتصال معانيها لأنه لا سبيل إلى تحديد وظائفها .

وسنكتفي بأن نقدم هنا هذه الأمثلة ، إشارة إلى هذه الحقيقة ودلالة عليها .

يقول المهمل بن ربيعة في رثاء كليب^(١) :

نبئت أن النار بعدك أوقدت واستبَّ بعدك يا كليبُ المجلسُ
وتكلموا في أمر كل عظيمة لو كنت شاهدَهم بها لم ينبسوا

ومن المستحيل أن نفهم المقصود من هذين البيتين إذا أهملنا قواعد التصريف الإعرابي ، ولنتصور - مثلا - أن شخصا يقرأ : (يا كليبُ المجلسُ) بالجر بدلا من الرفع ، (ولم تنبس) بالكسر بدلا من الرفع أيضا فلن يكون هناك اضطراب في القافية ، ولكن المعنى كان يختل إلى أبعد غايات الاختلال ،

(١) انظر : شرح ديوان الحماسة للزروق ، المجلد الثاني ٩٢٨ وما بعدها ، شعراء الصراية ١٧٩-١ .

إذ يحمل البيتان - بهذه الصورة ، هجاء لكليب بدلا من رثائه ، وإذا فراعنة ما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي كانت مقصودة عند المهلهل ، الذى يقال إنه أول من أرق الشعر وهمله^(١) ، وقصد قصائده ، وتعد أبياته - لذلك - نموذجا لأقدم النصوص الشعرية واللغوية جميعا .

وهذا عروة بن الورد يقول : (٢)

لحى الله صعلوكا إذا جن ليله مصافى المشاش ألفا كل مجزر
يعد الغنى من نفسه كل ليلة أصاب قراها من صديق ميسر
ينام عشاء ثم يصبح ناعسا يحث الحصى عن جنبه المتعفر
ولله صعلوك صفيحه وجهه كضوء شهاب القابس المتنور^(٣)

ترى : هل يمكن قراءة هذه الأبيات بغير التزام بما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي من حركات ؟ ربما أمكن ذلك ولكن سقنتج قراءة الأبيات حيثئذ اختلالا فى المعنى يصل إلى حدود التناقض مع ما أراده الشاعر بأبياته ، ومن ثم فإن الالتزام بهذه الحركات جزء لا يتجزأ من البناء التركيبى لهذه الأبيات .

وهذه أبيات أيضا للأفوه الأودى ، الذى يعد كذلك من أقدم شعراء العربية ، حتى لقد قيل عنه إنه من عاصر المسيح عليه السلام^(٤) . وعلى الرغم من رفضنا لهذا الزعم الذى نحمله على المبالغة فى تصوير قدمه بالنسبة لمؤلاء المؤرخين . فإن أبياته تؤكد أن الالتزام بقواعد التصرف الإعرابي لم يكن

(١) انظر : الشعر والشعراء ، ٩٩ ، خزنة الأدب ١ - ١ / ٣٠٠ ، الموشح ٧٤ ، شعراء النصرانية ١ / ١٦٠ ، طبقات شعراء ٣٣٠ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ، المجلد الأول ٤٢١ وما بعدها ، الأغاني ٣ - ٧٣ .

(٣) هذه رواية الأغاني ، وفى رواية المرزوقى بعض الإختلاف انظر : الأغاني ٣ - ٧٣ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١ - ٤٢٣ .

(٤) انظر : سبط الآكل ٣٦٥ و ٨٤٤ وانظر فى ترجمته أيضا : الشعر والشعراء ٥٩ معاهد التنصيص ٢ - ١٥٠ ؛ المزهرة ١ - ١٦٤ - ٢ - ٤٧٧ .

ضرورة فنية للاحتفاظ بموسيقى القصيدة بحسب، بل ضرورة لغوية لنقل

المعنى أيضا .

يقول :^(١)

فينا معاشر لم يبنوا لقومهم وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا
لا يرشدون ولن يرعوا لمرشدهم فالننى منهم معا والجهل ميعاد
حان الرحيل إلى قوم وإن بعدوا فيهم صلاح لمرتاد وإرشاد
فسوف أجعل بُعد الأرض دونكم وإن دنت رحم منكم وميلاد
إن النجاة إذا ما كنت ذا بصر من أجة الننى لإبعاد فأبعاد
ويكفى أن نختتم هذه المختارات ببيتين للعارف بن كعب بن عمرو المذحجي
يقول فيها :^(٢)

أكلتُ شبابي فأفنيته وأفنيته من بعد دهرى دهورا
ثلاثة أهلين صاحبته فبادوا وأصبحتُ شيخا كبيرا

وبدون ضم التاء في أكلت وأفنيته وأفنيته يتغير المعنى من شكوى
معمّر طال به الزمن إلى هجاء تتغير فيه كل الصور الشعرية الرائعة ، التي تصور
ضيق الشاعر بشيخوخته ، إلى صور مبتذلة تحمل على الاشتماز .

وإذا فإن الالتزام بالحركات التي تفرضها ظاهرة التصرف الإعرابي جزء
لا يتجزأ من بنية التراكيب اللغوية الشعرية ، ولو فقدت التراكيب هذا الالتزام
لا اضطربت معانيها واختلطت ، وفقدت بذلك خصيصة هامة من خصائص
التركيب اللغوى .

وإذا فظاهرة التصرف الإعرابي أصيلة في النصوص الشعرية ، لم يخلقها
النجاة ولم يصطنعوها بعد ذلك بقرون .

(١) انظر : ديوان الأقبه الأودى ٩ ، ١٠ (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) شعراء
الصرانية ٧١ ، ٧٠ / ١ وبين المصدرين اختلاف هين في رواية الأبيات .

(٢) انظر : أمالي السيد المرتضى ١ / ١٦٨ .

والأمر كذلك في النصوص النثرية أيضاً ، على الرغم مما هو معلوم من أن النثر الجاهلي لم يحفظ أكثره . منذ قال عبد الصمد بن الفضل الرقاشي قوله المشهورة : « ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشرة ، ولا ضاع من الموزون عشرة »^(١) . وعلى الرغم من الشك فيما بقي أيدينا من نصوصها أيضاً^(٢) . على الرغم من هاتين العقبتين : الندرة والشك ، فإن ما بين أيدينا من نصوص تثبت — بما لا يدع مجالاً للشك — أن الالتزام بما تفرضه ظاهرة التصرف الإعرابي من حركات لم يكن مقصوراً على الشعر وحده ، بل تجاوزه إلى النصوص النثرية أيضاً .

ذلك أن القارئ لحديث خنافر الحميري مع رثيه شصار ، كما ذكره صاحب الأملال^(٣) ، أو لخطبة قس بن ساعدة الإيادي كما رواها البلاقلاني وابن حجر^(٤) ، أو الواقف على روايات ابن عبد ربه عن وفود العرب إلى كسرى^(٥) . أو توجيهات أكنم بن صيفي والحارث بن أبي شمر الغساني للكتاب^(٦) ، يخرج بنتيجة واحدة هي أن النصوص النثرية التي تنسب إلى

(١) البيان والتبيين ١/٢٨٧ .

(٢) يرفض بعض الباحثين — وعلى رأسهم كثرة من المستشرقين ومن تابعهم — وجود نثر في جاهلي ، ويعطل ذلك المستشرق الفرنسي مرسية بأن العرب في الجاهلية كانوا يعيشون عيشة أولية والحياة الأولية لا توجب النثر افني لأنه لغة العقل ، وقد تسمم بالشعر لأنه لغة العاطفة والخيال ، ويستدل على ذلك بأنه لو كانت هناك مؤلفات نثرية لدونت وحفظت ونقلت إلينا كلها أو بعضها ، كما أن القرآن في ظنه ليس خليفاً أن يسمى نثراً ، إذ هو في الأغلب مسجوع وموزن ، وقد تابعه في ما ذمب إليه الدكتور طه حسين ، فقسم الكلام إلى نثر وشعر وفرآن ، ورفض هذا الاتجاه الدكتور زكي مبارك معتبراً القرآن نصاً نثرياً يمثل العصر الجاهلي ، وهو ما نرجعه لأسباب كثيرة ، ليس هنا مجال تفصيلها . أنظر النثر الفني في القرن الرابع ٣٣/١ — ٤٣ .

(٣) أملال الفاني ١/١٢٤ — ١٣٥ .

(٤) انظر : إعجاز القرآن ٢٣٠ — ٢٣١ ، الإصابة ٢٨/٥ — ٢٨٦ .

(٥) انظر : العقد الفريد ٩/٢ وما بعدها .

(٦) الصناعتين ٤٤٠ .

العصر الجاهلي تنقسم - بأثر آراء سلطان مظهر - التصريف الإعرابي ، بالرغم من كل ما يمكن أن يقال في أصالة هذه النصوص ، وانتحالها ، ودعوى انتسابها إلى عصر صدر الاسلام ، ذلك أن هذه النصوص - وغيرها مما ينسب إلى العصر الجاهلي - مع دعوى انتحالها ، تدل دلالة أكيدة على صورة انتماء كيب اللغوية النثرية في العصر الجاهلي ؛ إذ هي على فرض وضعها بعد هذا العصر لا بد أن تنقسم بسماته ، وتحتذى أنماطه ؛ لأن الواضع أو الواضعين لها كانوا يهدفون إلى نسبتها إليه ، ولم يكن أمامهم من سبيل إلا إحتذاء النماذج اللغوية المنسوبة إليه بالفعل .

وثمة دليل آخر على التزام النصوص النثرية بما يفرضه التصريف الإعرابي من حركات في العصر الجاهلي ، وهذا الدليل يتمثل في القرآن ، ولا ينبغي أن نغيب إذا عددنا القرآن من الناحية اللغوية أنراً جاهلياً ، « فإنه صورة من صور العصر الجاهلي ؛ إذ جاء بلغته وتصويراته وتعبيره ، وهو - بالرغم مما أجمع عليه المسلمون من تفرد بصفات أدبية لم تكن معروفة في ظنهم عند العرب - يعطينا صورة للنثر الجاهلي » (١) وقد حافظ القرآن على الحركات المختلفة التي تنتج عن الالتزام بهذه الظاهرة ، وفيه نصوص كثيرة لا سبيل إلى فهمها إلا بالالتزام بهذه الحركات ، ومن ذلك مثلاً قول الله تعالى في سورة فاطر : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » وفي سورة التوبة : « إن الله يرى من المشركين ورسوله » وفي سورة البقرة « وإذا ابتلى إبراهيم ربه » وفي سورة النساء ، « وإذا حضر القسمة أولوا القربى » فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات « لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً ، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه مثل آية (١٠٣) من سورة النمل

(٣) النثر الفني في القرن الرابع ٣٨/١ .

(وهذا لسان عربي مبين) وصرح من هذا أنه لم يقم عند محمد ومعه غيره فرق هام بين لغة القرآن وبين لغة العرب» (١).

* * *

ظاهرة التصرف الإعرابي موجودة إذا في العصر الجاهلي ، في مستوى اللغة : شعرا ونثرا ، فهل هي أيضاً ملتزمة في مستوى اللهجات القبلية ؟ تلك قضية بالغة الدقة والخطر . وخطورتها تمتد عما تصيب به الدرس من عسر والباحث من مشقة ؛ ومرد ذلك العسر إلى أنها إذا كانت موجودة في اللهجات القبلية في العصر الجاهلي فمن المرهق حقاً التفرقة في مجال التراكيب بين النصوص اللغوية واللهجية ، بعد أن فقدنا في التعرف إليها خصائص التصرف التي تفرضها هذه الظاهرة ، وسبب تلك المشقة أنه ليس بين أيدينا نصوص صريحة النسب إلى اللهجات القبلية الجاهلية حتى يمكن الإعتماد عليها في تصور مدى أخذها بهذه الظاهرة أو عدم خضوعها لسلطانها ، كما أن الدراسات التي قدمها علماء اللغة في هذا المجال لا تشف كثيراً عن الحقيقة ؛ إذ انحصرت الظواهر اللهجية في تصورهم في مجالي الأصوات والصيغ ، دون أن يتبينوا ما لها في التركيب من أثر ، ولذلك كانت إشاراتهم إلى الظواهر اللهجية كثيراً في القراءات والأصوات والصيغ الصرفية ، وقليل جداً يبلغ حد الندرة في النحو . ومن ذلك في مجال الأصوات عنعنة تميم ، وعجرفية قيس ، وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة ، وتسهيل الهمز عند قريش وكسر أول المضارع عند أسد وقيس ، وكسر أول بعض الصيغ فيهما (٢).

(١) العربية ٤ .

(٢) ثمة خلاف بين تفسير ابن جني لهذه الظواهر الصوتية وتفسير ابن فارس لها ، مع اعتدادهما معاً بأقوال اللغويين والمؤرخين من انصاف اللهجات بهذه الظواهر الخاصة . وهو اختلاف يصل إلى درجة التناقض في تفسير الظاهرة الواحدة أحياناً ، وقد أثر هذا الاختلاف في علماء العصور التالية . انظر : سر صناعة الأعراب ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، الخصائص ٢ / ١١ - ١٢ ، الصاحبى ٢٣ - ٢٤ وأيضاً : العقد الفريد ٢ / ٤٧٧ ، المزهر ١ / ٢٢١ ، خزائن الأدب ٤ / ٤٩٥ ، فقه اللغة لثعالبى ٧٣

ومن ذلك في مجال الصيغ الاختلاف في التقديم والتأخير نحو صاعقة ،
وصاقعة والاختلاف في الحذف والإثبات نحو : استحييت واستحييت (١)
والاختلاف في التصريف نحو : هَلَكَ يَهْلِكُ وَهَلَكَ يَهْلِكُ ، وهي قراءة
الحسن ، والتهلُّسكة والتهلُّسكة والأولى قراءة الخليل بن أحمد (٢) . وقد قدم
الصاغاني في كتابه (ما تفرد به بعض أئمة اللغة) (٣) نماذج كثيرة للاختلاف
بين اللهجات في الصيغ ، وتدل أمثله على أن الاختلاف بين اللهجات يشمل
علامات التأنيث والإعلال وإبدال بعض الحروف من بعض وإدغام بعضها
في بعض والاضطراب في ترتيبها ، كما تشمل أيضاً التصريف وصيغ الإشارة (٤) .

وفي مجال التركيب لا يكاد يعثر على دراسة واحدة للنحاة تتناول بالتحديد
ما كان بين اللهجات من فوارق تركيبية ، وإن كان بعض النحاة واللغويين
في دراساتهم المتشعبة قد أشاروا إلى بعض هذه الفوارق ، ومن ذلك ما أشار
إليه ابن فارس من الاختلاف في الإعراب نحو : ما زيد قائماً وما زيد قائم ،
وإن هذين وإن هذان ، وهي بالألف لغة لبنى الحارث بن كعب ، والاختلاف
بينها في التذكير والتأنيث نحو : هذه البقر وهذا البقر ، وهذه النخيل وهذا
النخيل (٥) . وهذه الإشارات وإن كانت قليلة كافية للدلالة على وجود فوارق

(١) الصاحبى ١٩ .

(٢) المصدر السابق وانظر : أيضاً ما تفرد به بعض أئمة اللغة (مخطوط) ورقة ٢ أ .

(٣) توجد نسخة خطية من الكتاب في دار الكتب المصرية تحت رقم ٤١٨ لغة ،
وقد قسمه مؤلفه أقساماً أربعة :

القسم الأول : فيما قرئ . في الشواذ من القراءات وقد عزا فيه كل قراءة إلى من قرأ بها
من القراء والنحاة .

والقسم الثاني : فيما تفرد به أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى .

والقسم الثالث : فيما انفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني .

والقسم الرابع : من سائر كتب اللغة وشرح هياكل الأشعار .

(٤) انظر : ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ١٨ ، ب ، ١٩ ، ب ، ١٠ أ وب و ١١ ،
١٥٢ ، ب .

(٥) انظر : الصاحبى ٣٠ .

تركيبية بين اللهجات ، ثم بين اللهجات واللغة ، وبخاصة في ظاهرة التطابق بين الصيغ ، فهل كان بين اللهجات خلاف أيضاً في مدى التزام تراكيبها بقوانين التصرف الإعرابي ؟ .

يبدو مما في النحو من إشارات أن اللهجات أيضاً قد خضعت لظاهرة التصرف الإعرابي ، وإن كان خضوعها مفايراً - إلى حد ما - عن النمط الذي خضعت له اللغة الفصحى ، ومن هذه الإشارات النحوية ما يشير إلى أن تأثير الصيغ المتجاورة وعلاقاتها لا يخضع لنفس النظام الذي تخضع له في الفصحى ، (فتى) و (لعل) تجران ما بعدهما ، الأولى في لهجة هذيل ، والثانية في لهجة عقيل (١) ، فهما حرفا جر في هاتين اللهجتين على حين لا يعملان الجر في اللغة الفصيحة . و (إن) النافية تعمل عمل ليس في لهجة أهل العالية بينما لا تعمل في الفصحى ، و (إلا) تعمل في المستثنى المنقطع في لهجة الحجازيين كما ذكر سيبويه (٢) ، وهي في الفصحى لا تعمل ، ومن جاوز عملها جوزه مراعاة للهجة أهل الحجاز ، و (أن) المصدرية تجزم المضارع في لهجة بني صباح من ضبة (٣) ، وهي في الفصحى تنصب . و (لم) تنصب المضارع في لهجة حكاها اللحياني (٤) ، وهي تجزمه في اللغة الفصحى .

هذه الإشارات الموثقة في كتب النحو تشير إلى التزام خاص بظاهرة التصرف الإعرابي في مستوى اللهجات أيضاً ، ويؤيد هذه الإشارات ما عرف عن النحاة واللغويين العرب من أنهم ظلوا حتى القرن الرابع الهجري يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم ، كما كانوا يحتجون حتى منتصف القرن الثاني الهجري بكلام من في الحواضر من العرب ، ومن يفسد عليها من البداءة ،

(١) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٠٦ ، ٥٦

(٢) الحذف والتقدير في النحو العربي ٦٩ ، ٣٠٧ ومصادره .

(٣) السابق ٧٤ ومصادره .

(٤) السابق ٧٤ ومصادره .

ومن ذلك ما ذكر عن الخليل بن أحمد من أنه قد أخذ علمه باللغة من بوادي
الحجاز ونجد وتهامة . وأن الكسائي قد انطاق بعد أن عرف ذلك إلى
البادية فأنفذ خمس عشرة قنينة في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ^(١) ،
وما يروى عن الأصمعي اللغوي ويونس بن حبيب النحوي من انفرادهما وغيرها
بمرويات أخذها من البادية ^(٢) ، ثم ما تحكيه كتب التراجم من وجود طائفة من
الأعراب استشهد بهم أبو عمرو بن العلاء في موقفه مع عيسى بن عمر ^(٣) ،
واحتسب إليهم الكسائي في منازعته مع سيويه ، ومنهم أبو فقعس وأبو
زياد وأبو الجراح وأبو نروان ^(٤) ، والمتنجم التميمي وأبو المهدي الحجازي ^(٥) ،
وأبو سوار الغنوي وأبو خيرة العدوي وأبو البيداء الرياحي وأبو عرار
العجلي وأبو ثوبة الأسدي ، وأبو مسحل وأبو ضمضم ^(٦) وغيرهم كثير .

وأخذ العلماء الوافدين على البادية ممن كان يصادفهم من أعراب القبائل
حجة على أن لهذه الظاهرة سلطانا على لهجات تلك القبائل ، كما أن دلالة الأعراب
الذين كانوا يقدون على الحواضر و يقيمون فيها على لهجاتهم القبلية حجة ثانية
على خضوع هذه اللهجات لقواعد التصرف الإعرابي وإن كان خضوعا مغايرا
لنظم التي تتبعها الفصحى ، يدعم هذا كله ما يفهم من قول الجاحظ « ومتى
سمعت بفادرة من كلام الأعراب فإياك وأن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج
الفاظها ، فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها من كلام المولدين
والبليدين خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير ، وكذلك إذا سمعت

(١) انظر : إنباء الرواه ٢/٢٥٨ ، تاريخ بغداد ١١/٤٠٨ .

(٢) انظر : ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ٨ أ — ورقة ١٤ أ .

(٣) انظر : الزهر ٢/٢٧٧ — ٢٧٩ ، مجالس العلماء ١ — ٤ ، الأشباه والنظائر
٢٤/٣ — ٢٥ .

(٤) الانصاف ٢/١١٣ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٢٩ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ٣٨ ، ٣٩ ، الزهر ٢/٢٧٧ .

(٦) الفهرست ٦٦ وما بعدها .

بنادرة. من نوادر العوام وملحة من ملح الحشوة والطناف فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب أو أن تتخير لها لفظا حسنا أو أن تجعل لها من فيك نخر جاسريا» (١).

هذا كله يؤكّد أن للتصرف الإعرابي سلطانا محددًا على اللهجات في العصر العباسي، فهل يصح أن نطلق هذا الحكم أيضا على لهجات العصر الجاهلي؟ نحن نميل إلى تأكيد ما تلح عليه الإشارات النحوية من أن ظاهرة التصرف الإعرابي كانت موجودة أيضا في اللهجات القبلية في العصر الجاهلي، ما دامت ملامح الظاهرة موجودة في ما ينسب إلى العصر العباسي وما قبله من آثار لغوية ولهجية؛ إذ من الحقائق التي انتهى إليها البحث اللغوي في مجال كشفه عن قوانين التطور اللغوي في مجالاته المختلفة: أصواتا وصيغا وتراكيب ما يعرف باسم قانون الميل إلى السهولة، وإذا لجأنا إلى هذا القانون تصورنا ضرورة وجود هذه الظاهرة في لهجات العصر الجاهلي، لأننا — أولا — نلاحظ وجودها في العصور الإسلامية، ويستحيل أن تاجأ اللغات إلى التعصيب فتستخدم الحركات في أواخر الكلمات كجزء من التعبير بعد أن كانت لا تاجأ إليها، فما دامت قد استخدمت الحركات في العصور الإسلامية فليس بد من الاعتراف بأن استخدامها لها ليس إلا امتدادا للعصور اللغوية السابقة. ويؤيد ذلك — ثانيا — ما نراه من تطور الظاهرة في اللهجات العربية المعاصرة، إذ لم يعد لها عليها سلطان، وقد فقدت اللهجات المعاصرة إلى حد بعيد (٢) كل أثر لتغيير أواخر الكلمات طبقا لما يفرضه التصرف الإعرابي من قواعد، حتى إن أية محاولة لالتزام التغيير في حركات الكلمات صارت مجال تندر ومبعث سخرية منذ قرون طوال (٣). وهذه الحقائق الموضوعية كلها تحمل على اعتبار العصر

(١) البيان والتبيين ١/ ١١١.

(٢) انظر: صبح الأعشى ١/ ١٧٣؛ مقدمة ابن خلدون ٥٥٥ و ٥٥٨، حضارة العرب ٤٣٩.

(٣) صبح الأعشى ١/ ١٧٠ وما بعدها.

العباسي — من الناحية اللغوية — يمثل مرحلة انتقال بين سلطات الظاهرة المطلق على العصر الجاهلي — لغة ولهجات — وبين التحرر الكامل من هذا السلطان في لهجات العصور المتأخرة والمعاصرة .

* * *

ومن الطبيعي ما دامت الظاهرة قديمة جداً في اللغة العربية أن يكون الخطأ فيها بدوره قديماً فيها ، ولعله بوغل في القدم إلى درجة يصعب — إن لم يستحل — إدراك أوليته : وأدلتنا على هذا أمور :

أولها : أن اللغة ظاهرة اجتماعية ذات مستوى ثقافي ، ومعنى كونها ظاهرة اجتماعية أنها أداة اتصال بين أفراد المجتمع ، ومعنى كونها ذات مستوى ثقافي أنها ليست أداة عادية للاتصال الاجتماعي . وإنما هي أداة اتصال تتطلب قدراً مزدوجاً من الثقافة ، يضم الخبرة بالمجتمع إلى العلم المتنوع باللغة ذاتها . واللغة بهذا تختلف عن اللهجة ، إذ اللهجة المحلية أو القبلية يمكن أن تعد — دون كبير تجاوز — وسيلة اتصال اجتماعي صرف . واللهجات لا تتطلب لذلك غير الاتصال المباشر بالمجتمع الناطق بها ، أي أنها ذات مستوى اجتماعي تحصيلي وأداء ، والاتصال الاجتماعي وحده دون إضافات ثقافية أخرى هو الذي يقدم لأفراد هذا المجتمع مكونات اللهجة ، ومن ثم يمكن أن توصف اللهجة بأنها سابقة عند أبنائها ، أما اللغة فتختلف عن اللهجة في هذا كله ؛ إذ هي تتطلب قدراً من الثقافة غير ماتقدمه العلاقات الاجتماعية من خبرة ، وتحتاج إلى اتصال باللغة ذاتها من خلال تراثها الفني — ومن ثم يفتقر الناطق بها — الذي يمكن وصفه بأنه متكلف لها إلى حين — يفتقر إلى مران طويل حتى يستطيع أن يحصل للغة عملياً واجتماعياً ، وأن يؤديها أيضاً مستخدماً خصائصها في الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب جميعاً ، ولسكنه لا يؤديها في كل مجال وإنما في الموقف اللغوي الذي يتطلبها ، وهو الموقف الذي يحس فيه بأن خصائصه اللهجية ستحول

بينه وبين غايته من التعبير ، بأن كان فناناً يبتغى نشر إنتاجه الفني اللغوي ، أو قائماً بين جمع من الناس يضم أفراداً متعددي اللهجات بحيث لو لجأ إلى لهجته قد لا يفهم بين غير أبنائها ، ولو حمل نفسه على استخدام لهجة أخرى فإن يفهمه من ينتمي إلى غيرها ، فضلاً عن كونه قد لا يحسنها ^(١)

ومعنى هذا أن اللغة الفصحى لم تكن سليقة عند الجاهلين جميعاً ، وإنما كانوا يتفاوتون في الاتصال بها والأخذ منها ، فمنهم من لم يتصل بها مكتفياً بإطار لهجته القبلية ، ومنهم من اتصل بها اتصالاً خفيفاً ، فهو يستطيع أن يفهمها ولكنه يعجز حين يريد أن يعبر بها ، ومنهم من أجادها بمد طول مران ، فهي تكاد تكون بالنسبة له سليقة لا تحتاج في التعبير إلى جهد ، ولكنه — مع ذلك — لا يستخدمها بالضرورة إلا في المواقف اللغوية التي تتطلبها فإذا لم يضطره الموقف اللغوي إلى استخدامها عاد إلى لهجته أو غلبت عليه لهجته ، فخرى على لسانه التعبير بها ، وهل يتصور — مثلاً — أن امرأة جاهلية كانت ترقص ابنها على إيقاع رجز راقص تفسر في الالتزام بما تفرضه الفصحى من صيغ وأساليب ، وبما يسودها من ظواهر وخصائص؟!.

وليس هذا التصور للغة فرضاً يقوم على غير أساس ، فمن الحقائق التاريخية ما يدعمه ويؤيده ، ومن ذلك ما ينسب إلى النبي صلوات الله عليه من أنه كان يستخدم لهجة قريش حين كان يخلو إلى أصحابه وخاصته منهم ، ثم استخدمه أيضاً لبعض لهجات من وفد إليه من قبائل همدان وكتب وتقيف ومذحج وحنيفة وتعلبة وفزارة وأسد وغيرها ^(٢) .

وهذا كله يشير إلى ما نعدّه دليلاً على وقوع اللحن منذ عصر مبكر ، إذ

(١) انظر : قضايا لغوية ٣٥ ومحاضرات في علم اللغة ص ١٦ .

(٢) انظر : المفرد الفريد ٢٩/٢ وما بعدها . النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢/١ .
عيون الأثر في فنون المغازي والشهائل والسير ١/٢٣٢ - ٢٥٨ .

أن من الطبيعي ما دامت اللغة ليست سليقة عند الجاهلين جميعاً أن يخطئ فيها منهم من يحاولها من لا يحسنها ، وأن يخطئ فيها منهم أيضاً من يحسنها من الشعراء والخطباء وغيرهم ، حين يكون الموقف اللغوي الذي يتحدث فيه لا يفرض عليه الالتزام بخصائصها والحفاظ على مقوماتها ، ومن ثم فهو لا يبالي فيه ببعض ظواهرها .

ثانيها : أن اللغة ما دامت ليست سليقة بالمعنى الذي تصوره علماء اللغة القدامى من فطرية اللغة ^(١) ، فإنها تحتاج إلى استعداد ومران وخبرة ، وهي تتطلب ذلك من أبنائها الذين يريدون التمكن منها والإجادة لها ، وتحتاجه أيضاً من الأجانب الذين يحاولونها ، بل إن المران الذي يحتاجه الأجنبي عن اللغة أضعاف المران الذي يتطلبه ابنها ؛ إذ المجتمع يستطيع أن يقدم لابنه فرصاً كبيرة لتحصيل اللغة ، أو لها ما يجده بينها وبين اللهجة من اتصال قريب أو بعيد ، وثانيها بوجوه التعامل اللغوي الكثيرة التي ييسرها له وأساليب التشجيع المختلفة التي يسبغها عليه ، أما الأجنبي فيفتقر إلى كل ذلك ، ولذلك تكون حاجته إلى الاتصال المباشر باللغة وبالمجتمع الذي يعيشها أكثر ، والجهد الذي يبذله فيها أقوى .

وإذا فإن وجود أجنبي في مجتمع ما دليل على الخطأ اللغوي في هذا المجتمع ، واقد كان في المجتمع الجاهلي أجنبي يعيشون فيه ، ويحاولون لغته ، ولم يكن وجود هؤلاء الأجانب مقصوراً على مناطق الإحتكاك بين العرب وغيرهم من الشعوب المجاورة في أطراف شبه الجزيرة كما يشيع بين الدارسين ، وإنما بلغ ذلك قلب الجزيرة نفسها ، إذ وجدت بيوت تجارية أجنبية في أماكن متفرقة منها ، وعلى الأخص في مكة ، لتسهيل عمارة التبادل التجاري بين الصين والهند

(١) انظر : الخصائص ١/ ٣٥٧ ، ٢٥٢ .

وغيرهما من بلاد الشرق الأقصى من جهة وبين دولتي الفرس والروم والمناطق الخاضعة لهما من جهة أخرى ، هذا التبادل الذي اتخذ طريقه — بعد صراع طويل — من اليمن إلى الشام ، ماراً بالجزيرة العربية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال (١) ، وقد كانت هذه الوكالات التجارية الأجنبية منتشرة في مكة ، أى في قلب الجزيرة العربية الذي يتصل اتصالاً مباشراً بكل أرجائها ، ومن ثم فإن الاحتكاك بين الأجانب المقيمين بها والعرب الوافدين إليها من قبائل شتى أمر مؤكد ، تفرضه ظروف العمل والمعيشة معاً .

وقد كان هؤلاء الأجانب ينتقلون إلى أجناس شتى ، فهناك منهم الفرس والروم والنبط ، ثم هناك الأحباش الذين اتصلوا بالجزيرة اتصالاً أقوى بعد احتلالهم اليمن ، ثم تركوا فيه جاليات كبيرة كان لها أثرها اللغوي المباشر ، وثمة طريق ثالث للاتصال بين الأحباش والعرب غير طريق الفتح والجاليات ، وهو التسرى الذي أثمر كثيراً من (غريبان العرب) وعلى رأسهم شاعر الجاهلية الفحل عنزة العبسي (٢) .

ومن الحقائق التاريخية أن النبي صلوات الله عليه حين بُعث وجد في مكة كثيراً من هؤلاء الأجانب ، ومنهم من تابعه كسلمان الفارسي وصهيب الرومي (٣) وبلال الحبشي . ولم يكن هؤلاء الصحابة الكبار هم الأجانب الوحيدون بمكة ، وإذن فثم يكونوا وحدهم الموجودين شبه الجزيرة .

(١) انظر : الدعوة الإسلامية وإمبراطورية الروم ٣ — ١٠ ، الإسلام والحضارة

العربية ١٢١/١ — ١٢٢ ، تاريخ العرب قبل الإسلام ١٨٧/٤ — ١٨٨

(٢) انظر : العربية ١٢ .

(٣) صهيب بن سنان وإن كان عربي الأصل إلا أن البرنطيين اختصوه صغيراً فنشأ بينهم ، ولذلك كان يرتضخ في كلامه لكنه رومية .

انظر : البيان والتبيين ٧٢/١ ، الأماني ٢/٢٠ ، الإصابة ١٩٥/٢ ، المقد العريد ٤٧٧/٢ ، العربية ١٣ ، ١٥ .

ومن المؤكد أن ينتج وجود هؤلاء الأجانب والاحتكاك بهم ضروباً من الخطأ اللغوي في الأصوات والصيغ والتراكيب ، وليس بين أيدينا أمثلة كثيرة لهذه الأنواع من الخطأ ، ولكن الأمثلة التي رويت - وإن قلت - كافية في الدلالة على مدى ما أصاب الخصائص اللغوية من اضطراب على أسنة هؤلاء الأعاجم ، ولعل النوادر التي ذكرها الجاحظ في كتابيه : الحيوان ، والبيان والتبيين ، وابن قتيبة في كتابيه : المعارف ، وعيون الأخبار ، ثم حكى بعضها ابن عبدربه في العقد الفريد والفلسندي في صبح الأعشى وغير هؤلاء ، تلح إلى هذا الاضطراب في الاستخدام اللغوي وتدل عليه (١) .

وثالث الأدلة التي تثبت وقوع الخطأ في ظاهرة التصرف الإعرابي في العصر الجاهلي لا يقوم على التصور المجرد للغة واللهجة ، ولا يركز على فرض تأثير الاحتكاك الأجنبي بالبيئة العربية في الكلام العربي . وفي اللغة الفصحى بصورة خاصة ، وإنما يعتمد هذا الدليل على حقائق تاريخية مروية ، وضعت في غير موضعها وفسرت على غير حقيقتها ، ونعني بها ما يسمى بظاهرة الإقواء في الشعر .

والإقواء - كما فسره كثير من أندلسيين - عبارة عن «اختلاف إعراب القوافي» (٢) أي اختلاف الجري ، والجري حركة حرف الروي الذي تبني عليه القعيدة ، كقول امرئ القيس :

(١) انظر : الأغاني ٢/٢٠ ، الحيوان ٢٣٤/٧ ، البيان والتبيين ٧١/١ - ٧٣/٢ ، ٢٠٩ وما بعدها ، العقد الفريد ٢ ٤٧٨ وما بعدها ، المعارف ١١٨ ، ١٥١ ، عيون الأخبار ٢/١٥٨ وما بعدها ، العقد الفريد ٢/٤٧٨ وما بعدها ، صبح الأعشى ١/١٦٨ - ١٧٤ ، نهاية الأرب ١٣/٤ وما بعدها .

(٢) السدة ١/١٦٥ .

الأعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في المصر الخالي
فكسرة اللام هي المجرى ، فإن اختلف ذلك فهو عيب ، وهو الإقواء ،
وهو رفع بيت وجر آخر^(١) .

فهل هذا صحيح ؟ وهل يمكن أن يخطئ شاعر مثل هذا الخطأ البين
في روى قصيدته ؟ أم أن ذلك مجرد فرض لما لم يقع في الشعر العربي ؟ يذكر
أبو عبيدة أن هذا الخطأ قد وقع فعلاً ، فقد « كان فحلان من الشعراء يقويان :
النابعة وبشر بن أبي خازم ، فأما النابعة فدخل يثرب فهابوه أن يقولوا له
لحنت وأكفأت ، فدعوا قينة وأمروها أن تغنى في شعره ففعلت ، فلما سمع
الغناء : وغير مزوّد والغراب الأسود وبان له ذلك في اللحن فطن لموضع الخطأ
فلم يعد ، وأما بشر بن أبي خازم فقال له أخوه سواده : إنك تقوى ، قال :
وماذاك ، قال قولك أمن الأحلام إذ صحبني نيام ، ثم قلت بعده : إلى البلد
الشأم ، فقطن فلم يعد »^(٢) .

وثمة نماذج كثيرة للإقواء ، من بينها ما أشار إليه أبو عبيدة من إقواء
النابعة في قوله^(٣) :

(١) الموشح ١٨ . وقد ذكر في البيت (وهل يعمن) ، وصحته ما ذكرناه ، انظر : شعراء
النصرانية ٢٥٨/١ ، ديوانه ط السندوي ١٣٨ ، ط بيروت ١٣٩

(٢) شعراء النصرانية ٤٦٢/٢ .

(٣) البيتان من قصيدة النابعة الدياني التي مطلعها :

أمن آل مية رائج أو معتد عجلا ن ذا زاد وغير مزود

وعما في شعراء النصرانية بتغيير طفيف .

انظر : الموشح ١٨ شعراء النصرانية ٦٤١/٢ - ٦٤٢ ، ديوان النابعة ص ٢٧
مع تغيير طفيف بين المصادر المذكورة

زعم البوارخ أن رحلتنا غداً وبذلك الحسبنا الغراب الأسود
لا مرحباً بفد ولا أهلاً به إن كان تفريق الأحبّة في غدٍ
كما يذكر أن دريد بن الصمة قد أقوى أيضاً حين قال^(١) :

نظرت إليه والرماح تنوشه كوقع الصياعى في النسيج الممدد
ثم قال : فأرهبت عنه القوم حتى تبددوا وحتى علا في حالك اللون أسود
وأن حسان بن ثابت قد أقوى أيضاً في قوله^(٢) :

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم جسم البغال وأحلام العصافير
ثم قال : كأنهم قصب جوف أسافله مثقب نفخت فيه الأعاصير
وإذا فإن ظاهرة الإقواء موجودة في الشعر الجاهلي ، ووقع فيها شعراء
كبار . فهل هي كما فسرها اللغويون والنقاد خطأ في البناء الشعري للقصيدة
بحيث تعد دليلاً على نقص مقدرة الشاعر الموسيقية ؟ أم يمكن أن تفسر تفسيراً
مغايراً أقرب إلى ما نعرفه من حرص الشعراء على سلامة موسيقاهم وإن ضحوا
في سبيل ذلك ببعض الظواهر اللغوية الأقل ظهوراً .

نحن نرى أن تفسير الإقواء على أنه خطأ في موسيقى القصيدة وهم وقع

(١) البيان من دالية دريد التي مطلعها :

أرثّ جديداً الحبل من أم معبد بعاقبة أم أخلفت كل موعد

وفيها روايات أخرى ، علل لبعضها لويس شيخو . انظر الموشح ١٨ ، شعراء النصرانية
٧٥٦/٢ - ٧٥٧

(٢) انظر الموشح ١٩ ، الضمير ٢٠٧ ، ديوان حسان ١٢٢ ، ١٢٣ .

فيه اللغويون وانزلق إنيته النقاد والمؤرخون ؛ لأنهم تصوروا أن الشاعر يفشد قصيدته على نحو ما يقرءون ثم هذه القصيدة ، متتبعين ما تفرضه القواعد من الالتزام بحركة معينة لا يبدلون عنها ، وتوهموا أنه في سبيل هذا الالتزام بما تفرضه القواعد اللغوية يضحي الشاعر بإحكام النسبج الموسيقي للقصيدة ، وهذا كله خطأ ؛ إذ يقتضى مع ما يعرف من حرص الشعراء على الموسيقى حرصاً يدفعهم إلى ارتكاب مختلف ضروب التجوز اللغوي ، من تقديم ما يجب تأخيرها ، وتأخير ما يجب تقديمه ، وحذف ما يجب ذكره ، وذكر ما ينبغي حذفه^(١) . وهم يفعلون ذلك للمحافظة على البناء الموسيقي لقصائدهم ، وإذا كان الشاعر يفعل ذلك للمحافظة على وزن قصيدته أليكون من المعقول أن يخطئ بعد ذلك في موسيقى قافيته وهي أبرز حركات القصيدة الموسيقية ؟ وهي النغم الأخير الذى يتردد في الأذان مع تنابع كل بيت ؟ ! من المستبعد أن يحدث ذلك ، إذ من الغريب أن يلتزم الشاعر بما تفرضه القوالب اللغوية من التزام بحركات محددة يدفع من أجلها الثمن موسيقاه ، ويصير من المؤكد — بعد ذلك — أن يحدث العكس ، لأنه هو المنطقي الذى يتلاءم مع الطبيعة النفسية للشاعر من ناحية ، والخصائص الفنية للقصيدة العربية من ناحية أخرى . ومن ثم ينطق الشاعر بأبيات قصيدته مراعيًا فيها اتفاق حركة الروى وإن خالف بذلك ما تدعو إليه القوالب اللغوية من حركات .

لذلك كله من المؤكد عندنا أنه لا النابغة ولا غيره من الشعراء الذين اتهموا بالإقواء كانوا يغيرون حركة القصيدة من الكسر إلى الضم أو من

(١) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ، الحذف ٥٦ — ١٢٦ ، والتقديم ١٢٧ — ٢٨٠ ، والزيادة ٢٨١ — ٣٢٤ ، ووارد البصائر لفرائد الضرائر (مخطوط) ورقة ٤٤٠ — ٥٥٤ .

الضم إلى الكسـ ، وإنما كانوا يقرءون أبياتهم إمّا مكسورة وإمّا مضمومة كما يتطلبها الروى ، ويدل لهذا الذى نتصوره ما يذكر عن الفرزدق فى صراعه مع النخاعة ، وعلى رأسهم عنبسة بن معدان الفيل وعبد الله بن أبى إسحاق ، فقد أنشد الفرزدق فى مدح يزيد بن عبد الملك^(١) :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منشور
على عمائتنا تاقى وأرحلنا على زواحف ترجى مخضارير

فقرأ الأبيات بالجر ، فلما وصل إلى البيت الثانى قال له ابن أبى إسحاق : أسأت ، إنما هى رير ، وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع . فلو أن الفرزدق لم يكن موجودا لنطقها ابن أبى إسحاق بالرفع ، ولجعل النخاعة والرواة هذين البيتين من نماذج الإقواء بالمعنى الذى فهموه منه ، وهو الخطأ فى حركة الروى ، مع أن الفرزدق رفض أن يغير هذا الروى ، ونطق البيت بالجر كبقية أبيات القصيدة ، ولم يبال - إلى حين - بحملة النخاعة عليه ما دامت موسيقاه لا تشوبها شائبة .

وثمة موفن ثان للفرزدق أيضاً يؤكد هذا الخرص من الشاعر على الموسيقى وإن ضحى من أجل ذلك بإسلامة التركيب اللغوى . وهو قوله فى قصيدته التى مطلعها^(٢) :

عزفت بأعشاش وما كدت تعرف وأنكرت من حذرا ما كنت تعرف
ومر زمان يا ابن مروان لم يسدع من المال إلا مسحنا أو مجلف
قرأ هذا البيت مرفوعا ليقسق مع حركة الروى فى القصيدة كلها ، وحين

(١) الموشح فى مأخذ العلماء على الشعراء ٩٩ .

(٢) الموشح ١٠٢ ، وانظر التنبيهات على أغلاط الرواة ٣٠ ، ٣١ .

اعترض عليه ابن أبي إسحاق بأن القاعدة النحوية تأتي رفع مجلف هنا ، وسأله منكرها : على أى شيء رفعت مجلفاً؟! أجابه الفرزدق . على مايسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول ، وعايكم أن تتأولوا .

فالفرزدق في هذين الموضعين يكشف عن حقيقة هامة تغير من ذلك التفسير القديم للإقواء حين يرفض أن ينشد قصائده طبقاً لما يفرضه النحو من قواعد ، ويضحي بالسلامة النحوية من أجل الحركة الموسيقية ، ولا يستجيب لما يريده النحاة من إثبات سلامة التركيب على اتساق الموسيقى . وهذا كله يلتقي الضوء على موقف الشاعر الجاهلي الذي كان يقع في المشكلة نفسها ، وهي الاختيار بين أحد أمرين : فإما أن يضحي بصحة التركيب أو ببعض صحته في سبيل الاتساق الموسيقي لعمله الشعري ، وإما أن يضحي بهذا الاتساق الموسيقي من أجل السلامة اللغوية ، ونلاحظ أن الفرزدق لم يتردد لحظة في الاختيار ، لقد ضحي بالصحة اللغوية مؤثراً الإيقاع الموسيقي ، وكشف بذلك أن الشاعر يمكن أن يضحي بكل شيء في سبيل السلامة الموسيقية لعمله الشعري ، وأن الخطأ الذي ينسبه الرواة والنقاد إلى شعراء الجاهلية الذين زعموا أنهم وقعوا في الإقواء إنما هو على العكس خطأ من الرواة والنقاد في فهم الظاهرة ، إذ تحيلوا أن إنشاد القصائد كان يتم مراعى فيه كل ما يفرضه التصرف الإعرابي من حركات محددة ، وهو خطأ بالغ ؛ لأن إنشاد الشاعر أبياته كن يتم — كما تدل حادثتا الفرزدق — مراعى فيه ما يفرضه الروى نفسه من حركات . ومن ثم فإن الخطأ حينئذ لم يكن خطأ في حركة الروى ، وإنما كان خطأ في التصرف الإعرابي .

وإذا فإن ظاهرة الإقواء — التي قرر الرواة وجودها في العصر الجاهلي — دليل لا يقبل الشك على أن الخطأ في ظاهرة التصرف الإعرابي قد وقع في العصر الجاهلي ، ومن شعراء كبار فيه . أليس ذلك دليلاً آخر على أن من الممكن

وقوع أنواع مختلفة من الأخطاء اللغوية من المستويات الأخرى التي لم تصل في
التسكن من اللغة إلى درجة شعرائنا الفحول هؤلاء ؟

* * *

ويؤكد هذه الأدلة كلها ما تذكره كتب التاريخ واللغة والثقافة العسامة
من وقوع أخطاء تركيبية بمد الإسلام ، منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وصحابته ، وبخاصة في ظاهرة التصرف الإعرابي . وأول ما يلفت النظر في هذه
المرحلة التاريخية وجود اصلاح محدد يستخدم للدلالة على الخطأ اللغوي ،
وهو كلمة (اللحن) فالنبي يقول : « أنا من قريش ونشأت في بني سعد ، فأني
لى اللحن »^(١) . وأبو بكر يقول : لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أقرأ فألحن »^(٢)
وعمر يقول لفتية ساءت أخطأهم في الرمي وفي النطق معا : « لحنكم أشد على من
فساد رميكم »^(٣) . ويقول أبو الأسود : « إني لأجد للحن غمزا كغمز
اللعم »^(٤) ويقول عبد الملك بن مروان : « اللحن هجنة على الشريف »^(٥) ،
ويقول أيضاً : « اللحن أقبح من التفتيق في الثوب النفيس »^(٦) ، ومسألة بن
عبد الملك يقول : « اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه »^(٧) ،
وسليمان بن عبد الملك يقول : « المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث يفخم اللحن

-
- (١) مراتب النحويين ٦ ، وهو بصور مختلفة في الجامع الصغير ١/٣٦٢ ، النهاية ١/١٠٣ ،
وكشف الخفاء ١/٢٠٠ - ٢٠١ .
(٢) انظر : مذكرات في النحو ١ - ٢ .
(٣) انظر : لسان الميزان ٣/٩٢ .
(٤) عيون الأخبار ٢ / ١٠٨ .
(٥) البيان والتبيين ٢/٢١٦ .
(٦) انظر : عيون الأخبار ٢/١٥٨ ، وهو بتغيير يسير في العقد الفريد ٢/٤٧٨ .
(٧) المصدران السابقان ، وقد نسب الثعالب الكلمة إلى عبد الملك انظر : التكميل والمخاضرة ٢٦١ .

كما يفخّم نافع بن جبير الإعراب»^(١) ويهجو يحيى بن نوفل خالد بن عبد الله
القسري فيقول: ^(٢).

بل السراويل من خوف ومن وهل واستطعم لئاء لما جسد في الحرب
والحن الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديق في الخطب
ويهجو الميساني أهل المدينة فيقول: ^(٣).

ولحنكم بتقير ومد وألأم من يدب على العفار

ويقول بعض السلف: «ربما دعوت فاحنت فأخاف ألا يستجاب لي»^(٤)

هذا الاصطلاح مستخدم إذا منذ عهد النبي (ﷺ) الله عليه وسلم (للدلالة
على الخطأ في اللغة، والحوادث المختلفة تكشف عن امتداد هذا الخطأ اللغوي
وشموله للأصوات والصيغ والتراكيب جميعاً.

من أمثلة الخطأ الصوتي ما روى عن صهيب بن سنان النمرى الرومي -
صاحب رسول الله - من أنه كان يقول: إنك لهائن، يريد: إنك لحائن^(٥)،
وما روى عن سحيم عبد بن الحساس من أنه حين أنشد عمر قصيدته التي مطلعها:
عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للدم ناهيا
وقال له عمر: لو قدمت الشيب على الإسلام لأجزئك، قال سحيم: ما سمرت،
يريد ما شعرت^(٦)، وما روى عن زياد النبطي حين دعا غلامه ثلاثاً فلما أجابه
قال: فمن لدن دأوتك إلى أن قلت لبي ما كنت تصنأ؟ يريد: من لدن دعوتك

(١) انظر: البيان والتبيين ٢/٢١٧.

(٢) انظر: البيان والتبيين ١/١٢٢.

(٣) البيان والتبيين ٢/٢١٥.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٩٦.

(٥) الأغاني (ط السامي) ٢/٢٠، البيان والتبيين ١/٧٢ والحائن:

المالك، من الحين، وهو الهلاك.

(٦) البيان والتبيين ١/٧١-٧٢، والبيت في ديوان سحيم ١٦.

إلى أن أجبتي ما كنت تصنع؟^(١) وما روى عن فيل مولي زياد إذ قال لزياد :
أَهْدُوْنَا همار وحش ! قال له زياد مستفسراً : ماتقول ويليك ؟ فأجاب : أهْدُوا
لنا أيرأ: يريد همار وحش وعيرا^(٢) .

ومما يلفت النظر حقا أن هذه الأخطاء الصوتية لم تنسب فيما بين أيدينا
من مصادر إلا نلأ جانب أو المتأثرين بلغات أجنبية . ولعل ذلك يعود إلى
التكوين الطبيعي للقنوت الصوتية ، وهو ما فطن له الجاحظ حين قرر أن «السندى
إذا جلب كبيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايأ، ولو أقام في مليأ تيم
وفي سفلى قيس وبين عجز هوأزن خمسين عاما . وكذلك النبلى القح...الذى
نشأ في بلاد النبط ، لأن النبلى القح يجعل الزأى سينا ، فإذا أراد أن يقول :
زورق ، قال : سوزق ، ويجعل العين همزة ، فإذا أراد أن يقول : مشمل ،
قال : مشمل «^(٣) .

وأمثلة الخطأ فى الصيغ كثيرة أيضاً ، واسكن هذا النوع من الخطأ ليس
مقصوراً على الأ جانب وحدهم ، إذ ينتج عن الجهل باستخدام الصيغ فى مواقعها
الدلالية مع سلامة النطق بها صوتياً ، وذلك نتيجة مباشرة لعدم الاستيعاب
اللغوى وهو ما يستوى فيه أبناء اللغة وغيرهم ممن يحاولونها قبل أن يتمكنوا منها .
والخطأ فى الصيغ يتخذ أحد سبيلين :

أولهما : الخطأ فى النطق بالصيغ مع وضعها موضعها الدلالى الصحيح .

ثانيهما : الخطأ فى استخدام الصيغ بوضعها فى غير موضعها مع سلامة
النطق الصوتى بها .

(١) البيان والتبيين ٢/٢١٣ .

(٢) انظر : الحيوان ٧/٢٣٤ ، عيون الأخبار ٢/١٥٩ .

(٣) البيان والتبيين ١/٧١ .

ومن أمثلة النوع الأول ما يروى عن الحسن البصري من أنه كان يقول :
« توضيت » يريد : توضأت^(١) . وقول شبيب بن شيبه لإسحاق بن عيسى :
« محبتنيا » بالظاء المعجمة بدلا من محبتني^(٢) . وقول أعرابي فيما ذكره
صاحب الريمان والريمان : ماشانك ، بتسهيل المعزة^(٣) .

ومن أمثلة النوع الثاني قول شبيب بن شيبه : لا بقمها ، مريداً البصرة ،
ولا يقال ذلك إلا للمدينة والسكوفة^(٤) ، وقول عبيد الله بن زياد : افتحوا
سيوفكم ، يريد : سلوا سيوفكم^(٥) . وقوله أيضا : است الأرض^(٦) . وقول
أم ولد كانت عند جرير بن الخطمي وكانت أعجمية : وقع الجرذان في عجان
أمكم ، تريد أن الجرذ أكل عجيتها . فقالت عجان بدلا من عجين ، وأبدلت
الذال من الجرذان دالا وضمت الجيم^(٧) وهذا المثال الأخير يمثل هذين النوعين
من الخطأ في الصيغ .

وأما الأخطاء التركيبية فكبيرة جدا ، وهي تنوع بين الخطأ في ظاهرة
التصرف الإعرابي والخطأ في التطابق بين الصيغ ، وتنوع من ابتداء اللغة كما
تشيع بين الأجانب عنها .

ومن أمثلة الخطأ في التصرف الإعرابي قول رجل للحسن البصري :
ما تقول في رجل مات فترك أبيه وأخيه ؟ فقال الحسن مصححا : ترك أباه
وأخاه . فقال الرجل : ما لأباه وأخاه ؟ فقال الحسن : ما لأبيه وأخيه ؟

(١) انظر : اللغة والنحو ١٦٤ (٢) العقد الفريد ١/٨٢٢ .

(٣) صبح الأعشى ١/١٦٩ .

(٤) العقد الفريد ٢/٤٨٣ ، وانظر الزهر ٧/٣٥٤ .

(٥) البيان والتبيين ٢/٢١٠ (٦) البيان والتبيين ٢/٢١١ .

(٧) انظر : البيان والتبيين ١/٧٣ ، وقد ذكر الجاحظ الخبر بصورة أخرى في موضع
آخر من البيان ٢/٢١٣ إذ روى على لسان المرأة : جردان وقع في عجان أمك . فأضاف
إلى ما حفظناه من الخطأ في الصيغ والأصوات خطأ تركيبيا وهو انعدام التطابق بين المبتدأ والضمير
العائد عليه في جملة الخبر .

فتال الرجل غاضباً : إني أراك كلما طأوعتك تخالفتني !!^(١).

ومنها قول بشر بن مروان - وعنده عمر بن عبد العزيز - لغلام له : ادع لي صالحاً . فقال الغلام : يا صالحاً ، فقال له بشر : ألق منها ألف . فقال له عمر : وأنت فزد في ألفك ألفاً^(٢) .

ومنها قول رجل دخل على زياد بن أبيه : إن أبونا مات وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله^(٣) - وقول رجل آخر سئل : من أين أقيمت ؟ فأجاب : من عند أهلونا^(٤) .

ومنها قول أبي حنيفة وقد سئل : ما تقول في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله ، أتقيده به ؟ فأجاب : لا ولو ضرب رأسه بأباقيس^(٥) .

وما روى عن قراءة أعرابي لقول الله تعالى : (إن الله يرى من المشتركين ورسوله) بجزء رسول^(٦) ، وهي قراءة الحسن ، وقد أولها - لذلك - كثير من النحاة^(٧) ، وقراءة آخر : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء^(٨) .

ومثال الخطأ في التطابق ما حكاه شاعر عن لسكنة جاريته في قوله :

أول ما أسمع منها في السحر تذكيرها الأنثى وتأنيث الذكر
والسوءة السوآء في ذكر القمر

فأشار إلى خطأ تركيب غير الخطأ في حركات التصرف الإعرابي ، وهو الخطأ في التطابق بين الصيغ تذكيراً وتأنيثاً^(٩) .

(١) نهاية الأرب ١٣/٤ (٢) البيان والتبيين ٢/٢١١ .

(٣) صبح الأعشى ١/١٦٩ والمخبر برواية أخرى في عيون الأخبار ٢/١٥٩ . والعقد

القريد ٤٨١/٢ . (٤) صبح الأعشى ١/١٦٩ .

(٥) البيان والتبيين ٢/٢١٢ .

(٦) انظر : نزهة الألباء ٩ ، انوار الربيع ٥٩ .

(٧) صبح الأعشى ١/١٦٩ (٨) المصدر السابق

(٩) البيان والتبيين ١/٧٣ .

ومنه أيضاً ما حكاه الجاحظ على لسان جارية جرير : جردان وقع في عجلان أمك (١) ، وفيه خطأ آخر في التطابق بين المبتدأ والضمير العائد عليه من الخبر .

وهذه الحقائق كلها تسلم إلى نتيجة هامة إلى أبعد غايات الأهمية ، وهي أن الخطأ في التراكيب اللغوية - وبخاصة في ظاهرة التصرف الإعرابي - قديم ، وأن الإحساس بخطره قديم أيضاً ، ثم أخذ يتزايد بعد الإسلام ؛ لأن الإحساس باللحن وخطورته أصبح جزءاً من قضية أكبر وأثمل ، وهي (المشكلة اللغوية) التي فرضت نفسها على حياة المسلمين وتفكيرهم ؛ إذ لم تعد اللغة مجرد أداة من أدوات الاتصال الاجتماعي بل أصبحت ، فوق ذلك وأهم منه ، لغة النص الديني المقدس ، ومحور العقيدة الجديدة كلها ، ومن ثم اقتضت على المسلمين حياتهم وشغلت عليهم تفكيرهم من ناحيتين : أولاهما ضرورة صون النص المقدس عن الخطأ مهما كان نوعه ، وثانيهما ضرورة تناول هذه اللغة وظواهرها بالتعميد حتى يمكن نشرها بين الأعاجم الذين دخلوا في دين الله أفواجا ، وهكذا أتيح لظاهرة التصرف الإعرابي - وهي أبرز الظواهر اللغوية - أن تنتقل بعد طول معاناة من مجال الإحساس الغامض غير المحدود ، إلى عالم التناول الموضوعي بكل ما يقدمه من ضوابط وقبوض .

ولكن الانتقال بالظاهرة من مجال الإحساس العاطفي إلى التفكير العلمي لا يتم طرفة ، بل يتخذ مراحل تسلم كل مرحلة فيها إلى تاليها . ولقد وضع أبو الأسود اللبنيات الأولى في هذا الميدان ؛ إذ خطا تلك الخطوة الرائدة في ترجمة الارتباط الغامض بين الحركة الأخيرة وبين وجود نظام شامل تصدر عنه ، ولم تكن هذه الخطوة غير ضبط القرآن نفسه (٢) ، ولم يكن متوقفاً

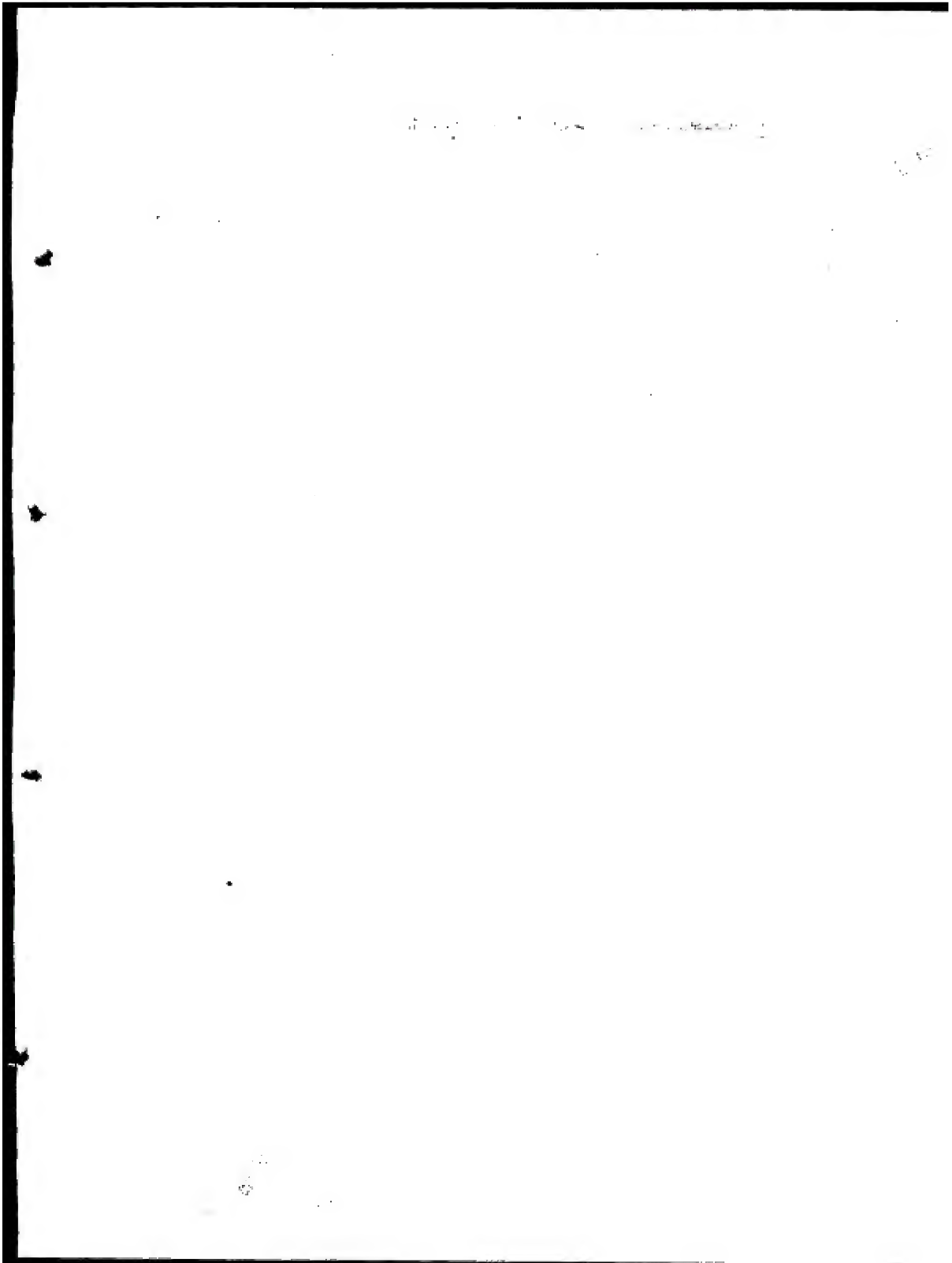
(١) البيهقي والتبيين ٢/٢١٣

(٢) انظر : مناهج البحث عن النحاة العرب ، تحت الطبع .

ولا معقولا أن يقدم أول جيل يتناول الظاهرة بالدرس دراسة مستفيضة عن
تغير أواخر الكلمات ، وإنما المتوقع أن تنشأ هذه الدراسة بعد أن يتم ضبط
وتحديد نماذج من النصوص اللغوية التي تتغير أواخرها ، أو بتعبير أكثر دقة ،
تظهر فيها خصائص الظاهرة ويتضح التزامها بها ، لتسكون هذه النصوص محور
دراسات تالية ، تنتج عنها بالملاحظة الدقيقة للتأنيق القواعد التي تحكم هذه
النصوص ، وتستطيع في الوقت نفسه أن تحيط بكل ما فيها من ظواهر ومالها
من خصائص . ولقد كان القرآن أول هذه النصوص التي تنوول بالضبط ،
وذلك شيء طبيعي في تلك المرحلة التاريخية من حياة الفكر العربي في
ظلال الإسلام (١) .

وهكذا كان تناول ظاهرة التصرف الإعرابي بالدرس فأتممة الدراسات
النحوية بأسرها .

(١) انظر بحثنا عن المنهج الإسلامي ودوره في نشأة الدراسات اللغوية تحت الطبع .



الفصل الثاني

تحليل الظاهرة

- تقنين الظاهرة وخصائصه .
- تفسير الظاهرة وصورة .

ظل البحث النحوي طوال فترة طويلة معنيا بقضية التعميد لظاهرة التصرف الإعرابي ، ولغيرها من الظواهر اللغوية التي تناولها ، وفي داخل إطار التعميد سارت كل محاولات التعليل ؛ إذ هي عبارة عن تعليقات جزئية لأحكام جزئية ، فهي لذلك لا ترفد البحث النحوي بطريق جديد بقدر ما تلحظ الطريق التقاليدى الذى سار فيه ، وكذلك أيضا كانت التأويلات المختلفة فى هذه المرحلة تأويلات جزئية لقضايا أو نصوص جزئية ، دون محاولة لإلقاء نظرة أشمل على كل القضايا التفصيلية الناتجة عن ظاهرة التصرف الإعرابي .

حتى إذا وصلنا إلى كتاب سيبويه وجدناه يتناول الظاهرة تناولا موضوعيا مفرقا فى ذلك بين مجالين لها أوميدانين فيها ، أولهما التعميد للظاهرة ، وثانيهما تفسيرها ، بل إن سيبويه لم يكتف بهذه التفرقة الجديدة بين مستويي تناول الظاهرة ، كذلك لم يقف عند التعميد الدقيق الذى قدمه ، والذى كان فى تصورنا حصيلة البحث النحوي حتى عصره وفى عصره أيضا ، وإنما حاول أن يقدم نظرية تفسر من هذا التصرف ومداه ، وهى نظرية سادت - من بعد - البحث النحوي ، وحسكت أكثر اتجاهاته ، حتى إننا لأن نجد فى مجال تفسير الظاهرة غير نظريتين آخرين ، تأثرنا - بدورها - فى كثير من أصولهما بالنظرية التى حدد سيبويه ملامحها .

والواقع أن دراسة هذين الميدانين من ميداني التناول النحوي للظاهرة يكشف الكثير من مناهج النحاة العرب فى تناولهم للظواهر اللغوية تعميدا وتفسيرامعا .

أولاً : التقعيد للظاهرة

في مجال التقعيد لظاهرة التصرف الإعرابي درس النحاة :

- (١) التركيب اللغوي ومكوناته . وقد اصطلح عليه في البحث النحوي بالتركيب والجملة والكلام .
- (٢) وحدات التركيب اللغوي ومفرداته ، وقد اصطلح عليه في البحث النحوي بأنواع الكلمة أو أقسام الكلام .
- (٣) نوع التصرف الإعرابي ، واصطلح عليه في البحث النحوي بالإعراب والبناء .

١ — التركيب اللغوي ومكوناته :

التركيب اللغوي هو « ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى لاعلى طريق مرد الأعداد ، مثل قولك : قلم قرطاس كتاب باب ، وهو أربعة أقسام : إسنادي إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة وإن لم تسكن مقصودة . وإضافي نحو : كتاب الله ، وتوصيفي نحو : الإنسان الكامل ، ومزجي : عددي كلمة عشر ، وغير عددي كسيبويه »^(١) .

والكلام أحد أقسام التركيب اللغوي ، وإذا أطلق فإنه يعني التركيب اللغوي المفيد ، سواء كان أداة هذا التركيب الصوت أو الخط^(٢) .

وفي بعض تعريفات اللغويين - فيما يحكي السيوطي -^(٣) ما يفهم منها أن

(١) أنوار الربيع ٥٩

(٢) هم الفواعل ١٠/١

(٣) المصدر السابق .

الكلام يطلق على كل ما يفيد ، سواء استخدم للإفادة اللغة في تركيب صوتي أو كتابي ، أو لم يستخدمها اكتفاء بدلالات خارجية كالإشارة أو الاستدلال من الموقف والمقام .

وقد أحدث هذا التوسع في فهم لفظ (الكلام) وعدم تحديد مضمونه بصورة كافية موقفين متناقضين في البحث اللغوي ، فإبن سنان الخفاجي - من ناحية - يرفض هذا التوسع في مفهوم الكلام ، وقد رأى أن مرد هذا التوسع هو اعتبار شرط الإفادة ، إذ هو الذي فتح الباب لإدخال الإشارة ونحوها مما يستوحى فيه الموقف ، وقدم في مقابل ذلك تعريفاً للكلام هو أنه « ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المقولة إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيلة الإفادة ... وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو » (١) مستدلاً على ذلك بأن « أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع لشيء من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة ، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً » (٢) .

وأما النحويون فقد اتجهوا اتجاهاً مغايراً ، فلم يرفضوا اشتراط الإفادة حتى لا يدخل ما يفيد مما ليس بلفظ ، وإنما اشترطوا - إلى جوار الإفادة - أن تكون الإفادة بوساطة تركيب لفظي ، ومن ثم دارت كل تعاريفهم على تأكيد وجود محورين يدور عليهما الكلام ، وبدونهما لا يكون له وجود عند النحاة ، وهما : اللفظ والإفادة (٣) .

(١) مرالفصاحة ٢٧

(٢) المصدر السابق ، وإعل ابن سنان لم يقف على ما ذكره ابن فارس فقد عالج هذه القضية بشيء من الدقة والإفادة ، واستهى إلى أن المهمل - بأنواعه المختلفة - لا يجوز أن يسمى كلاماً انظر : الصاحبى ٤٨ - ٤٩ .

(٣) انظر : الخصائص ١٧/١ غاية الاحسان - مخطوط - ٢٠٢ .

أما اللفظ فهو الصوت الذي يخرج من الفم^(١) ، أو الذي يمكن أن يخرج منه^(٢) ، والذي يشتمل على بعض الحروف الهجائية .

وأما المفيد فالمراد به الدال على معنى يحسن السكوت عليه^(٣) .

وقد اختلف النحاة في مدى هذه الإفادة ، وهل يشترط فيها إفادة المخاطب ما يحمل أم لا يشترط ذلك ؟ ذهب ابن مالك إلى ضرورة تحقق هذا الشرط في الإفادة^(٤) . وعلى ذلك فهو لا يعد من الكلام نحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة والتلج بارد . وقد رفض أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه ابن مالك ، محتجاً بأن اشتراط ذلك يسلم إلى شيء من التناقض ؛ إذ يمكن أن يكون « الشيء الواحد كلاماً وغير كلام ، إذا خوطب به من يحمله فاستفاد مضمونه ، ثم خوطب به ثانياً »^(٥) أو خوطب به غيره ممن يعلمه .

كذلك اختلف النحاة في الإفادة : هل يشترط أن يقصد إليها المتكلم أم لا يشترط ذلك . ذهب كثير من النحاة إلى اشتراط القصد في الإفادة ، ومن هؤلاء ابن هشام^(٦) وابن مالك^(٧) . ومن ثم زادوا في شرط الكلام شرطاً ثالثاً وهو أن تكون إفادته مقصودة من المتكلم . لئلا يدخل فيها ما ينطق به النائم والساهى ونحوهما . ورفض كثير من العلماء اشتراط هذا الشرط ، ومنهم أبو حيان^(٨) الذي صحح ما ينطق به النائم والساهى ، وابن الصائغ

(١) انظر : أنوار الربيع ٥٩ ، شرح حدود الفا كهى مخطوط — ٤ ب — ٥ أ

(٢) المصدران السابقان .

(٣) هم الهوامع ١٠/١ ، المحصول في شرح الفصول مخطوط ٣ — ٥ شرح الفصول مخطوط — ٤ ب .

(٤) هم الهوامع ١٠/١ ، تسهيل الفوائد مخطوط ٢ أ ، شرح التسهيل مخطوط ص ٢

(٥) السابق . ، وانظر أيضاً : غاية الإحسان ١٢ ، النكت الحدان مخطوط ٢ أ ، شرح حدود الفا كهى ٣ ب .

(٦) الاميد على المفتي ٤٢/٢

(٧) هم الهوامع ١٠/١

(٨) هم الهوامع ١٠/١

الذى ادعى - على العكس من ذلك - عدم الحاجة إلى هذا الشرط « لأن الصادر من النائم لا يفيد بوجه ، فلو قال النائم : زيد قائم ، ووافق ذلك قيامه ، فاستفادة القيام من خارج كشاهدة القيام لامن كلامه »^(١) وهو ادعاء واضح البطلان ؛ إذ أن الذى يستفاد من المشاهدة ليس هو الخبر وإنما هو صدق الخبر ، أى مطابقته للواقع ، وأما الفائدة فتتصف بها الكلام ، وهو - لذلك - مفيد وإن لم يكن مقصودا بالإفادة.^(٢)

والواقع أن اشتراط الفائدة أمر لازم ليتم للتركيب اللغوى عناصره الثلاثة :

الأول : الصورة الصوتية .

وثانيها : الصورة الذهنية .

وثالثها : الصورة الخارجية المقصودة^(٣) .

وعدم اشتراط الإفادة يحصر الكلام فى إطار الأصوات غير الدالة ، ويفرغها من مدلولاتها ، ومن ثم يفقده عنصرا من عناصره التى بدونها لا يتحقق مضمونه .

وأما الجملة فقد وحد سيبويه بينها وبين الكلام^(٤) ، وهذا ما يفهم عن كلام ابن جنى^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن عقيل^(٧) ، وهو اتجاه شائع بين النحاة .

(١) حاشية الأمير على المفتى ٤٢/٢

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر : فقه اللغة وخصائص العربية ١٦٦ - ١٦٨

(٤) شرح المفصل ٢٠/١

(٥) انظر : الخصائص ١٧/١

(٦) شرح المفصل ٢٠/١

(٧) شرح ابن عقيل ١٤/١

على أن الاتجاه الغالب هو أن الجملة أعم من الكلام ؛ لأن الإفادة شرط في الكلام وليست شرطا في الجملة « ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام »^(١) وقد سار على ذلك جمهور المتأخرين الذين يرون أن المركب « الإسفاني إن أفاد فائدة تامة مقصودة يحسن السكوت عليها سمي كلاما وجملة نحو : العلم نور والأدب مشكور ، ونحو : تأدب تأدب ، وإن أفاد فائدة غير مقصودة سمي جملة لا كلاما ، كجملة الشرط في نحو : إن تأدبت ، وجملة الصلة في نحو : الذي يجتهد »^(٢) .

وتنقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام :

١ — اسمية وهي المصدرة باسم ، كزيد قائم .

٢ — فعلية وهي المصدرة بفعل كقام زيد . وضرب اللص . وكان محمد قائما .

٣ — ظرفية وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو : أعينك زيد ؟ ، وأنى الدار محمد ؟ ، إذا قدرت الاسم المرفوع فاعلا بالظرف والجار والمجرور .

وقد زاد بعض النحاة — ومنهم الزمخشري^(٣) — قسما رابعا هو الجملة الشرطية ، أى المصدرة بأداة من أدوات الشرط ، نحو : إن حضر محمد فأكرمه ، وقد رفض ذلك جمهور النحاة ، وعدوا الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف^(٤) .

(١) المنى ٤٢/٢ ، حاشية الأمير بهامشه ، حاشية الدسوقي على المنى ٤٤/٣ — ٤٥ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) حاشية الدسوقي على المنى ٤٧/٢ .

(٤) انظر : المنى ٤٣/٢ ، حاشية الأمير بهامشه ، حاشية الد. وقى عليه ٤٧/٢ .

وتحديد هذا الفهم للتصديق ينتج كثيراً من النتائج الهامة ، منها إلغاء أثر ما يتقدم من الحروف وعدم اعتباره قسماً مستقلاً ، ومنها أيضاً إلغاء أثر ما يتقدم من الأسماء التي كان ينبغي أن تتأخر « فالجمله من نحو : كيف جاء زيد ، ونحو : (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) و ونحو : (فأى آيات الله تنكرون) فعلية ، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير »^(١) ، وثالث هذه النتائج — ولعلها أهمها — هو إلغاء اعتبار الموجود في صدر الجملة بالفعل إذا خالف ما يعتبره النحاة قاعدة أصلية ، وذلك مثل اعتبار نحو « يا عبد الله » (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) ، (والأنعام خلقها) ، (والليل إذا يغشى) « جلا فعلية لإسمية »^(٢)

وليس لسكل هذا الاختلاف من قيمة في فهم مكونات الجملة : إذ لا خلاف بين النحاة في تركيبيهما من ركنين أساسيين ، هما : المسند والمسند إليه « وهما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يحد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، وما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيدا منطلقاً ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده »^(٣) .

والواقع أن هذه التحديد لقومات الجملة ليس ناتجا عن تحليل التراكيب اللغوية المفيدة ، وإنما ينبع أساسا من أركان العمل النحوي كما صورتها نظرية العامل^(٤) ، ولذلك فإنه ليس غريبا أن يكون سيبويه أول من اشترط تكوين الجملة من ركنين ، إذ هو أول من حدد معالم هذه النظرية التي استطاعت أن

(١) الفتي ٣٧٦ ، حاشية السوق عليه ٤٧/٢

(٢) المصدران السابقان

(٣) كتاب سيبويه ٧/١

(٤) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٩١ ، ٣٦٢ — ٣٦٦ .

تفرض نفسها على البحث النحوي ، وأن تلزم النحاة — بالضرورة — بما تسلم إليه من نتائج ، وفي مقدمتها اشتراط وجود ركنين في كل جملة . ولذلك فإنه ليس صحيحا ما حاوله السيوطي من تعذيل اشتراط ركنين في كل جملة بالإفادة ، « لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، وهو لا بد له من طرفين : مسند ومسند إليه »^(١) ؛ إذ أن الفائدة لا تتوقف على وجود ركنين في الجملة ، بل قد يوجد في الجملة ركنان ولا تنفيد ، ومن ذلك — مثلا — جملة الشرط وجملة الصلة ، كذلك قد تنفد الجملة دون وجود ركنين فيها ، ومن ذلك مثلا : واأسفاه ، لا ، تعال ، صه^(٢) ، « فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفى بنفسه »^(٣) ، وذلك لأن الفائدة ترتبط أوثق الارتباط بالموقف اللغوي ، إذ العلاقة بين المعنى المقصود وبين المنطوق علاقة يحددها الموقف اللغوي ، ومن ثم فهي لا ترتبط بعدد مافي الجملة من أركان ، وإنما ترتبط بالموقف اللغوي وما يحيط به^(٤) .

٢ - وحدات التركيب اللغوي :

تعدد صورة التركيب اللغوي بتعدد المفردات الداخلة في هذا التركيب ، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء ، أو من اسم وجملة ، أو من حرف واسم^(٥) .

(١) مع الموائع ١١/١

(٢) انظر : الخصائص ١٧/١ تجد نماذج كثيرة للجملة ذات الطرف الواحد ، وكماها

« لفظ مستقل بنفسه مفيد لعناه » في نظر ابن جني .

(٣) اللغة القندريس ١٠١

(٤) انظر : مجلة الأزهر ، العدد السادس ، المجلد ٣١ من ٥٧١ - ٥٧٨ .

(٥) انظر : حاشية السجاعي على القطر ١٩ .

(١) فإذا تألف التركيب من اسمين كانت صورته أربعة ، لأن الاسمين إما :

أ - أن يكونا مبتدأ وخبراً نحو : زيد قائم .

ب - أو أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر نحو : أقام الزيدان .

ج - أو أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر نحو :

أمضروب الزيدان .

د - أو أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو : هيهات العقيق .

(٢) وإذا تألف من فعل واسم كانت له صورتان :

أ - أن يكون الاسم فاعلاً نحو : قام محمد .

ب - أو أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو : أكرم محمد .

(٣) وإذا تألف من جملتين كانت له صورتان :

أ - أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط ، وهما جملتا الشرط

والجزاء ، نحو : إن قام محمد قمت .

ب - أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم ، وهما جملتا القسم

وجوابه ، نحو : أحلف بالله لمحمد قائم .

(٤) ومثال ائتلافه من فعل واسمين : كان زيد قائماً .

(٥) ومثال ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء : علمت زيداً فاضلاً .

(٦) ومثال ائتلافه من فعل وأربعة أسماء : أعلمت زيدا عمرا فاضلاً^(١) .

(٧) ومثال ائتلافه من اسم وجملة . زيد قام أبوه^(٢) .

(٨) ومثال ائتلافه من حرف واسم : التمني نحو : ألاماء ، والنداء نحو : يا زيد .

(١) حاشية السجاعي على القطر ١٩ .

(٢) اطر : حاشية السجاعي على القطر ١٩ .

ويمكن أن تضاف إلى الصور السابقة صور أخرى تتمدد فيها الأسماء إذا أتبعنا بواحد من التواضع الأربعة : النعت والمعطف والتوكيد والبدل . كما يمكن أن تتمدد الجمل أيضاً دون رباط من أداة شرط أو أداة قسم ، إذا كانت الجمل صفة أو صلة أو حالاً .

ولكن على الرغم من تعدد صور التركيب اللغوي ، فإن الوحدات الداخلة في تركيبه ثلاثة لا تزيد ، هي : الاسم والفعل والحرف . وقد حصر المتقدمون من النحاة أقسام الكلام في هذه الثلاثة ، حتى قرر ابن فارس « إجماع أهل العلم عليه »^(١) أي على هذه الأقسام الثلاثة ، محتجين على ذلك بالاستقراء « فإن علماء هذا الفن تنبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه »^(٢) .

ولكن بعض النحاة المتأخرين أضافوا إلى هذه الأقسام الثلاثة فصلاً رابعاً سموه « الخالفة »^(٣) وجعلوا منه اسم الفعل ، لظهور اشتراكه في كثير من خصائص الاسم والفعلية معاً . وقد رفض هذا القسم الرابع جمهور المتأخرين ، محتجين على انحصار الكلمة في أنواعها الثلاثة : الاسم والفعل والحرف — فوق ما احتج به المتقدمون من الاستقراء — بدليل جديد ، مستمد من استخدامهم للقضايا المنطقية بعد وقوفهم عليها في القرن الرابع وما بعده ، وهو ما سموه بالقسمة العقلية « فإن الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً ، الثاني الاسم والأول الفعل »^(٤) . والواقع أن وضع القضية على هذا النحو خطأ محض ؛ لأن اللغة لا تخضع بصورة حتمية للمنطق الأرسطي ، بقضاياها وأشكاله التي لا تعنى بالضمنون ، ومن ثم لا تلزم بنتائجها . وإنما — على أحسن الفروض

(١) انظر : قطر الندى وبل الصدى ١٢

(٢) المصدر السابق .

(٣) (١) صاحب ٤٩

(٣) انظر : هم الهوام ٤/١

— لكل لغة منطقها الخاص الذي لا يدرك إلا بالإنزاع منهج التحليل ، الذي به وحده يمكن الوقوف على مفردات التركيب اللغوي وما يطرأ عليها من تغير بالتركيب^(١) .

وقد اختلف النحاة أيضاً في مقومات كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، أى في الصورة الذهنية المجردة له ، على نحو يكشف أيضاً عن تأثر المتأخرين بالمنطق الأرسطي الشكلي ، وازدياد هذا التأثير كلما رسخت تعاليم هذا المنطق واستقرت أصوله . فعلى حين لم يهتم المتقدمون بالتعريف بالحد أو بالرسم ، مكنتين بالتعرف إلى كل قسم بعلامة فيه ، وجه المتأخرون جهوداً كثيرة لتقديم تعريف منطقي ، تتصف بالصفين اللتين يشترطهما المنطق الأرسطي في تعريفاته ، وهما : الجمع والمنع .

وسنحاول أن نتتبع هنا تعريفات النحاة للاسم ، كئثار على عدم تأثر متقدمي النحاة بالمنطق ، واكتنائهم في التعريف بالعلامة الدالة ، لا بالصورة الكاملة ، ثم التأثير التدريجي بالفلسفة والمنطق بعد هؤلاء المتقدمين ، هذا التأثير الذي يتحول عند المتأخرين إلى دراسة منطقية خالصة ، يستعرض فيها النحوي مدى إلمامه بالمنطق الأرسطي وقضاياها .

وفي هذا المجال نجد أن سيبويه لا يضع تعريفاً للاسم ، وإنما يمثل له ، فيقول عنه : « نحو رجل وفرس »^(٢) . وقد حكى ابن فارس عنه أنه وضع حداً وهو تعريفه الاسم بأنه هو « المحدث عنه »^(٣) وهذا الحد قريب مما ينسبه المبرد إليه ، إذ تعريفه الذي يفهمه من كلام سيبويه هو « ما صالح أن يكون

(١) انظر : المحدث والتقدير في النحو العربي . الفصل الأول من الباب الثالث ص ٢٩٣ وما بعدها ، وأيضاً — مناهج البحث عند النحاة العرب — تحت الطبع .

(٢) كتاب سيبويه ٢/١ بخطوط

(٣) الصاحبى ٤٩

فاعلا ، قال : وذلك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتيذا
وأشبه ذلك لم يكن كلاما ، كما تقول إن ضاربك يأتيذا . قال : فدل هذا على
أن الاسم عنده ما صلح له الفعل ^(١) ، والواقع أن ما فهمه المبرد وما حكاه
ابن فارس ليس تعديفا للاسم ، وإنما هو علامة فيه ؛ لأن صلاحيته للتحديث
عنه - أي للإسناد إليه - ليس حداً يشمل كل مفرداته ويخرج كل ماعداها .

وكذلك لا يضع الكسائي تعريفا منطقيا للاسم ، وإنما يعرفه بأنه
« ما وصف » ^(٢) وهو نوع من العلامة له أيضاً ؛ لأن الصلاحية للوصف
لا تجمع كل مفرداته ولا تخرج كل ماعداها أيضاً .

وهذه العلامة هي التي اعتمد عليها الأخفش في التعريف بالاسم
لا التعريف له ، إذ قال : « إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو : زيد
قام وزيد قائم ، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته
يتمتع من التعريف فاعلم أنه اسم » وقال أيضاً : « ما حسن فيه ينفعني
ويضرنى » ^(٣) . وهو يشير بذلك إلى ما أترعن سيبويه وما فهم من كتابه
من أن الاسم هو المحدث عنه ، أي المسند إليه .

وهو قريب من تعريف الفراء ٢٠٧ هـ وهو « الاسم ما احتمل التنوين أو
الإضافة أو الألف واللام » ^(٤) .

وهذا قريب من تعريف هشام بأنه « كل ما دخل عليه حرف من حروف
الانقضاء ، أو كل ما نودي » ^(٥) .

(١) الصاحبى ٥٠ ، إصلاح الخلل مخطوط ٢ ب

(٢) الصاحبى ٤٩ ، شرح الجمل لابن العريف مخطوط - ١ أ ، إصلاح الخلل ٢ ب .

(٣) الصاحبى ٥٠ ، وانظر عدداً آخر من التعريفات المنسوبة إلى الأخفش في شرح الجمل

لابن العريف ٧ ولابن الصائغ ج ١ ، إصلاح الخلل ١ ب

(٤) الصاحبى ٥٠

(٥) السابق .

وهذا هو ما اعتمد عليه المبرد ٢٨٥ هـ في تعريفه إذ ذكر « أنه كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر . . . فإن امتنع من ذلك فليس باسم » (١) . وقد كان الزجاج - ٣١١ هـ - أول من حاول تقديم تعريف يراعى - إلى حد ما - حدود التعريف المنطقي . فقال : « الاسم صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان » (٢) . وهذا أول تعريف يشير إلى ملاحظة الاعتبارات المنطقية ، (٣) وهو وإن لم يتسم بالدقة لشموله الحرف أيضاً فإنه قد فتح الباب للتالين من النجاة لملاحظة هذه الاعتبارات . فقد عرفه أبو بكر محمد بن المبري بن السراج ٣١٦ هـ بأنه ما دخل على معنى مفرد (٤) فكأنه يخرج الحرف لعدم دلالة على معنى عنده ، ويخرج الفعل لازدواج معناه ، وقد أشار إلى شيء من هذا ابن يعيش فقال : « يقصد به الانفصال من الفعل إذ كان الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان » (٥) . ثم ما لبث أبو عبد الله المفجع : محمد بن عبد الله الكاتب البصري - المعروف بمضراب اللين ، والمتوفى سنة ٣٢٧ هـ - أن وضع « حذالإعراب » (٦) وهو أول بحث يحمل هذا الاسم ، ويدل على ملاحظة الأصول المنطقية حتى في عنوانه العام . وهكذا مهد السبيل أمام تعريف السيراقى ٣٦٨ هـ له ، بأنه « كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل » (٧) ، وتعريف الزحشرى ٥٣٨ هـ بأنه « ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » (٨) .

(١) انظر كتابه المختضب « مخطوط » المجلد الأول .

(٢) الصحاح ٥١ .

(٣) انظر : الأيضاح في علل النحو ٤٨ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٢٢/١ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر : الفهرست ١٢٣ ، بقيمة الدهر ٣٦٣/٢ ، معجم الأدباء ١٧٤/١٧٤ .

(٧) شرح المفصل ٢٣/١ ، انظر أيضاً أمالي ابن الشجرى ٢٩٢/١ .

(٨) المفصل ٢٢/١ .

ومن ثم استتر -- أكثر "يُستتر" في "البحث الأخير" تعريفه، الاسم بأنه :
 « مادل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان محصل دلالة الوضع »^(١) وهو
 ما يميزه عن الفعل إذ هو « مادل على معنى في نفسه مقترباً بأحد الأزمنة
 الثلاثة »^(٢) والحرف إذ هو فارغ من الدلالة على المعنى ، أو على حسب تعبير
 النحاة « لا يدل على معنى في نفسه »^(٣) .

٣ - نوع التصرف الاعرابي .

يفرق النحاة بين نوعين من الكلمات يتخذ كل منهما مسلكاً خاصاً يميزه
 في ظاهرة التصرف الإعرابي ، أولهما : نوع يلزم آخره وضعاً واحداً من حركة
 أو سكون لا يتغير مهما تغير موقعه في التراكيب ، والثاني تتغير حركة آخره

١ - ٣) لتأكيد الحقائق المتصلة بتطور التعريفات النحوية وتأثرها في تطورها بالنطق
 انظر : كتاب سيبويه ٢/١ ، الصاحي ٤٩ - ٥٣ ، المفصل للزمخشري وشرحه لابن
 عيش ١-٢٢ ، ٧-٢ - ٣ ، ٨-٢ - ٣ ، جمع الهوامع ١/٤ ، والإيضاح في علل النحو
 ٤٨ - ٥٥ ، أوضح المسالك ٤ - ٧ منار السالك ١/٧ ، التصريح ١/٩ ، شرح ابن عقيل
 ١/١٦ ، شذور الذهب ١٤ ؛ شرح الأشتوني ، الصبان على الأشتوني ١/٣٠ ، المحضري على
 ابن عقيل ١/١٨ ، شرح الرضي على السكاكيني ١/٢ - ٦ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٩٢ - ٢٩٤
 أسرار العربية ٥ - ٦ ، سر الفصاحة ٢٧ - ٣٨

وأيضاً المخطوطات التالية : شرح كتاب سيبويه للسرياني ج ١ ، ٢ ، الإيضاح للفارسي
 ٢ - ٣ ، أسرار العربية ٢٧ ب ٢٨ ب ، الجمل الكبيرة ١ ب ٢ ب المصباح :
 الباب الأول الاصطلاحات النحوية ، الدرة النحوية في شرح الاجرومية ، اللام لابن جني
 ١٩ - ب ، شرح اللام للثاني مصور ١/ لوحة ٢١ - ٢٢ ، شرح الجمل لابن المبريد ،
 ١٩ ، الوفور من شرح ابن عصفور ، ٢٢ - ب ، باب الإعراب للأسفراييني ٢ ، الباب
 في علل البناء والإعراب ٥ ، الحدود النحوية للفاكهي ، شرح حدود الفاكهي ١٧ - ١٨ ،
 أمالي ابن الحاجب ٣١ ، لإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٢ - ٥٥ ، شرح التسهيل ٣ - ٤ ،
 الجني الداني ١ - ٢ ، شرح الفصول الحسين ٨ ، ١١ ، ١٣ ، المحصول في شرح الفصول
 ١٨ - ٢٨ / ٣٦ - ٣٧ ، الباب في شرح الباب ، غير مرقم ، المسائل الخلافية ٩٢ ب -
 ٩٥ أ ، ٩٧ أ - ب ، حدود الأبدى ، الحقائق النحوية ، الدور البارقي في شرح الحقائق ،
 المقدمة لابن باب شاذ ١ ب ، ١٤ ، ١٥ ، شرح المقدمة ١٦ ، ٣٥ ب ، ٤٣ ب ، الباب
 ٨ ، الحدود النحوية للأبدي ، حاشية الأسفراييني ، شرح الجمل لابن الصائغ ج ١ ، غاية
 الإحسان في علم اللسان . وقد خصصنا هذا الموضوع بالتجليل في رسالتنا للدكتوراه وموضوعها :
 مناهج البحث عند النحاة العرب .

وتتعدد بتعدد مواقعه في التراكيب اللغوية. ولذلك يقسم النحاة الكلمات إلى قسمين ، هما : المبني والعرب ^(١) .

وقد ذهب بعض متأخري النحاة إلى وجود قسم ثالث ليس معرباً ولا مبنياً ، وهو المضاف إلى ياء المتكلم ^(٢) . إذ هو ليس بمعرب لأنه لو كان معرباً لظهرت حركة الإعراب فيه ، لأنه يقبل الحركة ، كما أنه ليس بمبنى ، إذ لا علة للبناء فيه ، فلزم أن ينتفي الوصفان ، ولذلك أطلقوا على المضاف لياء المتكلم — وهو القسم الثالث — اصطلاح الخصى « لأن الخصى معدم فائدة الذكورية ، ولم يثبت له له صفة الأنوثة ، فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم ، فإنه كان قبل الإضافة معرباً ، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ولم يثبت له معنى البناء » ^(٣) .

وقد رفض وجود قسم ثالث بين المعرب والمبنى جمهور النحاة ، وردوه من وجهين فصلهما أبو البقاء في قوله : « لنا أن نقول : هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستقل كما يستقل على الياء في المنقوص ، وكما يتمتع على الألف ، ولم يمتنع ذلك من كونه معرباً ، وتارة نقول : هو مبنى وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء ، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب ولذلك أشبه الحرف » ^(٤) ومعنى هذا أن المضاف إلى ياء المتكلم — وهو القسم الثالث بين المعرب والمبنى — لا يخرج عن كونه معرباً أو مبنياً .
وإذا فلا وجود عند الجمهور إلا لقسمين هما : الإعراب والبناء ، وقسمين هما : العرب والمبنى .

- (١) انظر : الخصائص ١/٣٥ ، ٣٧ ، الأمل لابن جني ١ ، شرح الفصول الخمسين ١٣ - ١٥ ، الأمالي النحوية ١٩٨ ، الحصول في شرح الفصول ٤٤ - ٤٥ .
(٢) المسائل الخلافية ١٠٠ - ١٠١ ب ، الجمل الكبيرة ٥١ ، شرح الجمل لابن الصائم ٣/١٣٣ ورسالة في النحو للفتاوى — مخطوط غير مرقم .
(٣) المسائل الخلافية ١٠٠ ، أبواب الإعراب ١٦ ، الباب في علل البناء والإعراب غير مرقم ، العباب في شرح الباب — غير مرقم .
(٤) الخصائص ١/٣٧ ، جمع الهوامع ١/١٥ ، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل ٢٦/٢٨ - ٢٨ والنس منقول عن المسائل الخلافية ١٠٠ .

أما البناء . فهو « لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة
لأشياء أحدث ذلك من العوامل ^(١) والبنى هو الذى يلزم طريقة واحدة
فلا يتغير آخره مهما تعددت موافقه ، إذ أن ما فيه من حركة أو سكون يلزم ،
فحركته لازمة كما أن سكونه لازم لا تغيير فيه . إلا إذا اضطرت النظام المقطعى -
أى الصوتى الصرف - إلى إحداث شيء من التغيير فإنه يغيره بما يتلاءم معه .
ويدخل البناء أنواع الكلمة الثلاثة : الحروف والأفعال والأسماء .

أما الحروف : فتبنى كلها ، بإجماع النحاة ، ومن ثم تلزم أواخرها وضعاً واحداً
من حركة أو سكون ، لاسبيل إلى تغييره مهما تعدد وضع الحرف فى التراكيب .
إلا إذا تطلب النظام المقطعى تحريك الساكن بحركة مناسبة للمقطع ، مثل
تحريك الحرفين الساكنين (من) و (عن) فى مثل : من المنزل أقبلت عن
الوالد أقل التحية . فإن الساكن يحرك فى هذه الحالة .

والحروف لا تلزم حركة محدودة تبني عليها وتلزمها ، بل يبنى بعضها
على السكون نحو : هل وبل وقد ولم ، ويبنى بعضها على الفتح نحو :
ثم وإن ولعل وليت ، ويبنى بعضها على الكسر مثل : لزيد ومحمد
وجبر ، ويبنى بعضها على الضم نحو : منذ إذا جربها - عقد بعض النحاة - ^(٢)
وأما الأفعال فيبنى منها :

١ - الفعل الماضى ، باختلاف بين النحاة .

ب - فعل الأمر ، وهو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيجعلونه معرباً .
ويرجع ذلك الخلاف إلى الاختلاف بين الفريقين حول أصالة الإعراب فى
الأفعال وعدم أصالته فيها . أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل فى
الأفعال ، ولذلك كان فعل الأمر عندهم معرباً ، لأن الإعراب هو الأصل فيه .
وأما البصريون فيجعلون الإعراب فى مقابل الأعمال ، وكما أن الأعمال أصل

(١) الخصائص ٣٧/١ ، هم الهوامع ١٥/١ ، المحضرى على ابن عقيل ٢٦/١ - ٢٨ .

(٢) شذور الذهب ١٢٢ ، المنى ٣٢٥ .

في الأفعال وفرع في الأسماء ، فكذلك الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، ولذلك كان فعل الأمر عندهم مبنياً لأن الأصل فيه البناء ^(١) .

ج - الفعل المضارع في حالتين ، بلاخلاف أيضاً ، وهما ^(٢)

(١) إذا اتصلت به نون النسوة . (٢) إذا باشرته نون التوكيد .

وأما الأسماء فيبني منها :

(١) المضمرات بلاخلاف بين النحاة في بنائها - نحو : قومي وقمتُ وقمتَ ^(٣) .
(ب) أسماء الإشارة نحو : ذى ونم وهوؤلاء .

ويستثنى منها ذان وتان في الإشارة إلى المثنى فإنهما معربان ^(٤) .

(ج) الأسماء للموصولة نحو : الذى والذى والذين .

ويستثنى منها اللذان واللتان فهما معربان ^(٥) .

(د) أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وأين وأيان .

ويستثنى منهما أى فإنها تعرب ^(٦) .

(هـ) أسماء الأفعال والأصوات نحو : صه وآمين وهيت ، ونحو : وى وحس ويس ورج وأخ ^(٧) .

(و) الأعلام المحتومة بويه نحو : سيبويه ونفطويه وعمرويه ^(٨) .

(ز) ما كان على وزن فَعَال . اسما للفعل ، نحو : دراك ونزال ^(٩) . وسبا

للأنثى في النداء : نحو . لكاع ^(١٠) - وعلماء الوثائق - على خلاف بين

النحاة في مراعاة لغة الحجازيين أو عدم مراعاتها - نحو : حزام وقطام ^(١١) .

(١) انظر : اللب لابن جنى ١٣ ، الانصاف ٣١٧ - ٣١٨ الإيضاح في علل النحو ٧٧ - ٨٢

(٢) انظر : شذور الذهب ٧٢ ، ٧٥ ، قطر الندى ٣٥ - ٣٦

(٣) انظر : شرح المفصل ٨٤/٣ . (٤) انظر : شرح المفصل ١٢٦/٣ - ١٢٨ .

(٥) ابن يمين ١٣٨/٣

(٦) رسالة في أى - مخطوطة - ، حاشية الأمير على المغني ٩١/٢ .

(٧) ابن يمين ٧٥/٤ (٨) شذور الذهب ٩٤ .

(٩) شذور ٩٤ - ٩٦ ، شرح المفصل ٤٩/٤ .

(١٠) شذور الذهب ٩٧

(١١) شذور الذهب ٩٩ - ١٠٠ ، قطر الندى ١٤ ، شرح المفصل ٦٢/٤ .

(ح) المركب المزجي من الأعداد ، وهو أحد عشر وإحدى عشرة ، إلى تسعة عشر وتسع عشرة .

ويستثنى من الأعداد المركبة اثنا عشر واثنتا عشرة فعربان^(١).

(ط) المركب المزجي من الظروف : الزمانية نحو : صباح مساء ويوم يوم ، والمسكانية نحو : بين بين وشذر مذر^(٢)

(ي) المركب المزجي من الأحوال نحو : فلان جارى بيت بيت ، وتساقتوا أخول أخول ، ولقيته صحرة بحرة^(٣) .

(ك) الأسماء المبهمة المضافة إلى مبنى نحو : (مثل) على خلاف بين النحاة فى إعرابها^(٤) .

(ل) بعض الظروف . وهى^(٥)

١ - ظروف مبهمه منقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى . وما ألحق بها .

٢ - ظروف مبهمه مضافة إلى جملة (على خلاف فى إعرابها تبعا لنوع الجملة المضافة إليها) .

٣ - ظروف مبهمه إلى مبنى .

٤ - كلمات محددة هى : إذ ، الآن ، أمس ، حيث ، أمس إذا دلت على اليوم السابق ليوم التكلم مباشرة .

(١) الصبان على الأشتونى ٦٨/٤ .

(٢) شرح الفصل ١٨/٤ ، شذور الذهب ٧٥ - ٧٨ :

(٣) ابن يمين ١١٧/٤ ، شذور الذهب ٧٨ .

(٤) انظر الباب فى شرح اللباب - مخطوط ، القواعد المحكمة البناء على نظم أسباب البناء مخطوط .

(٥) انظر شرح المنصل ٨٥/٤ ، شذور الذهب ٨٢ وما بعدها .

(م) أى الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا^(١).

(ن) اسم لا النافية للجنس بشروط^(٢).

- ١ - أن يكون النفي بها الجنس
- ٢ - أن يكون النفي نصافي الاستفراق .
- ٣ - أن يكون اسمها مفردا (أى ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) .
- ٤ - أن يكون اسمها نكرة .
- ٥ - أن يكون اسمها متصلا بها .
- ٦ - ألا يدخل عليها جار .

(س) المنادى بشرطين^(٣):

- ١ - أن يكون المنادى مفردا (أى ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) .
- ٢ - أن يكون المنادى معرفة ، أو نكرة مقصودة .

وأما الإعراب ففي تعريفه آراء كثيرة ، فقد عرفه ابن الأنبارى بأنه «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا»^(٤) ، وعرفه ابن الناجم بأنه «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب»^(٥) على حين عرفه ابن يعيش بقوله « الإعراب الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلام لتعاقب العوامل في أولها»^(٦) وواضح أن تعريف ابن الأنبارى يختلف عن تعريف

(١) رسالة فى أى - بحث بخطوط بدار الكتب ٧٠ م .

(٢) انظر : التصريح ٢٣٥/١ - ٢٣٦ ، شرح الفصول الخمسين ٩٦ - ٩٧ ، رسالة فى حل غوامض لا البنية - مخطوط غير مرقم ، التكت الحسان ٣٥ ب .

(٣) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢٠٧/١ ، رسالة فى النحو - مخطوط - غير مرقم ، شرح الجمل لابن الصائغ ٤٩/٢ . شرح الجمل لابن العريف ٧٩ وما بعدها .

(٤) أسرار العربية المخطوط ٢٧ ب - والمطبوعة ١٠ .

(٥) شرح الفية ابن مالك لابن الناجم ١٠ .

(٦) شرح الفصل ٧٢/١ .

ابن الناطم في أمر هام هو تحديد مضمون الإعراب ، فإن ابن الأنباري - شأنه شأن كثير من سابقيه ومعاصريه - يرى أن الإعراب هو عملية التغير ذاتها ، على حين يرى ابن الناطم وكثير من المتأخرين أنه الحركات نفسها ، وهو رأى ابن درستويه ، فالإعراب عندهم لفظ لاعمى ، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ^(١) . وواضح أيضا أن هذين التعريفين معا يختلفان معا عن تعريف ابن يعيش ، فإن ابن يعيش قد نص في تعريفه على سر هذا التغير والباعث عليه ، « وهو الإبانة عن المعاني » في حين إن التعريفين الآخرين لم يحددا سرا ولم يشارا إلى باعث .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تحديد معنى الإعراب ، فإن التعريفات المختلفة تلتقي على حقيقة واضحة ، هي ربط التغير في الحركات في أواخر الكلمات بمواضع هذه الكلمات في الجمل والتراكيب . ولذلك لا نسكاد نجد اختلافًا في تحديد العرب بأنه « ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل »^(٢) أي بسبب تغير موقعه في الجملة وتعدد علاقاته بصيغها . على حين إن المبني « ما يلزم آخره حالة واحدة من حركة أو سكون »^(٣) وإن تغير موقعه في الجملة وتعددت علاقاته بصيغها .

(١) المصدر السابق وانظر أيضا : التصريح على التوضيح ٦٠/١ ، وحاشية الشيخ خالد الجاهلي .

(٢) التصريح ٥٩/١ - ٦٠ ، الباب في علل البناء والإعراب للكبرى ١٦ - ١٧ .

(٣) انظر مثلا : معجم المصنف ١٥/١ ، شرح الفصول الخمسين ١٤ - ١٥ - المحصول

في شرح الفصول ٤٤ - ٤٥ - ، التصريح ٦٠/١ ، شذور الذهب ٧١ ،

حدود الأبدى - مخطوط - ، لباب الإعراب ١٢ ، ٢٨ ، الباب في شرح

الآداب مخطوط غير مرقم ١٠ ، النكت الحبان ٥٩ ، الوقوف من شرح ابن عصفور

١٢ - ب ، وإصلاح الخلل ٥٨ ، وشرح حدود النفاكي ١٤ أ - ب ، الجمل

٥١ مارتشاف الضرب ٢٧ ، ٣٥٩ .

«والمعرب غير المبني» - وينبغي النحاة بهذه المسألة أن البناء يتناول أنواعا محددة من الكلمات ولا يتناول التركيب اللغوي ، أما الإعراب فعلى العكس من ذلك ؛ إذ أن كلماته لا تأخذ حكمها الإعرابي إلا من التركيب نفسه . وهذه النتيجة صحيحة إذا استثنينا من المبنيات موضعين هما : اسم لا تافية للجنس ، والمنادى المفرد المعرفة وما ألحق به . فإنه فيما عدا هذين للموضعين يتناول البناء بالفعل المفردات دون التراكيب .

وأنواع الإعراب التي حددها النحاة أربعة : الرفع والنصب والجزم والجر (١) . من هذه الأنواع الأربعة نوعان لا يختصان بل يدخلان في الأسماء والأفعال . وهما : الرفع والنصب . بينما يختص النوعان الباقيان بقسم من الكلمات لا يدخل على غيره . فالجر يختص بالأسماء ، والجزم يختص بالأفعال (٢) .
ولشكل واحد من هذه الأنواع الأربعة مواضع محددة ذكرها النحاة .

مواضع الرفع :

١ - في الفعل المضارع :

يرفع المضارع إذا تجرد من العوامل اللفظية الصالحة للدخول عليه ، وهي النواصب والجوازم ، ولم يكن مبنيا .

ب - في الأسماء :

ترفع الأسماء إذا وقعت في أحد للمواضع التالية :

(١) منار السالك ١ / ٢٢ ، شرح المفصل ١ / ٧١ - ٧٢ ؛ أسرار العربية - مخطوط - ٢٧ ب - ٢٨ أ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، وأيضا الخضرى على ابن عقيل ١ / ٣٠ - ٣١ بحث اختصاص الجر بالاسم - مخطوط - ضمن مجموعة ٦٢٥ مجاميع دار الكتب .

- (١) الفاعل . (٢) النائب عن الفاعل .
 (٣) المبتدأ . (٤) خبر المبتدأ .
 (٥) اسم كان وأخواتها . (٦) اسم أفعال المقاربة .
 (٧) اسم الحروف العاملة عمل ليس . (٨) خبر إن وأخواتها .
 (٩) خبر لا النافية للجنس . (١٠) تابع المرفوع .
 مواضع النصب :

١ - في الفعل المضارع .

ينصب المضارع إذا سبقه أحد الحروف الناصبة له ولم يكن مبنيًا .
 ب - في الأسماء :

- (١) المفعول به (٢) المفعول المطلق
 (٣) المفعول له . (٤) المفعول فيه .
 (٥) المفعول معه (٦) المنصوب بالصفة المشبهة .
 (٧) الحال . (٨) التمييز .
 (٩) للسنتى . (١٠) خبر كان وأخواتها .
 (١١) خبر كاد وأخواتها . (١٢) خبر الحروف النافية العاملة عمل ليس .
 (١٣) اسم إن وأخواتها . (١٤) اسم لا .
 (١٥) المنادى غير المفرد ، وما في حكمه وكذلك النكرة غير المقصودة ،
 وجعله بعض النحاة من المفعول به ^(١)
 (١٦) المنصوب على الاختصاص ، وجعله الزمخشري وابن هشام من
 المفعول به ^(٢) .

(١) انظر شرح المفصل ١/ ١٢٧ . كتاب سيبويه ١/ ١٢٧ ، شرح شذور الذهب ٢٢٦ ،
 شرح قطر النوى ٢٠٤
 (٢) انظر المفصل ، شرحه لابن يعيش ٢/ ١٨ ، شرح شذور الذهب ٢٢٧ .

(١٧) المنصوب على الإغراء ، وجعله الزمخشري من المفعول به. ^(١)
(١٨) المنصوب على التحذير ، وجعله الزمخشري من المفعول به ، وتابعه
على ذلك جماعة من النحاة ^(٢).

(١٩) تابع المنصوب .

مواضع الجر :

والجر لا يدخل سوى الأسماء كما ذكرنا منذ قليل ، والأسماء تجر
إذا وضع في أحد مواضع ثلاثة :

(١) إذا أضيفت إلى ما قبلها .

(٢) إذا سبقت بحرف جر .

(٣) إذا وقعت تابعة لجرور .

مواضع الجزم :

ولا يدخل الجزم إلا في الفعل المضارع ^(٣) الذي يجزم في حالتين :

(١) إذا سبقه أحد الجوازم ، حرفاً أو إسماً . ولم يكن مبنيًا .

(٢) إذا وقع جواباً لطلب بشروطه ولم يكن مبنيًا .

* * *

(١) الفصل ، شرحه لابن عيش ٢٩/٢

(٢) انظر : الفصل ، وشرحه لابن عيش ٢٥/٢ ، المحصل في شرح الفصول ٣٥٨ ،
شرح القسطل المرادي ٢٨٨ .

(٣) من النحاة من ذهب إلى أن الجزم يدخل فعل الأمر أيضاً ، وهو اتجاه جمهور
السكوفيين . ولكن الرأي الغالب بين النحويين أن فعل الأمر ليس بتعرب وإنما يبنى .

انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٥/١ ، حاشية الخفري على ابن عقيل
٣١/١ - ٣٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة ٧٢ صفحة ٣٠٣ - ٣١٧ .

ثانياً : تفسير الظاهرة

في النحو العربي محاولات ثلاث لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي ، بذل فيها العلماء جهودهم في سبيل توضيح الصلة التي تربط اللزوم والتغير الحركي في أواخر الكلمات بالصيغ والدلالات . وكل محاولة من هذه المحاولات الثلاثة لذلك لا تقف عند التعميد للظاهرة كما حاولت أجيال النحاة الأول منذ تلاميذ أبي الأسود إلى عصر الخليل ، وإنما تمتد بحثها على جبهتين : حصر مواقع التغير من ناحية ، وتفسير أسبابه من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإن التعميد للظاهرة هو أحد شطري البحث النحوي ، والشرط الآخر هو المحاولات المختلفة التي بذلها النحاة لتفسير الظاهرة ، نشأة وغايات .

وكل محاولة من المحاولات الثلاثة الموجودة في هذا المجال تعتمد على محور يرتكز عليه تفسير ما في هذه الظاهرة من تغير للحركة والسكون أو ثبوت لهما . بحيث يمكن أن نطلق على كل محاولة منها اصطلاحاً يشير إلى هذا المحور ويمتد عنه ، وعلى ذلك فإننا نجد في مجال تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي نظريات ثلاثة ، تعتمد كل منها على واحد من ثلاثة :

(١) التفسير الدلالي .

(٢) التفسير الصوتي .

(٣) التفسير المنطقي .

وسنخصص كل محاولة تفسيرية من هذه المحاولات بالدرس ، لنرى إلى أي مدى استطاعت أن تفسر الظاهرة ، وأن تحيط بأبعادها ، وما الإضافات التي قدمتها إلى البحث النحوي مادة ومنهجاً

* * *

١ - التفسير الدلالي

يتخذ هذا التفسير اصطلاح (العامل) في النحو العربي، ولعل أول من أشار إليه سيبويه، فقد ذكر في صدر كتابه أن أواخر الكلمات في العربية «تجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف. وهذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف»^(١).

نم يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه أفير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي أولها نزوائد الأربع... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فبالأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: ليس وقد، وللأفعال التي لم تجر بحرفى المعارضة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى»^(٢).
في هذا النص لسيبويه نجده يقسم الكلمات إلى قسمين: كلمات معربة، وتستخدم معها اصطلاحات: الرفع والنصب والجر والجزم، وكلمات مبنية لا تستخدم معها هذه المصطلحات، بل مصطلحات أخرى هي: الفتح والكسر والضم والوقف. وليس الاختلاف بين هذين النوعين من الكلمات في

(١) كتاب سيبويه ٢/١ - ٣

(٢) كتاب سيبويه ٣/١، وانظر أيضاً: شرح السراج على الكتاب - خطوط - ورقة ١٤/١

الاصطلاحات التي تطلق على كل منهما بحسب ، بل في شيء أهم من ذلك إذ أن هذه الاصطلاحات المختلفة تشير إلى اختلاف في التصرف الإعرابي لسلك من النوعين ، فأحد النوعين تتغير حركاته والآخر يلزم حركة واحدة ، ثم يمتد الاختلاف إلى أبعد من ذلك - وهذا هو الأهم - وهو أسباب هذا التصرف في كل منهما ، فالذي تتغير حركاته تتوقف حركته على (العامل) الذي يدخل عليه فيؤثر فيه ، إذ أن هذه الحركات إنما « تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها »^(١)

وبهذا سجل سيبويه ملامح هذه النظرية التي سادت النحو العربي ، على اختلافات تجمعاته وتعددتها ، باعتبارها تفسيراً لظاهرة التصرف الإعرابي . ولا نكاد نجد إضافة حقيقية إلى هذه النظرية إلا بعد أجيال ، حين يقرر النحاة أن التغير الحركي لا يقف عند الكلمات المعربة ، وإنما يتناول - أيضاً - الكلمات المبنيّة^(٢) ، والمامل يمتد أثره ليشمل الكلمات المبنيّة إلى جوار الكلمات المعربة . وكل ما هنالك من فارق بين المعربات والمبنيات أن التغير في أواخر الكلمات المعربة ظاهر ، وأما التغير الذي يصيب المبنيّة فهو تغير مقدر غير ملفوظ .

* * *

وترتكز نظرية العامل في شطرها الأول - وهو محاولتها حصر مواضع التغير - على الفصل بين صيغ العمل النحوي وأطراف العمل النحوي . وكثير من الاضطراب في فهم هذه النظرية وانحطاً في تصورهما يعود إلى الخلط بين أطراف العمل فيها وصيغها ، إذ نتج عن ذلك كثير من سوء الفهم للنظرية ، نعم كان سبباً من الأسباب في بعض صور النقد التي وجهت إليها وحملت عايبها ،

(١) كتاب سيبويه ٣/١

(٢) انظر : أسرار العربية المطبوع ١٠ ، والمخطوط ٢٧ ب ، المسائل الخلافية ١٠٠ أ . شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ١٠ . التصريح ٥٩/١ . قطر الندى ٤٥ ، ٥٦ . شذور الذهب ٣٤ .

ولذلك ليس أمامنا من سبيل إلا دراسة العلاقة بين هذين المصطلحين ومضمونهما ، باعتبار ذلك نقطة البدء في تحديد معالم النظرية وتوضيح أبعادها .

وصيغ العمل النحوى — أى الصيغ التى تشترك فى العمل النحوى — هى الصيغ التى تشترك فى التركيب اللغوى وتتأثر بالعمل ؛ إذ تعمل فى غيرها فتؤثر فيه ^(١) ، أو يعمل فيها غيرها فتتأثر به .

وصيغ العمل النحوى تختلف عدداً تبعاً لاختلاف نوع العامل بين لفظى ومعنوى ^(٢) . فإذا كان العامل لفظياً — أى ملفوظاً به — تحتم وجود صيغتين — على الأقل — فى التركيب وفى الجملة ، أولاهما صيغة العامل والثانية صيغة المعمول ، أما إذا كان العامل معنوياً — أى ليس له فى اللفظ صورة — فلا يوجد فى التركيب غير صيغة واحدة .

فمثلاً فى : جاء محمد ، صيغتان ، صيغة (جاء) وصيغة (محمد) ؛ إذ العامل هنا هو الفعل ، وهو عامل لفظى .

أما سيقوم — مثلاً — فليست سوى صيغة واحدة ، هى صيغة المعمول ؛ إذ العامل فيها هو التجرد أو المضارعة أو الإهمال ^(٣) . وكلها عوامل معنوية .

ولسكن على الرغم من اختلاف عدد الصيغ المشاركة فى العمل النحوى فإن أطراف هذا العمل ثابتة العدد ، إذ هى ثلاثة : العامل ، والمعمول ، وأثر العامل فى المعمول ويرمز له بالحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة .

ونتم خلاف بين النحاة كبير فى تعريف هذه الأطراف الثلاثة ، وقد

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٣/١

(٢) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى « الفصل الأول من الباب الأول » ١ - ١٤٣ .

(٣) انظر : هم الموامع ١٦٥/١ . الاشباه والنظائر ٢٦٤/١ . شرح الفصل ١٢/٢ ،

الانصاف ٣٢٢ .

أوقعت ملاحظة النظرة المنطقية النحاة في تناقض بين منطوق ما يقدمونه من تعاريف وبين مضمونها ، حتى اتسمت تعريفاتهم — في عمومها — بالبعد عن المضمون الذي قصدت إلى بيانه وهدفت إلى تحديده ^(١) ، ولعلنا ننجو من هذا المنزلق إذا نظرنا إلى هذه الأطراف الثلاثة على أنها أطراف نظام محدد يربط بين الحركة الإعرابية — ظاهرة أو مقدرة !! — وبين للمعنى .

فالعامل في هذا النظام هو المؤثر في الحركة الإعرابية في آخر المعمول .

والمعمول هو الذى تتغير حركة آخره تبعاً لنوع العامل الداخلى عليه .

والحركة الإعرابية رمز لتأثير العامل فى المعمول ، ودلائل عليه ، وتكون

ظاهرة فى الكلمات العربية ، كما تكون مقدرة فى الكلمات النبنية .

وإذا كان العامل هو المؤثر والمعمول هو المتأثر فإن من الطبيعى أن تكون الحركة الإعرابية هى الأثر الذى أحدثه العامل فى المعمول ، ولكن النحاة يرون أنها ليست الأثر الوحيد الذى يحدثه العامل فى معموله ، وإنما هى رمز لتغيرين يحدثان فى المعمول بعد تسلط العامل عليه : أولهما التأثر الذى يلحق اللفظ ، وهو التغير الحركى الظاهر أو المقدر . وثانيهما التأثر الذى يلحق المعنى ، والذى يرمز له فى الكلمات العربية بالتغير الظاهر فى الحركة الإعرابية . فمحمد — مثلاً — من (جاء محمد) ليس مجرد الذات المحددة ، ولكنها التى فعلت حدثاً معيناً فى زمن معين ، ومحمداً من (استقبلت محمداً) ليس أيضاً هذه الذات المخصوصة ، كما أنه ليس محدثاً لحدث معين ، بل ذات وقع عليها حدث معين فى زمن محدد ، وأما محمد من (كتاب محمد عندى) فإنها لم تحدث حدثاً ما كما

(١) انظر : المذهب والتقدير فى النحو العربى ٢ — ٧

لم يقع عليها حدث ما ، وإنما تم نوع من النسبة بينها وبين الكتاب . دلت عليه هذه الحركة الإعرابية^(١) .

وهذا الفهم من النجاة للعلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة قد أسلم إلى نتائج هامة .

أولى هذه النتائج : أن الاختلاف بين محمد ومحمداً ومحمدٍ — في الأمثلة السابقة — ليس مقصوراً على الحركة الإعرابية وحدها ، وإنما بينها جميعاً اختلاف في معنى كل صيغة نتج عن تأثير العامل فيها .

ثانيها : أن الحركة الإعرابية رمز لفظي لتأثير العامل في المفعول ، ولذلك لا يشترط أن تكون ظاهرة ، بل يمكن أن تكون مقدرة ، كما في نحو هذا الرجل فعل كذا ، واستقبلت هذا الرجل ، ويدت هذا الرجل مفتوح لكل طارق . فكلية (هذا) في الأمثلة الثلاثة قد تأثرت بالعامل ، ولذلك كانت في المثال الأول في محل رفع ، وفي الثاني في محل نصب ، وفي الثالث في محل جر .

ثالثها : أن الحركة الإعرابية ما دامت رمزاً للتأثير ودليلاً عليه فإن فقدتها إنما يعني عدم وجود دليل صوتي لفظي على التأثير دون أن يعني إلغاء هذا التأثير أو نفيه جملة .

رابعاً : أن التفاوت في عدد صيغ العمل النحوي لا يؤثر في عدد الأطراف؛ إذ قد يكون عدد صيغ العمل النحوي اثنين إذا كان العامل لفظياً ، وتحمل الصيغتان أطراف العمل الثلاثة . كذلك قد يكون عدد صيغ العمل النحوي

(١) واضح أننا لم نشأ أن نقدم هنا تعريفات النجاة لأطراف العمل النحوي ، وإنما قصدنا إلى تحديد الصورة الذهنية لقضية العمل كما تشير إليها التعريفات النحوية على اختلافها .

واحدة إذا كان العامل معنويا ، ولكن الصيغة الواحدة تشير إلى الأطراف الثلاثة ، وإن لم يكن أولها — وهو العامل — ملفوظا به .

خامسا : أن كل تعبير لغوي مفيد أو جملة لا بد من أن يتضمن هذه الأطراف الثلاثة ، بحيث إذا وجد واحد منها لم يكن بد من وجودها جميعا : فلا يوجد عامل دون أن يوجد له معمول ، وكذلك لا يوجد معمول من غير أن يوجد عامله ، وبدون أن يتضح — لفظا أو تقديرا — أثر العامل فيه . كذلك لا توجد حركة تغيير دون أن يكون وراء تغييرها معمول يحمل هذا التغيير ثم عامل يوجد له .

وبهذا التصور للعلاقة بين صيغ العمل النحوي وأطراف هذا العمل . يكون النحاة قد حددوا مواقع التغيير — وهو الشطر الأول من شطري النظرية — والتغيير ، على أساس من هذا الفهم ، يشمل الصيغ اللغوية بأسرها داخل نطاق التركيب اللغوي مفيداً أو غير مفيد ، لأنها إما أن تكون عاملة في غيرها أو يكون عاملا فيها غيرها .

* *

والشطر الثاني من النظرية — وهو تفسير أسباب التغيير الحركي في أواخر الكلمات — هو في واقع الأمر امتداد للشطر الأول ونتيجة له ، فما دام العامل يؤثر في المعمول تأثيرا مزدوجا في اللفظ وفي المعنى ، فمعنى هذا أن تغيير أواخر الكلمات مرتبط بما يصيب معانيها من تغيير . وهذا هو مضمون ما صرح به كثير من النحويين حين ذكروا أن الذي دعا إلى تغيير الحركات هو « أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدُ عمرًا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له

وينصب، عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضرب زيد ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ، ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليقسموا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني^(١) .

وإذاً فإن السبب في التصرف الإعرابي هو الإبانة عن المعنى مع التيسير على المتكلم ، وهو ما لا يفي به غير الإعراب ، إذ أن السبيل الآخر لذلك - وهو لزوم الرتبة - يقسم بكثير من المشقة والعنت ، كما لا يخلو من الخطأ ، وأبرز أخطائه أمران^(٢) :

الأول : أن فيه تضيقاً على المتكلم وإخلالاً بمقصود النظم والسجع مع مسيس الحاجة إليه ، والإعراب لا يلزم فيه ذلك ؛ فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير .

والثاني : أن لزوم الرتبة لا يصح في كثير من المواضع ، وفيه من المشقة على المتكلم والكاتب ما ليس في التصرف الإعرابي . وهذا ما تؤيده بحوث اللغويين المعاصرين ، التي انتهت إلى أن « وجود إعراب غنى بالحالات بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة يعني من الاعتماد على قواعد الترتيب ، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب ، كما هو الحال في اللغة الصينية

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩ - ٧٠ ، وانظر أيضاً : الصاحبى ٣١ ، ٤٢ شرح المفصل ١ / ٧٢ - ٧٣ :

(٢) انظر : المسائل الخلافية ورقة ١٠١ أ = ١٠٢ ب .

أو عندما لا يوجد إلا جند مجدوه كما هو الحال في الفرنسية^(١) وهكذا تكون وظيفة التصرف الإعرابي في العربية هي «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستقيم أحدهما من صاحبه»^(٢) .

ولكن وجود هذه الإبانة لا يتحقق إلا في الأسماء المعربة إعراباً ظاهراً ، أما الأسماء المعربة إعراباً تقديرية والأسماء المبنية فلا سبيل فيهما إلى ظهور ما يهدف إليه التصرف الإعرابي - وما ينبثق عنه في نفس الوقت عند النحاة - من الإبانة ، فكيف السبيل إذا إلى تحقيق هذه الغاية ؟

يقول ابن جني مفسراً موقف النحاة في الإجابة على هذا التساؤل : « فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشري ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه . قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التعريف فيه بالتقديم والتأخير»^(٣) ويقول ابن عصفور في شرح الجمل : « إن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل سائرهما على ذلك ، كما أن العرب لما حذفت الياء من (يَعِدُّ) لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من (أَعِدُّ) و(نَعِدُّ) (نَمِدُّ) حملاً على ذلك»^(٤) .

وهذا ما اصطلاح عليه في أصول النحو بطرد الباب^(٥)

(١) انظر : علم اللسان (ضمن مناهج البحث في الأدب واللغة) ٤٤١ .

(٢) الخصائص ٣٥/١ .

(٣) المصدر السابق

(٤) انظر : شرح الجمل (مخطوط)

(٥) انظر : الأشباه والنظائر ٢٥٢/١ .

والواقع أن هذا نوع من الحرب في مواجهة المشكلة ، وهو شبيه بالحرب
الذى واجه به النحاة أيضا مشكلة إعراب الفعل المضارع ، فإن من الواضح أن
الإبانة عن المعاني تتضح في الأسماء وحدها ، فكيف إذا أعرب المضارع ؟؟
وماهى المعانى التى يكشف عنها تغير حركاته بين الرفع والنصب والجزم ؟
يختلف موقف النحاة في تفسير إعراب الفعل المضارع ، ويمكن أن نجد -
على وجه العموم - اتجاهين في هذا التفسير :

الاتجاه الأول : ويضم معظم العلماء - ويرى أصحابه أن المعرب يحق
الأصل هو الاسم ، وأما الفعل المضارع فيحمل عليه^(١) .

وسبب هذا الحل هو ما بين للمضارع والأسماء من المشابهة التى يفصلونها
بأنها مشابهة في اللفظ والمعنى والأداء الوظيفى وهو ما يصطلحون عليه بالاستعمال^(٢)

أما في اللفظ فلهذه المضارع الاسم وموازنته له في الحركات والسكنات ،
نحو : ضارب ويضرب ومُدْخِرٌ ويُدْخِرُ .

وأما في المعنى فلقبول كل منهما الشبوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده
من أداة التعريف يفيد الشبوع وعند دخول أداة التعريف يتخصص ، وكذلك
المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال والحال يمتثل كلا منهما وعند دخول
أحدهما عليه يتخصص فلا يفيد غير واحد منهما .

وأما في الاستعمال فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام الابتداء
عليهما نحو : جاءنى رجل ضارب أو يضرب ، وإن زيدا لضارب أو ليضرب .

(١) انظر : المسائل الخلافية ورقة ١٠٠ ب ، الأشباه والنظائر ١٥٣/٢ ، اللع لابن
جنى ورقة ١١٣ .
(٢) انظر : الاطهار للبركرى ٣١ ، الإنصاف ٣١٧ - ٣١٨ .

وأما الاتجاه الثانى : وأصحابه بعض علماء الكوفة وبعض المتأخرين من
 النحويين — فإنه يرى أن المضارع أصل فى الإعراب كالأسماء وليس
 ملحقاتها^(١). وحجتهم فى ذلك أن « الإعراب فى الفعل يفرق بين المعانى
 فكان أصلاً كإعراب الأسماء ، وبيانه قولك : أريد أن أزورك فيمنعنى
 البواب ، إذا رفعت كان له معنى ، وإذا نصبت كان له معنى . وكذلك قولك :
 لا يسعنى شئ . ويعجز عنك ، إذا نصبت كان له معنى ، وإذا رفعت كان له
 معنى آخر . وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك
 وتشرب اللبن ، وهو فى ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت
 أو جررت كان له معنى آخر »^(٢).

وهذا الذى حكاه أبو البقاء مطابق لما ذكره الخضرى إذ قال :

« وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان
 تركيبية لولا الإعراب لا لتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية
 والإضافية : ما أحسن زيدا ، وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما
 فقط أو عن مصاحبتهم فى نحو : لا تُعَنَ بالخطأ وتمدح عمرا »^(٣)

* * *

بقى بعد هذا أن نعرض لمشكلة شدت إليها جهوداً كثيرة ، وسببت كثيراً
 من الخطأ فى فهم النظرية ، وهى مشكلة (موجد) الحركة الإعرابية .
 وينبغى — لكى نضع هذه المشكلة موضعها — أن نفرق بين اصطلاحى : المؤثر
 فى الحركة الإعرابية والموجد لهذه الحركة . أما المؤثر عند النحاة القائلين
 بنظرية العامل فهو ما أسفر عنه تتبع العوامل المختلفة — اللفظية والمعنوية — من

(١) انظر : المسائل الخلافية ١٠٠ ب ، الأشباه والنظائر ١٥٣/٢ .

(٢) المسائل الخلافية ١٠٠ ب ، وانظر : الأشباه والنظائر ١٥٣/٢ .

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٣٠/١ .

إدراك لوجود نظام مثلث الأطراف ، الحركة الإعرابية فيها طرف يدل على قطبي هذا التغير الحركي : الظاهر أو المقدر .

وأما موجد الحركة الإعرابية ففيه اتجاهات ثلاثة تصور في مضمونها التأثير النحوي المباشر بقضايا علم الكلام^(١)

١ — الاتجاه الأول : هو اتجاه جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل ، ويرى أصحابه أن الموجد للحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة هو العامل نفسه ملفوظاً أو مقدراً ، لفظياً أو معنوياً . فالعامل هو الذي يجلب الحركة الإعرابية ، والحركة الإعرابية شيء جاء من العامل يختلف به آخر العرب^(٢) .

٢ — ولابن جني : رأيه الخاص في موجد الحركة الإعرابية ، فهو يعترف بوجود العامل لفظياً أو معنوياً ، ولكنه يرى أن العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى بل العمل عنده يصدر عن التكلم نفسه^(٣) ، وإذن فهو يعترف بالعامل النحوي كما تقرر في النحو العربي ، ولكنه يقصر دوره على التأثير في الحركة لأعلى خلقها . وقد حاول ابن مضاء أن يحمل ابن جني على رفض العامل فقوله ما لم يقل وقهم منه مالا يفهم مستغلا في ذلك نص ابن جني « فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو التكلم نفسه لا شيء غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل التكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتال المعنى على اللفظ . وهذا واضح »^(٤) . ويعلق على ذلك ابن مضاء بقوله : « أ كد التكلم بنفسه ليدفع الاحتمال ، ثم زاد

(١) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٣٨ — ٣٣٩ ، محاضرات في النحو ٢٦٠ .

(٢) انظر : تحفة الاخوان على العوامل ١٧ .

(٣) انظر : الخصائص ١/١٠٩ .

(٤) الخصائص ١/١٠٩ — ١١٠ .

تأكيداً بقوله لا شيء غيره^(١) وفي هذا الفهم إسراف يحمله إلى غير مقصده
وفي الاستدلال به على نفي العامل جملة كما يريد ابن مضاء خروج به عن موضعه؛
فإن ابن جني يتحدث عن الحركات كأصوات ، لا كظواهر تركيبية ، أو لنقل
يتحدث عن خالق الأصوات لا عن المؤثر فيها ، وليس من شك في أن الأصوات
إنما تصدر عن الإنسان ؛ إذ اللفظ بحركاته وسكناته يتغير وجوداً وعدمًا طابقاً
لإرادة المتكلم ، هو إذن لم يتناول الجانب التركيبي للحركات ، فحمل ابن مضاء
نصه هذا المحمل تجن على ابن جني ونصه جميعاً . ولو شذنا تفسير موقف ابن جني
من النظرية بأسرها دون شطط قلنا إنه يعترف بأطراف النظرية الثلاثة :
العامل والمعمول وأثر هذا العامل في المعمول . ولكنه يضع في اعتبارنا الوجه
الآخر من الحقيقة ، وهو صدور هذه الأطراف الثلاثة عن المتكلم . وهذا صحيح ،
وإذن يصح بالاسم ما أراد ، ابن جني من تأثر التركيب بإرادة المتكلم ، ولكن
إلى أي مدى يتم هذا التأثير ؟ إنه يتأثر بها وجوداً وعدمًا ، فإذا تكلم المتكلم
كان عليه أن يتقيد بما استقر في الألفاظ ذاتها من قواعد ، وإذن فإن
هناك بعض التداخل بين إرادة المتكلم وبين القواعد التركيبية ولكنه تداخل
مفهوم الأثر ، لا مجال للحمله على غير وجهه .

٣ - ويتناول ابن مضاء القضية كلها ليفهمها فهماً آخر ؛ فهو يرفض أن
يكون المؤثر في الحركة الإعرابية هو اللفظ وحده ، كما ذهب إلى ذلك جمهور
النحاة . وينكر أن يكون للتكلم وحده أو بضميمة اللفظ ، كما يفهم من كلام
ابن جني^(٢) . وذلك لأن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً
وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول ذكرها ... منها أن شرط

(١) الرد على النحاة ٨٧ .

(٢) المحصائس ١/١١٠ .

الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم إن^(١) . وكذلك معاني الألفاظ لا تعمل أيضاً ، لأن الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحَيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع^(٢) . وهكذا ينتهي إلى أن « مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ؛ وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »^(٣) .

وهذه النتيجة التي انتهى إليها ابن مضاء لا تسلم إليها المقدمات . فمن الصحيح أن العوامل النحوية لا تفعل بإرادة ولا بطبع ، ولكن ليس صحيحاً أن ذلك يعني أنه لا تأثير لها أولاً عمل لها كما يقرر النحاة ، إذ ثمة فوارق بين العمل والفعل مثل ما بين التأثير والخلق من فوارق . وابن مضاء لا يتصور للكلمات تأثيراً في الكلمات ، لأنه لا يتصور للإنسان فعلاً وتأثيراً ، وهذه النظرة المذهبية المتعصبة يرفض أن يناقش الظاهرة مناقشة موضوعية ، لأن الظاهرة تقرر — فيما تقرر — أن الحركات الإعرابية أثر يدل على وجود نظام محدود في التركيب اللغوي . ومادام هذا النظام منسوباً لغير الله فهو مرفوض جملة^(٤) .

(١) الرد على النحاة ٨٧

(٢) الرد على النحاة ٨٧ — ٨٨

(٣) الرد على النحاة ٨٧

(٤) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ١٠٩ — ١٦٠

وليس من شك عندنا في أن الألفاظ تصدر عن الإنسان ، وأن الألفاظ مجموعات من الأصوات ، وأن الحركات أصوات ، وإذا فالحركات تصدر عن الإنسان أيضا . وليس من شك أيضا في أن الإنسان عند المتدينين من الناس صنيعة الخالق ، وعند الجبرية وبعض الفرق الإسلامية أداة في يده ، ولكن لن نصل من هذا كله إلى ما استنتجته ابن مضاء من أنه لا عمل هنالك للألفاظ ولا للمعاني ؟ اسبب يسير جدا ، وهو أن هناك قوانين تحكم الإرادة غير ما يدعيه فلاسفة الجهمية وعلماء الظاهرية ، وهذه القوانين هي التي تكفل - عن طريق التلازم الضروري بين الأسباب والمسببات - الاتساق في الوجود ، فتحقق فيه النظام . وفي اللغة نوع من هذا النظام الذي عجز ابن مضاء عن تفسيره ، فما هو السر في هذا الاتساق اللغوي ؟ ثم في هذا النظام الدقيق من التغير الحركي ؟ . إن الرفض الساجي للنظرية لا يغير من الظاهرة شيئا ، ولا يتقدم بالبحث النحوي خطوة . إذ لابد من تقديم تفسير لهذا الواقع الذي لا سبيل إلى إنكاره . وهو أن اللغة تعترف في قسم كبير من صيغها بتعاقب الحركات في آخرها تبعاً لتغير مواقع الصيغ وتعدد علاقاتها وتشابكها^(١) .

(١) ثمة عدد من القضايا الجانبية التي بذل فيها النحاة جهودا كبيرة ، ولا قيمة لها في الواقع إلا من حيث دلالتها على القدرات العقلية للإنسان ، ومن ثم فهي نفيدينا في نقد المنهج النحوي ، كما تفيد الذي يقصد نظرية العامل بالدرس ومن أمثلة هذه القضايا الثانوية :
 أ - الإعراب والبناء وأيهما أصل الآخر ؟
 ب - الإعراب والبناء هل هما لغويان أو معنويان ، أي هل هما الحركات المتغيرة والناجئة أم غيرها ؟

ج - لمكان الإعراب والبناء في آخر الاسم دون أوله أو وسطه ؟

د - هل الحركة الإعرابية أقوى أم البنائية ؟

انظر مثلا : أسرار العربية (المخطوط) ورقة ٢٧ ب وما بعدها ، مجالس أبي مسلم (مخطوط) ورقة ١٢٦ ، الأشباه والنظائر ٧٨/١ وما بعدها ، ١٥٥/٢ ، الإيضاح في علل النحو ٦٧ ، ٧٦ ، شرح المفصل ٧٢/١ - ٧٣ .

٢ - التفسير الصوتي

لا يوجد التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي في النحو على هيئة نظرية متكاملة كما توجد نظرية العامل وإنما يتوزع هذا التفسير بين عالين استطاع كل واحد منهما - من جانبه - أن يفسر جانباً معيناً من الظاهرة ، يرفض فيه الاعتماد على الربط بين الحركة الأخيرة والمعنى كما تقرر في نظرية العامل ، ويأخذ فيه بالاتجاه الصوتي في تفسير أحد جانبي ظاهرة التصرف الإعرابي.

التفسير الصوتي للحركة الإعرابية :

وصاحب هذا التفسير هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، تلميذ سيبويه إمام البصريين ، ويبدأ ابن المستنير تفسيره لتعاقب الحركات في أواخر الكلمات برفض ما انتهى إليه التفسير الدلالي من اتصال هذه الحركات بالمعنى ودلالته عليها ، وينسكِر مآقرره النحاة من أن إعراب الكلام إنما كان للدلالة على المعاني والتفرقة بين بعضها وبعض ، ويعال رفضه بأن الحركات لو كانت تتغير بتغير المعنى لتدل على هذا التغير فيه لكان ينبغي أن نجد الحركات الإعرابية متغيرة مع تغير المعنى ، وواحدة حين يتفق المعنى ، وذلك غير صحيح « لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني .

فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك ، وكان زيدا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه .

وبما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : مازيد قائماً ، ومازيد قائم . اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله مارأيت منذ يومين ومنذ يومان ، ولأمال عندك ولأمال عندك ، وما في الدار أحداً إلا زيدا وما في الدار أحد إلا زيدا ،

ومثله إن القوم كلهم ذاهبون وإلى القوم كلهم ذاهبون ، ومثله : (إن الأمر كله لله) ، (إن الأمر كله لله) قرئ بالوجهين جميعاً ، (١) ومثله : ليس زيد بجهان ولا بخيل ولا بخيلاً (٢) .

والواقع أن هذه الأمثلة أكثر من أن تحصى في النحو ، فمثلاً ظننت محمداً مجتهداً وإن محمداً مجتهد ، يتفق إعراب محمد مع أن الأول ظن والثاني تأكيدي . ونحو : هل زيد قائم ؟ ونعم زيد قائم . يتفق إعراب زيد مع أن الأول إنشاء والثاني خبر ، ومثل ذلك في المضارع يحضر محمد وسيحضر محمد ولا يحضر محمد ، يتفق إعراب المضارع فيها مع أن الأولين من قبيل الإثبات والثالث يفيد النفي ، وفي نحو : توقعت أن يحضر محمد ولن يحضر محمد اتفق نصب المضارع فيهما مع أن الأول إثبات والثاني نفي أيضاً . ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه . ولو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله (٣) .

وهكذا انتهى قطرب إلى أنه لا ارتباط بين النظام الإعرابي وبين الدلالة ، أو بتعبير دقيق لا اتصال بين حركة الإعراب - - المقابلة لحركة البناء - وبين المعنى . فلم إذن تتغير أواخر الكلمات وتتعاقب على نظم ؟! هنا يقدم قطرب تفسيره للحركة الإعرابية ، هذا التفسير الذي يرى أن العرب أو العربية « إنما أعربت الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون ، لأن الحرف يقطع عن

(١) انظر : تفسير القرطبي ٢٤٢/٤ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ٧ .

(٣) المصدر السابق .

حركاته فيشق على اللسان»^(١). ولكن كيف يكون تغير الحركات وتعاقبها من قبيل التخفيف الصوتي دون أن يكون له اتصال بالمعنى ودون أن يشق على المتكلم معا؟ يفسر ذلك قطرب بأن «الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»^(٢). ولكن لماذا لم يلتزموا حركة واحدة يعقبون بها السكون مادامت كافية في تحقيق الغاية التي حددها قطرب وهي التخفيف؟ يقول ردا على ذلك، «لوفعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»^(٣).

وهكذا ينتهي قطرب إلى أن «الإعراب لم يدخل (الكلام) لعله، وإنما دخل تخفيفا على اللسان»^(٤) وهذه النتيجة هي التي ابتدأ منها الدكتور إبراهيم أنيس في علاجه للحركة الإعرابية، وإن لم يشر إلى صاحبها من قريب أو بعيد^(٥).

(١) المسائل الخلافية ورقة ١٠٢ أ

(٢) الإيضاح في علل النحو ٧٠ — ٧١ وانظر نقدنا لأنظام الصوتي الذي ذكره قطرب في الحذف والتقدير في النحو العربي ١٤٩ وما بعدها.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٧١

(٤) المسائل الخلافية ورقة ١٠١ أ

(٥) انظر من أسرار اللغة ٢٠٤، ٢٢٣ — ٢٢٤، ٢٦١.

وقد حاول النحاة تفنيد ما قدمه ابن المستنير من نقد للربط بين الحركة الإعرابية وبين المعنى ، وما انتهى إليه نقده من تقديم تفسير جديد يعتمد على تصور خاص للنظام الصوتي واعتباره الأساس الحقيقي لهذه الظاهرة التركيبية . ولكن محاولاتهم في الإجابة على نقد قطرب اعتمدت في جوهرها على المصادر اللذهبية ، وارتكزت على تكرار ما ذكره النحاة من وجود صلة بين الحركة الإعرابية في بعض المواضع وبين المعنى كما في نحو : ما أحسن زيدا ، وما أحسن زيد وما أحسن زيد من إشارة إلى المعنى ودلالة عليه ، ولو « أن قائلا . . . قال : ما أحسن زيد ، غير معرب ، أو ضرب عمر زيد ، غير معرب ، لم يوقف على مراده »^(١) . وذلك « لأن الصيغة (في المثال الأول) تحمل التعجب والاستفهام والنفي ، والفارق بينها هو الحركات »^(٢) وفي المثال الثاني يحتمل أن يكون كل من عمرو وزيد فاعلا ومفعولا . ويتخذ النحاة من هذه الأمثلة المحدودة دليلا يؤكد أنه لولا الإعراب « ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعموت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد »^(٣) .

فإن قيل : الفرق بين المعاني يحصل لزوم الرتبة ، وهو تقدم الفاعل على المفعول . أجيب بأن لزوم الرتبة — وحده — لا يصح لما يقع فيه من أخطاء وما يلزمه من عيوب^(٤) .

(١) الصاحي ١٦١ .

(٢) المسائل الخلافة ١٠١ ب

(٣) الصاحي ٤٢ .

(٤) المسائل الخلافة ١٠١ ب — ١٠٢ أ ويؤيد هذه الفكرة ما قرره الأستاذ مابيه من أن وجود إعراب غنى عن الاعتماد على قواعد الترتيب ، انظر علم اللسان — ضمن مناهج البحث في الأدب واللغة — ٤٤١ .

وإن قيل : إن الإعراب لا حاجة إليه في كثير من المواضع التي لا يلتبس فيها المعنى ، فلم يلزم فيها الإعراب ؟ أجيب بأنه من قبيل ما يسمى بطرد الباب . ومثل ذلك أيضا ما ذكره ابن المسكندر من اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكسه ، فإن « هذه الأشياء فرّوع عارضة حملت على الأصول المعللة لضرب من الشبه ، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب ^(١) » .

وعلى الرغم مما يسم إجاباتهم على نقد قطرب من ضعف ، فإن تقدمهم للتفسير الصوتي الذي انتهى إليه قطرب يعتمد — في شطر منه — على نظر صائب ، وهو ملاحظة وجود نظام لغوي لا دخل لإرادة المتكلم فيه ، ولا حرية له في الخروج عليه . ولو كان تغير الحركات الإعرابية مرده التخلص من الثقل لتترك زمام الخيرة إلى المتكلم ، وكان يسكن إذا شاء ويحرك إذا أراد « فكان جائزاً جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام فأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته . وفي هذا فساد للكلام وخروج به عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم ^(٢) » . وحيث قد اتفق النحاة « على أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن بأى حركة شاء المتكلم لحن (فقد) دل على فساد مذهب قطرب إليه ^(٣) » .

وقد أيد أبو البقاء هذا النقد القوي لمذهب قطرب بدليل آخر مضمونه أن السكون أخف من الحركة ، فلو كانت الخفة هي السبب في تغير الحركات في أواخر الكلمات المعربة لكان ينبغي أن تسكن ^(٤) ، والواقع أن هذا الدليل

(١) المسائل الخلافية ١٠٢ ب

(٢) انظر : الأشياء والنظائر ٨٦/١ .

(٣) المسائل الخلافية ١٠٢ ب وفي النسخة أخطاء كثيرة مردّها إلى جهل الناسخ ، وقد صححتها اعتماداً على السياق .

(٤) انظر . المسائل الخلافية ورقة ١٠٢ ب .

الذى أراد به أبو البقاء أن يدعم موقف النحاة يحتاج إلى مناقشة ؛ لأن المقارنة ليست بين الحركة والسكون بإطلاق ، وإنما مرتبطين بالنظام المقطعى الذى يستوجب فى كثير من الأحيان تحريك أواخر الكلمات لتكوين مقطع يصل بين آخر صيغة وأول الصيغة التالية .

التفسير الصوتى لحركات البناء :

وصاحب هذا التفسير أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وهو يرفض بادية بدء ما أسلمت إليه نظرية العامل من القول بأن وراء حركة البناء اللازمة حركة إعراب متغيرة مقدرة هى الطرف الثالث من أطراف العمل النحوى ، وهو يذهب — على العكس من ذلك — إلى أن حركة الإعراب عارضة فلا سبيل إلى جعلها أصلاً يجب تقديره ، وأما الحركة الأصلية فهى حركة البناء ، « فأواخر الأسماء فى البناء كأوائلها وأواسطها ^(١) » و « ولما كان فى أوائلها مثل : برؤ ورجذع كغف ، وكان فى أواسطها مثل ما فى أوائلها مثل : كئف وحجر ورجل وفلس . كانت أواخرها كذلك منها الساكن ومنها المتحرك ، وإنما الإعراب عارض فيها وداخل فى أبنيتها » ^(٢) .

وما دام المبرد يرفض تقدير الحركة الإعرابية فى المبنيات ، فمن الطبيعى أن يعتبر الحركة الأصلية التى تستوجب التفسير هى حركة البناء ، فهى متعددة فى المبنيات ، بين ضم وفتح وكسر وسكون أو وقف بتعبير سيبويه ، فلم تختلف أواخر الكلمات المبنية وتتعدد حركاتها ؟ ولم تلزم جميعاً حركة واحدة ؟ لقد أجاب المبرد على هذا السؤال الذى وجهه إليه أبو الحسن الأخفش ،

(١) بحال العلماء ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق .

وكانت إجابته تعتمد بصورة جوهرية على التحليل الصوتي لحركات البناء ،
تحليلاً يصدر عن نظرية مسبقة ، بدلا من أن ينتهي إليها .

قال اللبرد (١) .

« أما ما كان منها قبل آخره حركة فلا حاجة بنا إلى حركته ، فوصله
مثل الوقف عليه ، لأن ذلك يمكن فيه ، مثل : من وغم .

أما ما كان قبل سا كن فإنه يحرك في الوصل لالتقاء الساكنين فكان
أولى الحركات به الفتح خلفته ، إلا أنهم وجدوا الفتح والضم يكونان إعراباً
بتقوين وغير تقوين ، ولم يجدوا الكسر إعراباً إلا بتقوين فالزموا الكسر
ما احتاجوا إلى حركة لالتقاء الساكنين ، لهذه العلة التي لم تخرج فيها إلى شبه
المعرب ، فكان الكسر فيما منعت الضرورة من إقراره على السكون كالوقوف
في المبنيات ، وذلك نحو قولك : هؤلاء وأمس .

فإن جاءك شيء مفتوح مما يجب فيه الكسر فهناك علة نقل معها الكسر .
وكان في الحكم أن يكون هو المستعمل فيما احتيج إلى حركة ، وذلك نحو :
أين وثم ومن الرجل . كرهوا الكسر مع الياء والضم والكسرة فعدلوا
إلى الفتح في هذه الحروف .

وما جاء محركا على غير هذين الوجهين فإنما الحركة فيه معارضة للإعراب ،
وليست من باب ما ابتدئ على البناء ، وذلك أن يكون الشيء يضارع المبنى
من حال والمعرب من أخرى ، فيحرك حركة لازمة فيصير كاللبنى لزوم الحركة إياه ،
ويعبر بالمعرب لأن الحركة دخلته وليست بمضطر إليها ، وذلك نحو قولك :
ضرب ، وكل فعل ماض . وياحكم ابدا بهذا أول ، ومن عل ، فما حكم هذا
أن يكون ساكنا بل يجب أن يكون محركا بحركة .

(١) مجالس العلماء ٢١٨ - ٢٢٠

قال أبو الحسن : أيسكون بأى حركة شئت أو يكون بحركة معلومة ؟
فقال : بابه أن يكون بالفتح خلفه الفتح ، ولا يكسر لثلاثا يشبه ما حرك
للضرورة — وبابه أن يكون مفتوحا حتى تكون علة تزيله عن الفتح .
فما فتح : مَعَ ، وَقَعَلَ ، وَخَمَسَ عَشَرَ .

وما أزيل عن الفتح فبابه أن يزال إلى الضم ، كما أزيل الكسر إلى الفتح ،
وذلك : من قبل ، وأبدأ بهذا أول ، وياحكم . وذلك أن قولك : من قبل
ومن بعد ، ومن على وجئت قبل وبعد ، وجئت أول ، إنما هو في موضع
نصب أو خفض ، فكروها أن يبنوها على الفتح فيشبه حركة ما عدلوا عنه
لأن الفتح بغير تنوين يكون جامعة للخفض والنصب ، فبنوها على الضم لعدلها
عن هذين الوجهين ليخرجوها عن حد إعرابها ألينة ، وكذلك : يا حكم ،
في موضع : أطلب حكما .

وبعد أن يشرح المبرد أصول نظريته يقدم دراسة تطبيقية يتناول فيها
بالتحليل والتعليل بعض ما يتناقض مع الأسس التي وضعها ، أو يختلف مع
المبادئ التي حددها ، وأهم ما يقدمه فيها شرحه لأسباب البناء في من وكم ؛
وهذا وهؤلاء ، وحذام ونحوه ، وخمسة عشر . وقبل بعد^(١) ، ويخلص
من شرحه لأسباب البناء في هذه المبنيات ونحوها إلى تأكيد ما ذهب إليه من
ربط بين حركة البناء وبين النظام الصوتي ، وذلك الربط الذي أخذ عنده
اصطلاح « التخفيف » أو « الخفة على اللسان » .

ونظرية المبرد لم تلق حقا من البحث المناقشة ، تأييدا أو تنقيدا ، وربما
يرجع ذلك إلى سببين :

(١) مجالس العلماء ٢٢١ - ٢٢٥ .

أولها : أن النظرية لا تمس الحركة الإعرابية من قريب ، فالمبرد لا يختلف عن بقية جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل إذ يعترف باتصال الحركة الإعرابية بالمعنى ، ويرى أن الحركة الإعرابية أحد أطراف ثلاثة في التركيب النحوي .

ثانيهما : أن المبرد لم يذكر شيئاً عن نظريته هذه فيما بين أيدينا من كتبه ، فكل من الكامل والفاضل والمقتضب يخلو من الإشارة إلى تفسيره هذا جملة (١) ، وكل ما يؤثر عنه في شرح نظريته يرجع إلى بعض المجالس العلمية التي شارك فيها ، وربما لم يقف على أخبار هذه المجالس كثير من النحاة ، ولعل من وقف عليها منهم عدداً من قبيل النوادر العلمية التي لا تتطلب شرحاً ولا تستلزم نقداً ولا تستوجب شيئاً من التصدي .

* * *

(١) انظر : الكامل ط التجارية ، الفاضل ط دار الكتب ، المقتضب (مخطوط بدار الكتب) . وقد طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الجزءين الأولين منه ولكن نظام توزيعه يجعله في حكم المخطوط .

٣ - التفسير المنطقي

كان لتلك المحاولتين السابقتين لوضع نظرية تفسر سر ما يصيب آخر الكلمات في التركيب من تغير في الحركة أو ثبوت لها ، أثر في خلق محاولة ثالثة معاصرة ، أراد بها صاحبها - وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله - أن يفسر بدوره ظاهرة تغير الحركات في أواخر الكلمات ، وأن يعطى تفسيره طابع الجدة ومظهر الموضوعية ، فإذا كانت نظرية العامل تستند - بصورة أساسية - إلى تصور أطراف ثلاثة في العمل النحوي . وإذا كانت محاولة قطرب والمبرد معاً تركز على فهم الدراسة الصوتية المقطعية وجعلها محور تغير الحركات إيجاباً وسلباً ، فإن إبراهيم مصطفى يبدأ من المنطق ، ويتصور أن له من الساطع على اللغة ما يمكن معه أن يفسر سر ما فيها من ظواهر وما لقوا بها من خصائص .

ويبدأ إبراهيم مصطفى محاولته بنقد التفسير الدلالي لظاهرة التصرف الإعرابي كما فعل قطرب ، ولكنه لا يشير إلى قطرب من قريب أو بعيد ، وهو في نقده لهذا التفسير يدعى على النحو ما ليس فيه ويقول النحاة ما لم يقولوه (١) . وبعد أن يرى أن تمهيده لذكر أفكاره كاف يبدأ في شرح ما يراه سبباً في تغير الحركات في آخر الكلمات . ومحور ما يراه « أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام . فما هو هذا المعنى الذي تشير إليه وتدل عليه ؟ .

أما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ،

(١) إحياء النحو ٤١ .

سواء كان هذا الارتباط بأداة أو من غير أداة ، كما في : كتاب محمد ،
وكتاب محمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن
يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتيان .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة
الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كما أمكن ذلك
فهي بمثابة السكون في لغة العامة ^(١) .

والواقع أن جزئيات هذه المحاولة لا جديد فيها ، فالإتصال بين حركات
أواخر الكلمات وبين المعاني هو محور نظرية العامل ، ومحاولة ربط كل
حركة من هذه الحركات بمعنى خاص معروفة من قديم ، منذ قرر صاحب
المفصل أن وجوه إعراب الاسم هي « الرفع والنصب والجر » وكل واحد منها
علم على معنى ، فالرفع علم على الفاعلية ... والنصب علم المفعولية ...
والجر علم الإضافة ^(٢) . وأكده ابن يعيش بقوله « كل واحد
منها — أي من الرفع والنصب والجر — علم على معنى من معاني الاسم
التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علما
على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها » ^(٣) وعلى الرغم
من ذلك فقد وجدت هذه المحاولة من كثير من المعاصرين تأييدا ، وكأنها
قدمت جديداً في مجال البحث النحوي ، حتى إن بعض الدارسين الذين
يميلون إلى الاعتدال في تناولهم لشكالات النحو وعلاجهم لقضاياهم لم يجد
حرجاً في أن يقرر أن « الإعراب علامات تدل عليه ، وهي الحركات ،
والحركات في العربية ثلاث : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، وقد اعتدت

(١) إنباء النحو ٥٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧١/١ — ٧٢ .

(٣) شرح ابن يعيش ٧٢/١ .

العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً ، فجعلت الضمة علماً للإسناد ، والكسرة علماً للإضافة ، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة . ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوصة من وظيفة لغوية ^(١) ومن عجب حقاً أنه لا يشير — مع ذلك إلى — إبراهيم مصطفى وكأنه يكافئه على ما فعله مع قطرب وابن مضاء وغيرها ممن استوحى مذاهبهم دون أن يشير إليهم ، فيصنع معه نفس الصنيع . والجزء من جنس العمل !! .

على أن أهم ما تنقسم به هذه المحاولة ليس « التأليف » بين شتات الأفكار الموروثة فحسب ، وإنما تنصف فوق ذلك بالتناقض مع المنهج العام الذي أدعى الالتزام به صاحبها . ذلك أن الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى تيسير النحو ، وكان سبيله إلى تحقيق غايته هو منطقة أحكامه ، ومن ثم لم يجد بداً من تناول اللغة تناولاً منطقياً — يحاول فيه أن يصب ظواهرها في قضاياها السكائية ، وأن يحدد علاقاتها بأشكاله المنطقية . كل ذلك ليفر من كثرة الأحكام وتعدد الآراء وتنافر العلاقات وتشتت الظواهر . ولكن هذا السبيل الذي سلكه لم يسلمه إلى غايته النبيلة التي أرادها ، وإنما انتهى به إلى مزيد من الخلط في الظواهر وكثير من الاضطراب في تحديد علاقاتها وأحكامها جميعاً . فقد اضطر إلى أن يقف طويلاً عند الظواهر التي تنافض بصورة مباشرة مع ما ادعاء من قواعد . إذ أن الظواهر اللغوية لا تسلم إلى ما قرره من أن الرفع علم للإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عليها . كذلك لا تنتهي هذه الظواهر إلى ما أكدته من أن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، وإنما هي حركة خفيفة يستعجب العرب أن ينهوا بها كلماتهم . وإذا كانت الظواهر اللغوية لا تؤيد مذاهب إليه من أحكام كلية فقد اضطرت إلى أن يلجأ إلى ما أنكره على

(١) في النحو العربي للخزوي ٦٧ .

النحاة، وهو التأويل، مما لا يتفق مع قواعد اللغة، لا يؤيد بحكمة، ويقتصر على
أصوله، وبذلك دخل التأويل في منهجه أصلاً من أصول بحثه، ومادام التأويل
قد أصبح محورا من المحاور الرئيسية التي يستند إليها منهجه فليس بد من أن
يسلم إلى إغفال الظواهر اللغوية وإهمال خصائص النصوص التركيبية، وليس
من سبيل — بعد هذا كله — إلا إلى مزيد من الأحكام والقواعد التي تنسم
بالخلط والاضطراب والتناقض. وهي السمات التي أراد أن يهرب منها فلم
يلتأ أن انتكس فيها. وحسبنا أن تقدم مثلا واحد لهذا المنهج ولما انتهى
إليه من أخطاء، هي — في جوهرها — أخطاء المنهج التقليدي.

لقد زعم الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الرفع علم الإسناد، ودليل على أن
الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وهذا زعم تنفضه
الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية. التي تجعل بين المرفوعات كلمات لا يراد أن
يسند إليها ويتحدث عنها، وتجعل من غير المرفوع كلمات يسند إليها ويتحدث
عنها. فمن النوع الأول للنادي؛ فإنه مرفوع في بعض أحواله وليس متحدثا
عنه، ومن النوع الثاني اسم إن واسم لا؛ فإنهما لا يرفعان مع اسمهما مسند
إليهما ومتحدث عنهما. فماذا فعل إبراهيم مصطفى تجاه هذه الحقائق الثابتة؟
لقد رأى أن المنادي قد ضم خلف أن بظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم
المنقلبة ألفا إذا نصب^(١). وأما اسم إن فقد نصب لأنه يكثر مجيء الضمير بعد
إن « والأداة إذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوي إلى أن يصلوا
بينهما، فاستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب؛ لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا
بالفعل. فلما كثر مجيء ضمير النصب بعدها توهموا أن الموضع للنصب،
فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً على النون^(٢) ». وقريب من هذا ما قاله في

(١) إحياء النحو ٦٢ وانظر نقد هذا التأويل في: النحو والنحاة ١٣١.

(٢) إحياء النحو ٦٨ — ٦٩ وانظر نقد هذا التأويل في النحو: والنحاة ١٢٩.

نصب اسم لا ، فقد ذهب إلى أنه ليس متحدًا عنه ، لأنه ليس معه خبر ولا شيء .
متحدث به نحو : لا خير ولا بأس ولا فوت . على حين جعل اسم لا متحدًا
عنه إذا كان مرفوعاً^(١) .

وواضح أن هذا النمط من التناول يبدأ بداية خاطئة تمامًا ؛ إذ ينطلق
من القواعد الكلية دون أن يتركز على أساس من ملاحظة الظواهر
اللغوية . وبدى أن الخطأ يسلم إلى خطأ ، ويظل الأمر يتكرر حتى يصبح
سلسلة من الأخطاء . وهذا ما حدث لإبراهيم مصطفى ، فانه بعد أن فقد نقطة
البداء الصحيحة مال إلى أن تصادمت قواعده مع الظواهر اللغوية . والغريب أن
النجاح لم يصل تناقضهم مع الظواهر إلى الدرجة التي وصل إليها إبراهيم مصطفى ،
بل كانوا دائماً يراعون الاتساق مع الظواهر ولو عن طريق التأويل ، وكانت
الظواهر التي يخففون معها دافعة لهم لأن يجدوا أكثر من مبرر يسوغ لهم
صحة قواعدهم من ناحية ، وسلامة الظواهر من ناحية أخرى . ولكن إبراهيم
مصطفى ينكر ظواهر من الشبوع والثبات بحيث تعد حقائق راسخة ، ولذلك
حين يحاول تأويلها يضيف إلى خطأ المنهج اضطراب الإحساس اللغوي .

ومن المؤكد أن إبراهيم مصطفى ما كان ليقع في كل ما وقع فيه من أخطاء
إلا بسبب واضح من طريقته في الفهم وأسلوبه في التناول وخطئه في التفسير ،
وهو أن اللغة منطقية ، أو أن المنهج الذي ينبغي أن يتناولها به الدارسون هو
المنهج المنطقي . إذ هو الذي يقدر - في تصور - على تفسير ظواهرها ويستطيع
أن يقنن خصائصها . وهذه النظرة المنطقية إلى اللغة تغفل شيئاً حوهرياً في
الدراسات اللغوية ، وهو أن اللغة لا تنسق مع المنطق ، وأن القواعد

(١) إحياء النحو ١٤٠ - ١٤٢ وانظر نقد هذا التفسير في النحو والنحاة ١٣٠ .

النحوية دراسة لظواهر اللغة التركيبية فيجب أن تبدأ من الظواهر اللغوية ذاتها ، لا من الخوض للمنطق الأرسطي الشكلي . ولعل كثيراً مما أصاب النحو من اضطراب وخلط إنما يعود في بعض جوانبه إلى تحكيم القواعد المنطقية الأرسطية ، ولعل ما رأيناه في محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى يعطى صورة لهذا الخلط وإن بدت متألقة بما وراءها من ذكاء الإنسان للعاصر .

خلاصة

بهذا البحث نتهى إلى عدد من النتائج الهامة التى تشكل ملامح ما توصل إليه التراث النحوى فيما يتعاق بظاهرة التصرف الإعرابى .
أولى هذه النتائج :

أن ظاهرة التصرف الإعرابى سمة من سمات العربية ، وأن لها من التصرف فيها ما يجعلها خاصة من خصائصها لا يشاركها فيها غيرها من اللغات ، ساميات وغير ساميات .

والنتيجة الثانية :

أن ملاحظة النحاة لبعض الأخطاء التى وقعت من المتكلمين بعد الفتح الإسلامى فى هذه الظاهرة ساهمت — بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى — فى التناول الموضوعى العلمى لهذه الظاهرة ، ثم لغيرها من الظواهر .

وثالث هذه النتائج :

أن البحث النحوى ظل فترة طويلة مقبوراً على محاولة التعميد للظاهرة ، إلى أن أتيح له أن ينتقل — بفضل إشارة سيديويه الذكية — إلى مجال ثان أخصب البحث النحوى ، بما حاول تقديمه من تفسير للعلاقة بين حركة الآخر وبين معنى يستشفه من هذا التغير للحركة أو الثبوت .

وأخر هذه النتائج :

أن نظرية العامل — على أهميتها — ليست النظرية الوحيدة التي قدمها
الفكر النحوي لتفسير العلاقة بين حركة آخر الكلمة حين تنغير أو تلزم حالة
واحدة وبين المؤثر فيها ، إذ في التراث النحوي نظريتان أخريان تحاول كل
منهما المحاولة نفسها . وبذلك يتضح أن وضع نظرية العامل على أنها النظرية
الوحيدة التي قدمها البحث النحوي وضع خاطئ ، يكشف عن سوء فهم
للنظرية ، ويشير — في الوقت نفسه — إلى عدم الإلمام بالتراث .

1

2

3

4

5

6

7

8

البَابُ الثَّانِي

ظَاهِرَةُ التَّطَابُقِ

أدرك النحاة وجود ضروب من التطابق في التركيب اللغوي بدونها يضطرب معناه، فيفقد بهذا الاضطراب خصيصة من أهم خصائصه، ودراسات النحاة عن التطابق لا توجد منفصلة مستقلة عن دراساتهم لغيره من خصائص الجملة العربية، وإنما هي مبنوثة هنا وهناك بين جزئيات الأحكام النحوية وما يتصل بها من قواعد وتعليقات، لذلك فإنه ليس من الممكن دراسة تصورهم للظاهرة من خلال هذا الركام النحوي إلا بعد تجريد ما يتصل بها مما يختلط به مما يتناول غيرها، وبذلك يمكن أن نجد في التراث النحوي - على اضطرابه وتشتته - تصورا لظاهرة التطابق التركيبي، هذا التصور الذي يبدو - وإن لم يصرح به النحاة - من خلال كل الجزئيات التي تناولها البحث النحوي. وفي التراث النحوي فيما يتصل بالظاهرة عدد من الاتجاهات الأساسية التي يمكن - إذا جمعنا بينها - أن تكون بمثابة العناصر الجوهرية . بحيث تشكل في مجموعها التصور النحوي للظاهرة اللغوية . وأبرز هذه العناصر :

أولا : التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه .

ثانيا : التطابق بين التركيب والموقف اللغوي .

ثالثا : التطابق بين أجزاء التركيب .

وسنخصص كل عنصر من هذه العناصر بالتحليل في فصل خاص يعقده .

الفصل الأول التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى

- ١ - لجة تاريخية .
- ٢ - أساليب هذا النوع من التطابق .
- ٣ - المؤثرات في هذه الأساليب .

لعل أول من نبه على هذا النوع من التطابق الخليل بن أحمد في بعض ما يؤثر عنه ، ومن ذلك قوله : « كأنهم توهوا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالو : صرَّ ، وتوهوا في صوت البازي تقطيعا فقالوا : صرَّصر »^(١) . وقد تناول كذلك سيبويه في بعض أبواب كتابه ، ومن ذلك قوله في « باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها بك ومصادر ها »^(٢) ، يقول : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قواك : النَّزْوَانِ والنَّقَزَانِ والقَفَزَانِ ، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهترازه في ارتفاع ، ومثله : العَمَلَانِ الرَّتَكَاْنِ ، وقد جاء على فُعَالٍ نحو : النَّزَاءِ والقَمَاصِ ، كإجاء عليه الصوت نحو : الصَّراخِ والثَّبَاحِ ؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النَّزْوَانِ ونحوه . . . ومثل هذا : الغَلَيَانِ ؛ لأنه زعزعة وتحرك ، ومثله الغَتَيَانِ ؛ لأنه تجيش نفسه وتشور ، ومثله الخَطَرَانِ واللَّمَعَانِ ؛ لأن هذا اضطراب وتحرك . ومثل ذلك اللَّهَبَانِ والصَّخَدَانِ والوَهَجَانِ ؛ لأنه تحرك الحر وتؤوره فإعما هو بمنزلة الغليان »^(٣) .

وقد كان تنبه الخليل بن أحمد إلى وجود هذه الظاهرة في بعض الأفعال

-
- (١) انظر : الخصائص ١٥٢/٢ .
 - (٢) كتاب سيبويه ٢١٤/٢ .
 - (٣) كتاب سيبويه ٢١٨/٢ .

ثم التفات سيبويه إلى إدراكها في المصادر ، حافظا للنحاة في درسم لهذه الظاهرة ومحاولاتهم إدراك أبعادها في جوانب مختلفة من ألفاظ اللغة ، حتى جاء ابن جني فتوسع في درس هذه الظاهرة ، مستفيدا في تناوله لها من التراث الذي خلفه سابقوه ، وهكذا ذكرها عرضا في أكثر من باب من أبواب كتابية: الخصائص ، والمنصف ، كذلك خصص لها بابين كاملين في خصائصه ، هما: «باب في إساس الألفاظ أشباه المعاني»^(١) و«باب في قوة اللفظ لقوة المعنى»^(٢).

والتطابق بين اللفظ المفرد والمعنى يتم بوساطة وسائل مختلفة منها : اختيار الأصوات الملائمة للأحداث أو المعاني ، أو ترتيب الحركات في الصيغة ، أو تضعيف أحد الحروف الأصلية فيها ، أو زيادة بعض الحروف في وسطها ، أو بوساطة التضعيف والزيادة معا ، أو إدخالها لواصلق عليها ، كما يكون أيضاً بوساطة تغيير الصيغة إلى وزن مغاير .

١ — اختيار الأصوات الملائمة للأحداث :

يقول ابن جني في شرح هذه الوسيلة من وسائل التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى : « فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهيج متشعب عند عارفيه مأموم ، وذلك أنهم كثيرا ما يعملون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها ، وذلك أكثر مما نقدره ، وأضعاف ما نستشعره »^(٣).

وأمثلة ذلك كثيرة ، منها : خضم لأكل الرطب وقضم لأكل الياض ، اختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس ، حذوا لمسموع

(١) الخصائص ١٥٣/٢ .

(٢) الخصائص ٢٦٤/٣ .

(٣) الخصائص ١٥٧/٢ .

الأنصوات على محسوس الأحداث» (١).

ومنها أيضا : النَّضْحُ للماء ونحوه ، والنَّضْحُ أقوى من النضج ، فجعلوا الحاء لرقبتها للماء الضعيف ، والحاء لغلظها لما هو أقوى منه» (٢).

ومنها : الوسيلة والوصيلة ، « فالوصيلة أقوى معنى من الوسيلة ... فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى والسين لضعفها للمعنى الأضعف » (٣).

ومن ذلك القسم والقسم « فالقسم أقوى فعلا من القسم ، لأن القسم يكون معه الدق ، وقد يقسم بين الشئين فلا ينكأ أحدهما ، فلذلك خصت بالأقوى الصاد ، وبالأضعف السين » (٤).

٢ — ترتيب الحركات في الصيغة :

وتطرد هذه الوسيلة في المصادر والصفات ، ومن ذلك ما قرره ابن جني من أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتسكير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقمقة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة ... و (الفَعْلَى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو : البَشَكَى ، والجَمَزَى ، والوَلَقَى ... فجعلوا المثال للمكرر للمعنى المكرر - أعنى باب القلقلة - والمثال الذي توات حركاته للأفعال التي توات الحركات فيها» (٥).

ويؤيد ما قرره ابن جني كثير من النماذج اللغوية ، ومن ذلك قول رؤبة : (٦)

(١) انظر الخصائص ١٥٧/٢ - ١٥٨ .

(٢) الخصائص ١٥٨/٢ .

(٣) الخصائص ١٥٨/٢ .

(٤) الخصائص ١٦١/٢ ، وانظر مزيدا من الأمثلة في الزهر ٤٩/١ وما بعدها نقلا عن الجهرة ، والإبدال ، وديوان الأدب ، وغيرها .

(٥) الخصائص ١٥٣/٢ .

(٦) انظر : ديوانه ٦٥ .

أَوْ بِشَكَوْ وَخَذَ الظَّلِيمَ النَّزْ
وقول أمية بن أبي عائذ: (١)

كَأَنِّي وَرَحَلِي إِذَا زَعْتَهَا عَلَى جَمَزَى جَازَى بِالرَّمَالِ
أَوْ أَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيْزُهُ حَزَائِيَّةٍ حَيْدَى بِالْأَحَالِ

٣ - تضعيف أحد أصول الصيغة :

ويكون هذا التضعيف عادة وغالبا في عين الصيغة ، نحو كَسَّرَ ودمر
وقطَّعَ وفتح وغلَّقَ ، وقد علل ابن جني لتضعيف العين فذكر « أنهم لما جعلوا
الألفاظ دليلا للمعنى فأقوى اللفظ ينبئ أن يقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى
من الفاء واللام : وذلك لأنها واسطة لهما ومكتوفة بهما ، فصارا كأنهما
سياج لهما ، ومبذوران للعوارض دونها ، ولذلك تجد الإعلال بالحدف فيهما
دونها (٢) » .

زيادة بعض الحروف :

تطرد زيادة بعض الحروف للإشارة إلى زيادة المعنى في باب فَعَلَّ وافتعل
في الأفعال ، وفي باب فَعِيلَ وفَعَّال في الأسماء صفات وغير صفات .

فمثال الأفعال : قَدَّرَ واقتَدَرَ ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر « قال
الله سبحانه وتعالى (أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ) فمقتدر هنا أوفق من قادر ، من حيث
كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ » (٣)

(١) انظر: الخصائص ١٥٣/٢ ، اللسان ١٨٨/٧ ، ديوان المهذلين ١٧٤/٢ ، ١٧٦ ،
والبيت المذكور بتفسير يسير في المصادر المذكورة .

(٢) انظر: الخصائص ١٥٥/٢ .

(٣) الخصائص ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ .

ومثال الصفات نحو : رجل جميل ووضي* ، فإذا أريد المبالغة في ذلك قيل وُضَاءٌ وَجُمَالٌ ، « فيزداد في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه »^(١) . ومنه قول أبي صدقة الديري^(٢) :

والمرءُ بُلْجَحُهُ بفتيان الندى خُمُقُ الكريم وليس بالوضاء
وقول الشماخ :^(٣)

دار الفتاة التي كنا نقول لها يا ظبية عطُلاً حُسَّانَهُ الجيد
ومثال غير الصفات نحو : كُسَافٌ ، اطَاثِرٌ ، وَخُطَافٌ ، علما غير صفة ، ويجعله ابن جني ملحقا بالصفات يقول : « فأما قولهم خُطَاف وإن كان اسما فإنه لاحق بالصفة في إفادته معنى الكثرة ؛ ألا تراء موضوعا لكثرة الاختطاف به »^(٤) .

ومن المشترك بين الأسماء والصفات زيادة ياء التصغير ، وزيادة ياء التصغير تفيد أيضا معنى زائدا على المعنى الأصلي للفظ المصغر . سواء كان اللفظ صفة أو علما . كقمر وقبر ورجل ورجيل ومسكين ومسكين .

وقد ذكر ابن فارس أنه يطرد أيضا زيادة النون أو الميم في آخر المصدر للدلالة على زيادة المعنى ؛ نحو . (رَعَشَن) للذي يرتعش ، و (خَلَبَن) و (زَرَقَم) للشديد الزرقة ، و (صَلَدَم) للناقة الصلبة — والأصل صلد — و (شَدَقَم) للواسع^(٥) .

٥ - التضعيف والزيادة .

ويطرد في أفعولٍ ، كررت فيه العين وزيدت الواو . ومثاله خشن واخشوشن ، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا

(١) الخصائص ٣/٢٦٦ (٢) انظر اللسان ١/١٩٠ والنخمس ١٥/٨٩

(٣) اظفر : ديوانه ٣٩٠ (٤) الخصائص ٣/٢٦٧ (٥) الصاحي ٧٠

أى « اصلبوا وتناهوا فى الخشنه . وكذلك قولهم : أعشب المسكين . فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : أعشوشب . ومثله : جلا واحلولى . وخلق وإخلولق . وغدن واغدودن »^(١) .

٦ - اللواصق .

اللواصق التى تدخل على الصيغ فتضيف إليها معنى جديداً تكون إما لواصق أمامية ، أو لواصق خلفية .

وأبرز اللواصق الأمامية (است) الألف والسين والتاء ، وتدخل هذه اللاصقة على الفعل الماضى وفعل الأمر ، ويحدث فيها نوع من التغيير حين تدخل على المضارع ، إذ يحل فيها حرف المضارعة محل همزة الوصل المحتلبة للنطق بالسكون .

وهذه اللاصقة تستعمل فى أكثر الأمر للطلب^(٢) ، ويعمل ابن جنى لتقدم هذه اللاصقة على الحروف الأصاية للصيغ بقوله : « فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول : الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك ، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأنى لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الإجابة إليه ، فتبع الفعل السؤال فيه والسبب لوقوعه . فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التى وضعت للالتماس والسألة ، وذلك نحو : استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى واستدنى »^(٣) ... فالأصول منها خرج وقدم ووهب ومنح الخ « فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال

(١) الخصائص ٢٦٤/٣ وانظر أيضا : النصف ٨١/١ .

(٢) انظر : الخصائص ١٥٣/٢ .

(٣) الخصائص ١٥٤/٢ .

وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها»^(١)، فلما تقدمت
اللاصقة دلت على طلب هذه الأفعال وحاجتنا إليها وإعمالنا فيها.

وأما اللواحق الخلفية فعديدة، وتلحق بالأفعال كما تلحق بالأسماء.
وتهدف هذه اللواحق في الأفعال إلى بيان نوع المسند إليه : مفرداً أو مثنى
أو جمعا. وذلك إذا لم يكن المسند إليه ظاهراً في التركيب. كما تهدف في الأسماء
إلى تحديد عددها : واحداً أو مثنى أو جمعا، أو بيان نوعها : تذكيراً أو
تأنيثاً. أو بيان نسبتها، أي كان ما تنسب إليه.

٧ - تغيير الصيغة.

ويتخذ اصطلاح (المعدل) عند النحويين . وصوره عديدة :

١ - فنه ما يكون المعدول فيه من الصيغ الموازنة لفعل إلى صيغ موازنة
لفعال - بضم الفاء وتخفيف العين - للدلالة على زيادة المعنى .
نحو : طَوَّال ، فهو أبلغ معنى من طَوِيل . وعَرَّاض فإنه أبلغ معنى من
عَرِيض . وكذلك خَفَّاف من خَفِيف . وَقَلَّال من قَلِيل . وسُرَّاع
من سَرِيع^(٢) .

ب - ومنه ما يكون المعدول فيه من فعيل إلى فعَّال - بضم الفاء وتشديد
العين - صفة أو غيرها ، كما أشرنا إلى ذلك في النقطة الرابعة .

ج - ومنه ما يكون المعدول فيه من اسم الفاعل إلى فعَّيل ، نحو : سَكَّين
إذ هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به .

د - ونحو صيغة فاعل للمبالغة والتكثير^(٣) إلى صيغ أخرى يصطلح عليها

(٢) السابق

(١) الخصائص ٢٦٧/٣

(٣) انظر كتاب سيويه ٥٦/١ ، منار السالك ١٠/٢ ، معجم المصطلحات ٩٦/٢ - ٩٧ .

النحاة بصيغ المبالغة ، وهي أبنية عديدة حاول ابن خالويه في (شرح الفصيح) أن يجمعها ، فذكر أنها اثنا عشر بناء ،^(١) هي : « (فَعَال) ك: فسّاق ، و (فَعِل) ك: غدر ، و (فَعَّال) ك: غدار ، (فَعُول) ك: غدور ، و (مَفْعِيل) ك: معظير ، و (مَفْعَال) ك: معطار ، و (فُعْلَة) ك: همزة لُزْزَة ، و (فَعُولَة) ك: ملوثة ، و (فَعَّالَة) ك: علامة ، و (فَاعِلَة) ك: راوية وخائنة ، و (فَعَّالَة) ك: بقاقة للكثير الكلام ، و (مَفْعَالَة) ك: مجزّامة » .

وفاتنه صيفتان هما : (فَعِيل) كشبيه ، و (فَعِل) كخدر .

والشهور من هذه الأبنية خمس صيغ ، هي :^(٢)

صيغة (فَعَّال) ، نحو قول القلاخ :

أخا الحرب لبأساً إليها جلاها وليس بولّاج الخوالف أعقلا

وصيغة (فَعُول) نحو قول أبي طالب :

ضربوبٌ ينصل السيف سوق سمانها إذا عدمو إذا فإبك عاقـر

وقول ذى الرمة :

هَجُومٌ عليها نفسه غير أنه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :^(٣)

قلّ دينه واحتاج للشوق إنهما على الشوق إخوان العزاء هَيُوج

وصيغة (مَفْعَال) ، ومثاله ما حكاه سيبويه : إنه لمينحارٌ بوائـكها^(٤) .

(١) انظر : الزهر ٢/٢٤٣ .

(٢) انظر الهوامع ٢/٩٦ - ٩٧ ، شرح التصريح ٢/٦٧ - ٦٨ ، حاشية الشيخ يس على التصريح بهامشه ، كتاب سيبويه ١/٥٧ ، ٥٨ ، نثر السالك ٢/١٠ - ١١ .

(٣) البيت في كتاب سيبويه ١/٥٦ ولكنه غير المذكور في شعر أبي ذؤيب المنشور في ديوان الهذليين ، انظره في الجزء الأول ص ١ - ١٦٤ وانظر أيضاً فهارس الديوان وبغامة ٣/١٣٠ ، ووجع العبيد في شرحه الشواهد الأتوني كونه للراعي ، انظر : شرح الشواهد ٢/٢٩٧ . (٥) كتاب سيبويه ١/٥٨ .

وتحويل صيغة فاعل إلى إحدى هذه الصيغ الثلاثة مسموع كثيرًا، ونحن
نسم فاعله مقيس. أما الصيغتان الباقيتان فالمسموع منهما قليل، ولذلك جعل
بعض النحاة التحويل إليهما مقصوراً على السماع وليس مقيساً^(١).
وهاتان الصيغتان هما :^(٢)

صيغة (فعل) ، ومنه قول عبيد الله بن قيس الرقيات :^(٣)

فتاتان أما منهما فشيبة هلالا وأخرى منهما تشبه البدرًا
وقول ساعدة بن جؤبة :^(٤)

حتى شأها قليل موهنا عمل باتت طرابًا وبات الليل لم ينم
وصفية فعل ، ومنه قول زبد الخليل :
أناي أنهم مزقون عرضي جعاش الكرملين لها فديد
وقوت الآخر^(٥) :

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراتها نذب له وكوم

* * *

وكل هذه التفاصيل التي قدمها البحث النحوي لوسائل التطابق بين اللفظ
المفرد ومعناه كانت نتيجة طبيعية لوجود نظريتين عند النحاة واللغويين العرب .

أولى هاتين النظريتين هي وجود مناسبة من نوع ما بين اللفظ ومعناه ،

(١) انظر : منار السالك ١٠/٢ ، ١١ ، التصريح ٦٧/٢ ، حر الفوائد ٩٦/٢ - ٩٧ ،
كتاب سيويه ٥٧/١ - ٥٨ ، شرح الفصل ٧٢/٦ الرضى على الكافية ١٨٧/٢ ،
حاشية الصبان على الأشموني ٢٩٧/٢ ، الباب في علل البناء والإعراب ٢٤٨ .
(٢) المصادر السابقة . (٣) البيت في ديوانه
(٤) كتاب سيويه ٥٨/١ ، ديوان المهذلين ١٩٨/١ .

(٥) هذا البيت أحد الأبيات التي لم ينسبها سيويه ، وقد نسبها الشتمري في تحصل عين
الذهب لابن الأحرار ، على حين نسب ابن منظور للبيد . انظر : كتاب سيويه ٥٧/١ ، وتحصيل
عين الذهب بهامشه ، اللسان .

فالألفاظ عند النحاة أدلة على المعانى ، فإذا زيد فيها شيء فقد وجب أن تكون هذه الزيادة دليلا على زيادة المعنى ، وكذلك إن حدث فيها نوع من الانحراف عن أصل الصيغة فقد وجب أن يكون ذلك دليلا على حادث متجدد عرض له ، وتكاد تكون هذه الكلمات هي نفس كلمات ابن جني الذي يقول : « وبعد ، فإذا كانت الألفاظ أدلة المعانى ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ، وكذلك إن انحرف به عن ستمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث متجدد له » (١) .

ولكن ما نوع المناسبة التي بين الألفاظ والمعانى ؟ إن النحاة لم يقدموا إجابة مباشرة عن هذا السؤال ، بيد أن دراساتهم في وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى — هذه الدراسات التي عرضنا لها بإيجاز في الصفحات السابقة — تكشف عن نوع المناسبة الذي تصوره يحكم العلاقة بين اللفظ ومعناه .

فالوسيلة الأولى من وسائل التطابق تكشف عن أن النحاة يتصورون أن التناسب بين اللفظ والمعنى أمر طبيعي ، وذلك أن الألفاظ عندهم تعبر بأصواتها عن معانيها ، وكأنهم يتصورون بذلك أن اختيار الأصوات وتأليفها داخل الكلمات والصيغ إنما تحكمه قاعدة محددة هي ملاحظة مدلول تلك الكلمات والصيغ التي يعبر بها عنها . وعلى هذا الأساس وجدناهم يجعلون الكلمات التي تشمل الحروف المجهورة تدل على معنى أقوى من الكلمات التي تتألف من حروف مهموسة ، وذلك لأن الأصوات المجهورة أقوى فوجب إذاً أن يعبر بها عن المعانى القوية . أما الأصوات المهموسة فريقة ضعيفة ، ومن ثم ينبغي أن تقتصر دلالتها على المعانى التي تتلادم معها رقة أضعفًا .

وعلى الرغم من أن الوسيلة الثانية من وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى

(١) الخصائص ٣/ ٢٦٨ .

— فضلاً عن الأولى — تؤيد هذا الاستنتاج وتدعمه. فإن الوسائل الأخرى التي ذكرها النحاة يمكن أن تدل على اتجاه آخر في فهم نوع المناسبة بين اللفظ والمعنى، إذ أن المناسبة فيها ليست مناسبة طبيعية، تمتد بصورة آية عن تصور علاقة حتمية بين اللفظ ومعناه. وإنما هي في الأساليب الخمسة الأخيرة نوع من العلاقة الاعتبارية أو العرفية، أي أنها أساليب اصطلاح عليها النحاة وقرروها بعد أن درسوا النماذج اللغوية وكشفوا عن نوع من الاطراد لها فيها. ومن ثم فإنهم في هذا النوع من الأساليب غالباً يعملون أحكامه مطردة وقواعده كلية، يمكن أن تطبق في صياغة نماذج لغوية جديدة احتذاء عليها واقتداء بها، على حين إنه في الأسلوبين الأولين اللذين يعتمدان بصورة رئيسية على ما تصوره من المناسبة الطبيعية نجد أن أحكامهما النحوية لا تعتمد إلا على مجموعة من النماذج اللغوية التي لا يكاد يشر كمافها غيرها.

وإذا استثنينا ابن جني من بين النحاة العرب فإننا نجد اتجاه النحاة في مجموعته يتركز على تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى بالعلاقة العرفية، وبهذا يكون اتجاه النحاة أكثر دقة من اتجاه اللغويين العرب، الذين يؤمن عدد كبير منهم بوجود الرابطة العقلية المنطقية بين الأصوات ومدلولاتها. وهو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية^(١). هذا الإيمان الذي يمكن أن نلمحه في مواطن كثيرة من الخصائص وسر الصناعة والنصف لابن جني، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، وفقه اللغة للثعالبي، والاشتقاق لابن دريد، والذي انعكس أيضاً على الصفدي في مقدمته الأولى لنسكت الحميان، والسيوطي في بعض قضايا المزهري وأمثله^(٢).

(١) من أسرار اللغة ٤٠ — ٥٠.

(٢) انظر أمثلة لذلك في: الخصائص ١٣٤/٢، ١٥٧، ٢٦٤/٣ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، فقه اللغة للثعالبي، الاشتقاق ١٩٨، ٣١٨، نسكت الحميان ٦، المزهري ١٤/١ — ١٥، ٤٧ وما بعدها، وفيه قول كثيرة عن ديوان الأدب والجمهرة والقريب المصنف وغيرها.

وقد أسلم تصور المناسبة بين اللفظ والمعنى إلى نظرية أخرى أثرت بعض التأثير في النحو ، وأعمق التأثير في اللغة ، وهذه النظرية هي ضرورة اتصال معاني الألفاظ التي يتحد أصواتها ، سواء اتفقت أو اختلفت في ترتيب هذه الأصوات . وهو ما بصطلح عليه — عند النحاة واللغويين على السواء — بالاشتقاق . أما النحاة — ما عدا ابن جني الذي يعد في الواقع أقرب إلى اللغويين — فإنهم يشترطون في وحدة المعنى أو تقاربه ضرورة ترتيب الأصوات في المشتقات ترتيباً واحداً ، بحيث إذا تشابهت الأصوات دون ترتيب في كلماتها فإنهم لا يعدونها من قبيل الاشتقاق . وعلى هذا فإن الاشتقاق عندهم إنما هو اشتقاقات المشتقات السبعة من أفعالها أو من مصادرهما — على خلاف (١) — وهذا الاشتقاق وحده هو الذي يسرى فيه المعنى — مع شيء من التغير مرده إلى نوع المشتق — في جميع اشتقاقاته .

وأما اللغويون — ومعهم ابن جني (٢) — فإنهم لا يشترطون هذا الشرط النحوي ، وإنما يرون أن وحدة المعنى لا يحول بينها اختلاف في ترتيب الأصوات ، ومن ثم يجعلون المعنى دائراً مع الحروف الأصلية مهما تعددت وتقلباتها ، بل إن من اللغويين من جعل الاشتراك في أصلين فقط من أصول الكلمة دليلاً على الاشتراك في معنى عام بينها ، وقد سار على ذلك ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ، والثعالبي في بعض ما كتبه في فقه اللغة ، والصفدي في نكت الهميان (٣) .

(١) انظر في تحقيق هذا الخلاف : الانصاف ١٤٤ ، المسائل الغلانية — ٩٨ ب — ٩٩ أ المسائل المعكريات — مصور — لوحة ١٣١ ، المسائل البصريات — مصور — لوحة ٨٨ ، التكملة — مخطوط — ١٦٢ ، شرح الفصل ٤٣/٦ ، الباب ١٣٩ — ٢٤٠ ، الجمل ٢٣ أ ، شرح الجمل لابن العريف ١٢٠ أ ، شرح الجمل لابن الصائغ — الجزء الأول . (٢) انظر : الخصائص ١٣٤/٢ — ١٣٨ . (٣) انظر صفحات : ٦ — ١٠ .

وقد أطلق ابن جني على الاشتقاق عند النحاة اصطلاح الاشتقاق الصغير أو الأصغر،^(١) كما أطلق على الاشتقاق عند اللغويين اصطلاح الاشتقاق الكبير أو الأكبر^(٢). وهذا الاتجاه هو الذي أخذ به علماء الأصول ومن أبرزهم الإمام الرازي الذي يقرر في وضوح أن « الاشتقاق أصغر وأكبر : فالأصغر كاشتقاق صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر . والأكبر هو : تقلب اللفظ المركب من الحروف إلى انقلاباته المحتملة ، مثلا اللفظ المركب من ثلاثة أحرف يقبل ستة انقلابات ، لأنه يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة أول هذا اللفظ ، وعلى كل من هذه الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين . مثلا اللفظ المركب من : (ك ل م) يقبل ستة انقلابات : كلم ، كل ، لك ، لم ، مل ، مكل . واللفظ المركب من أربعة أحرف يقبل أربعة وعشرين انقلابا . . . وعلى هذا القياس المركب من الحروف الخمسة »^(٣).

وفي تحديد هذه الأقسام والاصطلاحات كلام كثير ؛ إذ يرى بعض الباحثين المعاصرين أنهما ليسا قسمين فقط ، فيجعله الأستاذ عبد السلام هارون أقساما ثلاثة^(٤) ، كما يجعله الأستاذ عبد الله أمين أربعة أقسام^(٥) . والواقع أن أحد أقسامه الأربعة ليس من قبيل الاشتقاق وإنما هو من باب النحت . وهو ما سماه بالاشتقاق الكبار ، والذي مثل له بنحو : دمعزة وطلبقة ، من أدام الله عزك وأطال الله بقاءك

* * *

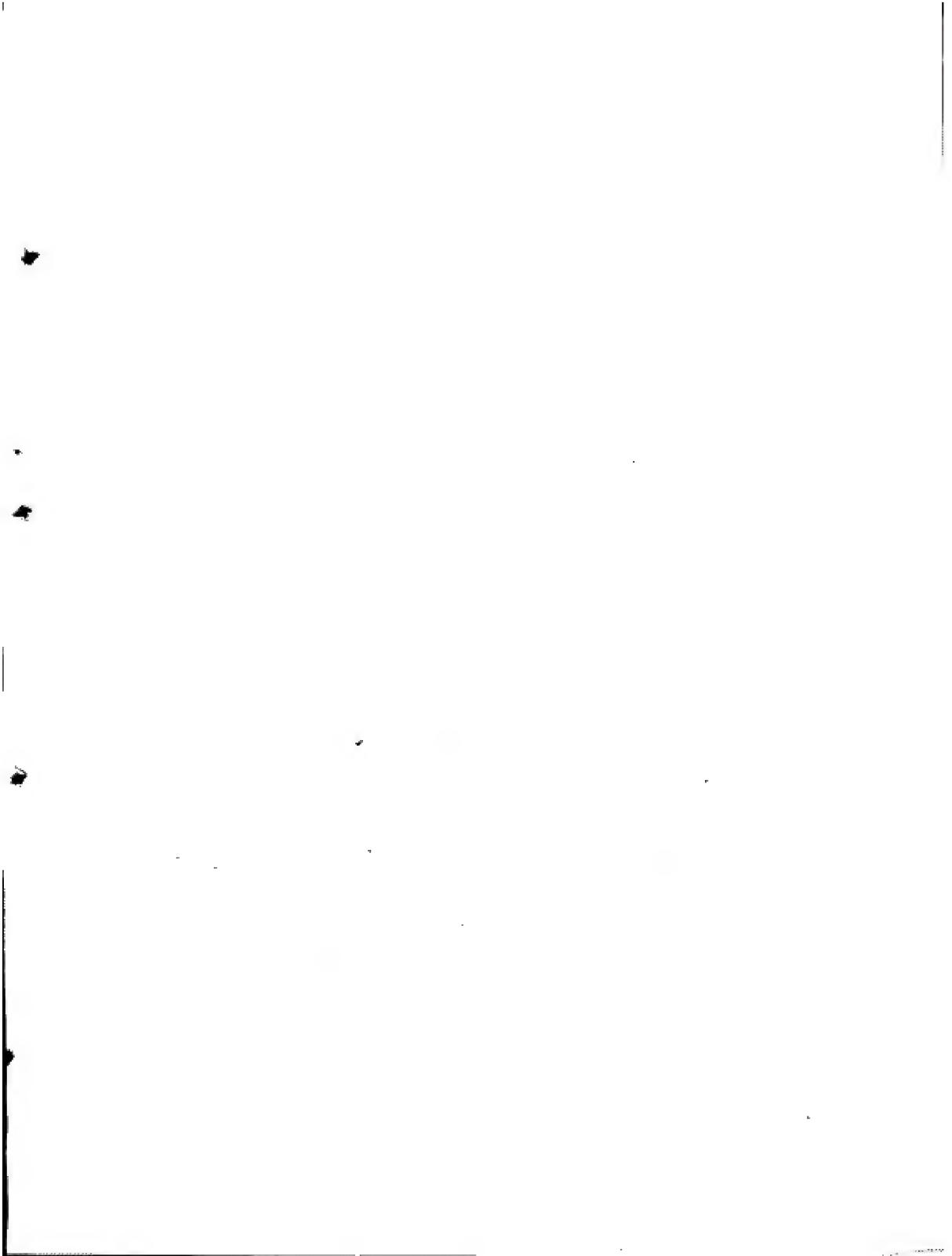
(١) انظر : الخصائص ١٣٣/٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١٣٣/٢ ، وانظر نماذج منه في ١٣٤ - ١٣٨ .

(٣) كشف الظنون ١٠٨/١ .

(٤) انظر : الاشتقاق لابن دريد ، مقدمة المحقق ٢٧ .

(٥) انظر كتابه : الاشتقاق ١ - ٢ .



الفصل الثاني

التطابق بين التركيب والموقف

- ١ - أساليب هذا النوع من التطابق .
- ٢ - دراسة تطبيقية .

درس النحاة واللغويون العرب الوسائل التي لجأت إليها اللغة لتطابق بين التركيب والموقف اللغوي ، وقد استعانوا في دراستهم ببعض ما خلقه الأدباء من نصوص ، محاولين تفسيرها بما يكشف عن عناصر لللامعة بينها وبين الموقف الذي قيلت فيه . وقد نتج عن هذه الدراسات كثير من النتائج الهامة في البحث النحوي واللغوي والأدبي جميعاً ، وكانت إحدى هذه النتائج تحديد وسائل التطابق بين التركيب والمعنى .

ووسائل التطابق التي كشفت عنها هذه الدراسات ثلاثة :

- (١) الترتيب بين أجزاء التركيب .
- (٢) حذف بعض أجزاء التركيب .
- (٣) الاستعانة بالصيغ المختلفة لتحديد مضمون التركيب .

١ - الترتيب بين أجزاء التركيب .

الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به ، سواء كان التركيب خبراً أو إنشأ ، مثبتاً أو غير مثبت .

فالجملة الخبرية إما أن يتصدرها اسم أو يتقدمها فعل ، وليس التركيبان سواء في إفادة المعنى ، بل لا يلجأ المتكلم إلى تأليف جملة اسمية أو فعلية إلا مراعاة لما يتطلبه الموقف اللغوي ، ومن ثم فإن جملة : أنا أكلت كذا ، تختلف عما تفيد جملة : أكلت كذا ؛ لأن التركيب الأول يتضح منه أن المقصود الرئيسى هو الإخبار عن الاسم للتقدم ، وأما التركيب الثانى فيكشف عن أن المقصود به هو الدلالة على الحدث . والأمر كذلك أيضاً في تقديم الفاعل على المفعول ، أو تقديم المفعول على الفاعل ، إذ يفيد تقديم أحدهما مالا يفيد تقديم الآخر .

وقد أشار إلى ذلك سيبويه ، فقال : « كأهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »^(١) .

وقد فسر النحاة ذلك فقالوا : « إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجى : أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شيء ، فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجى فيقول : قَتَلَ الخارجى زيدٌ ، ولا يقول : قتل زيدٌ الخارجى ؛ لأنه يعلم أنه ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة »^(٢) .

ثم قالوا : فإن كان رجل ليس له بأس ، ولا يقدر فيه أنه يقتل ، فقتل رجلاً ، وأراد الخبر أن يخبر بذلك ، فإنه يقدم ذكر القاتل ، فيقول : قتل زيدٌ رجلاً ، ذلك لأن الذى بعينه ويعنى الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه . . . ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً

(١) انظر : كتاب سيبويه ١٥/١ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ٨٤ ، نهاية الأرب ٦٣/٧ .

بالذى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذى وقع منه « (١) .

ويقدم الاسم للدلالة على أحد معنيين : (٢) .

الأول : الحصر . أى تخصيص الفعل بالاسم المتقدم ، نحو : أنا شفعت
فى شأن خالد ، فالتكلم يقصد من مثل هذا التعبير الدلالة على حصر الفعل
فى الاسم المتقدم .

الثانى : التأكيد . أى تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم ، دون أن
يتضمن ذلك بالضرورة حصر الفعل للتأخر فى الاسم المتقدم ، نحو : محمد يعطى
الجزيل ، فقد دل هذا التركيب على أن الإعطاء دأب محمد دون نفيه عن غيره ،
ومنه قوله تعالى : (واتخذوا من دونه آلهة لا يَخْلُقُونَ شيئاً وهم يُخْلَقُونَ)
فإنه ليس المراد تخصيص المخلوقية بهم ، بل تأكيد مخلوقيتهم له ، وقوله تعالى :
(وإذا جاءكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) ، ومنه قول
دُرَيْسٍ بنْتِ عَجَبَةَ :

ها بلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

وقد أشار إلى هذا الموضع سيبويه حين تناول المفعول إذا تقدم فرفع
بالابتداء ، وبنى الفعل الذى كان ناصباً له عليه ، وعدى إلى ضميره (٣) .

وقد حاول البلاغيون تفسير السبب فى إفادة هذا التركيب للتأكيد ،
فذكر صاحب حسن التوسل ، وتابعه صاحب نهاية الأرب « أن السبب فى
هذا التأكيد أنك إذا قلت مثلاً : زيد ، فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه ،
فيحصل للسامع تشوق إلى معرفته ، فإذا ذكرته قبيلته النفس قبول العاشق
معشوقه ، فيسكون ذلك أبلغ فى التحقيق ونفى الشك والشبهة ، ولهذا تقول لمن

(١) دلائل الاعجاز ٨٤ - ٨٥ ، حسن التوسل ٣٠ .

(٢) حسن التوسل ٣١ (٣) دلائل الاعجاز ١٠١ .

تَعِدُّهُ : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ، وذلك إذا كان من شأن من يسبق له وعد أن يمترضه الشك في وفائه ، ولذلك يقال في المدح : أنت تعطى الجزيل ، بل أنت تجود حين لا يجود أحد ، ومن هاهنا تعرف الفخامة في الجمل التي فيها ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى : (فإنها لا تعنى الأبصار ولكن تعنى القلوب التي في الصدور) وقوله تعالى : (إنه لا يفلح الكافرون)^(١) .

والأمر كذلك في الخبر المنفي أيضاً ، فإن تقديم الاسم يفيد معنى غير ما يفيد تقديم الفعل ، فإذا قلت لمعجب بنفسه : أنت لا تحسن شيئاً ، فقد أفدت معنى لا يفيد : لا تحسن يا زيد شيئاً ؛ إذا التركيب الأول قد أفاد حصر عدم الإحسان في المخاطب أو تأكيداً . أما التركيب الثاني فقد أفاد الخبر دون حصر أو تأكيداً^(٢) .

وما تقرر في التركيب الخبري موجود في التركيب الإنشائي أيضاً ، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل يفيد معنى لا يفيد دخولها على الاسم « فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشك بالفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : أنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو ؟ وكان التردد فيه »^(٣) .

وسواء كان المقصود الاستفهام حقيقة ، أم المقصود به الانسكار ، أو الإقرار ، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل تصرف الاستفهام — أيا كان نوعه — إلى الفعل ، على حين يفيد دخولها على الاسم انصباب الاستفهام على الاسم دون الفعل .

* * *

(١) انظر : نهاية الأرب ٦٧/٧ ، عن حسن التوسل إلى صناعة التوسل - ٣٩ .

(٢) انظر : حاشية المليمي على شرح التصريح ١٠٢/١ .

(٣) انظر : دلائل الإعجاز ٨٧ ، حسن التوسل ٣٠ .

(٤) حسن التوسل ٣٠ .

٢ - حذف بعض أجزاء التركيب .^(١)

من الأساليب التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب وما يقصد به حذف بعض صيغ التركيب نفسه ، وقد تناول النحاة هذا الأسلوب بالدرس في أبواب شتى من أبواب النحو ، ومن أهم هذه الأبواب : المفعول به وما يلحق به والإغراء والتحذير والمبتدأ .

وسنكتفي بدرس الحذف في هذه الأبواب ، باعتبارها أبرز الأبواب التي يدخلها الحذف من ناحية ، والتي يتم فيها الحذف بهدف تحقيق التطابق بين التركيب والموقف من ناحية أخرى .

المفعول به :

الأفعال التي تتمدى إلى مفعول به قد يلجأ المتكلم إلى حذف مفعولها ، وقد ورد ذلك كثيراً في القرآن الكريم^(٢) ، وأمام المتكلم سبيلان للحذف :
١ - أن يحمل الفعل المتمدى على غير المتمدى ، ومن ثم يكون حذف المفعول في اللفظ والتقدير جميعاً .

ب - أن يقتصر على حذف المفعول في اللفظ ، مع تقديره .

ولا يلجأ المتكلم إلى استخدام الأسلوب الأول إلا ليحقق هدفاً محدداً ، هو إثبات المعنى في نفسه للشيء من غير التعرض لحديث المفعول . وكأن المتكلم يقصد بذلك إلى تركيز المعنى بتجريدته مما يتصل به من جزئيات هو في غنى

(١) نحن لا ندرس هنا جميع صور الحذف ، ولكننا نتناول بالتفصيل حذف التركيب بهدف تحقيق التطابق مع الموقف القوي .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٤٠٥/٢ وما بعدها . وانظر حصر هذه المواضع وتفصيل مواقف النحاة فيها في: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٥٣ - ٢٥٨ .

عنها، نحو : فلان يحل ويعقد ، وأمر وينهى ، ويضر وينفع . فالعنى هنا
 فلان يكون منه حل وعقد ، وأمر ونهى ، ونفع وضرر ، ومنه قوله تعالى :
 (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أى : هل يستوى من له علم
 ومن لا علم له ، من غير أن ينص على معلوم . وكذلك قوله تعالى : (وأنه هو
 أضحك وأبكى) إلى قوله : (وأنه هو أغنى وأقنى) .

« وبالجملة فتى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فلا تمد الفعل ؛ فإن
 تعديته تنقض الغرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : فلان يعطى الدنانير ، كان
 المقصود بيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا بيان حال كونه معطياً » ^(١) .

ولا يلجأ المتكلم إلى الأسلوب الثانى إلا لتحقيق واحد أو أكثر من
 أهداف ثلاثة :

(١) أن يكون المراد بيان حال الفاعل ، وأن ذلك الحال دأبه ، ومنه قول
 طمئيل الغنوى :

جزى الله عنا جعفراً حين أزيقت بنا نعلنا فى الواطئين فزلت
 أبوا أن يملونا ولو أن أمنا تلاقى الذى لا قوة مننا مللت
 هم خلطونا بالنفوس وألجئنا إلى حجرات أدفات وأظلت

« والأصل أن يقول : مللتنا وألجئونا وأدفاتنا وأظلتنا ، فحذف المفعول
 المعين من هذه المواضع الأربعة ، وكأن الفعل قد أبهم أمره ولم يقصد به قصد
 شئ يقع عليه : كما تقول : قد مل فلان ، تريد قد دخل عليه الملل من غير
 أن تخص شيئاً بل لا تزيد على أن تجعل الملل من صفته ، فإذلك الشاعر جعل
 هذه الأوصاف من دأبهم ، ولو أضاف إلى مفعول معين لبطل هذا الغرض » ^(٢) .

(١) نهاية الأرب ٧/٧٦ ، وانظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١١٩ .

(٢) نهاية الأرب ٧/٧٦ ، وانظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١٢٢ — ١٢٣ .

(٢) الإيهام بعدم قصد المفعول ، وذلك أنك « تذكر الفعل وفي نفسك مفعول مخصوص قد علم مكانه ، إما الجري ذكر أو دليل حال ، إلا أنك تنسيه نفسك وتحقيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء ، أو تعرض فيه لمفعول » ^(١) ، ومثاله قول البحتري : (٢) :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع
فالعنى : أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه « ولكنه تغافل عن ذلك إذانا بأن فضائله يكفى فيها أن يقع عليها بصر أو يسمع حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل ، فليس لحساده وعداه أشجى من علم بأن هنا مبصراً وسمعاً » ^(٣) .

(٣) الاستغناء عنه لوضوحه ، نحو : أصغيت إليك ، أى أذنى . وأغضيت عليك ، أى جفنى . ومنه قوله تعالى . (وأوتيت من كل شيء)
أى : أوتيت منه شيئاً ^(٤) .

التحذير:

أساليب التحذير ثلاثة : ^(٥)

الأسلوب الأول استخدام ضمير المحذر مثل : إياك ونحوه .
والأسلوب الثانى استخدام اسم مضاف إلى ضمير المحذر ، مثل : نفسك أو رأسك ونحوه .

- (١) دلائل الإعجاز ١٢٠ .
(٢) ديوانه ٨٤/١ .
(٣) نهاية الأرب ٧٧/٧ .
(٤) المعاني ٣٧٢/٢ .
(٥) الأشباه والنظائر ٢٩٨/٢ .

والأسلوب الثالث استخدام اسم المخذر منه ، مثل : الأسد أو السيف أو القطار ونحوه .

وواضح أن هذه الأساليب الثلاثة للتحذير تنقسم جميعاً بالاختصار وذلك لأن التحذير — كما ذكر الرماني — « مما يخاف منه وقوع الخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع الخوف بالتخاطب قبل تمام الكلام » .^(١)

ويظهر الاختصار في الأسلوب الأول من أساليب التحذير في لجوء المتكلم إلى استخدام الضمائر ، بدلا من الأسماء الظاهرة . ثم استخدام ضمائر النصب ، دون ذكر الناصب لها ، وعند النحاة أن الناصب لها محذوف والسرفيه حاجة المتكلم في التحذير إلى الإسراع به ، مما يجعل النطق بالعامل عائناً عنه .

ويظهر الاختصار في الأسلوب الثاني في نطق المتكلم مباشرة بالجزء الخوف عليه ، دون أى تطويل للكلام ، مما يعطى المخذر فرصة لإنقاذ الجزء الخوف عليه من موضع الخطر .

والاختصار في الأسلوب الأخير واضح في قصد المتكلم إلى تحديد مصدر الخطر مباشرة ، تاركاً للسامع أو السامعين إبعاد هذا الخطر عن أنفسهم بما يتلاءم مع جهد كل منهم .

ويرى النحاة أن في كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة قد حذف بعض الصيغ ، بل إن هذا الحذف قد يجب في تراكيب معينة منها^(٢) . وعلى الرغم من أن ابن النحاس متبعاً لسيبويه^(٣) قد فسر هذا الحذف بأنه لكثرة في

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٩٨ .

(٢) انظر : تحديد هذه التراكيب ونماذج التمثل فيها في : كتاب سيبويه ١/١٣٨-١٣٩ ، شرح الفصل ٢/٢٥ ، مع الهوامع ١/١٦٩ - ١٧٠ ، إياب الإعراب ٧٠ - ٧١ ، شرح التصريح ١٩٢/٢ - ١٩٤ ، منار السالك ٢/١٥٤ - ١٥٦ ، العباب في شرح اللباب مخطوط غير مرقم . اللباب للعسكري ٢٦٠ ، شرح الفصول الخمسين - مخطوط ٧٥ - ٧٦ ، المحصول في شرح الفصول - مخطوط ٣٥٨ المرتجل في شرح الجمل - مخطوط .

(٣) كتاب سيبويه ١/١٣٨ .

الكلام^(١) فكانه للتخفيف عنده - مما يبدو مناقضاً لتفسير الرماني الذي ذكرناه - فإن اصطلاح التخفيف في النحو العربي مرن ويفسر ظواهر كثيرة ، مما يدفعنا إلى عدم الانتداد بمعارضة هذا التفسير لتفسير الرماني ، الذي يقرر فيه صراحة أن التحذير موضع إيجال لا يَحْتَمِلُ تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام .

الإغراء :

إذا كان الخوف سبباً لاختصار التركيب في التحذير ، فإن الرغبة هي سبب هذا الاختصار في الإغراء ؛ إذ قد يلجأ المتكلم إلى حث المخاطب على فعل أمر ما ، فيستخدم لذلك أسلوباً من اثنين^(٢) :

أسلوب التكرار نحو : المروءة المروءة ، الشهامة الشهامة ، وعليه قول مسكين الدرامي

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
أو أسلوب العطف نحو : المروءة والنجدة ، الشجاعة والصلابة ،
الأمل والعمل^(٣) .

وواضح أن في كل من هذين الأسلوبين نوعاً من الاختصار ؛ إذ يلجأ

(١) الأشباه والنظائر ٢٩٨/١ .

(٢) ثمة أسلوب ثالث يرى النحاة أنه من أساليب الإغراء ، وهو الأسلوب المجرد من العطف والتكرار ، نحو : الصلاة جامعة ، بالنصب ، والواقع أن هذا الأسلوب - وإن عده النحاة من أساليب الإغراء - فإنه ليس منه ، إذ لا يقسم بما يقسم به أسلوبا الإغراء الآخران من تركيز على الصفات المفري بها ، ومن ثم فإنه يجوز في هذا الأسلوب الأخير ذكر العامل على العكس من أسلوب الإغراء المتبدلين على تكرار أو عطف .

(٣) انظر / شرح التصريح ١٩٥/٢ ، حاشية الشيخ يس على التصريح بها ، ش ، منار السالك ١٥٧/٢ ، شرح المفصل ٢٨/٢ ، كتاب سيبويه ١٢٩/١ ، أسرار العربية - عطاوط - ٤٨ ب - ٤٩ أ ، الباب في شرح اللباب - عطاوط ، باب الإعراب ٧١ ، شرح الجمل لابن الصاغ ٩٣/٢ ، المؤلفون ١٢٠ .

المتكلم إلى التركيز على الصفات التي يريد من السامع الاتصاف بها. والحرص عليها ، وكأنما يلجأ المتكلم إلى هذا الأسلوب المباشر لإحساسه بضرورة هذه الصفات التي يفريه بها وحيويتها له ، وكأنه إذا لم يتمسك بها عرض نفسه لأخطار فواحش . ومن ثم فإن في أساليب الإغراء ملامح من التحذير . مردها إلى الموقف اللغوي في كل منها وما يسوده من رغبة في نفع المخاطب وتجنبه مواقع الخطر .

الابتداء :

قد يلجأ المتكلم إلى حذف الابتداء ، ليعبر بذلك عن استحقاقه الوصف الذي جعل له ، بحيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا له . ومنه قوله تعالى : (سورة أنزلناها وفرضناها) أى هذه سورة . وقوله : (كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار ، بلاغ) أى : ذلك بلاغ أو هذا بلاغ ، وهو كثير^(١) . وقد مثل له سيبويه بقول الشاعر^(٢) .

اعتاد قلبك من ليلي عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل
قال : أراد ذاك ربع قواء ، أو هو ربع ، قال : « ومثله لعمر بن أبي ربيعة :^(٣)
هل تعرف اليوم رسم الدار والطلل كما عرفت بحفن الصيقل الخلال
دار لمروءة ، إذ أهلى وأهلهم بالكائنات زعى اللهو والغزلا
كأنه قال : تلك دار »

(١) انظر . الخصائص ٣٦٢/٢ المص لاين برهان - مخطوط - ورقة ١١٨ - ب .
(٢) كتاب سيبويه ١٤٢/١ وفيه (سلى) بدلا من (ليل) . ودلائل الإعجاز ١١١ - ١١٢ .
(٣) ديوانه ٤٣٩ ، كتاب سيبويه ١٤٢/١ ودلائل الإعجاز ١١٢ .

ومنه قول طفيل الغنوي أيضاً^(١)

وبالسهب ميمون النقية قوله للتمس المعروف : أهل ومرحب

ومن الواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ - تحقيقاً لهذا القصد - القطع والاستئناف^(٢) ، وهو «أن يبدأ المتكلم بذكر الرجل ويقدم بعض أمره ، ثم يدع الكلام الأول ويستأنف كلاماً آخر ، فإذا فعل ذلك آتى - في أكثر الأمر - بخبر من غير مبتدأ»^(٣) وأمثلة ذلك كثيرة . منها قول عمرو بن معدى كرب :

وعلمت أنى يوم ذا ك منازل كعبا ونهدا
قوم إذا لبسوا الحديد تنمروا خلقا وقد
ويقول الخطيئة:^(٤)

هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاموا
بناة مكارم وأساءة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء
ويقول الأقيشر:^(٥)

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعى الندى يسرع
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع

(١) كتاب سيبويه ١/١٤٢ ، ١٤٩ .

(٢) انظر : منار السالك ١/١٠٥ ، شرح التصريح ١/١٠٣ - ١٠٤ ، هم الهوام

١٠٣/١ - ١٠٤

(٣) انظر : نهاية الأرب ٧/٧٨ ، دلائل الإعجاز ١١٢

(٤) البيتان أيضاً في ديوانه المشهور بشرح ابن الكبت والكبرى والهجستانى ، انظر :

٩٦ - ١١٥ ، ٣٩٣ .

(٥) هو المغيرة بن الأسود بن وهب من شعراء بني أمية عدة الأصمعي من المولدين .

انظر : الشعر والشعر ٢١٩ - ٢٢٠ ، الموشح ٢٢١ ، الخزائن ٢/٢٧٠ .

ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح^(١) .

العين تبدى الحب والبغضا وتظهر الإبرام والنقضا
درة ما أنصفتني في المصوى ولا رحمت الجسد المنضى
غَضِبَنِي . ولا والله يا أهلها لا أطعم البسارد أو ترضى
وقول الأخطل^(٢) :

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
الخائض العمر والميمون طأثره خليفة الله يستسقى به المطر
وقول جميل^(٣) :

وהל يثينة - بالناس - قاضيني دبنى وفاعلة خيراً فأجزئها
ترنو بعيني مهاة أقصدت بهما قلبي عشية ترميني وأرمئها
هيفاء مقبلة ، عجزاء مدبرة ربا العظام بلين العيش غاذيها^(٤)

وذكر المبتدأ في هذا الموضع يبطل ما قصد إليه المتكلم ، ومن ثم وجب عند النحاة الحذف ولم يميزوا الذكر ، وقد أضاف النحاة إلى هذا الموضع الذى

(١) من شعراء العباسيين ، عده البرد محدثاً ووسم شعره بالمقالة انظر : الموشح ٢٩٨ ، طبقات الشعراء الآن المعتبر ٢١٧ .

(٢) كتاب سيبويه ٢٤٨/١ .

(٣) دلائل الإعجاز ١١٥ ، وابست في ديوانه .

(٤) انظر الكثير من هذه التماذج في : دلائل الإعجاز ١١٢ وما بعدها .

يجب فيه حذف المبتدأ مواضع أخرى لا يستند الحذف فيها إلى أساس لغوى ، وإنما يمتدعا توجيه القواعد النحوية^(١) .

(١) من ذلك أن النحاة ذكروا أنه يكثر حذف المبتدأ جوازا في المواضع الآتية :

١ - في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى : (وما أدراك ما هيه ؟ نار حامية) أى هى نار . وقوله تعالى (هل أنبئكم بشر من ذلكم ؟ النار) أى هى النار .

٢ - بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو : (من يعمل صالحا فلنفسه) أى فعمله لنفسه .

٣ - بعد القول نحو قوله تعالى : (قالوا : أساطير الأولين) أى هى أساطير الأولين .

كما ذكروا أيضا أنه يحذف وجوبا في المواضع الآتية :

١ - الفتح المقطوع إلى الرفع نحو : رحم الله زيدا المسكين بالرفع ، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو المسكين . فيعرب بعد القطع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا .

٢ - المخصوص بالمدح أو الذم نحو : نعم الكتاب كتاب الله ، وبئس الصديق المنافق . فالمدح وهو كتاب الله والذم وهو المنافق يجوز في كل منهما أن يعرب على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو .

٣ - أن يكون الخبر صريحا في القسم نحو : في ذمتي لأفعلن ، أى في ذمتي ميثاق أو عمن أو عهد . فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا

٤ - أن يكون الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله ويعنى عن التلفظ به نحو : صبر جميل ، وسمع وطاعة . فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف وجوبا . إذ الأصل الأصيل : أصبر صبيرا جميلا ، والمصدر مفعول مطلق لأصبر . ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدي معناه ، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع في التعبير ، ويخرج نحويا على أنه خبر لمبتدأ محذوف . وبذلك تتحول الجملة من فعلية إلى إسمية لتفيد الدوام والثبوت .

وكذلك الأمر في حذف النحر ، فإن الموضع التي ذكر النحاة اطراد حذفه فيها - حتى جعلوه واجبا^(١) - تقوم كلها على ما تفرضه القواعد النحوية

= ٥ - بعد لا سيما نحو : أحب الشعراء لا سيما أبو العلاء ، فيكون أبو العلاء خبرا مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو .

٦ - بعد المصدر النائب عن فعل الأمر نحو : سقيا لك ، ورعيا لك . قال الشاعر

نبئت نعمي على المهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك النائب الزاري
قالصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور .
والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف إذ لا يصح تعلقه بالمصدر .

٧ - مع بعض ألفاظ مسموعة نحو . من أنت ؟ محمد ، فمحمد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره مذكورك . وهو أسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه . فأشبه الأمثال في أدائه لمعنى محدد ومن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يصح تغييره . ونحو لا سواء ، عند الموازنة بين شيئين ، فسواء خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره لا هما ، أو لا هذان سواء .

ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا جائز لا واجب .

(١) أوجب جمهور النحاة حذف الخبر في الموضع الآتية

١ - بعد لولا الامتناعية إذا كان الخبر كونا عاما .
نحو لولا زيد نلحرج محمد ، وتقديره : لولا زيد موجود أو حاضر ، ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول ، وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد . والجملة إذا وقعت خبرا لا بد لها من عائد .
هذا رأى جمهور البصريين .

ويرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل ، والتقدير : لولا يمتنع زيد .

== وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي من وجوه (١) :

١ - أنه لو كان الأمر كذلك لجاز وقوع أحد بعدها ؛ لأن (أحد) يعمل فيها النقي ولم يسمع ذلك

ب - أنه لو كان معناه النقي لجاز أن تعطف عليه بـ (الواو) و (لا) لتأكيد النقي فيقال : لولا زيد ولا خالد لأكرمتهك ، نحو قوله تعالى : (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الجرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات) فلما لم يحز ذلك ، ولم يستعمل ، دل على أن الجحود قد زايلها .

ج - أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالعمول ، ولولا غير مختصة بل تدخل على الأسماء نحو : لولا زيد لأكرمتهك ، وعلى الأفعال نحو قول الجوهري : قالت أمانة لما جئت زائرهما هلا رميت بيمض الأسهم السرد لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصاً في القسم نحو : لعمر الله لأبذلن جهدي ، والتقدير : لعمر الله قسمي فقسمني خبر لمبتدأ محذوف وجوبا . ولا يصح أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ بل يتحتم أن يكون الخبر لوجود اللام في أول المذكور (٢) .

٣ - إذا سد مسده الفاعل . نحو : أقائم الزيدان . فأقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ؛ إذ المعنى أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى . والتأمل يرى أنه ليس شمة خبراً محذوفاً . بل هو مجرد افتراض نحوي لا أصل له من واقع التعبير اللغوي

وقد أدرك ذلك ابن يعيش نفسه فذكر أنه « ليس شمة خبر محذوف على الحقيقة » (٣) .

(١) شرح الفصل ٩٦/١ (٢) انظر : النحو الواقي ٣٧٥/١ - ٣٧٦ (٣) ابن يعيش ٩٦/١ ١٤٩

== ٤ - إذا سد مسده واو المعية .

نحو : كل رجل وضعته . والتقدير : كل رجل مع ضيعته مقرونان .
وحذف الخبر اكتفاء بالمعطوف . لأن معنى الواو هنا كعنى مع . وكل رجل
وضيعته ، بمعنى مع ضيعته .

٥ - إذا سد مسده الحال

نحو : ضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا ، وأخطب ما يكون
الأمير قائما

(١) والمعنى فى المثال الأول ضربت زيدا قائما ، أو : أضرب زيدا قائما .
فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من توجيه اللفظ نحويا . ويرى النحاة
أن ضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، وزيد مفعول به ، وقائما حال
وهى التى سدت مسد الخبر .

ولا يصح أن تكون قائما خبر فيرتفع ؛ لأن الخبر إذا كان مفردا يكون هو
الأول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم .

ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا ؛ لأنه لو كان حالا منه لكان العامل
فيه المصدر الذى هو ضربى ، لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبه .
ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلتته ، وإذا كان من صلتته لم يصح أن
يسد مسد الخبر لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان
جزء غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغى أن يكون غير الأول .

وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير يعود إلى زيد
وهو صاحب الحال ، والخبر ظرف زمان مقدز مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل .
والتقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما . فإذا هى الخبر - أو هى موضع نصب
متعلقة باستقرار محذوف - ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه ، وتقل الضمير
من الفعل إلى الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به فى موضع مرفوع لأنه خبر
المبتدأ . فإذا أريد المضى قدر بإذ ، وإذا أريد المستقبل قدر بإذا .

من ضرورة وجود جزئين في تركيب الجملة العربية وأركان ثلاثة في العمل النحوي، بحيث إذا لم يوجد سوى أحد ركني الجملة وجب تقدير الركن الآخر منها، وكذلك إذا فقد أحد أطراف العمل لزم تقديره حتى تلتقى أطراف الثلث الذي توهم النحاة وجوده طبقا لنظرية العامل وتبعاً لتفسيرهم الدلالي، وهذا النوع من الحذف قائم على أسس هي من قبيل المصادرات المذهبية، دون أن يكون له في التحليل اللغوي أساس يمتدعنه^(١).

= (ب) وتوجيه المثال الثاني كتوجيه المثال السابق . وليس بينهما من فرق سوى أن (أكثر) ليس بمصدر ولكنها لما أضيفت إلى المصدر، وهو شربى، صار حكم التركيب حكم المصدر .

(ج) وأما المثال الثالث ففيه اتساع أكثر من المثال الأول ذلك أن فيه وجهين من التقدير :

١ - فتمة تقدير للخبر المحذوف - كالمثال الأول - فأخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير، والكون هنا بمعنى الوجود . والتقدير : أخطب وجود الأمير . جمل وجوده خطيباً مبالغة .

٢ - أن يكون الكون المقدر من ما والفعل بمعنى الزمان لا بمعنى الوجود؛ لأن ما تكون في تأويل المصدر الذي يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف . أى : أخطب أوقات كون الأمير . (انظر شرح الفصل ١ / ٩٧) .

* * *

(١) انظر تحليلنا لهذا النوع من الحذف وغيره من دعوى حذف أجزاء الجملة في : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٨٨ وما بعدها .

٣ - الاستعانة بالصيغ.

رأى النحاة أن ثمة سبيلاً ثالثاً تسلكه اللغة لإيجاد نوع من التطابق بين التركيب والمعنى المقصود ، تلجأ فيه إلى الاستعانة ببعض الصيغ لتحديد مضمون الجملة ، بحيث تتفق مع ما يقصد بها من معان .

وتزاد بعض الصيغ في التراكيب لإفادة معاني : الاستفهام ، والنفي ، والتوكيد ، والحصر ، والقسم ، والعطف ، والاستدراك ، والتشبيه ، والتمني ، والتوقع ، والتنبيه والنداء ، والتصديق والإيجاب ، والاستثناء ، والحث والتحضيض . وبعض الصيغ التي تزداد لتحقيق أحد هذه المعاني قد تؤدي في الوقت نفسه دوراً وظيفياً تركيبياً ، وبعضها قد يقتصر على أدائه معناه الدلالي فحسب . ومن ثم فإن من الممكن أن نجد الصيغ التي تفيد النفي أو الاستفهام ، مثلاً ، تفيد في الوقت نفسه الجزم أو النصب أو الرفع .

كذلك تزداد بعض الصيغ لتحقيق وظائف تركيبية دون أي تأثير دلالي ، مثل : لام جواب القسم ، ولام جواب لو ولا ، ولام الأمر ، ولام الابتداء ، ولام التفصيل . . . الخ

ومن الواضح أننا سنتناول هنا بالتحليل القسم الأول من الصيغ ، وهي التي تلجأ إليها اللغة لإفادة معنى من المعاني . سواء كانت ذات تأثير وظيفي أو لم تكن .

* * *

الاستفهام (١) :

الاستفهام هو « طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه مالم يكن

(١) نحن لا ندرس هنا أساليب الاستفهام المختلفة في اللغة ، وإنما نحصر حديثنا في الاستفهام بواسطة الصيغ مع ما يضيفه من تغيرات في التركيب ودلالته .

حاصلاً عنده مما سأله عنه»^(١)، والمطلوب حصوله في الذهن إما تصور وإما تصديق . وذلك لأنه إما أن يطلب التكلم حكماً بنفي أو إثبات وهو التصديق أولاً وهو التصور^(٢) .

ومقتضى دراسات النحاة أن العربية لا تلجأ لإفادة أى من هذين القسمين إلى التنوع الصوتي ، وهو ما يصطلح عليه في البحث اللغوي المعاصر بالتنعيم أو النبر، وإنما تلجأ إلى زيادة صيغ معينة تدخل على التركيب اللغوي فتحيله من الخبر إلى الإنشاء الاستفهامي .

ويقسم النحويون هذه الصيغ أقساماً مختلفة باختلاف اعتبارات التقسيم :

- ١ — فهم يقسمونها بحسب نوعها إلى أسماء وحروف^(٣) .
- ٢ — وبحسب مدلولاتها إلى ما يفيد الدلالة على الزمان أو المكان أو الذات (فاعلية ومفعولية) أو العلاقة (كيفية أو كية) أو العلية (سببية أو غائية)^(٤) .
- ٣ — وبحسب وظيفتها التركيبية إلى ما يختص بطلب التصور، وما يختص بطلب التصديق ، وما يفيدهما معا ، ثم إلى ما يعمل وما لا يعمل^(٥) .

* * *

فصيغ الاستفهام الاسمية هي : « مَنْ » و « ما » و « أين » و « متى » ، و « كم » و « كيف » و « أى » ، وصيغة مركبة تفيد العلية وهي : « لماذا » وأما « أيا » و « أنى » فهما صورتان من « أين » ، وليستا صيغتين مستقلتين .

فـ : (من) و (ما) تفيدان السؤال عن الذات ، سواء كان المستول عنه فاعلاً أو مفعولاً . والفارق بينهما أن الذات التي يدل عليها بمن غالباً ما تكون ذاتاً

(١) الأشباه والنظائر ج ٤ / ٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ج ٤ / ٣ .

(٣) معنى اللبيب ١ / ١٥ ، الأمير على المفتي بهامش .

(٤) شرح المفصل ٤ / ٢ ، ١٠ - ٢١ ، ١٠٢ ، ١٢٧ .

(٥) الأشباه ، والنظائر ٢ / ٢١٩ ، رسالة في النحو للفتاوى مخطوط غير مرقم

عاقلة ، على حين إن الذات التي يسأل عنها بما يغلب أن تكون غير عاقلة.^(١)

على أن من المقرر في البحث النحوي أن هذا الفرق بين استعمال من وما ليس حاسماً بحيث يمكن معه تقسيم المسئول عنه إلى عاقل وغير عاقل ؛ إذ العلاقة بين من وما مرنة ، تسمح أن يسأل عن غير العاقل بمن ، كاتبيح أن يسأل عن العاقل بما.^(٢) ولعل ذلك كان محصوراً—أولاً—في نطاق المجاز اللغوي ، القائم على تشبيه العاقل بغير العاقل ثم استخدام أداة غير العاقل له ، أو العكس ، ولكن كثرة الأمثلة الروية وتعددتها تشير إلى وقوع تطور فيهما ، أحدث بعض التغيير في استخداماتها ، وإن كان تغييراً لم يبلغ ، بل ولم يتغلب على الاستخدام الأصلي فيهما .

وأما أين فلاسـؤال عن المكان ، ومتى للسؤال عن الزمان .

وكيف للسؤال عن الكيفية أو الحالة .

وكم للسؤال عن الكمية ، وهي بحسب ميزها ، فيمكن أن تدل أيضاً على الزمان أو المكان أو الذات .

وكذلك أي ، إذ هي بحسب ما تضاف إليه .

وأما لماذا فلاسـؤال عن العلة سببية أو غائية . وهي صيغة مركبة من (اللام) و (ما) الدالة على الذات و (ذا) اسم الإشارة .

وصيغ الاستفهام الحرفية هي : (الهمزة) ، و (هل) ، و (أم) . وأما (أل) فليست أداة مستقلة للاستفهام كما زعم قطرب^(٣) ، وإنما هي صيغة محرفة

(١) شرح الفصل ٢٤ ، ١٠ وما بعدها ، الجمل الكمية ٦٣ ب — ١٦٣ .

(٢) المصدران السابقان . وأيضاً : شرح الجمل لابن الصائغ ٣ / ٣٧٠ ، ٣٧٣ .

(٣) انظر : معنى اللبيب ٥٤ ، الدسوقي على الفنى ٧٧/٢ .

عن (هل) ، واملأها صورة لهجية سمعها قطرب فظنها (أل) للمعرفة يؤتى بها للاستفهام .

والهمزة وهل « يدخلان تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ؛ وذلك قولهم في الاسم : أزيد قائم ؟ . وفي الفعل : أقام زيد ؟ وتقول في هل : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ »^(١) .

وأما (أم) فلا تخلص للاستفهام ؛ إذ تغيد العطف أيضاً^(٢) .

والهمزة أعم تصرفاً من هل وأم « وذلك إذ كانت يلزمها الاستفهام ، وتقع مواقع لا تقع أختها فيها »^(٣) .

ويؤدي الترتيب بين أدوات الاستفهام ومدخولاتها دوراً هاماً في تحديد المستفهم عنه ، ومن ثم فإن الترتيب يؤدي دوره هنا أيضاً بالإضافة إلى الصيغ . وهكذا فإن دخول هذه الأدوات على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصها بقبيل منهما ولا يعني أن التركيب الذي تدخل فيه على الأسماء مساوٍ للتركيب الذي تدخل فيه على الأفعال ، فبين التركيبين بون شاسع . مرده إلى أن الاستفهام إنما يدخل على ما يتلوه مباشرة « فإذا أدخلته على الفعل وقلت : أضربت زيداً ؟ كان المسئول عنه هو وجود الفعل ، وإن أدخلته على الاسم وقلت : أأنت ضربت زيداً ؟ كان الفعل محققاً والمسئول عنه إنما هو الفاعل »^(٤) . فهذا فرق « لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر »^(٥) .

(١) شرح الفصل ٨/ ١٥٠ .

(٢) انظر في أم العاطفة : الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٩ - ٢٢٢ ، رسالة في التفرقة بين حروف الاستفهام - مخطوطة - ، الجمل ٦٨ ب - ١٦٩ .

(٣) شرح الفصل ٨/ ١٥١ ، شرح الجمل لابن الصائغ ١ - باب أم وأو .

(٤) نهاية الأرب ٧/ ٦٣ .

(٥) دلائل الإعجاز ٨٧ .

وقد يفيد الاستفهام معنى الإنكار أو التثريب أو التوبيخ أو التعجب أو التحقيق والإنكار معا .
كذلك قد تفيد بعض أسماء الاستفهام معنى الشرط ، فشارك بقية أسماء الشرط في الربط بين جملتين .

* *

النفي

طرق النفي في اللغة العربية مختلفة ، ويمكن أن نميز بينها أساليب ثلاثة :
الأسلوب الأول : النفي المستفاد من الصيغة .
الأسلوب الثاني : النفي المستفاد من التركيب .
الأسلوب الثالث : النفي المستفاد من الموقف .

الأسلوب الأول :

دلالة النفي في هذا الأسلوب ليست مستمدة من علاقة تركيبية أو صوتية أو عقلية ، وإنما يستند النفي في هذا الأسلوب إلى دلالة الصيغة القاموسية أو المعجمية ، نحو : رفض وامتنع وأبى ونحوها ، فإن النفي في مثل هذه الصيغ لا يعود إلى التركيب اللغوي ، كما لا يتركز على إشارة صوتية - كالتنغيم أو النبر - وإنما يمتد عن الدلالة المعجمية للصيغ ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب للنفي اللغوي لا يعد من أساليب النفي التركيبي في البحث النحوي .

الأسلوب الثاني :

للنفي المستفاد من التركيب طريقان : في الطريق الأول يعتمد النفي على وجود الصيغ التي تدخل على التركيب اللغوي فتحدث فيه عددا من التغييرات من بينها تغيير دلالاته من الإثبات إلى النفي . والطريق الثاني يعتمد على الصيغ والواضق معا .

والصيغ التي تفيد النفي تقسميات تختلف باختلاف اعتباراتها :

أ — فهي تقسم بحسب الصيغة إلى بسيطة ومركبة .

ب — وبحسب الاختصاص إلى نافية للأسماء ونافية للأفعال ومشاركة بينهما ، ثم إلى نافية للماضي أو للحال أو للاستقبال .

ج — وبحسب الوظيفة إلى عاملة وغير عاملة ، ثم إلى عاملة في الأسماء وعاملة في الأفعال .

١ — فصيغ النفي البسيطة مثل : (لا) ، و (ما) ، و (إن) . والصيغ المركبة هي : (لن) ، و (لم) ، و (لما) ، و (ليس) ، و (لات) ، و (إلا) ، و (ما إن) ^(١) .

ب — والصيغة التي تختص بالأسماء عند النجاة هي : ليس ^(٢) .

والصيغ التي تختص بالأفعال هي : لم ، لما ، لن .

والصيغ المشتركة بين الأسماء والأفعال هي : ما ، لا ، إن ، إلا ، لات ، ما إن . ومن بين الصيغ ما يختص بالنفي في الماضي وهو : لم ولما .

ومنها ما يختص بالنفي في الحال وهو ما — إذا دخلت على الأسماء أو على الفعل المضارع — وإن ، والصيغة المركبة منهما وهي ما إن ، وليس .

ومنها ما يختص بالنفي في المستقبل وهو : لا ، ولن .

ج — والصيغ المختصة بالأسماء تعمل في الأسماء والمختصة بالأفعال تعمل في الأفعال ، وكان الأصل ألا تعمل الصيغ المشتركة لعدم اختصاصها كما يقرر

(١) انظر : معجم المصطلحات ١١١/١ وما بعدها ، ١٢٣ — ١٢٦ ، شرح المفصل ١/١٠٥ .

١٠٨ ، ١١١/٧ ، ١٠٧/٨ ، ١٠٩ — ١١١ ، ١١٢ ، شرح التصريح ١/٣٤٦ ، ٣/٣٤٣ .

(٢) نلاحظ أن هذا الاختصاص بالأسماء لا يعتمد عن الواقع اللغوي ؛ إذ أن التراكيب اللغوية قد دخلت فيها ليس على الأفعال والأسماء معا .

النحاة^(١)، ولكن الملحوظ أن : (ما) و(لا) و (إن) النافيات تعمل مع عدم اختصاصها ، وكذلك (لات) أيضا^(٢) . ويبدو أنه من قبيل الخلط بين مستويي اللغة واللهجات القبلية^(٣) .

ويتنوع عمل الصيغ المختصة بالأسماء بين الرفع والنصب ، كما يتنوع عمل الصيغ المختصة بالأفعال بين الجزم والنصب .

ودلالة هذا الأسلوب على النفي تتراوح بين الدلالة المعجمية والدلالة التركيبية ، ونعني بالدلالة المعجمية اعتماد النفي من المدلول المعجمي للصيغ دون أن يكون في التركيب سمات شكلية تميز حالة النفي عن حالة الاثبات ، فإن (ما) مثلا تفيد النفي سواء كانت في تركيب أو لم تكن ، وهي لا تغير شيئا في التركيب الذي تدخل عليه سوى ما تحدته دلالتها من نفي معناه ، وهو نفي مستمد من صيغة ما وحدها دون أن يكون للتركيب دخل فيه . وهذا النفي ليس قصرا على ما وحدها وإنما يشترك معها غيرها من الصيغ غير العاملة .

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٢٦٨/١ - ٢٦٩ ، هم الهوامع ١٢٣/١ ، شرح الفصول الحسين ٩٤ .

(٢) انظر هم الهوامع ١٢٦/١ .

(٣) من الثابت أن (إن) النافية لاتعمل إلا في لهجة أهل العالية ، وأن (ما) و(لا) لاتعمل إلا في لهجة الحجازيين ، وقد حكى سيويه وابن عصفور والاسترأياذي ما يؤيد ذلك ، إذ ذكروا أنها لاتعمل في لهجة تبم ، كما قرر الزعمشري أنها لاتعمل في لهجة طى . أيضا . وأما (لات) فقد ورد فيها ماورد في لا .

انظر : كتاب : سيويه ٢٨/١ ، هم الهوامع ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، الدرر اللوامع ٩٥/١ - ١٠٠ ، الجنى الداني ٤٣ - ٤٨ ، أسرار العربية ٤٦ أ - ب ، الجمل الكبيرة ٢٣ أ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٣٢/٢ ، اصلاح الجمل ٦٦ ب ، شرح التسهيل ١٥١ ، ١٨١ ، المصنوع ٤٤١ - ٤٥٢ ، شرح الفصول ٩٤ - ٩٧ ، النكت الحسان ١٩ ب ، ٣٥ غاية الإحسان ١٤ الباب في علل البناء والإعراب ١١٧ .

وأما النفي بالصيغ العاملة فيمكن - بشيء من التجوز - أن نقرر فيه امتداد النفي عن الدلالة المعجمية وشكل التركيب معا ، وذلك كما في لم ولما ولن في نفي الأفعال ، وليس في نفي الأسماء ، فإن التراكيب : لم يقم محمد ، ولما يقم محمد ، ولن يقوم محمد ، تختلف عن تراكيب الإثبات فيها وهي : قام محمد ، وسيقوم محمد . والاختلاف بين هذين النوعين من التراكيب مظهران :
أولهما : وجود صيغ النفي ذات الدلالة المعجمية .

ثانيهما : وجود ما يمكن أن نعتبره علامة تركيبية وخاصة من خصائص هذا الأسلوب للنفي وهي : الجزم مع لم ولما ، والنصب مع لن .

وكذلك الأمر في ليس أيضا ، فإن تركيب النفي بها وهو : ليس محمد قائما ، يختلف عن تركيب الإثبات وهو : محمد قائم ، في النقطتين اللتين ذكرناهما هما : وجود صيغة النفي وما تفيد من النفي المعجمي الناتج من الصيغة ، ثم اختلاف الحركات الإعرابية وما يكشف عنه من وجود علامة تركيبية ناجمة عن النفي ودالة عليه .

ولقد قلنا من قبل إن ما نقرره من وجود علامة تركيبية في النفي بالصيغ العاملة فيه شيء من التجوز ، ومرد هذا التجوز أن العلامات التركيبية التي تحدث مع هذه الصيغ ليست مختصة بها ، فالرفع والنصب والجزم - وهو ما يحدث مع النفي بهذه الأدوات - لا يختص بحالة النفي وحدها ولا يقتصر على هذه الأدوات فحسب ، بل يوجد في حالات شتى كما يشار إليها غيرها من الأدوات ، ومن ثم فإنه من قبيل الخطأ تصور كون النفي بالصيغ العاملة يتضمن دلالة تركيبية خالصة ؛ إذ من المؤكد أن الدلالة القاموسية تؤدي دورا هاما في هذا النفي لا يمكن إنكاره أو تجاوزه .

وأما النفي المستفاد من الصيغ واللواحق معا فيكون في حالتين فحسب
وما حالتا النفي بليس أو ما إذا دخل على خبرهما الباء التي يرى النحويون أنها
زائدة «لتأكيد النفي»^(١) ومن ثم فإن النفي في هاتين الحالتين يصبح مستمدا
من الصيغة واللاصقة الأمامية في الخبر :

الأسلوب الثالث :

استفادة النفي في هذا الأسلوب تأتي من أحد طريقتين :

أولهما : النفي المستفاد من الموقف اللغوي ، فهو نفي لا يستمد من الصيغة
ولا من التركيب ، وإنما يستنتج من الموقف دون دليل عليه من الصيغة أو
التركيب ، وذلك كما في أسلوب التمني أو الشرط بلو ، مثل قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب
وقول رؤبة: قالت سليمى : ليت لي بعلايتن يغسل جلدى وينسني الحزن

فإن مانعهم من نفي الشباب عن الشاعر الأول أو فقدان الزوج عند الثاني
ليس مستمدا من صيغة محددة ولا من إشارة في التركيب ، وإنما هو استنتاج
عقلي لا دليل عليه ولا إشارة إليه ، ولذلك جعله الدكتور إبراهيم أنيس نوعا
من النفي المنطقي لا اللغوي^(٢) ، وهو مالا نقره عليه ؛ إذ النفي هنا أسلوب
لغوي تعترف به اللغة وتعطيه حكم النفي وإن لم يكن في الصيغ أو التركيب
ما يدل عليه .

وثانيهما : لا يستفاد فيه النفي من الموقف اللغوي وحده ، وإنما من الموقف
تدعاه إشارة صوتية خاصة ، هي النغمة الكلامية ، كما في بعض أنواع

(١) هم الهوامع ١/ ١٢٧ .

(٢) انظر : من أسرار اللغة ١٦٢ .

الاستفهام — كالأستفهام الإنكاري — فإن النفي الذي يقم من نحو :
أأنت قلت هذه القصيدة ؟ ! — لمن ينتحلها — يستند في الواقع إلى علامتين :
الأولى : الموقف اللغوي ، والثانية : التنعيم الذي يصحب الصيغ . وهو
ما يفتقده القسم الأول الذي لا يدل فيه على النفي إلا الموقف اللغوي وحده .

وعما ينبغي تسجيله هنا أن ثمة علاقة بين أساليب النفي وبين الترتيب ،
إذ تتأثر أساليب النفي بترتيب الصيغ ، ومن ثم يمكن أن نعد أساليب
النفي اللغوي والترتيب بين الصيغ يتأثران معا على تحقيق التطابق بين
التركيب والموقف .

* * *

التوكيد :

أساليب التوكيد في العربية تعتمد جوهريا على الصيغ للدلالة عليه^(١) ؛ إذ
التأكيد يتم بواسطة أحد الأساليب الخمسة :

(١) تكرار اللفظ المراد تأكيده .

(٢) تكرار مضمون اللفظ المؤكد .

(٣) تكرار مضمون الجملة .

(٤) استخدام أسلوب القصر .

(٥) استخدام أسلوب القسم .

١ — تكرار اللفظ :

وجدوى هذا النوع من التأكيد كما قرر الزحشري أنك « إذا كررت

(١) نلاحظ أن أسلوب التوكيد الذي يعتمد على اللامعة الحاقبة (نون التوكيد الثقيلة
أو الخفيفة) لا يطرد استخدامه إلا في بعض أنواع الأفعال ، فهو محدود في بعض الأحداث .

فقد قررت المؤكد وماعلق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة
ربما خالجه أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته^(١) .

ويتم تحقيق هذه الغاية بواسطة إعادة اللفظ للراد تأكيده أو مرادفه ،
« مفردا كان أو مركبا ، مضافا أو جملة أو كلاما ، نكرة أو معرفة ، ظاهرا
أو مضمرا ، إسما أو فعلا أو حرفا^(٢) » إذ أن « التأكيدي بتكرير اللفظ ليس
عليه باب يحصره ، لأنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجل وكل
كلام نريد تأكيده^(٣) » .

وهذا النوع من التأكيدي شائع في اللغة ، ومن ثم فإن شواهد كثيرة ،
وأمثلته أكثر ، منها :

نحو : هذا زيدٌ زيدٌ ، ورأيت زيدا زيدا ، ومررت بزيدٍ زيدٍ ، ومنه
قوله تعالى : (دكت الأرضُ دكا دكا ، وجاء ربك والملك صفا صفا) . وأنت
بأنخير حقيق قن ، وتيممت همدان الذين هم هم . وما أكرمني إلا أنت أنت .
ونحو : قام قام ، وقم قم ، و :

فأين إلى أين النجاة يبعثني أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
ونحو قول جميل :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على موافقا وعم-ودا
و: أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره

(١) الفصل ٤٠/٣ .

(٢) هم الهوامع ١٢٥/٢ .

(٣) شرح الفصل ٣٩/٣ .

و: إنَّ إنَّ زيدا منطق .
ونحو : ضربت زيدا ضربت زيدا ، وجاءني محمد جاءني محمد ، والله أكبر
الله أكبر ، ومنه :

أيا من لست أقلاه ولا في البعد أنساه
لك الله على ذاكا لك الله لك الله
وقول الشاعر :

قم قائما قم قائما قم قائما إنك لا ترجع إلا سائلا
وقال أعشى همدان :

مر إني قد امتدحتك مرا واثقا أن تثيبني وتسرا
مر يا امر مرة بن تليد ما وجدناك في الحوادث غرا
وقول الشاعر :

ألا يا أسلمى ثم أسلمى تمت أسلمى ثلاث تحيات وإن لم تسلمى
٢ - تكرار مضمون اللفظ :

ويصطلح عليه في البحث النحوي بالتأكييد المعنوي .

ويهدف هذا الأسلوب من أساليب التأكييد إلى « دفع توهم المجاز^(١) » و
« إزالة الغلط في التأويل^(٢) » . ويحصره البصريون في المعارف دون النكرات
ويعملون ذلك بأمور أبرزها^(٣) :

أولا : أن النكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتأكييد المعنوي إنما هو لتمكين

(١) هب المواقف ٢/١٢٢ .

(٢) شرح المفصل ٣/٤٠ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٣/٤٤ ، الإنصاف ٢٦٦ - ٢٦٨ .

معنى الاسم وتقرير حقيقته ، وتمسكين ما لم يثبت في النفس محال فأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ . وتمسكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم الجاز أو توهم غفلة عن استماعه ، فاللفظ هو المقصود في التأكيـد اللفظي ، فأما المعنوي فأما المراد منه الحقيقة ، ولذلك أعيد المعنى في غير اللفظ .

وثانيا : أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها .

وبوافق الكوفيون البصريين في منع تأكيـد النكرة بالمؤكد المعنوي إذا كانت غير محدودة ، فأما إذا كانت النكرة محدودة — أى معلومة للـتقدير — نحو : يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة ، أكلة ونحو ذلك ، فقد جوزوا تأكيدها بمؤكد معنوي ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب
فجر (كله) على التأكيـد لحول ، وهو نكرة . وأنشدوا أيضا :
إذا المعقود كر فيها حفدا يوما جديدا كله مطرداً
ومنها أيضا : ثلاث كلهن قتل عمرا

فأكد (يوما) و (ثلاث) بكل وهما نكرة ، وقد رفض ذلك البصريون ، وأولو هذه الأبيات وغيرها مما استشهد به الكوفيون ^(١) .

والألفاظ التي تستخدم في هذا الأسلوب محددة .

منها : النفس والعين ، وهما بمعنى « الذات » ^(٢) . وبضافان لضمير

(١) انظر : شرح المفصل ٤٥/٣ ، الإنصاف ٢٦٥ .

(٢) هم الهوام ١٢٢/٢ .

للتؤكد المطابق له لإفرادا وتذكيرا وفروعهما ، نحو : جاء زيد نفسه ، وهند
نفسها ، والزيدون أنفسهم ، والهندات أنفسن .

فإن أكدا مشى فقيهما أقوال ثلاثة :

الجمع نحو : جاء الزيدان أنفسهما والهندان أعينهما .

والإفراد — وهو أقل من الجمع — نحو : جاء الزيدان نفسهما والهندان
نفسهما أو عينهما .

والثنية وبه قال ابن مالك وولده نحو : جاء الزيدان والهندان نفسهما .
وقد منعه أبو حيان وقال عنه : إنه غلط ^(١) .

ويستعمل للمثنى : كلا وكلتا .

ويستعمل في الجمع وما في معناه : كل وجميع وعامة ، وأجمع وأكتم
وأبضع وأبتع ^(٢) .

ولا بد من إضافة (كلا) و(كلتا) و(كل) و(جميع) و(عامة) إلى ضمير مطابق
للمؤكد ثنائية أو جمعا ، تذكيرا أو تأنيثا ، وفي قطعها عن الإضافة أو إضافتها لغير
الضمير خلاف ^(٣) .

(١) السابق .

(٢) يرى كثير من النحاة أن الأسماء التي يؤكد بها مرتبة ، نفسه وعينه مقدمان على كل وكل
مقدمة على أجمع ، وأما ما بعد أجمع فتوابع لا تقع إلا بعدها . فأكتم تابع لأجمع ، وأبضع تابع
لأكتم ، ومن ثم لا تستعمل هذه الصيغ منفردة . كما لا تستعمل دون ترتيب : وقد
رفض فريق من النحويين فكرة التبعية وما تستلزمه من الترتيب بين الصيغ . فأجازوا أن
يستخدم المتكلم ما يشاء من الصيغ للتأكيد . فأبها قدم وبأبها أراد أكد . ووقف ابن
كيسان موقفا وسطا فأجاز أن يبدأ المتكلم بما يشاء من الصيغ بعد أجمع انظر : ابن يعيش ٤٠/٣ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) مع المراجع ١٢٣/٢ وفي المتن ما يفيد أنها تقع مفسرة للفرد أيضا انظر معنى لا ييب
٢٠٤-٣٠٣ حاشية الدسوقي ١١٠/١ ، حاشية الأمير ٧١/١ .

وقد رفض المبرد أن تكون (عامة) من صيغ التأكيد ، وعلى ابن مالك ذلك بأنه نتيجة السهو أو الجهل^(١) . وذكر أن سيبويه قد نبه على أنها بمنزلة كل - معنى واستعمالا - وإن لم يذكر لذلك شاهدا ، وذكر ابن مالك أنه قد وجد شاهدا يدل على صحة ما قاله سيبويه ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها^(٢)

فذاك حى خولان جميعهم وهمدان
وكل آل قحطان والأكرمون عدنان

٣ - تكرار مضمون الجملة :

وذلك باستخدام أحد حرفي التفسير لتأكيد مضمون الجملة السابقة عليه ، وهما : (أى) و (أن) .

أما (أى) فإنها تكون تفسيرا للجملة التي قبلها ومعبرة عنها ، ولذلك يشترط في تركيبها ثلاثة شروط^(٣) :

- ١ - أن تقع بعد جملة تامة مستغنية بنفسها .
 - ب - أن يقع بعدها جملة أخرى تامة .
 - ج - أن تكون الجملة التالية لها هي الجملة الأولى في المعنى .
- مثال ذلك : خرج بشيابه : أى وثيابه عليه . ورميته من يدي : أى ألقيته .
وأما (أن) فإنها لا تقع إلا بعد فعل في معنى القول نحو : (وانطلق الملائكة منهم : أن امشوا) فعناه : أى امشوا ، ونحو : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) فإن بمعنى أى وهو تفسير ما أمرتني به ؛ لأن الأمر بمعنى القول .

(١) المصادر السابقة ، وانظر : شعور الذهب ١٤٤٥ ، قطر الندى ٢٢٩ .

(٢) انظر كتاب سيبويه .

(٣) شرح المفصل ١٤٠/٨ .

ولا تقع أن يفسره أيضا إلا بشرط^(١) .

١ - أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول . قال ابن يعيش في هذا الشرط : «وليس بقول»^(٢) .

ب - ألا يتصل بأن شيء من صلة الفعل الذي تفسره .

ج - أن يكون ما قبلها كلاما تاما .

٤ - أسلوب القصر :

تهدف طرائق هذا الأسلوب المتعددة إلى إفادة التأكيد ، وهي تستعين في تحقيقها هذا الهدف بالصيغ - بسيطة أو مركبة ، مفردة أو متعددة - كما تستعين بالصيغ والواضق ، وهي تتفاوت في تأكيدها قوة كما تختلف مضمونا ، فثمة تأكيد لمضمون الجملة وآخر لأحد طرفيها ، كما أن هناك تأكيدا بسيطا له مواقف اللغوية وآخر قوى له - بدوره - مواقفه الخاصة التي لا يجزى فيها تأكيد أقل قوة .

وصيغ القصر البسيطة هي :

١ - إن وأن .

ب - العطف بلا .

أ - فكل من (إن) و(أن) يؤكد «مضمون الجملة ؛ فإن قول القائل إن زيدا قائم ، ناب مناب تكرير الجملة مرتين ، إلا أن قولك : إن زيدا

(١) انظر : المغني ٣١ - ٣٣ ، الأمير على المغني ٣٠/١ - ٣١ ، الدسوقي على المغني

٤٢/١ ، شرح المفصل ١٤٢/٨ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم ، شرح

الجل لابن الصائغ ٦٧/٢ ، الجني الداني - مخطوط -

(٢) ابن يعيش ١٤٢/٨ .

قائم أوجز من قولك : زيد قائم زيد قائم ، مع حصول الغرض من التأكيـد^(١) وبؤكد بهما - عادة - حيث يكون ثمة شك من المخاطب في مضمون ماتلقية إليه ، سواء كان هذا الشك صدر عنه بالفعل أو قد توهمت وجوده ، ومن ثم يكون ذكرهما في التركيب توكيدا للجواب عن السؤال الحقيقي أو للتوهم ، ويفسر ذلك المبرد بقوله : « إذا قلت : عبدالله قائم ، فهو إخبار عن قيامه . فإذا قلت : إن عبدالله قائم ، فهو جواب عن إنكار منكر لقيامه ، سواء كان المنكر هو السائل أو الحاضرين ، والدليل على أن (إن) إنما تذكر لجواب السائل أنهم ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر ، نحو : والله إن زيدا لمنطلق ، فالحاجة إنما تدعو إلى (إن) إذا كان للسامع ظن يخالف ذلك^(٢) . وتستخدم (إن) أيضاً إذا توهم المتكلم أن المخاطب قد خالجه هذا الظن وإن لم يكن قد صدر منه لفظ يفيد ، اكتفاء بما صدر منه من فعل يشير إليه ، وكأن للمتكلم يقول له : حالك تقتضى أن تكون شاكا فيما أقول ، ومنه قول حجل بن نضلة :

جاء شقيق عارضا رحيما إن بنى عمك فيهم رماح

كذلك تستخدم (إن) أيضاً لا للتأكيـد في مقابلة ظن من المخاطب حقيقى أو متوهم ، وإنما تأكيـداً لظن المتكلم نفسه ، وذلك إذا وجد أمر كان المتكلم يظن أنه لا يوجد ، « كقولك للشيء الذى يراه المخاطب ويسمعه : إنه كان من الأمر ما ترى ، كأنك ترد على نفسك ظنك الذى ظفنت ، وعليه قوله تعالى : (قالت رب إنى وضعتها أبنى) وقوله : (قال رب إن قومى كذبون)^(٣) .

(١) شرح المفصل ٥٩/٨ .

(٢) انظر : نهاية الأرب ٨٢/٧ .

(٣) نهاية الأرب ٨٣/٧ .

ب — وأما العطف بلا فيفيد تأكيده أحد طرفي الجملة ، ويكون ذلك في الموقف الذي يتوجه الشك فيه إلى أحد الطرفين ، فيقال مثلا : محمد قدم لخالده ، وجاءني زيد لا عمرو ، ومحمد باق لا مسافر .

ويشترط للعطف بها مع إعادة هذا المعنى ثلاثة شروط ^(١) :

(١) أن يتقدمها إثبات أو أمر ، وفي تقدم النداء خلاف ^(٢) .

(٢) ألا تقترن بعاطف .

(٣) أن يتعاند متعاطفاه .

وتأكيده أحد الطرفين في هذا التركيب مرده إلى أن العطف بلا يتضمن نفي المعطوف ، ونفي المعطوف يفيد إثبات المعطوف عليه ^(٣) ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب للتأكيده لا يستخدم إلا حيث أريد تأكيده أحد الطرفين ، فإن أراد التسكلم تأكيده الجملة كلها لجأ إلى أسلوب آخر .

والصيغ المتعددة :

صيغتان هما صيغتا النفي والاستثناء ، ويفيد القصر بالصيغ المتعددة التأكيده إذ يدل التركيب على نفي التثريبك ، فنحو : ما جاءني إلا زيد ، قد نفيت الحجيء عن الجميع إلا زيدا ، فقد نفيت اشتراك أحد مع زيد في الحجيء . وبذلك يتأكد الحجيء له وحده .

والصيغة المركبة :

هي إنما ، فهي مركبة من (إن) و(ما) وتفيد تأكيده مضمون الجملة ^(٤) . وتستعمل في مواقف ثلاثة تفيد فيها جميعا التأكيده ^(٥) .

(١) - في اللبيب ٢٤١ - ٢٤٢ الدسوقي على المغني ١/٣٤٣ ، الأثير على المغني ١/١٩٦ - ١٩٧

(٢) - المصادر السابقة .

(٣) - نهاية الأرب ٧/٨٣ .

(٤) - انظر : شرح المفصل ٨/٥٩ .

(٥) - انظر : نهاية الأرب ٧/٥٣ ، ٨٦ .

أولاً : الدلالة على الحصر ، ومنه قوله تعالى : (إنما يستجيب الذين يسمعون) ، وقوله : (إنما تنذر من اتبع الذكر) ، وقوله (إنما أنت منذر من يخشاها) .
ثانياً : الدلالة على وضوح الأمر المتحدث عنه ، سواء كان وضوحه حقيقة أم زعماً ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيات^(١) :

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء

ثالثاً - الدلالة على التعريض بمقتضى مدلولها ، كقوله تعالى : (إنما تنذر أولوا الألباب) فليس المقصد منه أن يعلم السامعون ظاهره ، وإنما المقصود ذم الكفار بأنهم من فرط العناد في حكم من ليس بذى عقل ، وعليه قوله تعالى : (إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب) .

أما الصيغة واللاصقة :

ففي نحو : إن زيدا قائم ، فالصيغة هي إن ، واللاصقة هي اللام الداخلة على خبرها ، ويفيد هذا التركيب زيادة تأكيد مضمون الجملة . « وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ (لفظ الجملة) ثلاث مرات »^(٢) .

٥ - القسم :

طرق القسم متعددة ، وهي مع تعددها تعتمد على الصيغ في إفادة ما تهدف إليه من تأكيد مضمون الجملة^(٣) . وتحليل أساليب القسم يكشف عن قدر من التطور أصاب هذه الأساليب ، وهو ما لم يلحظه النحاة حين أجازوا الاكتفاء بذكر أداة القسم والمقسم به دون ذكر الفعل الدال على القسم - وهو أقسم أو أحلف - اكتفاء بدلالة التركيب المكون من المقسم به وأداة القسم .

(١) ديوانه ٩١ .

(٢) شرح المفصل ٥٩/٨ .

(٣) شرح المفصل ٩/٩ ، ٩٩ .

ولكن النحاة - مع ذلك - جعلوا ذكر فعل القسم أصلا ، فإذا لم يكن موجودا في تركيب القسم وجب عندهم تقديره ليظل أسلوب القسم كما قرروا « جملة تؤكد بها جملة أخرى^(١) » ثم لیتعلق به الجار والمجرور « وهما أداة القسم والمقسم به » .

وهذا للوقف من النحاة بفعل وجود أسلوبين في القسم .
في الأسلوب الأول تذكر جملة القسم ، سواء كانت اسمية أو فعلية .
وفي الأسلوب الثاني لا تذكر جملة القسم ، اكتفاء بأداته الداخلة على للمقسم به .
ويبدو أن الأسلوب الأول هو الأصل في القسم ، ويؤيده ما نراه من كثرة وروده في العصر الجاهلي ، ومنه قول النابغة الذبياني^(٢) :
حلفت فلم أترك لنفسك ربة وليس وراء الله للمرء مذهب

ثم حدث شيء من التطور في هذا الأسلوب ، فكثير حذف جملة القسم إذا كانت فعلية ، وأصبح هذا الأسلوب مستخدما جنباً إلى جنب مع الأسلوب الذي تذكر فيه جملة القسم ، ويمثل القرآن ذلك بوضوح في كثير من آياته ؛ إذ يستخدم الأسلوب الأول كما يستخدم الأسلوب الثاني أيضا . ومما ورد مذكورا فيه جملة القسم الفعلية قوله تعالى : (أهولاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) و (أقسموا بالله جهد أيمانهم) و (فلا أقسم بمواقع النجوم) و (فلا أقسم بما تبصرون) و (فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمنا) .

ومما ورد محذوفا فيه جملة القسم الفعلية (والسماء والطارق والنجم الشاقب) و (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى) و (والفجر وليال عشر) و (والشمس وضحاها ، والقمر إذا تلاها ، والنهار إذا جلاها ، والليل إذا يشاها ، والسماء وما بناها ،

(١) انظر : ابن يعيش ٩٠/٩ ، التصريح ٣٥٧/٢ ، مع الموائع ٣٩/٢ .

(٢) انظر شعراء النصرانية ٦٥٠/٢ ، ديوان النابغة (ض) ١٢ .

والأرض وما طجها ، ونفس وما سواها) و (والضحي والليل إذا سجي) .
ثم أخذ التطور مجراه ، فاطرد حذف جملة القسم مع ثلاثته من أدواته هي :
التاء واللام والواو . وكثر حذفها مع غير هذه الأدوات - ولكن النعانة
أغفلوا هذا التطور ، وأوجبوا لذلك ضرورة تقدير الجملة إذا لم تسكن مذكورة ،
على الرغم من اعترافهم في بعض المواضع بوجود حذفها ^(١) . وهو نوع من
لحظ الأصل التاريخي الذي يأباه اللغوي التحليلي ^(٢) .

على أن الذي ينبغي تسجيله هنا هو أن أسلوب القسم - سواء ذكرت
فيها جملة القسم أم لا - يرتكز على الصيغ دون اللواحق ، وإن اختلف
عددها بين الأسلوبين .

* * *

التنبيه :

تستخدم العربية صيغا معينة للتنبيه ، أي للفت نظر المخاطب وتركيز
انتباهه فيما تحدث به ^(٣) . وهذه الصيغ هي :

١ - ها :

وهي « لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المهمة لينتبه إليها وتصير
عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة ، وذلك لأنها مهمة لوقوعها على كل شيء من
حيوان وجماد ، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها ، كما افتقرت إلى الصفة .
وقال الرماني : إنما كثر التنبيه في هذا ونحوه من حيث كان يصلح لكل
حاضر ، والمراد واحد بعينه فقوى بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه ؛

(١) انظر : شرح المفصل ١٠٠/٩ - ١٠١ ، شرح التصريح ٣٥٧/٢ ، حاشية الشيخ

يس بهامشه ، مع المواع ٣٩/٢ ، أسرار العربية ٦٩ أ .

(٢) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي - الفصل الأول من الباب الثالث .

(٣) شرح المفصل ١١٤/٨ .

إذ لم تكن علامة تعريف في لفظه ، وليس كذلك (أنت) لأنه للمخاطب خاصة ، لاشتماله على حرف الخطاب « (١) » .

والأصل أن تدخل (ها) على المبهم دون فصل بينهما ، وقد أجاز الفصل بين الهاء ومدخولها المبهم بواو العطف ، نحو قول ليبيد (٢) :

نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذالها
يريد : وهذاها ، « وإنما جاز تقديم (ها) على الواو لأنك إذا عطقت جملة
على أخرى صارت الأولى كالجزء من الثانية ، فجاز دخول حرف التنبيه عليها » (٣)
وتدخل (ها) أيضا على إن ومعمولها ، ومنه قول النابغة (٤) :

ها إن تاعذرة إن لم تكن نعت فإن صاحبها قدناه في البلد
كذلك تدخل على المضمرة بكثرة . قال ابن يعيش : « لما بينهما من المشابهة ،
وذلك أن كل واحد منهما ليس باسم المسمى لازم له ، وإنما هو على سبيل الكناية »
ويرى المبرد أن علامات الإضمار كلها مبهمه « إذ كانت واقعة على كل شيء ،
والمبهم (عنده) على ضربين : فمنه ما يقع مضمراً ومنه ما يقع غير مضمر » .

ويؤيد المبرد تعريف علي بن عيسى الرماني للمبهم من الأسماء بأنه « ما افتقر
في البيان عن معناه إلى غيره » (٥) .

ويبدو من نقل ابن يعيش (٦) أن مذهب سيبويه في نحو : هاأناذا ، أن

(١) ابن يعيش ١١٦/٨ .

(٢) ديوانه ط ليدن ٥٩ .

(٣) ابن يعيش ١١٥/٨ . وانظر كتاب سيبويه ٣٧٩/١ ، ديوان ليبيد ٥٩ ط هابر

(٤) ديوانه ٣٤ .

(٥) ابن يعيش ١١٥/٨ .

(٦) شرح المقفول ١١٦/٨ .

(ها) داخلة على المضمر الذى هو (أنا) ، لا لأنه مبهم كما ذهب المبرد وواقفه الرمانى ، بل لما بينهما من شبه .

أما الخليل فإنه يرفض أن تدخل أداة التنبيه (ها) على المضمر مطلقاً ، ويرى دخولها على المبهم تقديراً .

والتقدير عنده : هاذا أنا ، فوقعت أنا - وهى المضمر - بين التنبيه والمبهم . ونخلص من ذلك إلى أن فى دخول (ها) التى للتنبيه على المضمر مذهبين أساسيين :

الأول : مذهب الخليل ، وهو يرفض دخولها على المضمر ، ويقدر مبهماً تدخل عليه أداة التنبيه .

والثانى : مذهب الجمهور ، ويميز دخولها على المضمر ، أما سيبيويه فلاّن بين المضمر والمبهم تشابهاً يميز دخولها على المضمر ، وأما المبرد والرمانى فلاّن المضمر نوع من المبهم .

٢ - ألا :

وهى أداة للتنبيه مركبة من الهمزة ولا النافية ، ولسكن التركيب غير معناها إلى التنبيه^(١) ، وبين ثم جاز أن يلى هذه الأداة المركبة (لا) النافية كما فى قول عمرو بن كلثوم فى ختام معلقته :

ألا لا يخجلان أحد عاينا فنجعل فوق جهل الجاهلينا

وتدخل هذه الأداة على الاسم والفعل والحرف .

مثال دخولها على الاسم : ألا زيد منطلق .

(١) المصدر السابق

(٢) ابن يعيش ١١٤/٨ ، ١١٥ ، معنى الأيب ٦٨ ، الأمير على المعنى ٦٥/١ .

ومثال دخولها على الفعل : ألا قام زيد ، ألا يقومن زيد .

وشاهد دخولها على الحرف بيت عمرو بن كلثوم السابق . ومثله بيت الشماخ^(١) :

ألا يا أصبحاني قبل غارة سنجال وقبل منايا غاديات وآجال
٣ — أما :

وتفيد التنبيه مع تحقق الكلام الذي بعدها ، وتنفرد عن (ألا) في أنها للحال أما ألا فتختص بالاستقبال^(٢) ، وتكثر قبل القسم ، نحو قول أبي صخر الهذلي^(٣) :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما نفر
٤ — صيغ النداء :

وصيغ النداء تهدف أصلا إلى التنبيه ؛ إذ « أصل النداء تنبيه المدعو ليتمبل عليك »^(٤) .

وهي خمسة : يا ، أيا ، هيا ، أي ، همزة . وتنقسم إلى قسمين^(٥) :

١ — صيغ لنداء القريب ، وهما صيغتا : أي والهمزة .

ب — صيغ لنداء البعيد ومن في حكمه كالنائم والساهى ، وهي : يا وأيا وهيا ، وإنما استخدمت هذه الصيغ « من قبل أن البعيد والمتراخي والنائم المستثقل والساهى يفتقر في دعائهم إلى رفع الصوت ومده ، وهذه الأحرف

(١) ديوانه: الملحق ٦٩١ (٢) شرح المفصل ١١/٥٨ .

(٣) الأمير على المعنى ١/٥٢ ، الدسوقي على المعنى ١/٧٨ تحفة الغريب — مخطوط .

(٤) ابن عيش ٨/١٢٠ .

(٥) نمة تقييدات عديدة لصيغ النداء ، أكثرها شيوعا بين النحاة حصرتها في قسمين للقريب والبعيد . انظر : كتاب سيبويه ٣/٣٠٣ ، والأشباه والنظائر ١/٣٢٩ ، شرح المفصل ٨/١١٨ ، غاية الاحسان ٧/١ ، النكت الحسان ٢٨ب ، شرح الجمل لابن العريق ٧٩أ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٤٩ ، الأياد للعسكري ١٨٠ ، الموقور ٢٣٣ب ، إصلاح الخلل ٤٧أ .

الثلاثة التي هي : يا وأيا وهيا وأاخرهن ألفات ، والألف ملازمة للمد ، فاستعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعها بها ^(١) .

ولذلك فإن الصيغ المستعملة في نداء القريب لا تصاح لنداء البعيد ، لأنها لا تقى بالعرض من رفع الصوت بغية التأثير . أما أى فلأن الياء فيها ليست مدة ، وأما الهمزة فلأنها ليست من حروف المد .

وعلى الرغم مما في هذه التعليلات من أخطاء صوتية ، في تصور أواخر هذه الصيغ ألفات ، على حين إنها ليست إلا حركات طويلة ، فإن المقصود الأساسي من التعليل سليم ، وهو أن الحركات الطويلة الموجودة في أواخر هذه الصيغ تتيح للمتكلم فرصة مد صوته ورفع لإسماع البعيد ومن في حكمه . ومعلوم من الدراسات الصوتية الحديثة أن الحركات أعلى في الدرجة من السواكن . ومن ثم فإن وجود الحركات الطويلة يمكن للمتكلم من إحداث أعلى تأثير صوتي ممكن .

٥ — صيغ الذبابة والاستفائه :

وهي نوع من التثنية على ما يحس به المتكلم من ألم أو حزن . وتستخدم صيغة محددة بالإضافة إلى لاصقة خلقية ، أما الصيغة فهي : (وا) ، وأما اللاصقة الخلفية فهي الفتحة الطويلة المنتهية بهاء السكت وتلحق آخر الاسم المتذجع عليه أو للتذجع منه . ووجود الحركة الطويلة في الصيغة وفي اللاصقة معا يعطى للمتكلم قدرا كبيرا من الحرية في رفع صوته في موضعين من التركيب اللغوي ، بحيث ينقل مشاعره إلى أكبر عدد من الحاضرين .

* * *

(١) شرح الفصل ١١٨/٨ .

التصديق والإيجاب

تستخدم العربية في الجواب عددا من الصيغ هي : نعم ، وبلى ، وأجل وجبر ، وإي ، وإن^(١) .

(١) وتفيد (نعم) في الجواب الوعد إذا وقعت بعد طلب ، والتصديق إذا وقعت بعد خبر ، نفيا كان أو إيجابا ، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام ، فهي لتحقيق ما بعد حرف الاستفهام سلبا كان أو إيجابا^(٢) .

(٢) وتفيد (بلى) الإيجاب لما بعد النفي ، فهي ترفع النفي وتبطله ، وإذا رفعت فقد أوجبت نقيضه ، وهي أبدا توجب نقيض ذلك للنفي المتقدم ، ولا يصح أن توجب إلا بعد رفع النفي وإبطاله^(٣) . قال تعالى : (أيحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه ؟ ! بلى قادرين) أي : بلى نجعلها قادرين . وقال تعالى : (أو لم تؤمن قال . بلى) أي : آمنت ، ولو قال : نعم ، لكان كفرا .

ومن ثم فإن المواضع التي يستخدم فيها في الجواب بلى غير المواضع التي يستخدم فيها في الجواب نعم ؛ لأن نعم تصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي ، أما بلى فهي تفيد رفع النفي وإبطاله وإيجاب نقيضه . فمثلا إذا قال القائل : أخرج زيد ؟ - وكان قد خرج - فإن الجواب يكون : نعم ، ولا يصح استخدام بلى ؛ لأن الاستفهام عن مثبت لا عن منفي ، فإن لم يكن خرج فإن الجواب : لا . فإن قيل : أما خرج زيد ؟ - وكان لم يخرج - فإن الجواب يكون : نعم ، أي : نعم ما خرج ، فصدقت الكلام على نفسه باطراح حرف الاستفهام ، كما صدقت على إيجابه ، ولم ترفع

(١) شرح المفصل ١٢١٨ .

(٢) المغنى ٢ / ٢٥ ، الأمير على المغنى بهامشه ، الدسوقي على المغنى ٢ / ١١ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم .

(٣) مني الباب ١١٣ ، الأمير على المغنى ١ / ١٠٤ - ١٠٥ .

النفى وتبطله بخلاف بلى . وإن كان قد خرج فإن الجواب يكون : بلى ، أى :
قد خرج ، فرفعت ذلك النفى وحدث فى بعضه إثبات نقيضه^(١) .

(٣) وأما (أجل) فأمرها كأمر نعم فى التصديق . قال الأخفش : إلا أن
استعمال أجل مع غير الاستفهام أفضل^(٢) .

(٤) وأما (جبر) فعناه أجل ونعم ، وربما جمع بين أجل وجبر فى الجواب ،
قال مضر بن ربيى :

فلما لحقناهم قرأنا عليهم تحية موسى ربه إذ يجاوره
وقن على الفردوس أول مشرب أجل جبر إن كانت أبيحت دعاؤه

وأكثر ما يستعمل جبر مع القسم . يقال : جبر لا أفعلن ، أى نعم والله .
وهو مكسور الآخر ، وربما فتح^(٣) .

(٥) وأما (إى) فخرف جواب كنعم وجبر ، ولا يستعمل إلا فى القسم .
تقول لمن قال : أقام زيد ؟ : إى والله وإى وربى وإى لعمرى . قال تعالى :
(قل إى وربى لتبعن)^(٤) .

(٦) وأنا (إن) فخرف جواب بمعنى أجل ، فإذا قيل : قد أتاك زيد ،
فالجواب : إنه ، أى : أجل ، والماء للسكت ، والمراد إن ، إلا أنه لحقتها الهاء
فى الوقف والمعنى معنى أجل . وليست الهاء هنا ضميراً وإلا لثبت فى الوصل

(١) المصدران السابقان ، وانظر أيضا : شرح المفصل ١٢٣/٨ .

(٢) معنى اللبيب ٢٠ ، الدسوق على المغنى ٢٣/١ ، شرح المفصل ١٢٤ .

(٣) حاشية الدسوق على المغنى ١٧٦/١ .

(٤) ابن يعيش ١٢٤/٨ .

كما تنبت في الوقف ، وليس الأمر كذلك إذ تم تسقيط وصله فيقال : إن يافتي ،
يحذف الهاء .

وفي نطق بعض هذه الصيغ اختلاف يعود في أكثره إلى الفوارق اللهجية ،
وفي أقله إلى تطور صوتي ، وسنكتفي بأن نضرب مثلاً للاختلاف بصور نطق
نعم . إذ أن هذه الصور ثلاثة : بفتح العين ، وبكسرهما ، وبقلب العين حاء^(١) .
أما صورتان الأوليان فيعود الاختلاف بينهما إلى الاختلاف اللهجي بين
القبائل العربية ، ومع أن الفتح أشهر فإن الكسر لغة أشياخ فريش كما ذكر
الكسائي ، كما أنه نطق كنانة أيضاً كما ذكر أبو عمرو ، ويقرر ابن يعيش أنه
قد ورد في كلام النبي صلوات الله عليه وجماعة من الصحابة . ويؤيده ما نسبته
الزحشرى إلى عمرو بن مسعود^(٢) .

أما الصورة الصوتية الثالثة — وهي قلب العين حاء — فليست في الواقع
إلا تطوراً للصورة الأولى (نعم) فإن الحاء هي المقابل المهموس للعين ، ومعنى
ذلك حدوث نوع من التطور الصوتي عند بعض القبائل التي أصابت قدرأ من
التحضر مالت معه إلى استخدام الأصوات المهموسة .

* * *

الحث والتحضيض . واللوم والتوبيخ .

تستخدم العربية صيغاً معينة تفيد الحث على الشيء والتحضيض عليه ، وهذه
الصيغ هي : لولا ، لوماً ، هلاً ، وألاً^(٣) .
وهذه الصيغ مركبة ، تدل مفرداتها على معان ، ثم تتغير هذه المعاني
بالضم والتركيب .

(١) معنى اللبيب ٣٤٥ ، الدسوقي على المغني ١٠/٢ .

(٢) ابن يعيش ١٢٥/٨ .

(٣) انظر : شرح الفصل ١٤٤/٨ .

فلولا مركبة من (لو) و (لا) .

ولو ما مركبة من (لو) و (ما)

وهلا مركبة من (هل) و (لا)

والأ مركبة من (أن) و (لا) .

وتفيد هذه الصيغ الحث والتحضيض إذا وليها المستقبل ، أما إذا وليها الماضي فإنها تفيد اللوم والتوبيخ فيما تركه المخاطب أو يقدر فيه على الترك^(١) . نحو قول القائل : أكرمت زيدا ، فتقول : هلا خالدا ، كأنك تصرفه إلى إكرام خاله وتحته عليه ، أو تلومه على ترك إكرامه .

* * *

الإفراد والتعدد :

تحرص اللغات على تمييز فكرة الإفراد وفكرة التعدد ، وفي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع ، ولكنها تتخذ من هذا المعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره أو التعبير عنه ، فمن اللغات ما يميز في الصيغة بين المفرد وغير المفرد ، فتجعل المفرد صيغة ولغيره أيا كان كـ صيغة أخرى ، كمعظم اللغات الأوروبية^(٢) . ومثل هذه اللغات تلتقي في هذه الظاهرة اللغوية بالتقسيم المنطقي عند الحديث عن الكم^(٣) . وثم لغات أخرى كثيرة لا تسلك هذا المسلك في تعبيرها عن المفرد وغيره ، فمن اللغات الإفريقية ما يتخذ صيغة للمفرد وثانية للمثنى وثالثة للمثلث ورابعة للجمع الذي يضم عند أصحاب هذه اللغة — كجد أدنى — ما يزيد على الثلاثة^(٤) .

(١) انظر : الفنى ٢٧٤ - ٢٧٦ ، الدسوقي على الفنى ١/ ٣٧٨ - ٣٨٢ ، ابن يعيش

٨ - ١٤٤ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم .

(٢) من أسرار اللغة ١٣٦ . (٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر نفسه عن : لغات إفريقيا ٨٩ .

أما اللغات السامية فإنها تتخذ — على وجه العموم — ثلاث صيغ للفرقة بين المفرد وغيره ، فتستخدم صيغة للدلالة على الأفراد ، وأخرى للثنائية ، وثالثة للجمع^(١) . وذلك لأن « للفرد عين لا ضم فيها ولا اقتران ، والثنائية ضم مفرد إلى مفرد ، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد ، وهذه معان معقولة يقتضى القياس إفرادها بصيغ مفترقة »^(٢) .

وتزيد العربية فتفرق بين جمعى القلة والكثرة . أى بين ما هو أدنى من عشرة وبين العشرة فما فوقها^(٣) ، وسيوضح أسلوب العربية في التفرقة بين المفرد وغيره من دراسة : الضمائر والأفعال والأسماء سواء كانت مشتقة أو أعلاما .

الضمائر :

للضمائر في العربية تقسيمات مختلفة . لأنها إما أن تقسم بحسب مدلولاتها إلى ضمائر التكلم والخطاب والغيبة ، أو بحسب موقعها التركيبى إلى ما يقع مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا — أو بشئ من الدقة — ما يقع في مواضع الرفع والنصب والجر . كذلك تقسم بحسب اشتقاقها إلى مجموعات ثلاثة ، تضم الأولى ضمائر التكلم والخطاب المنفصلة ، والمتصلة المرفوعة . وتحتوى الثانية على المجرورة والمنصوبة . وتختص الثالثة بضمائر الغياب^(٤) . كما تقسم — كما فعل النحاة — إلى ضمائر منفصلة وضمائر متصلة^(٥) .

(١) انظر : التطور النحوى للغة العربية ٤٧ .

(٢) الامع لابن برهان — مخطوط — ورقة ١٢ أ .

(٣) التفرقة بين جمعى القلة والكثرة مردها في الحقيقة إلى التواعد الصرفية أكثر من النصوص اللغوية ، إذ العلاقة بين الجمع من المرونة بحيث تسمح بإطلاق جمع القلة على الكثرة ، ودلالة جمع الكثرة على القلة ، ولكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن التفرقة بين الجمعين ظاهرة صرفية مقررة . ونرجو أن تفصل القول في هذه التفرقة بعد قليل .

(٤) انظر : التطور النحوى للغة العربية ٤٧ .

(٥) هذا هو التقسيم الشائع في الكتب النحوية ، وإن كان شيوعه لم يمنع من وجود تقسيمات أخرى للضمائر . انظر مثلا : معجم الهوامع ٥٦/١ ، شرح المفصل ٨٤/٣ — ٨٥ شرح الصريح ٩٧/١ — ٩٨ ، الموقر ٣ أ .

والتقسيم التقليدي للضماير عند النجاة إلى متصلة ومنفصلة صالح لأن يكون نقطة البدء في تحليلنا للضماير . وليست الضماير المتصلة في الحقيقة إلا لواصق خلفية تتصل بالصيغة لتحديد المسند إليه^(١) . وهي تسعة :

منها ما لا يقع إلا في موضع رفع وهي خمسة :

أحدها : التاء المفردة ، وهي مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة^(٢) .

الثاني : النون المفردة ، وهي لجمع الإناث مخاطبات أو غائبات . وهي مفتوحة دائماً

الثالث : الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين — وهي في الواقع ضمة طويلة خالصة في جميع المواقع ما عدا إذا سبقها فتحة فإنها تكون حركة مزدوجة مثل : اسعوا ، وانعوا .

الرابع : الألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً ، مخاطباً أو غائباً — وهي في الواقع فتحة طويلة تاحق آخر الصيغة — نحو : قاما ، قامتا .

(١) يرى فريق كبير من النحاة أن هذه الضماير أسماء ، ويرى فريق آخر أنها حروف علامات ، كتاء التأنيث في قامت ، لا ضمائر ، وعلى هذا الرأي المازني ، ودليله : أن المضمرة لا تستكن في (فعل) و (فعلت) استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في « فعلت » للفرق .

وقد وافقه الأخفش في موضع واحد هو الياء ، نحو : « تأكلين » . ودليله أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث .

وقد رد المارضون مذهب إليه كل من المازني والأخفش . انظر : معجم الهوامع ٥٧/١ ، شرح الفصل ٨٧/٣ — ٨٨ ، شرح التصريح ٩٧/١ — ٩٩ ، الارتشاف ٤٠٣ .

(٢) ثم تعليقات مختلفة لفتح التاء وضمها وكسرها ، ومواقف مختلفة للنجاة من هذه التعليقات . انظر مثلاً : البديع في التصريف — مخطوط — ارتشاف الضرب ٤٠٢ ، شرح الفصل ٨٦/٣ معجم الهوامع ٦٥/١

الخامس : الياء المخاطبة : وهي أيضاً كسرة طويلة — نحو: قومي ، قومين .

ومنها ما لا يقع إلا في غير الرفع ، أى في مواضع النصب والجروهي ثلاثة :

الكاف : لخطاب المذكر مفتوحة ، ولخطاب المؤنثة مكسورة .

والهاء : للدلالة على الغائب المذكر .

والياء . للدلالة على المتكلم المفرد .

ومنها ما يقع في مواضع الرفع والنصب والجر جميعاً . وهو حكم (نا) الدالة على المتكلم ون معه^(١) ، أو المعظم نفسه .

والضامائر المنفصلة صيغ مستقلة ، مركبة غالباً^(٢) . وهي قسمان : ما يقع في حالة الرفع ، وما يقع في حالة النصب ، ولا تقع في موضع جر .

وضمائر الرفع هي .

أنا — للمتكلم المفرد .

ويرى البصريون أن أصل الصيغة هو (أَن) بفتح النون بلا ألف للمتكلم ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة ، كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها .

ويرى الكوفيون أن الضمير هو المجموع بدليل إنبات الألف وصلا في أمة . واختاره ابن مالك^(٣) .

وفي الألف لغات : إنباتها وصلا ووقفاً ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ نافع . وقال أبو النجم^(٤) .

(١) ان يعيش ٩٤/٣ .

(٢) التطور النحوي للغة العربية ٤٨ .

(٣) هجج الهوام ٦٠/١ .

(٤) الدرر اللوامع ٣٥/١ شرح المفصل ٩٣/٣ - ٩٤ .

أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما أجن صدري
وقال حميد بن حريث (١) :

أنا سيف العشيرة فأعرفوني حميد قد تذريت السناما
وفيها لغة ثانية وهي حذفها وصلاً ووقفاً ، وثالثة وهي حذفها وصلاً وإثباتها وقفاً ، وهي لغة أهل الحجاز (٢) ، وقد فسر ابن جني ذلك بأن زيادة الألف وقفاً حكم ليس صادراً « من جهة الاشتقاق ؛ هذا محال في الأسماء المضمرة لأنها مبنيّة كالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف » (٣) .

كما أن فيها لغة رابعة حكيت عن بعض العرب ، وهي قلب الألف هاء في الوقف ، ومنه قول الشاعر (٤) :

إن كنت أدري فعلى بدنه من كثرة التخليط في من أنه

كما أن فيها لغتين أخريين : (أنْ) بإسقاط المد وإسكان النون ، و (آنْ) بعد حركة الهمزة (٥) .

نحن — للمتكلم إذا كان معه غيره ، يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع (٦) ، أو للمتكلم الماعظم نفسه (٧) ومنه قوله تعالى : (نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك) .

أنت — للمخاطب والمخاطبة .

للمخاطب بفتح التاء ، والمخاطبة بكسرها ، ويرى البصريون أنها مكونة من (أنْ) زيد عليها التاء ، وهذه التاء حرف خطاب عندهم ولكنها تشبه التاء

- | | |
|---|---------------------------------|
| (١) شرح الفصل ٩٤/٣ . | (٢) انظر : شرح القسطل ٤٥ — ٤٦ . |
| (٣) انظر : النصف ٩/١ . | (٤) ابن يعيش ٩٤/٣ . |
| (٥) جمع الهوامع ٦٠/١ . | (٦) شرح الفصل ٩٤/٣ . |
| (٧) السابق ، وانظر أيضاً : جمع الهوامع ٦١/١ . | |

الاسمية — الضمير — في أنها تفتح في المذكر وتكسر في المؤنث ، وتصرف الصيغة المركبة عندهم فتوصل بميم في جمع المذكر ، وبميم وألف في المؤنث ، وبنون في جمع الإناث ^(١) .

وذهب القراء إلى أن الضمير هو مجموع أن والتاء .

وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء فقط ، وهي تاء فعلت « وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية ، والألف للتنثية ، والنون للتأنيث ^(٢) » .

وقد أثبت برجستراسر أن الضمائر المنفصلة للمخاطب مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي ومن مقطع (أن) الذي ذكر احتمال كونه من أدوات الإشارة ^(٣) . وهو قريب من مذهبي ابن كيسان والقراء ، وإن اختلف مع الأخير في اعتبار أن المقطع الثاني من الصيغة هو ضمائر الاتصال لا مجرد التاء وحدها .

هو — للغائب .

هي — للغائبة .

هما — للمثنى الغائب أو الغائبة .

هم — للغائبين .

هن — للغائبات .

ومذهب البصريين أن أصل هذه الضمائر (هو) و (هي) ، وأن ضمائر الرفع المنفصلة على هذا أربعة ، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع . وقال أبو علي : الكل أصول . ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد . وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان : الضمير من هو وهي الهاء فقط ،

(١) ابن يعيش ٩٥/١

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر : التطور النحوي لقمة العربية ٤٨

(٤) انظر هم الهوامع ٦٠/١ — ٦١

والواو والياء زائدتان كاللواق (١). مستدلين بقول الشاعر (٢) :
فبيناه بشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الللاط نجيب
وقد خرجه البصريون .

وضمائر النصب هي :

عند سيويوه والفارسي ضمير واحد، هو (إيا) يليه ما يراد به من متكلم
أو مخاطب أو غائب، أفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنثاً .
قال أبو حيان . وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .
وذهب الخليل والمأزني إلى أنها أسماء مضمرة، أضيف إليها الضمير الذي
هو (إيا) ، واختار هذا الرأي ابن مالك .

وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر ، فـ: (إيا) حرف زيد ليكون دعامة
تعتمد عليها اللواحق لتفصل عن المتصل . وواقعه الزجاج في أن اللواحق ضمير
إلا أنه قال : إن (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق . فهي في موضع جريه .
وقال ابن درستويه : إنه بين الظاهر والضمير .

وقال بعض الكوفيين : مجموع إيا ولواحقها هو الضمير ، وزعم بعض آخر
منهم أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضمائر المتصوية ،
وأن (إيا) عماد (٣) .

(١) انظر : همع الهوامع ٦٠/١ — ٦١ .

(٢) اختلاف في نسبة هذا البيت ، قيل : هو لمخاطب الهلال ، وقيل : للمعير السلوى ، واسمه
عمير بن عبدالله بن كعب بن عبيدة ، أو ابن عبيدة بن كعب ، شاعر أموى مفل ، انظر : الدرر
اللوامع ٣٦/١ ، الخزائن ٣٩٦/٢ ، الاغانى ٥٨/١٣ المؤلف والمختلف ٢٥٠ ، معجم الشعراء
للمرزياتي ٥٣ الجمهرة ٢٦٠ ، طبقات شعول الشعراء ٥١٧ . وانظر بعض شعره في : الحيوان
٣٣٧ ، ٣٠١/٢ ، ٣٩١/٤ ، ٣٢٩/٦ ، البيان والتبيين ١/٢٣ ، ٢١٢ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٦١/١ ، شرح المفصل ٩٨/٣ — ١٠١ ، الإنصاف ٤٠٦ — ٤٠٨ .

الأفعال :

لا تفرق العربية بين الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر سواء أ كان مفرداً أم غيره ، ولكنها تفرق بين الأفعال المسندة إلى ضمير المفرد والمسندة إلى ضمير غير المفرد ، سواء أ كانت هذه الأفعال ماضية أم مضارعة أم أمراً ، وهي تستخدم في تفرقتها بين هذه الأفعال اللواصق أمامية أو خلفية .

ففي الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر نلاحظ توحيد صيغة الفعل دون أى تغير بصيبتها إلا في التفرقة بين حالتي التذكير والتأنيث . فنجد : يقوم محمد ويقوم الحمدان ويقوم الحمدون ، وتقوم هند وتقوم الهندان وتقوم الهندات ، وجلس محمد وجلس الحمدان وجلس الحمدون ، وجلست البنت وجلست البنات .

أما في الأفعال المسندة إلى الضمائر فإن اللواصق تميز بين الفعل المسند إلى ضمير المفرد والمسند إلى غيره . تكلماً أو خطاباً أو غيبة .

ففي التكلم — قَتْ وقْنَا ، وأقوم وتقوم ، ولأقم ولنقم .
وفي الخطاب — قَتَ وقْتِ ، وقْنَا ، وقْتِ وقْنِ — وتقوم وتقومين ،
وتقومان ، وتقومون وتقمين — وقم وقومي ، وقوما ، وقوموا وقمن .

وفي الغيبة — قام وقامت ، وقاما وقامتا ، وقاموا وقمن — وهو يقوم وهي تقوم ، وهما يقومان وتقومان ، وهم يقومون وهن يقمن .

من هذه التصرفات يلحظ وجود اللواصق التي تحدد المسند إليه ، وهي التي يسميها النحاة ضمائر الرفع المتصلة .

وهذه اللواصق خلفية في الفعل الماضي وفعل الأمر ، ما عدا الفعل الماضي المسند إلى ضمير الغائب المفرد المذكور ، فليس فيه لاصقة تدل على المسند إليه .

وكذلك في الفعل الماضي المسند إلى ضمير الغائبة المؤنثة ؛ إذ اللاصقة الخلفية التي به ل مجرد الدلالة على التأنيث دون الدلالة على الإفراد ، بدليل استخدامها نفسها مع المثنى والجمع نحو : قامت المهندان وقامت الهندات .

وأما في الفعل المضارع فإن اللواحق تتخذ طريقاً مغايراً ؛ إذ أنها إنما تلحق في غير التكلم للدلالة على التثنية وعلى الجمع وهي — حينئذ — لواحق مركبة ؛ إذ تتصل بها (النون) حذفاً أو إضافة للدلالة على الموقف الإعرابي . وأما في التكلم فإن الدلالة على الإفراد وغيره تأتي من حرف المضارعة ، أي من اللاصقة الأمامية ، ومن ثم فإن برجسترا سر يعد أحرف المضارعة — لذلك — من الضمائر ^(١) .

الأسماء :

سبق أن أشرنا إلى التطابق في الضمائر في العدد ، أي من حيث الإفراد والتعدد ، وبذلك لم يبق أمامنا سوى تحليل الأعلام والمشتقات لتعرف إلى أي مدى تفرق فيهما اللغة بين فكرة الإفراد وفكرة التعدد .

ونلاحظ — أولاً — أن ثمة أسلوبين يختلفان في إفادة التعدد ، ولكنهما يستعملان معاً في الأعلام والمشتقات .

الأسلوب الأول العطف ، والأصل أن يعطف بالأداة بين متغايرين أو متغايرين أو متغايرات ، والأصل في التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه في العطف بالأداة أن يكون من حيث الجنس أو النوع أو الدرجة . ويلحق به التغاير في الصفة أيضاً ، فإذا لم يكن تغاير في وجه من هذه الوجوه وجب أن يثنى أو يجمع ، وأن يستغنى بذلك عن أسلوب العطف في الدلالة على التعدد ^(٢) .

(١) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٤٧ .

(٢) انظر : شرح الفصل ٣/ ٧٥ ، شذور الذهب ٤٦ .

والأسلوب الثانى التثنية والجمع ، ولا يُلجأ إلى هذا الأسلوب إلا حيث كان هناك اتفاق تام بين أفرادہ ، كـ محمد ومحمد ، ورجل ورجل ، وقائم وقائم ، فإذا كان ثمة اختلاف من نوع ما وجب استخدام الأسلوب الأول ، وهو أسلوب العطف بالأداة .

وواضح أن الأسلوب الأول — وهو أسلوب العطف — يستخدم الصيغ فى الدلالة على التعدد ، على حين يستخدم الأسلوب الثانى — فى عمومہ — اللواصق الخلفية .

ونلاحظ — ثانياً — أن الأسلوب الثانى الذى يستخدم لإفادة التعدد — وهو أسلوب التثنية والجمع — يطرد فيه استخدام اللواصق الخلفية فى مواضع محددة ، هى :

أ — التثنية ، واللاصقة الدالة على التعدد تدل فى الوقت نفسه على الموقع الإعرابى ؛ إذ هى مقطع مكون من فتحة طويلة ونون ساكنة فى حالة الرفع وحركة مزدوجة ونون فى حالتى النصب والجر .

ب - جميع المذكر السالم ، وتدُل لاصقته الخلفية على الموقع الإعرابى أيضاً ، وهى مقطع مكون من ضمة طويلة وصوت ساكن وهو النون ، فى حالة الرفع ، وأما فى حالتى النصب والجر فيتكون المقطع من كسرة طويلة وصوت ساكن هو النون .

ج - جمع المؤنث السالم ، ولاصقته الخلفية الدالة على التعدد مكونة من مقطعين وصلاً : المقطع الأول مكون من الصوت الساكن الذى فى آخر المفرد والفتحة طويلة ، والمقطع الثانى مكون من صوت ساكن هو التاء وحركة قصيرة . هى الدالة على الموقع الإعرابى — وأما فى الوقف فإن اللاصقة تكون

مقطعا واحدا يتكون من الصوت الساكن في آخر المفرد وفتحة طويلة وصوت ساكن بعدها هو التاء .

وثمة مواضع أخرى لا تستخدم اللواحق للدلالة على التعدد ، وهى :

أ - جمع التكسير ؛ إذ للجمع صورة صوتية مختلفة عن صورة مفردة . وعلى الرغم من أن جمع التكسير يحتاج إلى دراسة خاصة فإن من الممكن أن نلح فيه تأثراً بالنظام المقطعى ، أو بتمبير أكثر دقة ، يبدو مطرداً فيه نظام مقطعى خاص يحتاج إلى تحليل عسى أن تقوم به فى فرصة قريبة .

ب - جمع الجمع ، وليس له مدلول محدد العدد ، ويبدو أن فكرة جمع الجمع فكرة صرفية لا لغوية ، ونعنى بذلك أن كون اسم ما جمعا يلح اعتبار صرفى ، ذكره علماء الصرف فى محاولة لتفسير بعض صيغ الجمع التى لا تطرد نماذجها .

ويتصل بجمع الجمع فى عدم تحديد العدد بدقة ما يعرف فى جمع التكسير بجمع القلة وجمع الكثرة ، فإن الصرفيين يجعلون أربعة أوزان معينة دالة على الجمع القليل - وهو عندهم من الثلاثة إلى العشرة - وهذه الأوزان هى : (أَفْعُل) كذا كلب جمع كلب . و (أَفْعَال) كأجمال جمع جمل ، و (أَفْعَلَة) كأحمر وأخضر ، و (فَعْلَة) كصبية جمع صبي^(١) .

ويعمل الصرفيون والنحاة اختصاص هذه الأوزان بالدلالة على القلة بأنها تصغر على لفظها نحو : أَكْبَلِبْ وَأَجْمَالْ وَأَحْمِرَة وَصَبِيَّة ، بخلاف غيرها من المجموع فإنها ترد إلى واحدتها فى التصغير ، وتصغير الجمع يدل على التقليل^(٢) .

(١) انظر : شرح التصريح ٣/٢ .

(٢) السابق .

ولكن الواقع اللغوي يشهد بأن هذه الأوزان ليست مختصة بالدلالة على الجمع القليل ؛ إذ تستخدم هذه الأوزان للدلالة على الكثرة أيضاً ، ومن ذلك قوله تعالى : (من شجرة أقلام) فقد استعمل جمع القلة مع أن المقام مقام مبالغة مما يدل على أن الوزن لا يدل هنا على القلة بل على الكثرة . بل إن دلالة هذه الأوزان على الكثرة مطردة في المواضع التي تستعمل فيها هذه الأوزان للدلالة على الجمع أيا كان نوعه ، ومن ذلك أرْجُل جمع رِجْل ، وأَعْناق جمع عُنُق ، وفَيْدَة جمع فَوَاد ، ولقد وجدت هذه الجموع في القرآن ، ومنها قوله تعالى : (وأرسلكم إلى الكعابين) وقوله : (فاضربوا فوق الأعناق) وقوله : (وأفندتهم هواء) فقد استعملت هنا هذه الأوزان دون تقييد . بلولها بالقلة^(١) . ويؤكد ذلك ما تشير إليه النصوص اللغوية - وما أقره النحاة - من أن جموع الكثرة قد تدل على القلة أيضاً^(٢) ، دون وجود ضابط للدلالة أوزان الكثرة على القلة ، مما يقطع بأن العلاقة بين أوزان القلة وأوزان الكثرة مرنة ، بحيث يمكن أن تدل أوزان القلة على الكثرة ، وأوزان الكثرة على القلة . ويصبح بعد ذلك تقسيم هذه الأوزان إلى أوزان تدل على الكثرة وأخرى تدل على القلة من قبيل الأخطاء الشائعة ، التي ينبغي الحذر منها حتى لا نورط البحث النحوي في أحكام لا سند لها .

وننتهي من ذلك إلى أن :

(١) اللغة العربية تفرق بين المفرد والمثنى والجمع ، وهو فيها الثلاثة فما فوقها .

(١) منار السالك ٢/٢٩١ .

(٢) السابق وانظر أيضاً : شرح التصريح ٣٠١/١ ، حاشية المصباح على شرح التصريح بهامشه .

(٢) هذه التفرقة موجودة في الأسماء دون استثناء .

(٣) وهي موجودة — أيضا — في الأفعال والضمائر .

(٤) يستثنى من الأفعال الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر؛ فإنه لا تفرقة فيها بين المسند إلى مفرد أو متعدد ، وذلك اكتفاء بدلالة الاسم الظاهر على العدد .

(٥) ويستثنى من الضمائر — متصلة أو منفصلة — ضمائر التكلم ؛ فإنه لا وجود فيها للضمير التثنية .

الفصل الثالث

التطابق بين أجزاء الجملة

- ١ - صور التطابق الممكنة .
- ٢ - صور التطابق الفعلية .
- ٣ - دراسة تطبيقية .

صور التطابق الممكنة بين أجزاء التركيب أربعة ، تمتد فروعها إلى عشرة ؛ إذ التطابق يأخذ واحدا من كل من :

- (١) الموقف الإعرابي .
- (٢) التعريف والتنكير .
- (٣) الإفراد والتعدد .
- (٤) التذكير والتأنيث .

ونلاحظ أن التطابق في الموقف الإعرابي محدود إلى أبعد الحدود ؛ إذ لا يوجد مطردا إلا في التوابع وحدها ، وكذلك الأمر في التعريف والتنكير . ولعل السرف في ذلك أن الاتفاق في الموقف الإعرابي لا يستلزم بالضرورة اتفاقا فيما وراء هذا الموقف ، لأن صور التطابق الممكنة في الموقف الإعرابي وهي : الرفع والنصب والجر . ويمكن أن نلحق بها الجزم أيضا كما في التأكيذ اللفظي للفعل المضارع المجزوم - ليست مقصورة على وجود صلة حقيقية بين متطابقيها ، ومن ثم فإن التوافق فيها مجرد موقف شكلي قد لا يدل في أحيان كثيرة على علاقة بين طرفي هذا التوافق .

ولعل السر أيضا في عدم اطراد التطابق في التعريف والتذكير يعود إلى أمرين :

أولهما : أن الاختلاف بين التعريف والتذكير - في بعض المواقف - بعد أثر نحوي لظاهرة لغوية ، ويبرز ذلك بصورة خاصة في إضافة النكرات فلو حللنا مثالا كـ : كلية دار العلوم لوجدنا كلمة - (دار) - وهي نكرة - قد استفادت التعريف من إضافتها إلى المعرف بالأداة ، وكذلك كلمة (كلية) قد استفادت التعريف من إضافتها إلى ما أضيف إلى المعرفة .

ثانيهما : أن التطابق في التعريف والتذكير - في المواقف التي تمتد التفرقة فيها بينهما عن الأساليب اللغوية - كان سيتضمن شيئا من التناقض مع ما تقصد إليه اللغة من التفرقة بين أساليبها ، وإعطاء الحرية للمتكلم في اختيار الأسلوب الذي يتفق مع الموقف اللغوي ويدل عليه . ويكفي أن نمثل بمثال واحد يبين الفارق بين أسلوبين ، في أحدهما اتفاق في التعريف والتذكير ، وفي الآخر عدم مراعاة لهذا الاتفاق . فلو قال قائل : عاد محمد مبهجا ، فإن ثمة فارقا بينه وبين لوقال : عاد محمد المبهج ؛ إذ التعبير الأول يكشف بوضوح عن أن ابتهاج محمد مرده إلى عودته من رحلة ما ، أما التعبير الثاني فإنه لا يشير إلى أكثر من أن من طبيعة محمد الابتهاج الذي لاصلة له برحلته ولا بعودته جميعا . فلو أن البحث النحوي اشترط التطابق في التعريف والتذكير لأهل هذه الفوارق الدقيقة بين الأساليب ، وهي فوارق تمتد عن الموقف اللغوي ذاته . ومن ثم فإنه لا استطاع إهمالها في القواعد النحوية .

نتهى من ذلك إلى أن أهم صور التطابق التي تراعيها اللغة صورتان هما : التطابق في الأفراد والتعدد ، والتطابق في التذكير والتأنيث . وتأكيد

اللغة ثم القواعد النحوية ضرورة التطابق في هذين المجالين شيء طبيعي ؛
إذ يجب مراعاة الفوارق الداخلية الأصيلة بين أطراف التركيب اللغوي ،
وثمة فارق بين الواحد والجمع ، كما أن ثمة فارقاً لا يقل عنه أثراً بين المذكر
والمؤنث . ومن ثم فإن ضرورة التطابق في هذه الأمور ظاهرة لغوية تدعها
حقيقة لاشك فيها وهي أن نقاط الاتفاق والاختلاف في هذه المسائل ليست
شكلية سطحية ، وإنما هي مسائل جوهرية وحيوية في الأداء اللغوي ، بحيث
يفتح إهمالها وعدم الاعتداد بها اضطراباً في التحصيل والأداء جميعاً .

وسنحاول هنا أن ندرس مدى التطابق في هذه الأمور في أبواب نحوية
أربعة ، هي : الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، والصفة والموصوف ، والحال
وصاحبه . وليس اختيار هذه الأبواب الأربعة عشوائياً وإنما يحاول أن يمثل
للتوافق بين ركني الجملة بدراسة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، ويمثل
للتوافق — أو التطابق — بين بعض أركان الجملة وبين غيرها بتحليل التطابق
في الحال والصفة .

١ — في الفعل والفاعل ونائبه :

في التطابق بين الفعل والفاعل — أو نائبه — أفراداً وثنائية وجمعاً يبدو
أن ثمة شيئاً من التناقض فيما روته كتب اللغة والنحو . فما لاشك فيه أنه
قد ورد عدد من النصوص التي وجد فيها التطابق بين الفاعل المثنى أو المجموع
وفعله ، ومن ذلك قول عمرو بن ملقظ الجاهلي :^(١)

ألفيتا عيناك عند التقا أولى فأولى لك ذا واقية
فألفيتا — بالبناء للمجهول — فعل ماضٍ ، وعيناك نائب الفاعل ، فألحق
الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل في الحكم .

(١) انظر شرح التصريح ٢٥٧/١ — ٢٧٦ .

وقول أمية :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلى فكلهم ألوم
فأهلى فاعل يلومونني ، فألحق الفعل علامة الجمع مع إسناده إلى الظاهر .
وقول أبي فراس الحمداني :

نتج الربيع محاسناً ألقحها غر السحاب
ف: (غر) جمع (غراء) مؤنث أغر ، فاعل ألقح، وألحقه علامة جمع المؤنث
وهي النون .

كذلك ورد التطابق مع المتعاطفات أو المتعاطفين أيضاً . ومن ذلك
قول عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير (١) :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحيم
فألحق علامة التثنية في (أسلماه) مع المتعاطفين وهما : (مبعد وحيم) .
وقول عروة بن الورد :

ذري للغنى أسمى فإنى رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير
فألحق علامة التثنية في (كانا) مع المتعاطفين وهما (نسب وخير) .

وقد اختلف موقف النحاة من هذه الظاهرة التي تحملها هذه النصوص
وأماها ، فبينما رفض بعضهم هذه النصوص « لشذوذها » ، قبلها فريق آخر
مع تأويلها لتتفق مع القاعدة التي قرروها من إفراد الفعل في جميع الحالات (٢) .
ولعل أقرب موقف للتحليل اللغوي السليم ما اتخذته سيبويه من أن « من
العرب من يقول : ضربوني قومك ، فشهوا هذا بالناء التي يظهرونها في :

(١) انظر : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١٩٦ ، العيني ٤٦١/٢ .

(٢) شرح التصريح ٢٧٦/١ - ٢٧٧ ، اللامع لابن برهان ورقة ١٩ ب - ١٢٠ .

قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة»^(١). ثم يقرر سيبويه أن هذه «لغة قليلة»^(٢). ومعنى هذا أن سيبويه يشير إلى أن هذه النصوص لا تنتمي إلى اللغة العامة، وإنما تنسب إلى لهجة قبلية تعامل الفعل معاملة الخبر، فتلحق به علامات تنفية الفاعل أو جمعه.

وإذا فمن الممكن أن نستنتج أن في بعض اللهجات القبلية كانت ظاهرة التطابق في الأفراد والتنثنية والجمع عامة، توجد في المبتدأ والخبر وتشمل أيضا الفعل وفاعله أو النائب عنه، وأن اللغة الفصحى لم تتبع هذه اللهجة وإنما أخذت الشائع في البيئة اللغوية المشتركة من قصر التطابق على المبتدأ والخبر، دون الفعل وفاعله أو نائبه. ومن ثم فإن الاستشهاد بمثل هذه النصوص السابقة مظهر من مظاهر الخلط في المادة اللغوية.

ومما يؤيد موقف سيبويه وتحليلنا له ما تنسبه كتب النحو من نسبة هذه الظاهرة إلى قبياتين هما: طيء وأزد شنوءة^(٣).

والتطابق بين الفعل والفاعل - أو نائبه - في التذكير والتأنيث يأخذ حكم الوجوب في مواضع، وحكم الجواز في مواضع أخرى. فيجب تذكير الفعل طبقا للقاعدة التي تقول إن الأصل هو التذكير في غير المواضع التي يجب فيها تأنيثه أو يجوز.

ويجب تأنيثه في موضعين:

(١) إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يعود على مؤنث، سواء كان التأنيث

(١) كتاب سيبويه ١

(٢) السابق

(٣) منار المسالك ٢١٩/١، التصريح على التوضيح ٢٧٥/١.

حقيقيا أو مجازيا . ومثاله : هند قامت والشمس طلعت ، وهند تقوم والشمس تطلع . فلم يؤثرت الفعل في هذا الموضع كان التركيب خطأ ، وسواء في الوجوب كون التركيب شعرا أو نثرا^(١) .

ويرى ابن كيسان جواز ترك التطابق في النثر ، ويرفضه أكثر النحويين . ويرى فريق من النحاة جواز ترك التطابق في الشعر ، ويستشهدون بقول عامر بن جوين الطائي :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها

ويرى فريق كبير من النحويين أن هذا البيت من قبيل الضرورة الشعرية . ونحسب أن كل هذا الخلاف يعود إلى نوع من التأثير اللهجي ، إذ نلاحظ انتساب قائل هذا البيت إلى طيء ، وهي القبيلة التي تنسب إليها ظاهرة التطابق في الأفراد والتثنية والجمع ، ولعل هذه القبيلة تقسم أيضا بعدم التطابق في التذكير ونحوه . وهو ما ينهض مبررا لابن كيسان في دعواه جواز ترك التطابق نثرا أيضا . وإن كنا نسجل رفضنا لهذا الخلط بين مستويات المادة اللغوية .

(٢) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقيا التأنيث متصلا بالفعل .

نحو : (قالت امرأة عمران) .

وفقدان التطابق هنا محكي أيضا عن « بعض العرب » كما ذكر سيديويه^(٢) .

ويجوز التأنيث في موضعين آخرين هما :

(١) انظر : شرح التصريح ٢٧٧/١ - ٢٧٨ ، حاشية العليمي على التصريح - بهامش .

(٢) انظر : التصريح ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، لباب الإعراب ٣٦، ٣٧ - ٣٧ ، لباب ٨ ، اللع ٤ - ب ، الباب في شرح الباب ، شرح الجمل لابن الصائغ الجزء الأول ، ارتشاف الضرب ٣٠٥ .

(٨٠) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا عن الفعل
بفاصل ، ومنه قول جرير :^(١)

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب ... صلب وشام

(٢) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث .

ومن مجازى التأنيث اسم الجنس الجمعى كشجر ، واسم الجمع المعرب كقوم
ونسوة^(٢) ، والجمع المكسر كأعراب وهنود .

وأيا جمعا التصحيح عند الكوفيين^(٣) ، ووافقهم الفارسي في جمع
تصحيح المؤنث ، وأما بقية البصريين فيرفضون ذلك ويرون أن سلامة نظم
الواحد في هذين الجمعين أوجبت التذكير مع جمع المذكر نحو : قام الزيدون
وفي التنزيل (قد أفلح المؤمنون) . وأوجبت التأنيث مع جمع المؤنث نحو :
قامت الهندات .^(٤)

ويأخذ الفعل مع نائب الفاعل حكم الفعل مع الفاعل في المواضع السابقة .

* * *

ب — في المبتدأ والخبر :

بتأمل ما تناوله النحويون من صور التطابق بين المبتدأ والخبر نلاحظ أنهم
قد أقرروا ضمنا بوجوب التوافق بين كل من المبتدأ والخبر في الأفراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث . ويمكن توضيح ذلك إذا تناولنا موقفهم من
الخبر بالتفصيل ، إذ نجد في هذا المجال أن النجاة :

(١) القصيدة في ديوانه ٤١٦-٤١٨ ولكن البيت ساقط منه وانظر أيضا : شرح

شواهد الإيضاح ٤٨ ب ٥٩ أ .

(٢) انظر : رسالة في الفرق بين بعض فصول النحو لابن كيران الفاسي - مخطوط -

(٣) أوضح المسالك ٨٢ ، شرح التصريح ٢٧٩/١ - ٢٨٠ حاشية العليمي على

التصريح بهامشه ، شرح المفصل ١٠٣/٥ - ١٠٤ .

(٤) المصادر السابقة .

أولاً : يقسمون الخبر إلى مفرد وغير مفرد ، والمفرد هنا لا يقابله المثنى والجمع ، وإنما يقال في مقابلة الجملة الاسمية أو الفعلية أو شبهها ، ومن ثم فإن الخبر المفرد هو ما ليس بجملة ، ويتناول على هذا الأساس المثنى والجمع^(١) .

كذلك يقسم النحاة المفرد إلى جامد ومشتق .

ويعرفون الجامد بأنه « ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي »^(٢) كزيد ، فإنه لا يدل على معنى : زاد المال زيادة . وكأسد - إذا أريد به شجاع - فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو (شجع) . وكصاحب فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صاحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي ، وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال .

وأما المشتق عندهم فهو « ما شعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كقائم ، فإنه دال على معنى قام »^(٣) .

ويقسم النحاة الجملة التي تقع خبرا إلى قسمين ، لأنها إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أو غير المبتدأ في المعنى^(٤) .

كذلك يلحق النحاة بالخبر الجملة ، ما يسمونه شبه الجملة ، وهو أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا^(٥) .

(١) شرح التصريح ١/ ١٦٠ ، معنى اللبيب ٣٧٨ ، الدسوقي على المغني ٥١/٢ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم .

(٢) همع المواع ٩٥/١ شرح التصريح ١/ ١٦٠
(٣) المصدران السابقان .

(٤) شرح المنصل ٨٨/١ ، همع المواع ٩٦/١ - ٩٧ ، التصريح ١/ ١٦٢ - ١٦٣ ، شرح الرضى على الكافية .

(٥) المصادر السابقة ، وانظر أيضا : المغني ٣٧٦ ، الدسوقي على المغني ٤٦/٢ ، الأمير على المغني ٤٣/٢ ، تحفة الغريب - مخطوط .

ثانياً : في تحديد الصلة بين كل من نوعي الخبر المفرد وبين المبتدأ نلاحظ :

(١) وجود التطابق بين الخبر الجامد وبين المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، ويؤيد ذلك ما قرره النحاة من أن الخبر الجامد « لا يتحمل ضمير المبتدأ نحو : هذا زيدٌ وهذا أسدٌ وهذا صاحبٌ » ، فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ ^(١) . وذلك اكتفاء بما هو مقرر عندهم من أن « الخبر نفس المبتدأ في المعنى » ^(٢) . ومن ثم وجب التطابق بينهما في فروع التذكير والإفراد .

(٢) وجود التطابق في مختلف فروع الإفراد والتذكير في الخبر المشتق ويظهر ذلك في حالتيه :

ففي الحالة التي يقرر النحاة أنه قد رفع ضميراً مستتراً يظهر التوافق بين المبتدأ والخبر عند النحاة في التطابق بين المبتدأ والضمير المستكن في الخبر الذي يجب عند النحاة تحمّل الخبر له وتطابقه مع المبتدأ . نحو : زيد قائمٌ والزيدان قائمان والزيدون قائمون ، وهند قائمةٌ والهندان قائمتان والهندات قائمات . فالخبر في هذا كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ « ويستفاد من تحمّله ضميره وجوب مطابقتها له » ^(٣) .

وإذا رفع الخبر اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً منفصلاً فإن التطابق يتضح في الضمير الرابط ، نحو : زيد قائمٌ أبوه ، وزيد قائمٌ أنت إليه . والزيدان قائم أبوهما ، والزيدان قائم أنت إليهما . والزيدون قائم أبوهم ، والزيدون قائم أنت إليهم . ومثلها : هند قائمٌ أبوها ، والهندان قائم أبوهما ، والهندات قائم أبوهن الخ . . ^(٤) .

(١) مع الهوامع ٩٦/١ - ٩٧ .

(٢) شرح التصريح ١٦٠/١ .

(٣) التصريح ١٦١/١ ، حاشية الدائمي عليه -- بهامشه .

(٤) شرح الفصل ٨٧/١ - ٨٨ .

ثالثاً : في تحديد الصلة بين كل من نوعي الخبر الجملة وبين المبتدأ نلاحظ :

(١) أن الجملة التي تقع خبراً إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فإنها تتطابق بالضرورة مع المبتدأ ؛ بحكم كونها ليست إلا تفسيراً له « والمفسر عین المفسر » ^(١) . ومثالها : (هو الله أحد) و (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) على تقدير أن (هو) و (هي) ضمير الشأن والقصة ، فهو : مبتدأ ، والله أحد : جملة خبره ، وهي عينه في المعنى . وهي : ضمير قصة مبتدأ ، وشاخصة في موضع خبر هي ، وهي عينها في المعنى .

(٢) أن الجملة التي تقع خبراً إذا لم تسكن نفس المبتدأ في المعنى وجب أن تحتوي على رابط يعكس التطابق اللازم وجوده بين كل من المبتدأ والخبر وهو ما قرره النحاة من أن « غير المبتدأ في المعنى لا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقته » ^(٢) .

ومعنى المبتدأ الذي اشترطه النحاة قد يكون مرادفه أو ضميره أو اسم يتضمنه ، كما يشمل بالضرورة لفظه ^(٣) .

وهكذا يستوى أن يكون الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر :

إعادة لفظ المبتدأ في جملة الخبر نحو : (الخافه ما الخافه) .

اشتغال جملة الخبر على ضمير المبتدأ مذكوراً أو مقدراً نحو : زيد قام أبوه ، و (كل وعد الله الحسنى) .

اشتغال جملة الخبر على اسم أعم من المبتدأ نحو : محمد نعم الرجل ، ومنه قول الرماح بن ميادة :

(١) السابق ، وانظر : التصريح ١/١٦٢ .

(٢) هم الموامع ١/٩٧ ، شرح التصريح ١/١٦٤ .

(٣) المصادر السابقة .

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

رابعاً : أن توضيح التطابق بين المبتدأ والخبر شبه الجملة — وهو الظرف والجار والمجرور — يتطلب تحليلاً لموقف العلماء من الخبر شبه الجملة .

فابن هشام^(١) وجماعة يرون أن الخبر في الحقيقة هو متعلق الظرف والجار والمجرور المحذوف ، وهو اتجاه جمهور البصريين . ومعنى ذلك أن التطابق — عند أصحاب هذا الاتجاه — موجود بين المبتدأ والخبر — إذ هو المتعلق المحذوف ، ومن ثم فسر كثير من أصحاب هذا الاتجاه المتعلق المحذوف بأنه اسم مشتق تقديره كائن أو مستقر « وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً »^(٢) . وذلك ليتضح التطابق بين المبتدأ والخبر .

وعلى الرغم من أن جماعة من البصريين — كالأخفش والفارسي والزنجشري — قدروا المتعلق المحذوف الذي يقع خبراً ، قدروه فعلاً . فإن ذلك لا يمنع التطابق بين المبتدأ وجملة الخبر ؛ لأن الجملة المقدرة عند النحاة يشترط فيها ما يشترط في الجملة المفعولة من تضمن معنى المبتدأ .

وثمة اتجاه آخر يعبر عنه موقف الكوفيين وابن طاهر وخروف ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا تقدير للخبر المحذوف كما يذهب أصحاب الاتجاه الأول ؛ إذ الظرف والجار والمجرور هما نفس الخبر^(٣) .

ومن الواضح أن الاتجاه الثاني أقرب إلى المنهج السليم ، وإن كان بدوره

(١) انظر : منار السالك ٩٧/١ ، أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٢) شرح التصريح ١٦٦/١ ، والمقصود بالاسم المفرد ما ليس بجملة ، سواء كان مفرداً أو مني أو مجموعاً .

(٣) السابق .

قد وقع في أخطاء، أبرزها محاولة أصحابه البحث عن عامل النصب في الظرف والعامل في الجار والمجرور، وهو ما فتح الباب لأقوال لا تسند إلى أسس لغوية وإنما ترتكز على مجموعة من المصادرات المذهبية.

وإذا كنا نرجع كون الظرف والجار والمجرور خبراً فهل هناك تطابق بين المبتدأ والخبر، أو أن شبه الجملة — كما يصطلح عليه النحاة — يفتقد هذا التطابق؟

نحسب أن من خصائص شبه الجملة — كما يكشف عنها تحليل بعض نماذجها — صلاحيتها للاستخدام في المواقف اللغوية المختلفة، إذ تتضمن غالباً تحديداً للكان أو الزمان أو العلاقة. ويطرد ذلك في الظرف والجار والمجرور؛ فإن: (في الدار) و(عند محمد) لا يعنى سوى تحديد مكان المبتدأ، ومن ثم فإن هذا التحديد صالح للإخبار به عن كل مبتدأ.

معنى ذلك أن هذا النوع من الخبر — وهو شبه الجملة — لا يفتقد التطابق مع المبتدأ؛ إذ الخبر نفسه صالح لتحديد المبتدأ، لا لاشتماله على ضمير موجود في المتعلق المفرد أو الجملة كما تصور البصريون.

وعلى ذلك فإن التطابق بين المبتدأ والخبر يكون عن طريقين:

أ — الطريق المباشر، وذلك إذا كان الخبر جملة أو مفرداً.

ب — الطريق غير المباشر، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة. ومرد التطابق في هذا النوع إلى صلاحية الخبر لكل مبتدأ؛ إذ أن شبه الجملة هنا وظيفتها تحديد المكان أو الزمان أو العلاقة، وهي جميعاً تسع المفرد والمثنى والجمع، مذكراً أو مؤنثاً.

* * *

(١) انظر: التطور النحوي للغة العربية ٨١ وما بعدها.

٢ - بين الصفة والموصوف .

الأصل تطابق الصفة والموصوف ؛ إذ الصفة أساساً لتكملة الموصوف وتوضيحه ، ولا سبيل إلى جعل هذه التكملة موضحة إلا بتحقيق ضروب من التوافق بين كل من الصفة والموصوف . وتعدد ضروب هذا التوافق وتتنوع . ولكنها تاتى آخر الأمر فى صور ثلاث تحدد شكل التطابق بين الصفة والموصوف .

١ - فى الحركة الإعرابية :

وهى العلامة أو الشكل الخارجى الذى يشير - بادىء بدء - إلى وجود العلاقة بين الصيغتين ، أما تحديد نوع العلاقة بينهما فلا يشير إليها هذا اللون من التطابق الذى يقتصر دوره على الإشارة الخارجية وحدها . وطبيعى أنه ما دام هذا التطابق يمثل الصلة خارجياً فليس محتماً أن يكون قصراً على الصفة وحدها ، كما أنه يمكن فى الوقت نفسه إغفال هذا النوع من التطابق الشكلى إذا لم يسلم إغفاله إلى تناقض وتوفرت الشروط الأخرى التى تميز طبيعة التركيب داخلياً ، ومثاله الواضح أن تكون الصفة جملة .

٢ - فى التعريف والتنسكير :

وهو أولى المميزات الداخلية التى تحدد وضع صيغة الموصوف فى سلم التعريف والتنسكير ، ووضع الصفة معه ، ومرئى لا يمكن إغفال هذا التطابق « لأن التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه . والتنسكير يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمع بين النفى والإثبات ، وهو محال »^(١) لما فيه من التناقض .

(١) انصريح على التوضيح ١٠٩/٢ .

٣ - في التذكير والإفراد وفروعهما ..

وهو أبرز الخصائص التي تحدد الصلة بين الصفة والموصوف، ولذلك فإن هذا النوع من التطابق شرط هام لا يمكن إغفاله، وإن ظن كثير من النحويين غير ذلك. ولعل تحليل ما ذكرناه من أحكام في هذا المجال يوضح حتمية هذا التطابق؛ إذ نجد في البحث النحوي .

أ - تفرقة بين نوعين من الوصف^(١) :

الأول : إذا رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر

والثاني : إذا رفع الوصف الاسم الظاهر أو الضمير البارز

ب - يفرق البحث النحوي بين هذين النوعين من حيث اشتراط التطابق مع للموصوف في التعريف والتذكير وفروعهما .

إذ يقرر النحاة وجوب التطابق في النوع الأول وأمثلة : جاءتني امرأةٌ كريمةٌ ، امرأتان كريمتان ، ونساء كريمات . وجاءني رجلٌ كريمٌ ، ورجلان كريمان ورجالٌ كرامٌ . وكذلك جاءتني المرأةُ الكريمةُ ، والمرأتان الكريمتان والنساء الكريمات . وأيضاً جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأب . أو كريمةُ أبا ، وجاءني رجلٌ كريمُ الأب أو كريمُ أبا ، وجاءني رجالٌ كرامُ الأب أو كرامُ أبا . فقد وافق النعت منعوته في جميع هذه الأمثلة في الإفراد والتثنية والمجمع والتذكير والتأنيث .

ولسكن النحاة يرون أن النوع الثاني من الوصف لا يعتبر فيه حال الموصوف في الإفراد والتذكير وفروعهما، ويمثلون لذلك بنحو : مررت برجل قائمٍ أمه - بتأنيث قائمة لإسنادها إلى الأم وإن كان الموصوف

(٢) السابق ، وانظر أيضاً شرح المفصل ٣ / ٥٤ - ٥٥ ، اللامع لابن برهان (مخطوط) ورقة ١٧٣ .

مذكراً -- ومررت بامرأة قائم أبوها - بتذكير قائم لإستاده إلى الأب
وإن كان الموصوف مؤثراً - ومنه أيضاً : مررت برجاين قائم أبواهما ، بإفراد
قائم وإن كان المنعوت مثني .

وبشى من التأمل يتضح أن هذه التفرقة التي اصطنعها النحاة لا تفتج ما
تصوروه من فقدان التطابق بين الصفة والموصوف في الإفراد والتذكير
وفردعهما ، كل ما في الأمر أن التطابق يأخذ صورة الإفراد أو التثنية أو الجمع
ثم التذكير أو التأنيث للصفة نفسها إذا كانت من النوع الأول . ولضمير
للموصوف إذا كانت من النوع الثاني ، وهو ما تؤيده الأمثلة السابقة نفسها .

د - بين الحال وصاحبها :

الحال وصف في المعنى ^(١) . ومن ثم يشترط فيه الشروط الجوهرية للتطابق
بين الوصف والموصوف .

وقد قرر النحاة وجوب التطابق بين الحال وصاحبها ضمناً حين تناولوا
بالتحديد شروط الحال ، وجعلوا من بين هذه الشروط كونه مشتقاً . وقد
أدرك ذلك أحد متأخري النحاة وهو العليمي فقال في حاشيته « ويستفاد من
ذلك (أى من كونه مشتقاً) أنه لا بد من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب
الحال تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً ؛ ضرورة أن اشتقاقها يقتضى
تحملها ضميره ، وهذا أيضاً يستفاد من كونها وصفاً لصاحبها فتطابق صاحبها

(١) انظر تعريفات الحال في : منار السالك ١/ ٣١٧ ، هم الهوامع ١/ ٢٣٦ ، اللع لابن جني ،
اللع لابن برهان (مخطوط) ورقة ١٥٠ - ب ، شرح الفصول الحسني - مخطوط - ، شرح اللع
لثاني ١/ ١١٣ - ١١٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ١١٩ ، لب الإعراب ٧٣ ، لب الباب ٢٥ ،
اللبات فعمل البناء والإعراب ١٥٣ ، الباب في شرح الباب - مخطوط - التكت الحسان ٣٠ ب ، غاية
لاحيان ١٦ ، الوقور ٢١ ب ، شرح حدود النفاكي ١٢١ .

فيما يطابق به النعت الحقيقي ممنوعته ، إلا ما علم تخلفه . وهو الإعراب
والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتذكير . وإن كانت سببية رافعة
لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتأنيث والإفراد وفروعه
بالظاهر كما في النعت ، فتقول : جاء زيد قائماً أمه ، وجاءت هند قائماً أبوها ...
وما جاء مخالفاً لذلك لا بد من تأويله ^(١) .

وفي تصور العليمي — كما يتضح من نصه السابق — أن التطابق بين الحال
وصاحبها في الأفراد والتذكير وفروعهما لا يتم إلا إذا كانت الحال حقيقية
لا سببية . وهذا التصور غير دقيق ، لأننا إذا تتبعنا قسمي الحال اللذين أشار
إليهما نجد أن التطابق أمر لازم في كليهما لا سبيل إلى اغفاله ، ولكن وسيلة
هذا التطابق هي التي تختلف كما اختلفت في النعت ، إذ في الحقيقي يكون التطابق
في صيغة الحال نفسها ، فتفرد حين يكون صاحبها مفرداً وتثنى أو تجمع إذا كان
صاحبها مثنى أو مجموعاً ، وكذلك تذكّر أو تؤنث إذا كان صاحبها مذكراً أو
مؤنثاً . أما في السببي — ويمكننا أن نلحق به الجملة التي تقع حالا — فإن
الأفراد والتثنية والجمع يكون في الضمير العائد على صاحب الحال ، والأمر
كذلك في التذكير والتأنيث . وحسبنا أن نمثل هنا بما ذكره العليمي نفسه من
أمثلة لما ظنه إغفال التطابق بين الحال وصاحبها إذا كانت الحال رافعة لاسم ظاهر ،
فقد مثل بقوله : جاء زيد قائماً أمه ، وجاءت هند قائماً أبوها ، إذ الحال —
عنده — في المثال الأول مؤنثة وصاحبها مذكر ، على عكس المثال الثاني فالحال فيه
مذكورة وصاحبها مؤنثة . ومن ثم فقد ظن أنه فقد التطابق . وهذا غير صحيح ؛ إذ
التطابق موجود يدل عليه الضمير العائد على صاحب الحال في المثالين ، ولو لم يكن
هذا الضمير مطابقاً لسكان التركيب خطأ .

(١) حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي على التصريح ١/ ٣٦٩ .

وإذا كان التطابق موجوداً في الحال المشتق — حقيقياً أو سببياً — فهل هو كذلك في الحال الجامد؟ إن النحاة يعملون شرط الاشتقاق أحد الشروط الغالبة لا اللازمة ، وإذن فمن الممكن أن يكون الحال جامداً ، بل إن الحال تقع جامدة بالفعل في مواضع محددة ، فهل هي تنسم في هذه المواضع بالتطابق مع صاحبها أم أنها لا تتطابق معه؟ وما هو أسلوب تحقيق التطابق بينهما إن اتسمت به؟ إن ذلك يتطلب تحليل مواضع الحال الجامدة لإدراك وضعها من حيث التطابق مع صاحبها .

تقع الحال الجامدة — باطراد — في عشرة مسائل :^(١)

(١) أن تدل على تشبيه ضمنا ، نحو : كرزيد أسداً ، وبدت البنت قرأ ، وثنت المرأة غصناً .

فأسداً حال من زيد ، وغصناً حال من المرأة ، وقرأ حال من البنت . وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق . فأسداً مؤول بشجاع ، وقرأ مؤول بمضيئة ، وغصناً مؤول بمعتدلة .

(٢) أن تدل على مفاعلة ، نحو : البربعة زيدا يداً بيد .

(٣) أن تدل على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا .

(٤) أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه ، نحو : (قرأنا عربياً) فقرأنا حال من القرآن في قوله تعالى : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن) والاعتماد فيها على الصفة وهي عربياً . ونحو : (فيها يفرق كل أمر حكيم) أمراً من عندنا .

(١) انظر : شرح التصريح / ١ - ٣٧٠ - ٣٧٢ ، حاشية العليبي على التصريح (بهامشه) .

(٥) أن تكون دالة على سعر ، نحو : هذا البربتمه إردبا بكذا .
فإردبا حال من الماء ، وبكذا بيان لإردب .

(٦) أن تكون دالة على عدد ، نحو : (قم ميقات ربه أربعين ليلة)
فأربعين حال من ميقات ، وليلة تمييز .

(٧) أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل ، وله صورتان :

أ - أن يكون الشيء مفضلاً على نفسه باعتبار طور من أطواره .

ب - أن يكون مفضلاً على غيره .

(٨) أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : هذا مأك ذهباً .

(٩) أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : هذا حديدك خاتماً ، ومنه قوله تعالى ، (وتنحتون من الجبال بيوتا) .

(١٠) أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : هذا خاتمك حديداً ، فحديد حاله من خاتمك ، وهو أصل له ، ومنه قوله تعالى : (أسجد لمن خلقت طينا)^(١).

هذه هي المواضع العشرة التي يطرد وقوع الحال فيها جامدة ، وثم اتفاق بين جمهور النحاة على أن هذه الأحوال الجامدة ليست في درجة واحدة ، بل إنها تنقسم إلى مجموعتين^(٢) .

المجموعة الأولى ، تضم الحال الجامدة في المواضع الثلاثة الأولى ، والحال في هذه المواضع — باتفاق — مؤولة بالمشتق .

(١) صاحب الحال في الآية اختلف فيه النحاة ، قيل : هو ضمير المحذوف العائد على الموصول ، وقيل : إنه ليس بالضمير المحذوف العائد على الموصول لأن صاحب الحال لا يحذف ، وإنما هو الموصوف المحرور باللام . وعلى التقديرين فالعائدين أصل للمخلوق .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/٣٧٠ - ٣٧٢ .

والمجموعة الثانية ، تضم الحال في المواضع السبعة الأخيرة ، وهي — عند جمهور النحاة — غير مؤولة بالاشتق .

وقد ذهب بدر الدين بن مالك إلى أن المسائل التي يقع فيها الحال جامداً تؤول كلها بالاشتق ، بما في ذلك المسائل السبع التي ذهب جمهور النحاة إلى عدم تأويلها بالاشتق ، وذلك « لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب »^(١) ، وقد أول بالفعل الأمثلة التي رفض الجمهور تأويلها ، فأول قرآنا في المثال الرابع — كما ذكر اللقاني — بمقرأ ، وجعل الخامسة على معنى مسعراً ، والسادسة على معنى معدوداً ، والسابعة على معنى مطوراً ، والثامنة على معنى منوعاً ، والتاسعة على معنى مصوغاً ، والعاشر على معنى متأصلاً أو مصنوفاً^(٢) .

والواقع أن الخلاف بين بدر الدين بن مالك وجمهور النحاة يعود إلى محاولة كل فريق تحقيق التطابق بالصورة التي يفهمها ، أما الجمهور فقد وجد أن تحقيق التطابق ممكن بشيء من التأويل الذي لا تعسف فيه ، ولذلك أول للموضع الثالث الأول ، ووجد أن التأويل يعترف في المواضع الباقية فتركه ، وأما بدر الدين فقد وجد أن إيجاد التطابق بين الحال وصاحبها غاية يعترف بها النحاة ، ووجد أن التأويل أسلوب التزموا به لتحقيق هذه الغاية ، فلم يجد حرجاً في أن يعضى بالتأويل إلى أبعد غاياته ، وأن يؤول جميع المواضع التي تقع الحال فيها جامدة .

وتصور النحاة وبدر الدين بن مالك على السواء أن التطابق لا يتم إلا إذا

(١) التصريح ١/٣٧٢ .

(٢) السابق ، انظر أيضاً : حاشية العليمي على التصريح ١/٣٧١ .

تتحقق شرط الاشتقاق في الحال تصور واهم ، يعتمد على نظرة خاطئة إلى التطابق؛ إذ أن أساليب التطابق بين الحال وصاحبها تنوع ، وقد سبق أن أشرنا إلى نوعي التطابق في الحال المشتق، والأمر كذلك في الحال الجامد أيضاً ، فإن التطابق فيه بينه وبين صاحبه موجود ولكن أساليب تحقيقه تتعدد .

ففي المسألة الأولى نلاحظ أن التطابق بين الحال وصاحبه يتخذ صورة مباشرة. شأنه في ذلك شأن الحال المشتق ، إذ تخضع الحال للقواعد التي يخضع لها الحال الحقيقي من حيث الأفراد والتذكير وفروعهما، وبما يؤدي ذلك ورود أمثلة وقع فيها هذا النوع من الحال مثني أو جمعا . ومن ذلك قولهم في المثل : (وقع المصطرعان عدليّ غير) فعدي بالثنية حال جامدة من (المصطرعان) وإذا كان فريق من النحاة يرى أنه مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف، أي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما ، فإن فريقاً آخر منهم لا يؤول الأمثلة الواردة في هذه المسألة جملة بالمشتق . بل يرى وجود مضاف محذوف هو الحال^(١) . ونحن وإن كنا نرفض مبدأ التأويل جملة فمن الممكن فهم ما أحاط بالتأويل في هذا الموضع من دوافع ، وهو محاولة تفسير الحقيقة التي لا سبيل إلى الشك فيها ، وهي التطابق بين الحال وصاحبه في هذا الموضع .

وفي السائل : الثانية والرابعة والخامسة والسادسة يتخذ التطابق أسلوباً آخر ، إذ يدل عليه تعدد صيغ التركيب نفسه ، لا الصيغة المنصوبة وحدها ، ومن ثم فإن من المتصور عندنا أن الحال في هذه المواضع ليس الصيغة المنصوبة بحسب ، إذ لو كان ذلك صحيحاً لصح الوقوف عليها وحذف الصيغة الأخرى التالية لها ، ولو حدث ذلك ما صح المعنى ولا أفاد التركيب شيئاً ، ولو لاحظ النحاة ذلك لأغناهم عن الخلافات الكثيرة للعقدة في إعراب مثل هذه التراكيب .

(١) التصريح ١/ ٣٧٢ .

وفي المسألة الثالثة لا يستفاد التطابق من الصيغة مفردة ، ولا من الصيغ متعددة ، وإنما يستفاد من التركيب والموقف اللغوي جملة ، ويدل على ذلك أنه لو قيل : جاء الرهط رجلاً رجلاً ولم يكن في الرهط إلا رجل واحد ونساء فإنه لا يصح التركيب .

وأما في المسائل الأربعة الأخيرة فإن الحال فيها ليس في الواقع وصفاً لصاحبه ؛ فإن بينهما نوعاً من العلاقة التي لا تحتاج إلى تطابق ، إذ أن الحال يرتبط بصاحبه وينتمي إليه ، أو أن صاحبه هو الذي يرتبط به وينتمي إليه ، وهذا الارتباط والانتماء يجمعهما معاً من جنس واحد ونوع واحد وإن اختلفت بعد ذلك الدرجة ، ومن ثم فإنه لا حاجة إلى شيء من التطابق الشكلي أو الأساسي ؛ لأن الاتصال بين الحال وصاحبه في هذه المواضع فوق كل تطابق مهما كان نوعه .

وعلى هذا فإن التطابق بين الحال وصاحبه يأخذ الصور الآتية :

- (١) صورة مباشرة ، ويكون التطابق فيها بين الصيغة المنصوبة وصاحب الحال ، وذلك إذا كان الحال مشتقاً حقيقياً أو جامداً دالاً على تشبيهه .
- (٢) صورة غير مباشرة ، والتطابق فيها بين الضمير العائد مما يتصل بالحال (معمول الحال) وبين صاحب الحال . وذلك إذا كان الحال مشتقاً غير حقيقي .
- (٣) تعدد الصيغ الدالة على الحال ، وذلك في المسائل الثانية والرابعة والخامسة والسادسة

(٤) العلاقة بين التركيب والموقف اللغوي في المسألة الثالثة .

(٥) انتماء الحال وصاحبه إلى جنس واحد .

* * *

مُخَلَّصَة

نصل من هذا كله إلى أن النحاة قد استطاعوا أن يدركوا بوضوح وجود ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية ، وهي ظاهرة التطابق ، وكانت محاولاتهم الكثيرة للتقنين الدقيق لهذه الظاهرة أحد الأسباب التي أخصبت البحوث اللغوية بصورة عامة ، والنحوية بوجه خاص .

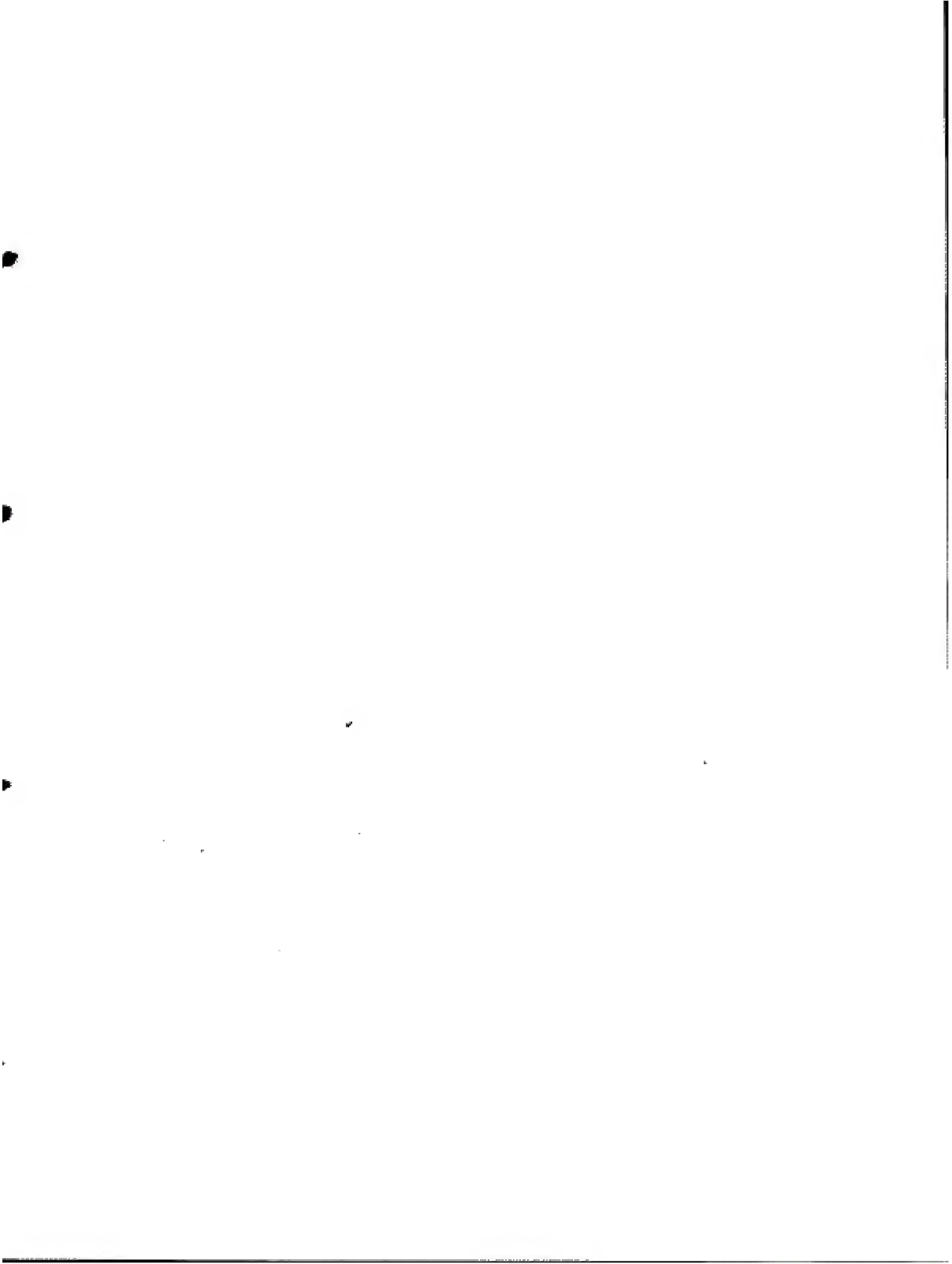
ذلك أنهم قد لمسوا - أثناء تقعيدهم للظاهرة - بعض الحقائق اللغوية التي كانت محور نظريات أصيلة في البحث اللغوي العربي ، ومن أبرز هذه الحقائق : قضية المناسبة بين اللفظ والمعنى ، وقضية سريان المعنى من المادة إلى كل مشتقاتها ، وقد أسهم النحاة بفكرهم الجاد في القضيتين ، حين مالوا في الأولى إلى تفسير العلاقة التي بين اللفظ والمعنى بأنها علاقة عرفية ، وذهبوا في الثانية إلى اشتراط ترتيب الأصوات في المشتقات طبقا لترتيبها في المادة ، تاركين للغويين التوسع إلى أبعد من هذا المجال ، وبذلك شاركوا في وضع القواعد العامة لقضية الاشتقاق اللغوي .

كما أنهم أدركوا - بتحليلهم أنماط العلاقات المختلفة التي تربط بين الصيغ وبعضها داخل التركيب ، ثم بين التركيب والموقف اللغوي - كثيرا من الحقائق الموضوعية ، التي تتمثل في وجود صور من التوافق والاتساق الذي يبلغ درجة التطابق يسم العلاقة بين :

- اللفظ المفرد ومدلوله .
- الموقف اللغوي والتركيب المعبر عنه .
- أجزاء التركيب اللغوي .

وإدراك النحاة لهذه الحقائق نقطة بدء موضوعية تصالح للبناء عليها ؛
لأن القواعد النحوية التفصيلية التي حاول بها النحاة الإحاطة بأبعاد هذه
الظاهرة تنقسم بكثير من الإسراف في التأويل والاختلاف بل والاضطراب
أيضا ، مردها جميعا إلى تلك الأخطاء الأساسية في المناهج النحوية ، وهي :
الخلط في المستويات اللغوية بين ما ينسب إلى اللغة وما ينتمى إلى اللهجات ،
ثم محاولة طرد القواعد النحوية بتطبيق قواعد القياس الشكلى^(١) .

(١) انظر : مناهج البحث عند النحاة العرب - بحث الطبع -



الباب الثالث
ظاهرة الترتيب

نظرة عامة :

التركيب حتمية لغوية إذا صح هذا التعبير ؛ إذ لا تستطيع لغة من اللغات أداء وظيفتها العقلية أو الاجتماعية دون الاعتماد على التركيب ، أى تأليف الأصوات فى صيغ ، ثم تركيب الصيغ فى جمل تهدف بها إلى تحقيق المقصود منها اجتماعيا أو عقليا . وليس ممكنا أن تكتفى لغة من اللغات بالاعتماد على الأصوات المنفردة ، ولا باللجوء إلى الكلمات المنعزلة ، لكن لابد من تركيب يرتكز على الترتيب ، ويشمل تأليف الأصوات والمفردات معا .

وايس من شك فى أن من الممكن - فى بعض الأحيان - أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغة المفردة ، ولكن المواقف اللغوية التى يفيد فيها كل ذلك محدودة بمجال جد محدود من العلاقات الاجتماعية ، ويستحيل أن تكتفى الإشارة أو الصوت فى تلبية الحاجات اللغوية الناتجة عن العلاقات الاجتماعية للظورة فى تشابكها وتعقدها ، كما يتعذر فى الوقت نفسه أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغ المفردة أو هى جميعا فى تصوير الأفكار الذهنية ونقلها والتعبير عنها ، وهى جزء هام يسمى التركيب اللغوى إلى تحقيقه ، ويهدف فى كثير من الأحيان إليه .

والترتيب ضرورة فى التركيب اللغوى ، فلا يستطيع أى تركيب لغوى أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلها ، وهو ترتيب داخلى أولا : إذ يؤلف الأصوات فى الصيغ والمفردات بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيراً دقيقاً ، ثم ترتيب بين الصيغ والمفردات ذاتها : ينظم بينها وينسق صلاتها . وبدون هذا التأليف للأصوات تفقد الصيغ معانيها المقصودة

فلا يحقق التركيب غايته ، ومن غير هذا التنظيم بين الصيغ والفردات يضطرب التركيب اللغوى ويصبح جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال .

وإذا فظاهرة الترتيب - أولا - تشمل أمرين : أولهما التأليف بين الأصوات ، وثانيهما التنظيم بين الصيغ . ثم هي - ثانيا - ليست مقصورة على اللغة العربية وحدها ، كما أنها ليست خاصة بالأسرة السامية كلها ، وإنما هي ظاهرة واضحة في اللغات الإنسانية بأسرها . أو بتعبير أكثر دقة : هي ظاهرة من الظواهر التي تنسم بها اللغات الحية التي تعايش الجماعات الإنسانية المتطورة ذهنيا واجتماعيا . ولذلك فإن الشيء الذي تختص به اللغة العربية ليس الترتيب مجردا ، وإنما هو النمط الخاص الذي تسير عليه اللغة ، وتخضع له في محاولتها تلبية الحاجات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة ، أى في تعبيرها عن الأفكار الذهنية والعلاقات الاجتماعية على السواء . فما هي سمات هذا الترتيب ؟ وما القواعد العامة التي تحكمه في اللغة وفي النحو ؟

ترتيب الأصوات في الصيغ :

ليس من شك في أن دراسة النظام الذي يخضع له ترتيب الأصوات داخل الصيغ عمل صرقى ؛ لأن الصرق هو العلم الذى يدرس الصيغ والفردات من حيث ترتيب أصواتها وأصالتها وزيادتها واشتقاقات الصيغ . . . الخ هذه الدراسات التي يرتكز فيها هذا العلم بصورة أساسية على الناحية الشكلية من الصيغة أو الكلمة تاركا لعلم المعاجم دراسة الدلالات المعجمية . ومع أن هذه الدراسة تدخل في البحث الصرقى ، فإن الفصل بين مادى النحو والصرف ليس حاسما في البحث اللغوى ، ومن ثم فإن من الممكن أن نلاحظ - بصورة سرية وموجزة - الأسس التي يعتمد عليها ترتيب الأصوات في الصيغ

والفردات ، باعتبار أن هذه الأسس تمثل وحدة من الوحدات الأولى في التركيب النحوى .

وبتحليل ما قدمه اللغويون العرب ، ونحاتهم وصرفيوهم ، عن القوانين التى تحكم ترتيب الأصوات فى الصيغ يتضح أنهم سلموا بوجود مؤثرين لهما أهمية كبرى فى هذا المجال .

أول هذين للمؤثرين هو ما انتبهوا إليه من وجود ما اصطلاحوا على تسميته بالمادة اللغوية . فكل صيغة من الصيغ يجب أن ترتب الأصوات فيها على حسب الترتيب الذى تخضع له مادتها اللغوية ، وسواء فى ذلك الصيغ المجردة أو المزيدة ؛ إذ أن فقدان هذا الترتيب على أى صورة من الصور - كتقديم بعض الحروف على بعض أو تأخير بعضها عن بعض - يسلم إلى الاضطراب فى ترتيب الأصوات ، ومن ثم يفقد الصيغة ما يراد بها من دلالة محددة .

والمؤثر الثانى هو ما انتهى إليه علم الصرف من قواعد ووصل إليه من قوانين يجب أن تراعى فى ترتيب الأصوات داخل الصيغ والفردات ، ومن ثم فإن عدم مراعاة هذه القواعد ينتهى بأن تفقد الصيغة ما يقصد بها من معنى خاص ، وسواء فى ذلك أكان عدم الخضوع لهذه القواعد ناتجا عن عدم مراعاة ما انتهى إليه فى علم الصرف من قواعد الذكر أو الحذف أو القلب أو التسكرين أو الاشتقاق أو التعويض ، أم كان مرده إلى تطبيق بعض هذه القواعد وعدم تطبيق بعضها ؛ إذ أن القواعد الصرفية - فى نظر اللغويين العرب - تمثل سلسلة لا انفصام بين حلقاتها ، بحيث تعد محاولة الأخذ ببعضها وتجاهل بعضها الآخر عملا ممتعا فى الجهل بطبيعة القوانين الصرفية ذاتها .

وعلى ذلك فإن أبة عملية من عمليات الاشتقاق الصرفى يجب أن يخضع

ترتيب الأصوات فيها للمؤثرين السابقين معا ، وسنضرب مثالا على ذلك نحو :
 (استفتاح مدروس) . فلن كلمة (استفتاح) قد خضعت أولا لترتيب المادة ،
 هذا الترتيب الذى يصطلح عليه بجعل النون فاء الكلمة ، والناء عين الكلمة ،
 والجيم لام الكلمة ، ثم رتب حروف الزيادة فيها طبقا لقواعد الصرف وقوانينه
 فقدمت الألف فالسين فالتاء للدلالة على الطلب السابق والجهد المبذول ، ثم
 زيدت ألت الاستفعال بين العين واللام . والأمر كذلك فى (مدروس) أيضا ؛
 فإن ترتيب الأصوات فيها خضع أولا لترتيب الأصوات فى المادة ، ثم لما يفرضه
 قواعد علم الصرف وقوانينه . ولو أن أيا من هاتين الكلمتين اضطرب ترتيب
 الأصوات فيها بحيث خرج عما يفرضه كل من هذين المؤثرين لما صلحت أى
 منهما للدلالة على ما يقصد بها من دلالة محددة ومعنى خاص .

* *

ترتيب الصيغ فى التركيب :

إن تحليل الاتجاهات العامة فى التراث النحوى بغية الوقوف على القواعد
 الأساسية التى توصل إليها النحاة فى ظاهرة الترتيب فى التراكيب اللغوية
 يكشف عن تصور محدد للنحاة العرب حول هذه القواعد . إذ أن التراكيب
 اللغوية تقبع فى ترتيبها قانونا دقيقا يلحظ فيه تأثير هذا الترتيب بمؤثرات ثلاثة:

المؤثر الأول : التأثير فى المضمون .

والمؤثر الثانى : العمل .

والمؤثر الثالث : الترابط بين الصيغ .

ونحب أن نسجل - بادىء ذى بدء - أن هذه المؤثرات الثلاثة لا توجد
 بصورة مباشرة فى التراث النحوى ، وأن التوصل إليها لذلك يقسم بصعوبتين:

أولهما استخلاص الشكل العام لنظام الترتيب في الجملة العربية من خلال الركام الهائل الذي يحتويه التراث النحوي ، وثانيهما تحليل هذا الشكل لمعرفة المؤثرات المباشرة فيه . وفي كل ذلك صعوبات عدة ؛ لما يتطلبه من الوقوف الدقيق على التراث النحوي ، ثم الإلمام الكامل بالأساليب اللغوية ، لتجنب ما ساء يكون قد وقع في البحث النحوي من أخطاء .

وإني لأرجو أن يكون تحليلنا لهذه المؤثرات الأساسية في ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية في الفصول التالية نقطة بدء موفقة لدراسة نظام الجملة وتحديد جميع المؤثرات فيها وفيه .

الفصل الأول التأثير في المضمون

- ١ - مفهوم هذا المؤثر .
٢ - دراسة تطبيقية .

هذا هو المؤثر الأول في ترتيب الصيغ داخل التركيب اللغوي ، وللقصود بالتأثير في المضمون كما ذكر الرضى « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً »^(١) وحكمه هو التصدر ، فيجب أن يكون في صدر الجملة . « كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتعضيض وإن وأخواتها وغير ذلك »^(٢) . ويؤيده ما ذكره ابن الحاجب في أماليه من أن « سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتعضيض وإن وأخواتها »^(٣) . وقد يبدو بين الرضى وابن الحاجب خلاف ؛ إذ أن الرضى يجعل سبب التصدر هو التأثير في مضمون الكلام وتغيير معناه . ويؤيده ما ذكره ابن الأنباري نقلاً عن البصريين .^(٤) على حين يذكر ابن الحاجب أن السبب في ذلك هو الدلالة على بعض ما يفيد الكلام

-
- (١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ - ٢٤٣ (والنسخة مرققة خطأ ٢٢٢ - ٢٢٣) .
(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٤٣ ، وفي النسخة خطأ مطبعي وهـ وحروف (التنبيه) وصحتها ما أثبتناه .
(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٤٣ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠١ .

من معان . والواقع أنه لا خلاف بين الرجلين ، إذ أن الأدوات المتصدرة تفيد بعض ما يفيد التركيب بحملته ، وهي — في الوقت نفسه — تغير من مضمون التركيب بما تضيفه إلى هذا المضمون من معنى جديد . فالرضى نظر إلى هذا المعنى الجديد الذي تضيفه ، وما يحدنه هذا المعنى من تغيير فيما يفيد التركيب من معان . أما ابن الحاجب فقد نظر إلى وحدة التركيب اللغوي ، وتأثير الصيغ المتصدرة في بعض ما يقصد إليه ويدل عليه . ويؤيد وحدة المفهوم بين الرجلين وحدة الأمثلة التي قدماها ، إذ لو كان بينهما خلاف حقيقي لا نمكس ذلك في الأمثلة التي قدماها كل منهما .

- وهذا التحديد لمفهوم المؤثر الأول — وهو التأثير في مضمون الكلام — أفضل مما ذكره صاحب البسيط ، إذ قال : « الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشارة على العلم في قولك : هذا زيد — وإن كان العلم أعرف — لتضمنه معنى الإشارة » ^(١) .

وتحديد الرضى وابن الحاجب يفضل ما ذكره الاستراباذي من ناحيتين :

الأولى : أن تعريف الرضى وابن الحاجب أكثر شمولاً ودقة ، أما أنه أكثر شمولاً فلأن محوره هو التأثير في مضمون التركيب ، سواء كان المؤثر اسماً أو حرفاً ، وأما أنه أكثر دقة فلأنه ارتكز على التحليل المباشر للتركيب اللغوي ، على حين اعتمد تعريف الاستراباذي على استيعاب معان لا تخضع للتحليل العلمي . ولذلك وجد الرضى وابن الحاجب أمثلة عدة توضح ما قصدها وتبين ما حددها ، على حين لم يجد الاستراباذي إلا مثالا واحداً ينطبق عليه ما ذكر .

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣ .

والثانية : أن تعريف الاسترأباذى يعتمد على نوع من المصادر المذهبية ،
وهي قابلة للمناقشة ، إذ أن الزعم بأن اسم الإشارة يتضمن معنى لا يتضمنه
العلم يمكن أن يرد بأن العلم أيضاً يتضمن معنى لا يتضمنه اسم الإشارة ، وهو
ما يفقده من تحديد دقيق لا سبيل إلى الاشتراك فيه . وتعريف الرضى وابن
الحاجب يخلو من هذه المصادر ، إذ أنه يبدأ من التركيب اللغوى لا من فكرة
سابقة عليه .

والصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام قد تكون عاملة ، كما يمكن أن
تكون غير عاملة ، ولكنها سواء عملت أم لم تعمل لها الصدارة فى التركيب
اللغوى ، وذلك لأن صدارتها للتركيب ليست مستمدة من عملها ، وإنما هى
ممتدة عن تأثيرها فى المضمون ، وعلى ذلك فإنه لا تناقض بين ما يوجبه تأثيرها
فى مضمون التركيب من حتمية التقدم ، وبين ما قد يميزه نوع عملها من إمكان
التأخر ؛ لأن نوع العمل وما ينتج عنه من جواز تقدم الممول أو عدم جوازه
مقيد بما عدا هذا النوع من الصيغ التى تغير معنى الكلام وتؤثر فى مضمونه .

والصيغ التى يتحكم تصدرها عند النجاة لتأثيرها فى مضمون الكلام هى
الصيغ التى تفيد : النفى أو التنبيه أو الاستفهام أو التحضيض أو التأكيد
أو الشرط أو التعجب ، وأيضاً كم الخبرية وضمير الشأن . والواقع أن هذا
الحكم الذى يطلقه النجاة من ضرورة تصدر هذه الصيغ يحتاج إلى تحليل عميق
لأبعاده وتحديد دقيق لمعناه ، إذ أن التصدر يتضمن بالضرورة وجوب تقدم
الصيغة على كل الصيغ الأخرى فى التركيب اللغوى . وهذا الحكم يصدق فى
بعض الصيغ السابقة - كأدوات الشرط والاستفهام - دون بعض ، كصيغ النفى
والتأكيد ، فإن أدوات النفى - مثلاً - كما تكون فى صدر التركيب تقع كذلك
فى أثنائه أيضاً . إذ كما تقول : لم يحضر محمد ، تقول : محمد لم يحضر . وإذا فاذ

يعنى النجاة بالتصدر ؟ وهل هو حكم عام فى كل الصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام ؟ وهل وقع النجاة فى تناقض مع الواقع اللغوى الذى لاشك فيه والذى يقرر أن بعض الصيغ ذات التأثير فى مضمون الكلام تقع فى حشو الكلام لا فى صدره ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب أولاً دراسة الصيغ التى قرر النجاة لها هذا الحكم ، وتحليل العلاقات التى جمعتها والصلات التى ربطت بين بعضها وبعض . مما أوحى للنجاة سلكها فى حكم ورصفها فى قاعدة .

الاستفهام .

يتحتم — عند النجاة — أن تتصدر صيغ الاستفهام الجملة فى كل تركيب لغوى — سواء كانت صيغ الاستفهام اسمية أو حرفية ^(١) ، وسواء كانت الجملة الداخلية عليها اسمية أو فعلية . ويستوى فى هذا الحكم كون صيغة الاستفهام للتصديق أو للتصور ، ^(٢) أى سواء كانت تهدف إلى السؤال عن مضمون الجملة أو تقصد إلى الاستفسار عن طرف من أطرافها .

والمختص بطالب التصديق أم المنقطعة وهل .

والمختص بطالب التصور أم المتصلة ومن وما وأين (وأيان وأنى) ومتى وكى وكيف وأى ولماذا .

وتستعمل الهمزة للسؤال عن أيهما فهى مشتركة بينهما ^(٣) .
والواقع اللغوى يؤيد ما قرره النجاة من وجوب تصدر أدوات الاستفهام وسبقها جملتها ؛ إذ المحفوظ من الأساليب اللغوية يؤكد أن الصدارة هى الموقع

(١) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٠١/١ .

(٢) الجنى الدانى فى توضيح حروف المعاني غير مرقم ، رسالة فى حروف المعاني ، شرح اللغ ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ ، الباب العسكرى ٣٦٧ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر ٣/٤ ، وحاشية الدسوقي على المنى ١٦/٢ ، ١١/١ ، ٥٦ ، هم الهوامع ٢٥٤/١ ، اللغ لابن برهان — مخطوط — ٨٩ ب — ٩٠ ب .

الذى تحتله هذه الأدوات في بداية الجمل فيما عدا (أم) ، فإنها تقع في أثناء التركيب وقع ذلك فإنها تنصدر جملة ، ومن ثم لا تتناقض مع الحكم الذى قرره النحاة من وجوب التنصير ، وما يؤيد ذلك قوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور) وقول علقمة بن عبدة : ^(١)

هل ما علمت وما استودعت مكتوم إذ حبلمها إذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

كذلك يجب عند النحاة ترتيب جملة الاستفهام ، أو بتعبير أدق : إعادة ترتيب الجملة بحيث تصور في دقة المستفهم عنه ، سواء كان المستفهم عنه الزمان أو المكان أو الذات أو الكيف أو السكم أو العلة أو النسبة . فيجب أن يعقب أدوات الاستفهام المستفهم عنه إذا كانت حروفاً ، كما يجب أن توضع في الاعتبار من حيث العمل إذا كانت أسماء . أى أن يوجه العامل التالى لها توجيهها يتناسب مع السؤال بها . أما فى (كم) و (أى) فإنه يجب فضلاً عن ذلك أن يعقب صيغة الاستفهام فيهما المستفهم عنه صراحة ، منصوباً مع كم ، ومجروراً مع أى . شأنهما فى ذلك شأن الترتيب بين صيغ الاستفهام الحرفية ومدخولاتها . وهذا هو معنى قول النحاة : إن كم بحسب مميزها ، وإن أى بحسب ما تضاف إليه ^(٢) .

الشرط :

يوجب النحويون أن تنصدر أدوات الشرط الجمل التى تدخل عابها ، ومن ثم لا يميزون أن تقع أداة الشرط حشواً فى الكلام ، أى أنه لا يجوز عندهم أن يجعل ما يقع قبلها من الصيغ عاملاً فيها ، كما لا يجوز أن يعمل

(١) انظر : ديوانه ٤٣ ، الأشباه والنظائر ٦/٤ ، طبقات خول الشعراء ١١٧ .

(٢) انظر : الجنى الدانى — مخطوط الحروف الثمانية ، رسالة فى أى — مخطوط — رسالة فى حروف المائى — مخطوط ، رسالة فى النحو للفتالى : باب الاستفهام .

ما بعدها فيما قبلها ، ^(١) إذ أنه في الصورة الأولى — أى إذا عمل ما قبلها فيها — لن تكون لها الصدارة ، كما أنها في الصورة الثانية تفقد الصدارة بما تقدم من معمول وإن كان أصله التأخير .

كذلك يجب عند النجاة أن تلى هذه الأدوات صيغ معينة ، مع نوع من الترتيب بين هذه الصيغ يوجبونه ، إذ تلى أداة الشرط المصدرة الفعل ، إما المضارع أو الماضي ، فإذا كان مضارعاً اشترط فيه أن يكون غير دعاء وغير مسبوق بتنفيس ، ويستوى بعد ذلك أن يكون مثبتاً أو منفياً بلا أو لم . أما إذا كان ماضياً فإن شروطه ألا يكون دعاء أو جامداً ، وألا يكون مسبوقاً بقدر أو بحرف من حروف النفي ^(٢) .

والواقع اللغوي يؤيد ما أوجبه النجاة من ضرورة تصدر أدوات الشرط في أول الجمل الشرطية . وليس في النصوص اللغوية المحفوظة ما يتناقض مع ما قرره النجاة من فساد التركيب الذي تقع فيه أداة الشرط حشواً في الكلام . ولكن من النصوص اللغوية ما يؤكد عدم اشتراط وقوع الفعل ماضياً أو مضارعاً بعدها ، إذ أن ما روى من نصوص يوضح أن من الممكن أن تقع بعدها الأسماء الظاهرة أو الضمائر ، وإن لم يرد ما يميز وقوع فعل الأمر بعدها .

ويشهد لوقوع الأسماء الظاهرة بعد أدوات الشرط آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله تعالى : (إذا السماء انشقت ...) ، الآيات وقول كعب بن جعيل التغلبي ^(٣) :

(١) من المواضع التي كانت محوّر خلاف بين النجاة تقديم ..ول جواب الشرط على أداة الشرط ، فقد أجازوه السكوبيون مستندين إلى أن الأصل تقديم الجواب على الأداة ، انظر : الانصاف في مسائل الخلاف ٣٦٣ — ٣٦٧ .

(٢) انظر : جمع الموامع ٥٩/٢ .

(٣) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الدرر اللوامع ٧٦/٢ ، وكعب شاعر أموي غل ، وهو الذي رفض أن يهجو الأنصار حين طلب إليه يزيد بن معاوية ذلك . ودله على الأخطل . انظر : الشعر والشعراء ٢٤٧ ، طبقات غول الشعراء ٤٨٥ ، الموشح ٨١ ، المؤلف ١١٤ .

صنعة نابتة في حـاثر . أينما الريح تميلنا نمل
وقول عدى بن زيد^(١) :

فتى واغسل بينهم يحيو . ويعطف عليه كأس الساق
ويشهد لوقوع الضمائر بعدها قول لبيد بن ربيعة^(٢) :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب . لعلك تهديك القرون الأوائل
وقول السموءل بن عاديا النسائي اليهودي^(٣) :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيها . فليس إلى حسن الثناء سبيل
وقول هشام المري^(٤) :

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن . ومن لا نجره بمس منا مفزعاً

التمعجب :

صيف التمعجب كثيرة ، منها ما ورد في الكتاب وما جاء في السنة وما حفظ
عن العرب ، فما ورد في الكتاب قول الله تعالى : (كيف تكفرون بالله
وكنتم أمواتاً فأحياكم) ، وما جاء به السنة قول النبي لأبي هريرة رضي الله
عنه : (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) ، وما روى عن العرب قولهم : لله
دره فارساً^(٥) .

(١) انظر : هم الهوامع ٥٩/٢ ، الدور اللوامع ٧٥/٢ - ٧٦ ، وفي البيت روايات متعددة
أشهرها ما ذكرناه .

(٢) انظر : هم الهوامع ٥٩/٢ ، الدور اللوامع ٤٠/١ ، ٧٥/٢ ، الشعر والشعراء ٩١ .

(٣) انظر : هم الهوامع ٥٩/٢ ، الدور اللوامع ٧٥/٢ .

(٤) المصدران السابقان . وهشام شاعر أموي معاصر لجرير والفرزدق وذو الرمة . انظر :

طبقات غول الشعراء ٤٧٢-٤٧٥ .

(٥) انظر : التصريح على التوضيح ٨٦/٢ ، أوضح المسالك ١٦٥ .

وعلى الرغم من تعدد الصيغ التي تفيد التعجب فإن البحث النحوي لم يتناول منها بالتفصيل غير صيغتين هما : (مَا أَفْعَلَهُ) و(أَفْعَلْ بِهِ). وقد أضاف إليها بعض النحاة صيغة ثالثة^(١) ، ولكننا سنقتصر نحن هنا على درس إحدى هاتين الصيغتين ، وهي التي تنصدها (ما) الدالة على التعجب .

يقرر النحاة أنه يجب أن تنصده ما التعجبية جملة التعجب ، ويمنعون أن تقع حشوا في الكلام . ولهذا لا يميزون أن يتقدم عليها معموها^(٢) . كذلك يوجب النحاة أن تلي (ما) التعجبية صيغة محددة هي أَفْعَلْ^(٣) . وعلى الرغم من اختلافهم في هذه الصيغة اختلافا يصل إلى درجة التناقض — إذ يرى البصريون أن هذه الصيغة فعل ماض وأن فتحتها تبعاً لذلك فتحة بناء وبوافقهم في ذلك الكسائي وهشام ، على حين يرى بقية الكوفيين أنها اسم وأن فتحتها بناء على ذلك فتحة إعراب^(٤) — على الرغم من كل هذا الخلاف فإنهم متفقون على أنه يجب أن تلي (ما) هذه الصيغة ، ولا يميزون أن يفصل بين ما وبينها فاصل ، ويستوى في الفصل كون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرها^(٥) . كذلك يوجب النحاة أن تلي هذه الصيغة (صيغة أفعل) المتعجب منه أو ضميره ، فيقال : ما أحسن محمد أو محمد ما أحسنه . ولا يميزون الفصل بين صيغة أفعل وبين ضمير المتعجب منه مطلقاً ، وباتفاق . كذلك لا يميزون باتفاق الفصل

(١) حاشية العليمي على التصريح ٨٦/٢ — ٨٧.

(٢) منار السالك ٤٣/٢ ، التصريح ٩٠/٢ .

(٣) يميز النحاة زيادة (كان) بين (ما) و (أفعل) للدلالة على المضي ، ولذلك فإنها عند بعضهم تسكوت ملغاة ولا عمل لها . وهذا هو الاستثناء الوحيد من حكمهم عدم جواز الفصل بين ما وأفعل . انظر تفصيل ذلك في شرح المقصد ١٥٠/٧ .

(٤) انظر : أوضح السالك ١٦٣ . منار السالك ٣٩/٢ — ٤٠ ، شرح التصريح ٨٧/٢ ، شرح المقصد ١٤٣/٧ ، الانصاف ٨١/١ . وأيضاً : إصلاح الخلل ٤٣

(٥) التصريح على التوضيح ٩٠/٢

بين صيغة (أَفْعَلْ) وبين التعجب منه - إذا كان اسماً ظاهراً - بأجنبي . أما الفصل بينهما بالظرف أو بالجار والمجرور فوضع خلاف ، إذ يمنع جمهور النحاة وعلى رأسهم الأخفش والبرد ، على حين يميزه بعضهم وعلى رأسهم الفراء والجرى والمازنى والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين ، مستدلين بتول أوس بن حجر ^(١) :

أقيم بدار الحزم مادام حزمها وأخر - إذا حالت - بأن أتحولا

فقد فصل بين صيغة : آخر (أَفْعَلْ) وبين معمولها ، ويقيسون عليه الفصل بين صيغة (أَفْعَلْ) وبين معمولها أيضاً . هذا إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بصيغة (أَفْعَلْ) وأما إذا تعلقا بمعمول هذه الصيغة فلا خلاف بين النحاة في عدم جواز الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور ^(٢) . فلا يجوز في نحو : ما أحسن معتكفاً في المسجد : ما أحسن في المسجد معتكفاً .

وبذلك يتضح أن النحاة قد لاحظوا ضرورة الترتيب الدقيق في صيغة التعجب الأولى ، وهو أمر محتوم في صيغة التعجب الثانية وإن خلت من وجود (ما) في صدرها . وأما نعم وبئس ونحوهما - وهى صيغ التعجب الثالثة - ففيهما خلاف بين النحاة يعود إلى الأساليب الكثيرة التى يمكن أن تردا فيها ^(٣) . وهو مالا سبيل إلى تفصيله هنا ، ويكفى أن نقرر أن النحاة - على الرغم مما بينهم من خلاف كثير في نعم وبئس - يتفقون على عدم جواز تقدم معمولها عليهما ^(٤) ، وهو ما يؤيده الواقع اللغوى وإن لم يتفق النحاة على علته .

(١) روى وهذا البيت في شعراء النصرانية بصورة أخرى تجعله لا شاهد فيه ، انظر : شعراء النصرانية ٤٩٤/٢ .

(٢) التصريح على التوضيح ٩٠/٢ .

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١ .

(٤) التصريح ٩٤/٢ ، منار السالك ٥٠/٢ ، غاية الاحسان ٦٩ ، الذكوت ٦٤ ب .

وحسبنا أن نصل إلى أن الواقع اللغوي تطرد فيه صدارة (ما) التعجيبة الجملة التعجب وإن لم تتصدر التركيب اللغوي جملة .

ضمير الشأن :

ويسمى أيضاً ضمير الحال وضمير القصة ، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول ، وتطلق عليه اصطلاحات أخرى . بيد أن هذه الاصطلاحات الأربعة هي أشهرها . « وهو الضمير المبين بجملته عائداً على متأخر لفظاً ورتبة »^(١) . والقصد من هذا الأسلوب هو استثارة ذهن السامع وشحن رغبته وإذكاء تشوفه ، ولذلك يلقي إليه بادیء ذی بدء ضمير دون أن يتقدم مرجعه ، فيلفت انتباهه ويوقظ حاسة الترقب عنده ، ثم يلقي إليه بما يريد ، ولذلك يشترط النجاة في هذا الأسلوب شروطاً ، ليتحقق ما يهدف إليه للكلم عند استعماله^(٢) .

أولها : أن يتصدر ضمير الشأن . بحيث يعود على ما بعده لاعلى ما قبله .
ثانيها : أن تقع الجملة المفسرة له بعده . فلا يصح أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

ثالثها : أن مفسره لا يكون إلاملة . خلافاً للاخفش والكوفيين الذين أجازوا تفسيره بمفرد .

رابعها : أنه لا يتبع بتابع . فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

خامسها : أنه ملازم للإفراد . فلا ينثني ولا يجمع .

(١) انظر: معنى اللبيب ٤٩٠ ، حاشية السوق على المفتي ١٧٥/٢ تحفة الفريب — مخطوط .
(٢) انظر: معنى اللبيب ٤٩٠ — ٤٩١ ، حاشية السوق على المفتي ١٧٥/٢ — ١٧٦ ، حاشية الأمير على المفتي ١٠٣/٢ ، شرح شواهد المفتي ٢٩٦ ، رسالة في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة — مخطوط — ١٠١ — ١٠٣ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٣٧/٢ .

سادسها : أنه يقع في موضع رفع أو نصب ، إما بالابتداء أو بأحد نواسخه .
وهذه الشروط في الواقع يمكن أن تنقسم إلى قسمين : شروط في الضمير ،
وشروط في مفسر الضمير ، وكلا هذين النوعين من الشروط لابد منه ليحقق
هذا الأسلوب غايته عند المتكلم والسامع معا . فإثارة تشوف السامع يستدعي
أن يتصدر الضمير ، وأن يتأخر مفسره ، كما تستلزم عدم ارتباطه بجملة سابقة
عليه . ولذلك فإنه لا يعمل فيه غير الإبتداء أو أحد نواسخه ؛ لأن النواسخ
في الواقع ليست جملا منفصلة وإنما هي نوع من التحديد لجملة الإبتداء في
الدرجة أو في الزمن . كما يتطلب أيضاً أن لا يتبع بشيء حتى لا ينفصل عن الهدف
الأساسي من التركيب .

وأما الشرطان اللذان يجب تحققهما في مفسره فلا بد منها أيضاً ؛ إذ أن
من المحتم أن يلي المفسر هذا الضمير ليسكون موضعاً لما أبهم منه ، كما أنه ينبغي
أن يكون جملة — وهو اتجاه الجمهور — لأن إثارة الانتباه التي تستكمل
الضمير المتقدم بإحداثها يجب أن تكون حول علاقة ما ، وهي لا تحتلها إلا
جملة ، إذ لا يقصد بالإثارة لفت النظر إلى شيء أو طرف .

وأما الشرط الخامس وهو ملازمة هذا الضمير للأفراد فإنه يكشف عن
أن هذا الأسلوب قريب من أساليب الأمثال ، فلا ينبغي التصرف فيه

والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر هذا الضمير ، بحيث
لا يعمل ما بعده قوماً قبله ، كما لا يعمل ما قبله فيه أو قوماً بعده ، ولا يستثنى
من ذلك إلا النواسخ حيث إنها لا تعدو كونها محددة لزمن التركيب المثبت
أو درجته . وتختص كان وأخواتها بتحديد الزمن ، على حين تفيد إن وأخواتها
وظن وأخواتها الدرجة متنوعة بين التأكيد والتوهم . وليس في النصوص
المروية — على تنوعها وتعدد مستوياتها — ما يتناقض مع ما قرره النحاة
في هذا المجال .

كم الخبرية وكأى :

تنقسم (كم) إلى : استفهامية ، بمعنى أى عدد ، قليلاً أو كثيراً ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء . وخبرية ، بمعنى عدد كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ^(١) . وقد سبق أن ذكرنا أن كم الاستفهامية يجب تصدرها شأنها في ذلك شأن غيرها من أدوات الاستفهام ^(٢) .

وأما (كم) الخبرية فقد أوجب النحاة أن تصدر الكلام كأختها الاستفهامية « لشركتها كم الاستفهامية في اللفظ » ^(٣) « فلا تقول : ضربت كم رجلاً ، ولا : ملكت كم غلاماً » .

ولذلك لا يجوز عند النحاة أن يعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها ، كذلك لا يجوزون أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، حتى لا تفقد الصدارة لفظاً في أى صورة من الصور .

ويوجب النحاة أيضاً أن يلي (كم) مميزها . ويكون مفرداً كثيراً وجمعاً قليلاً ، حتى إن المكبرى حكم بشذوذه في شرح الإفصاح ، ولجأ بعض النحاة إلى تأويله بمعنى المفرد ^(٤) .

والشاهد على اتصال (كم) بمميزها المفرد قول الفرزدق ^(٥) :

كم عمة لك يا جرير وخالة فداء قد حلبت على عشارى
والشاهد على اتصال كم بمميزها الجمع قوله الآخر ^(٦) :

كم — لوك باد ماسكهم ونعيم سوقه بادوا

(١) أوضح السالك ٢٥١ — ٢٥٢ ، منار السالك ٢٥٦/٢ ، شرح التصريح ٢٧٩/٢ ، حاشية العليمى على التصريح بهامشه ، شرح ابن عقيل ٣٣٠/٢ ، معنى اللبيب ١٥٧/١ .

(٢) انظر الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الدراسة .

(٣) اللغ لابن برهان — مخطوط — ٦٢ أ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٣٣٠/٢ ، معنى اللبيب ١٨٥/١ ، الامير على المعنى ١٥٨/١ ، الدسوقي على المعنى ٢٦٨/١ ، تحفة الغريب — مخطوط — .

(٥) انظر : هم الهوامع ٢٥٤/١ — ٢٥٥ ، ديوان الفرزدق ٤٥١/٢ .

(٦) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الدرر اللوامع ٢١١/١ ، شرح التصريح ٢٧٠/٢ ، معنى اللبيب ، الدسوقي على المعنى ٢٦٩/١ ، شرح شواهد المعنى ١٧٤ .

وفي الاستشهاد بهذا البيت الأخير نظر ؛ إذ أنه لم يذكر سواه في كون
مميزكم الخبرية جمعا ، ثم إنه مجهول القائل (١) . وذلك مما يدعم اتجاه جمهور
النحاة الذين يرون أن الأفصح كون مميزكم الخبرية مفردا لا مجموعا .

وإذا كان حكم (كم) هو وجوب التصدر ، ووجوب أن يليها مميزها ،
فهل يجوز الفصل بينها وبين مميزها أو لا يجوز ؟ .
إن النصوص المروية تكشف عن أن الفصل بين كم ومميزها جائز . فقد
قال القطامي : (٢)

كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإفتار أحتمل
وقال أنس بن زعيم : (٣)

كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه
وأما (كأى) — ويجوز أن تكتب أيضا بالنون، أى (كأين) — فإسها
تقييد ما تقيده كم الخبرية من التكثير (٤) ، ولذلك يحتم النحاة تصدورها — شأنها
في ذلك شأن كم — مستندين في ذلك إلى المروى من النصوص اللغوية ،
إذ يكشف الاستقراء لها عن تصدورها ، كما يكشف عن أن مميزها لا يكون جمعا ،
وقد نص على ذلك السيوطي في الجمع (٥) ، ومن ذلك قول الشاعر (٦) :

(١) المصادر السابقة .

(٢) الدرر اللوامع ٢١١/١ ، هم الهوامع ٢٥٤/١ .

(٣) هم الهوامع ٢٥٤/١ ، الدرر اللوامع ٢١٢/١ .

(٤) انظر : الدسوقي على المغني ٢٧٠/١ ، الأمير على المغني ١٥٩/١ ، تحفة الغريب -

مخطوط - ، شرح ابن عقيل ٣٣٠/٢ ، شرح التصريح ٢٨١/٢ .

(٥) ٢٥٥/١

(٦) انظر : هم الهوامع ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، الدرر اللوامع ٢١٢/١ - ٢١٣ .

الدسوقي على المغني ٢٧١/١ ، منار السالك ٢٥٩/٢ ، شرح التصريح ٢٥٩/٢ ،

شرح شواهد المغني ١٧٤ . وهذه الآيات مذكورة في بعض المصادر السابقة وقد أبدلت

فيها كلمة كأين بكلمة كأن خطأ .

وكأين لنا فضلا عليكم ونعمة قديما ولا تذكرون ما من منعم
وقول الآخر :

اطرد اليأس بالرجاء فكأين ألا حم يسره بعد عسر
وقوله :

وكأين رددنا عنكم من مدحج يحيى أمام الألف يردى مقنعا
وقوله^(١) :

وكأين بالأباطيح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا
وفي القرآن نجد آيات كثيرة تنصدر (كأى) جملها فيها ، ومن ذلك
قوله تعالى : (وكأين من دابة لا تحمل رزقها) ، (وكأى من آية)
(وكأين من نبي) .

النفى :

ذكرنا من قبل أساليب النفي المختلفة من حيث دلالتها على التطابق
بين التركيب والموقف اللغوي^(٢) . ولكننا سنشير هنا إلى دور صيغ النفي
في ملاحظة النحاة من الترتيب بين أجزاء التركيب . وماقدروها من وجوب
التصدر لتأثيرها في المعنى وتسلطها على المضمون^(٣) .

يوجب النحاة أن تنصدر أدوات النفي - دون استثناء - جملها^(٤) ،
سواء كانت هذه الأدوات بسيطة أو مركبة ، وسواء كانت مختصة بالأسماء
أو مختصة بالأفعال أو مشتركة بينها ، وسواء كانت عاملة في غيرها أو عاملا

(١) تابع المقدسي الفارسي في نسبة هذا البيت لجرير ، انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٥ ب.

(٢) انظر : ص ١٥٦ وما بعدها من هذه الدراسة .

(٣) انظر : الاشياء والنظائر ١/٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠١ .

فيها غيرها. وذلك لأن هذه الأدوات تغير مضمون الجملة من الإثبات إلى النفي .
وقد قرر هذا الحكم المطلق صراحة من النحاة الرضى وابن الحاجب^(١) .

ولكن الواقع اللغوى الذى وقف عليه هؤلاء النحاة أنفسهم لا يؤيد هذا الإطلاق . وليس ممكنا أن يكون النحاة قد جهلوا هذا الواقع بعد أن تناولوا بالتحليل ما يقدمه من نصوص لغوية ، شعرية ونثرية ، كما أنه ليس معقولا أن يكون النحاة قد أغفلوا هذه النصوص وما تدل عليه من جواز عدم تصدر أدوات النفي في أول الجمل . ويبقى بعد ذلك أن يكون للنحاة فهم خاص لمسألة التصدر ، لعلنا إذا وقفنا عليه هنا فهمنا قضية التصدر جملة .

من الواضح أولا أن أدوات النفي تنصب حقيقة على الجمل ، أولنقل تنصرف إلى العلاقة بين طرفي الجملة . ولعل ذلك كان السبب الذى حدا بالرضى وابن الحاجب أن يقررا أن أدوات النفي تغير من مضمون الجملة ، وهى تغير - بالضرورة - من ألفاظ الجملة أيضا ، وأدنى تغيير يتحقق هو زيادة صيغة النفي ذاتها .

ومن المقرر - ثانيا - أن الجملة النحوية متعددة الصور ، وأن صورها تشير إلى أن من الممكن أن تقسم إلى أقسام ، وقد قسمها النحاة فعلا إلى قسمين ، هما : الجملة الصغرى ، والجملة الكبرى .

فالكبرى هى : « الاسمية التى خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم »^(٢) ويلحق بها أيضا الجملة الفعلية إذا كانت ناسخة وكان أحد معموليها جملة نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه .

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) انظر : مفتى اللبيب ٢/٤٥ ، حاشية الأمير بهاءش ، حاشية الدسوقي عليه ٢/٥١ .

والصغرى هي المبنيّة على المبتدأ خلا أو أصلاً ، كالجملة الواقعة خبراً
أو مفعولاً ثانياً في الأمثلة السابقة .

ويمكن أن نضيف إليهما على نحو ما فعل الدسوقي^(١) قسمًا ثالثاً هو الجملة
البسيطة كما في نحو : قام محمد ، أو محمد قائم .

ومن المسلم به - ثالثاً - أن نفي الجملة البسيطة يتم بأحد وسياطين : فإما
بوساطة النفي التركيبى المعتمد على الصيغ أو الصيغ واللواصق ، أو بوساطة
استخدام صيغة (غير) . واستخدام صيغة (غير) يحيل النفي إلى نفي غير
تركيبى ؛ إذ أنه مستمد من الصيغة وحدها دون أن يمتد عن التركيب . والنفي
التركيبى للجملة البسيطة لا يكون إلا بوساطة الصيغ المحددة التى تدخل على
الجملة ، أى تنصدها . سواء اشتركت معها اللواصق أم لا .

والأمر كذلك فى الجملة الصغرى ، فإن النفي التركيبى لها يكون باستخدام
صيغ النفي المنصدة للجملة .

وأما الجملة الكبرى فإن النفي لا يتوجه إليها ؛ إذ هى من حيث المعنى
تمهيد للجملة الصغرى ، وليس مقصوداً بها علاقة محددة أو حدث معين حتى
يقبل النفي والإثبات . وهى فى الاعتبار النحوى ليست إلا طرفاً غير مكتمل
إلا بما تفيده الجملة الصغرى . والنفي لا ينصب على طرف واحد ، وإنما يتوجه
إلى علاقة بين أكثر من طرف .

نستنتج من ذلك أن الأصل فى النفي أن يتصدر الجمل ، وأن عدم تصدره
الجملة الكبرى لا يشكل تناقضاً جوهرياً مع هذا الحكم . فهل يؤيد الواقع
اللغوى ذلك أو لا يؤيده ؟

ثمّة عدد من النصوص اللغوية التى لم تنصدها فيها - فى تصور النحاة -
صيغ النفي الجملة البسيطة ، وسندرس منها نصاً واحداً يقدم صورة لهذا التصور

(١) حاشية الدسوقي على المغنى ٥١/٢ .

ويكشف عن المشكلة التي تحمكه ، وهو قوله تعالى : (ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فإن أداة النفي هنا - وهي ليس - قد تقدمت عليها جملة هي معمول خبرها ، أي متصلة بما بعدها . « فإن قوله : (يومَ يأتيهم) يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس » (١) - وقد استنتج من ذلك جمهور البصريين جواز تقديم خبر ليس عليها ، لأنه « لو لم يحز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن للمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل » (٢) . وفي ذلك شيء من التناقض مع ما قرروه هم أنفسهم من أن « النفي له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام ، والسرفيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الإسم والفعل ، فينبغي أن يأتي قباهما لا بعدهما ، وكأن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا » (٣) . وقد يؤول هذا الحكم العام الذي قرروا فيه أن النفي له صدر الكلام ، فيجمل مختصا بحروف النفي لا بصيغ النفي جملة ، ليسلم لهم ما قرروه من جواز تقديم خبر ليس - وهي إحدى صيغ النفي - عليها . ولكن ذلك لا يخلص البصريين من التناقض ، فقد ذهب كثير من نحائهم إلى أن ليس حرف . مستدلا على ذلك بما روى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه كان يقول : ليس الطيب إلا المسك ، مسقنذاً - بدوره - إلى لهجة بني تميم (٤) . وما حكى عن بعض العرب وقد قيل له : فلان بتهددك ، فقال : عليه رجلا ليسى ، فأتى بالياء

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١ .

(٢) المصدر السابق . وفيه زيدت كلمة (وإلا) في قوله : لو لم يحز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم (٠٠٠) والأول على ما أثبتناه .

(٣) الإنصاف ١٠١/١ ، وقد زيدت في المطبوعة الواو في قوله : (والسرفيه وهو أن الحرف) والصحيح ما أثبتناه .

(٤) انظر : طبقات النحويين واللغويين ٣٨ - ٣٩ ، شرح نهج البلاغة ٤/ ٤٢٤ ، العرب ٣١٠ .

وحدها من غير نون الوقاية . ولو كانت فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال»^(١) .

وقد حاول السكوفيون أن يتخلصوا بما وقع فيه البصريون ، فلبثوا إلى نوع آخر من التأويل ، هو تأويل النص نفسه مع اطراد القاعدة ، وواتقهم على ذلك اللبرد من البصريين . كذلك ذهب بعض النحاة إلى أنه مذهب سيبويه أيضاً ، « وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس في ذلك نص عن سيبويه » كما يقول ابن الأنباري^(٢) .

ونحن نرفض مبدأ التأويل بجملة ، سواء أكان تأويلا للقاعدة أم تخريجا للنص ، ونحسب أن هذه الآية القرآنية يمكن أن توضع وضعا آخر هو الوضع الصحيح لها ، وهو تعدد ماله الصدارة فيها ، إذ أن فيها أداة تنبيه ، وأداة نفى ، وكل أداة من الأداتين لها الصدارة إذا وجدت وحدها في الجملة ، فما العمل عند اجتماعهما معا ؟ هذه هي المشكلة التي كان على النحاة أن يتناولوها . والتي نرجو أن نوضحها في ختام دراسة المؤتمر الأول من المؤثرات في ترتيب الصيغ داخل التركيب ، وهو التأثير في المضمون .

التنبيه :

المهدف من استخدام أسلوب التنبيه هو لفت نظر المخاطب لتركيز انتباهه فيما يلي هذه الصيغ من مضمون . فهو أسلوب يعتمد على الصيغ التي تفيد استنارة اهتمام السامع بمضمون الجمل التي تليها . وقد تقف فائدة صيغ التنبيه عند هذا القدر ، كما قد تتجاوزها إلى إسباغ معان خاصة على المضمون ، كالخزن عليه والتألم منه وله ، أو طلبه والحاجة إليه .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٠٣ .

(٢) الإنصاف ١/ ١٠٢ وقارنه بكتاب سيبويه ٢١/١ وما بعدها .

والصيغ التي تفيد الاهتمام بالمضمون بحسب ثلاثة هي : (ها) و (ألا) و (أما) والصيغ التي تفيد معاني أخرى فوق ما تكشف عنه من أهمية لمضمون الجمل التي تأتيها تنقسم إلى قسمين بحسب ما تفيد من معنى : فإما أن تفيد التألم والحزن والتحسر — ويصطلح عليها النحاة بصيغ الندبة والاستغاثه — وإما أن تفيد الطالع للشئ والدعوة له ، ويصطلح عليها النحاة بصيغ النداء .

ويوجب النحاة أن تصدر أدوات التنبيه — على اختلاف ما تفيد — الجمل التي تدخل عليها ^(١) . ومن ثم لا يعملون ما بعدها فيما قبلها ، كما لا يعملون ما قبلها فيما بعدها . والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر أدوات التنبيه جملها . ومن ذلك تصدر (ها) في قول لبيد ^(٢) :

نحن اقتسمنا المال قسمين بيننا فقلت لهم هذا لها وذاك
وقول النابغة ^(٣) :

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد
ويشهد لتصدر (ألا) قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقول عمرو بن كلثوم ^(٤) :

ألا لا يحملن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
وقول طرفة ^(٥) :

ألا أيها الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد الذات هل أنت مخلدي

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٣-٢٤٣ والنسخة مرقعة خطأ ٢٢٢-٢٢٣ ،
المغني : ٣٤٩ ، ٦٨ ، ٥٤ ، الدسوقي على المغني ١/١٩٨ ، ٧٨/٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، شرح شواهد
المغني ٦٢ ، ٧٤ .

(٢) ديوانه : ط ليدن ٥٩ .

(٣) ديوانه : (ش) ٢٤ ، ورواية الديوان : مشارك النكد

(٤) شرح القصائد المشعر لابن بري ٤٢٨

(٥) رواية الديوان ٣٢ (الأنمي) .

وقول الشماح^(١) :
 ألا يا صبحاني قبل غارة سنجال وقبل منايا غاديات وآجال
 وقول جرير^(٢) :
 أأرب جبار عليه مهابة سقيناه كأس الموت حتى نضلعا
 ويشهد لتصدر (أما) قول أبي صخر الهزلي^(٣) :
 أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
 لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما نفر
 وأما تصدر صيغ الندبة والاستغاثة فأمثلها كثيرة ، ومنها قول أبي الطيب^(٤) :
 وأحر قلباه ممن قلبه شيم ومن يجسسى وحالي عنده سقم
 وقول الراجز - مستبدلا (يا) بوا وذلك مطرد في الاستغاثة - :
 يا مرحبا بمحار ناجية إذا آتى قربته لسانية
 وتصدر أدوات التنبيه مطرد في النصوص اللغوية ، فكل النصوص
 المروية تشهد بوجوب تصدر أدوات التنبيه في أوائل الجمل التي تدخل عليها ،
 وقد أدرك النحاة ذلك وقرروه ، ولكنهم ذكروا ما يشبه أن يكون استثناء
 من هذه القاعدة ، حين جوزوا دخول بعض أدوات التنبيه على المفردات .
 ومن ذلك - في نظرهم - صيغ النداء إذ لا تتصدر أدوات النداء فيها جملة .
 وكذلك - عندهم - (ها) فإنها كما تدخل على الجمل تدخل على الإشارة والضمير .
 وهذا التصور النحوي لا يرتكز على التحليل الموضوعي للنصوص اللغوية ،

(١) ديوانه ٢٦٥ .

(٢) ديوانه ٢٦٥ .

(٣) شرح شواهد المفنى ٦٢ ، والبيتان بصورة مغايرة في : أمالي القالي ١/ ١٤٩ .

(٤) ديوانه ٢٧٥ .

وإنما يستند إلى بعض الاعتبارات النحوية الخالصة ، التي هي أقرب إلى المصادر المذهبية منها إلى الأسس العلمية . فإن صيغة المنادى وأداة النداء معا لا تعد جملة - عند النحويين - لمجرد كونها طرفا واحدا من أطراف ثلاثة يجب أن توجد طبقا لما أملته نظرية العامل^(١) ، وهما ركن واحد من ركنين ينبغي أن يتوفرا تبعا لما تقرره نظريتهم في تكوين الجملة^(٢) . وهذا كله خطأ خالص ؛ فإن أداة النداء والمنادى جملة كاملة ، إذ تحقق ما تهدف إليه الجملة عند النحاة من الإفادة^(٣) ، فالنداء يفيد معنى يحسن السكوت عليه من التكلم والسامع جميعا . ومن ثم فإن ما ترتب على ذلك من زعم بأن أداة النداء - التي للتنبيه - لم تدخل على جملة فكرة خاطئة لأنها ارتكزت على مقدمات لازمة الخطأ .

والأمر كذلك في (ها) ، فإنها - بدورها - لا تدخل على مفردات حين تدخل على الضائر وأسماء الإشارة ، كما قرر النحاة معالين له بأن أسماء الإشارة « مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد ، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها كما افتقرت إلى الصفة »^(٤) . كما ذكر ابن يعيش متبعيا في ذلك الزماني الذي قرر أن (ها) التنبيه تدخل على اسم الإشارة « من حيث كان يصلح لكل حاضر والمراد واحد بعينه ، فقوى بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه ، إذ لم تكن علامة تعريف في لفظه »^(٥) . ثم مدوا هذا التعليل إلى الضائر أيضا . وهذا كله كما أشرنا في تحليلنا لجملة النداء نوع من المصادر التي لا تقوم على أساس صحيح . فإن هذا التعليل إن صدق على

(١) انظر ص ٨٨ وما بعدها من هذه الدراسة .

(٢) انظر ص ٦٩ من هذه الدراسة ، كتاب سيويو ٧/١ ، شرح الفصل ٢٠/١ .

(٣) انظر : شرح الفصل ٢٠/١ ، ٥٩/٨ ، المفتي ٣٧٣ ، اللغة لتدريس ١٠١ .

(٤) شرح الفصل ١١٤/٨ .

(٥) السابق .

أسماء الإشارة فإنه لا يصدق على الضمائر ؛ إذ هي أولا معارف ، ثم هي لا تعتمل اشتراكا من أى نوع كان ، ألا ترى أن (ها) تدخل على ضمير المتكلم ؟ فهل يتصور أن شبهة الاشتراك في هذا الضمير ممكنة ؟! إن ذلك قد يكون قرينة تشير إلى عدم صحة ما ذكره النحاة من تعليل ، ثم عدم سلامة ما تصوره من قاعدة ينصب بتقتضاها التنبيه على المفرد : ضميرا أو إشارة .

التحضيض :

ثمة عدد من الصيغ التي يفيد استعمالها الحث على الشيء ، وما يتصل به من ترغيب فيه أو لوم على عدم فعله . وهذه الأدوات - بهذا المعنى - تستوجب أولا الصدارة في نظر النحاة ، طبقا لما قرره من أن كل الصيغ التي تؤثر في مضمون الكلام بعدها نوعا مامن التأثير تستحق الصدارة^(١) . ثم هي تستحق ثانيا الدخول على الجملة الفعلية ، سواء صدرت بفعل ماضٍ أو بفعل مضارع ، وذلك لأن الجملة الفعلية هي التي تستحق عندهم الحث عليها . وهو معنى لا تنفي به في تصورهم الجملة الاسمية . ولذلك يحتم النحاة - بحكم وجوب التصدر - الفصل بين صيغ التحضيض وما يليها وبين ما قبل هذه الصيغ . فلا يعملون لما قبلها عملا فيها ولا فيما بعدها ، كما لا يعملون لما بعدها عملا فيما قبلها^(٢) .

والنصوص اللغوية تشهد بصحة ما نرروه من ضرورة التصدر ، ومن ذلك قول الله تعالى : (لولا أخرجتني إلى أجل قريب) ، وقوله : (فلو لا إن كنتم غير مدينين) . واسكن في النصوص ما يؤكد وقوع الاسم بعدها ، ومن ذلك

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣ - ٢٤٣ .

(٢) انظر : شرح الفصل ٨/ ١٤٤ - ١٤٥ .

قول جرير^(١) :

تعدون عقر النيب أفضل مجدم بنى ضو طرى لولا الكى المقنعا
ومنهج النحاة فى تأويل التركيب على تقدير عامل ينتج شيئا من التناقض^(٢) ؛
إذ أن العامل المقدر من نوع السابق ، فكأن السابق مفسر له . فأى تصدر
له بعد هذا التقدير ؟ !

التوكيد :

تمة عدد من الصيغ التى تستخدم لتأكيد مضمون الجملة ، فتستحق
الصدارة بناء على ماقرره النحاة من أن المصدر مرتبط بتأثير الصيغ والأدوات
فى مضمون الجمل التى تليها^(٣) . وهذه الصيغ هى (إن) المكسورة الممزة
وأختها المفتوحة . و (وكان) و (لكن) .

ويستثنى النحاة من هذه الصيغ (أن) المفتوحة الممزة . ومرد هذه التفرقة
بين المكسورة والمفتوحة عند النحويين أن (إن) « المكسورة الجملة معها
على استقلالها بفائدتها ولذلك يحسن السكوت عليها ؛ لأن الجملة عبارة عن
كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه ، فلا فرق بين قولك : إن زيدا قائم ،
وبين قولك : زيد قائم ، إلا معنى التأكيد وإيست (أن) المفتوحة
كذلك ، بل تقلب معنى الجملة إلى الأفراد ، وتصير فى مذهب المصدر المؤكد ،
ونولا لإرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع ، وكنت تقول مكان :
بلغنى أن زيدا قائم : بلغنى قيام زيد ، والذي يدل على أن (أن) المفتوحة
فى معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر فى انعقادها جملة إلى شيء

(١) نسب ابن الشجرى هذا البيت فى أماليه خطأً للأشهب بن ربيعة — انظر : الأمالى

الشجرية ٢/٣١٠ ، ديوان جرير ٢٦٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ — ٢٤٣ .

يكون معها ويضم إليها ، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول ، فلا يكون كلاما مع الصلة إلا بشيء آخر ^(١) .

هذا هو أساس التفرقة بين إن المكسورة والمفتوحة ، فإن المكسورة عند النحاة جملة كاملة ، أما المفتوحة فهي في ظنهم بمنزلة المفرد ، وقد جعلها ابن يعيش في النص السابق حينما بمنزلة المصدر ، وحينما آخر بمنزلة الاسم الموصول ، وقد كان هذا الأساس هو الركيزة التي اتبنى عليها عدد من الأحكام التفصيلية الهامة ، التي تجمعها القاعدة النحوية التي تقرر عدم جواز استعمال (إن) المكسورة في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها . ووجوب استعمال (أن) المفتوحة في المواضع التي يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ^(٢) .

والواقع أن بناء التفرقة بين إن وأن على هذا النحو الذي فعله النحاة لا يقوم على أساس موضوعي ، ويتسم بالخطأ المنهجي . أما أنه لا يقوم على أساس موضوعي فلأن كلا من (إن) و (أن) يدخل على الجمل الاسمية فيغير فيها تغييرا إعرابيا معينا ، وكل منهما يفيد معنى واحد ، وكل منهما لا يجوز أن يتقدم عليه أحد معموليه ولا ما يتصل بهما . أي أن كلا منهما يتصدر الجملة التي يدخل عليها فيفيد التركيب التأكيدي . والفارق الوحيد بين الاستعمالين هو أن (إن) المكسورة لا تتصل بما قبلها من حيث العمل ، فلا يعمل ما قبلها فيها ولا فيما بعدها . وإن كان من الممكن أن تتصل بما قبلها في المعنى على نحو آخر — بواسطة

(١) شرح المفصل ٥٩/٨ .

(٢) انظر : تحفة الاخوان على العوالم ٣٠ — ٣١ ، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٧٤ — ٧٥ ، هم الهوامع ١ / ١٣٨ ، الدرر السوامع ١ / ١١٥ ، شرح التصريح ١ / ٢١٤ — ٢١٨ .

أدوات العطف مثلاً — على حين إن (أن) للفتوحة يمكن أن تتصل بما قبلها من حيث المعنى والعمل معا . ولكن هذه التفرقة لا تنهض مسوغاً لما قرره النحاة من استثناء (أن) من حتمية تصدر ما تدخل عليه من جمل ؛ فإن تصدر (أن) على الجملة المؤكدة ليس موطن شك ، ونحو : بلغني أن محمداً قائم ، الذي يستدل النحاة به ويمثله على عدم تصدر أن يتضمن في الواقع خدتين : أولهما حدث الإبلاغ لضمون معين ، وثانيهما حدث القيام المسند إلى محمد ، وهو مضمون ما بلغ به المتكلم . (وأن) دخلت على الحدث الثاني ، فهي تفيد تأكيد كيدته ، ثم هي تتصدره . ولسنا في حاجة إلى جهد لإثبات ذلك ؛ لأن هذا المحتوى الثنائي الدلالة واضح لا يحتاج إلى إيضاح .

وأما أن التفرقة النحوية بين (إن) (وأن) وما تبعها من استثناء (أن) من الصدارة تنسم بالخطأ المنهجي ، فلأن النحاة ساروا في خطواتهم التي انتهت إلى هذا الحكم سيرا عكسياً ؛ إذ كان المفروض أن يبدووا بدراسة المواضع التي تدخل كل من إن وأن عليها ، ثم يحلوا هذه المواضع تحليلاً دقيقاً من الناحية اللغوية ، ثم ينتهوا إلى تحقيق الفوارق التي تصاغ آخر الأمر في القاعدة . أما هم فقد بدءوا من الفوارق وانتبهوا إلى المواضع التي يتحتم استعمال إن فيها دون أن ويجب استعمال أن فيها لا إن . ومن ثم أوقعهم ذلك في تناقض حين أرادوا أن يجدوا لما يقولون نظيراً ، فشبهوا أن ومدخولها مرة بالمصدر ، وأخرى باسم الموصول . وفاتهم أن ثمة فوارق أسلوبية وتركيبية بين هذه الثلاثة بحيث يعد جمعها معاً من قبيل الجمع بين متناقضات ^(١) .

* * *

(١) انظر مثلاً : شرح الرضى على الكافية ٣٤٥/٢ .

وبعد أن انتهينا من دراسة الصيغ التي أوجب النحاة لها التصدر لتأثيرها في مضمون الجمل ، نريد أن نصل إلى تحليل دقيق لمعنى التصدر الذي قرروه حكما واجبا الاتباع في الأساليب اللغوية . وتحديد للعلاقة بين الصيغ التي يجب لها هذا الحكم .

أ — معنى التصدر عند النحاة :

من الواضح بعد العرض السابق لصيغ التصدر أن للتصدر عند النحاة صورتين :

الصورة الأولى هي تصدر الصيغة للتركيب اللغوي مهما تنوعت جملة ، أى سواء كانت هذه الجمل بسيطة : اسمية أو فعلية أو ظرفية — عند من يجعلها قسما مستقلا — أو جملة صغرى أو جملة كبرى ، ويتضمن بالضرورة أمرين: الأول عدم ارتباط الصيغ التي يجب لها التصدر وما يليها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل ، وإن ارتبطت بها من حيث المعنى ، كالعطف بالأداة والقسم بالواو ونحوها . والأمر الثانى هو عدم تقدم ما يقع في حيز الجملة التي تليها عليها سواء كان طرفا من أطراف هذه الجملة أو متعلقا بأحد طرفيها .

والصورة الثانية هي تصدر الجملة غير الكبرى . ولا تتضمن غير شرط واحد ينبغي أن يتحقق ، وهو تقدم الصيغة في بداية الجملة التي تغير من مضمونها نوعا مامن التغيير ، بحيث لا يجوز أن يتقدم على الصيغة شيء من الجملة التي يتأثر معناها أو شيء مما يتصل بها . ولا يستلزم هذا النوع من التصدر الفصل الخامس في العلاقة التركيبية بين الصيغ أو الجمل السابقة على ماله التصدر وبين ما يليها . بمعنى أنه يجوز أن يعمل ما قبل هذه الصيغ فيما بعدها . ومن ثم يجوز أن تكون حشوا في الجمل الكبرى .

ومن الواضح — ثانيا — أن وجوب التصدر الذي يجعله النجاة حكما ينطبق على المعنى الثانى له ؛ إذ هو الذى يمكن أن يتحقق فى جميع الصيغ التى تؤثر فى الجمل التى تليها . ولا نجد استثناء فى هذا الحكم فى صيغ الاستفهام والشرط والتمجيد وضمير الشأن والتكثير والنفي والتنبيه والتعريض والتأكيد . حتى التوكيد (بأن) — وهى مستثناة عند النجاة من وجوب التصدر — لا يختلف حكمها عن بقية الصيغ فى وجوب تقدمها على الجملة المؤكدة بها .

أما الصورة الأولى للتصدر فإنها لا تنطبق على هذه الأدوات جميعا ، بل لا تتحقق إلا فى الصيغ التى تفيد الشرط والاستفهام والتكثير والتنبيه ؛ إذ هى الصيغ الوحيدة التى يجب أن تتقدم التركيب اللغوى بأسره ، وإن تعددت جهه المتداخلة ، ولهذا فإنه يتحتم وقوعها فى أول الجمل على اختلافها : بسيطة أو صغرى أو كبرى . وأما بقية الصيغ فإنه وإن تحقق لها وجوب الصدارة فى الجمل البسيطة أو الصغرى لا يشترط أن تتصدر الجمل الكبرى .

(ب) العلاقة بين الصيغ التى يجب لها الصدارة :

فى مجال العلاقة بين الصيغ التى يجب لها الصدارة نلاحظ :

أولا : أن جميع الصيغ ليست فى مستوى واحد من حيث التصدر ؛ إذ تختلف باختلاف نوع التصدر الذى يجب لها .

ثانيا : أن الصيغ التى يجب أن تتصدر التركيب اللغوى — وهو اصطلاح موجز يشمل الجمل بأسرها — بسيطة أو صغرى أو كبرى — إذا اجتمعت مع الصيغ التى يجب أن تتصدر الجمل البسيطة أو الصغرى ، يجب أن تتقدم الأولى على الثانية . وسنكتفى بأن نقدم أمثلة لاجتماع النفي مع غيره من صيغ

الاستفهام والشرط والتنبية والتكثير . لتدل على وجوب تقدم هذه الصيغ الأخيرة على النفي ، نحو قول عمرو بن كلثوم^(١) :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
وقوله تعالى :

(وكأين من دابة لا تحمل رزقها)

وقول ليبيد^(٢) :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل
وقول علقمة بن عبدة^(٣) :

هل ماعلت وما استودعت مكتوم إذ حبلى إذ نأتك اليوم مصروم
ففى الشاهد الأول، اجتمع النفي — وهو فى البحوث النحوية شقيق
النفي — مع أداة التنبية فتقدمت الأداة ، وفى الثانى اجتمع مع كآين الدالة على
التكثير فتقدمت أداة التكثير ، وفى الثالث اجتمع مع أداة الشرط فتقدم
الشرط ، وفى الرابع اجتمع مع أداة الاستفهام فتقدم الاستفهام .

* * *

(١) شرح القصائد العشر للبريزى ٤٢٨ .

(٢) جمع الموامع ٥٩/٢ ، الدرر الأوامع ٧٥/٢ — ٧٦ ، الشعر والشعراء ٩١ .

(٣) انظر : ديوانه ٤٣ ، الأشباه والنظائر ٦/٤ ، طبقات فحول الشعراء ١١٧ ، وهو
المشهور بملقبة الفحل تميزا له — فى أرجح الأقوال — عن علقمة بن سهل الملقب بالحصى ،
انظر : الحيوان ١/ ١٢٠ — ١٢١ ، وانظر فى ترجمته أيضا : الإصابة ٣/ ١١١ ، الأغاني
٢١/ ١٧٢ ، الخزائن ١/ ٦٥ ، الشعر والشعراء ٥٨ ، المؤلف والمختلف ٢٢٧ .

الفصل الثاني

المسل

- ١ — قوانين العمل النجوى .
٢ — دراسة تطبيقية .

العمل هو المؤثر الثانى عند النجاة فى ترتيب الجملة العربية ؛ إذ الأصل عندهم أن يتقدم العامل على المفعول ^(١) ، وأن المفعول تابع للعامل ، وأن التابع لا يقع فى موضوع لا يقع فيه المتبوع ^(٢) . ولكن العوامل — بعد ذلك تختلف درجاتها وتعدد مراتبها ، فتختلف علاقاتها بمعمولاتها ، وتعدد صور تراكيبها ، ومن ثم ينعكس كل ذلك على الترتيب الذى ينبغى تخضع له الجملة .

ومحور الاختلاف بين العوامل هو تعدد مستوياتها من حيث القوة والضعف ، ولهذا الاختلاف فى القوة والضعف اعتبارات :

الاعتبار الأول : ينبثق عن مدى أصالة العامل فى العمل أو عدم أصالته فيه . فإن من العوامل ما يكون عمله أصيلاً ، ومن ثم يكون قوياً ، فحرياً بالتصرف فى المفعول ، ومنها ما يكون عمله فرعاً لآخر ، فهو ضعيف بالنسبة إليه ، ومقيد فى علاقته بمفعوله دونه ، إذ ليس له من الأصالة ما يبيح له التصرف فيه . يقول ابن عصفور : « العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها » . وأضاف السيوطى : « ولا الجرور والمنصوب

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٧٦ . (٢) الأشباه والنظائر ١/٣٥٤ .

والجزوم على الجار والناصب والجازم ، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل
للتصرف وشبهه . . . ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر
وفعل التعجب واسم الفعل ^(١) .

وقد اختلف النحاة في أصالة العمل : هل هي مطردة في الحروف أم في الأفعال ؟ .
ذهب إلى الأول السهيلي ، معللاً ذلك بأن الحروف « ليست لها معان في
نفسها وإنما معانيها في غيرها ، وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن
لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل نادل على معنى فيه لأنه
اقتضاء معنى فيقتضيه لفظاً ؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فلما تشبث الحرف بما
دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن
يكون عاملاً ^(٢) » .

وذهب ابن عصفور إلى الثاني — وهو اتجاه جمهور النحويين — ^(٣)
وقد دلت ابن عصفور على موقفه بأن « الأفعال كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف
فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما
كان للأفعال ^(٤) » ، وفي هذا يقول ابن يعيش : « حروف الجر إنما عملت
لتشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء ^(٥) » ، وابن برهان : « أصل العمل للفعل ،
فعمله الرفع والنصب ، وما يعمل من الأسماء رفعاً ونصباً ففرع في العمل على
الفعل ، كما أن ما أعرب من الأفعال فرع على الأسماء ^(٦) » . ويقول أبو حيان

(١) الأشیاء والنظائر ٢٧٧/١ عن شرح المقرب .

(٢) الأشیاء والنظائر ٢٦٩/١ — ٢٧٠ .

(٣) انظر : التذليل والتكميل ٢٤/٢ أ ، شرح اللمع للثميني ١٧٥/٢ ، الباب للمكبري

٢٤٦ ، شرح المقدمة لابن بابشاد ٨١ ب ، المقدمة في النحولة ١٠ أ ، الدرر النحوية ،
العياب في شرح الباب ، ارتشاف الضرب ٣٥٨ .

(٤) المقرب والموفور .

(٥) شرح المفصل ٩/٨ .

(٦) اللمع لابن برهان ٥٨ ب .

في شرح التسهيل : « أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة » .^(١) ولهذا كله قرر السيوطي نقلاً عن شرح الجمل أن « العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله »^(٢) ، دون أن يضع في الاعتبار الاتجاه الثاني الذي يجعل الأصالة للحروف لا للأفعال .

ونص أبي حيان السابق يشير إلى أن العوامل الفرعية تتفاوت درجاتها أيضاً بحسب قوة العمل فيها وضعفه ، فإذا اعتبرنا — مع الإتجاه الغالب — أن الفعل يحتل المرتبة الأولى ، فإننا نجد اسم الفاعل واسم المفعول في المرتبة الثانية لشبههما بالفعل . ونجد الصفة المشبهة في المرتبة الثالثة لشبهها باسم الفاعل المشبه بالفعل ، أو لأنها شابهت الأفعال الناقصة التي هي فرع عن الأفعال المتعدية ، و (أن) الناصبة للمضارع في المرتبة الرابعة لأنها فرع عن (أن) الثقيلة ، التي هي فرع عن الأفعال الناقصة ، التي فرع عن الأفعال المتعدية ، والاسم التام الناصب للتمييز في المرتبة الخامسة لأنه مشبه بـ (أفعل من) ، و (أفعل من) مشبه بالصفة المشبهة ، وهي مشبهة باسم الفاعل ، وهو بالفعل »^(٣) .

والاعتبار الثاني : يعود إلى ما ينقسم به العامل من تصرف أو وجود ،

(١) شرح التسهيل — مخطوط — ٢١٠/٢ ، وقد نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٦١/١ — ٢٦٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٦١/١ وانظر : الجمل الكبيرة للزجاجي ، شرح الجمل لابن الصائغ ، المرتجل في شرح الجمل للخطاب ، شرح الجمل لابن العريف ١٤ ب — ١٧ ب .
(٣) انظر الأشباه والنظائر ٢٨٥/١ ، مع الهوامع ٢٥٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٢١٨/١ ، ٦٤/٢ ، شرح الفصل ٧٢/٢ ، شرح التسهيل — مخطوط ٢١٠/٢ ، حاشية الحضري على ابن عقيل ٢٢١/١ ، حاشية الصبان على الأشتوني ٢٩٢/٢ ، شرح التصريح ٢٠٠/٢ .

فالعامل المتصرف أقوى من العامل الجامد ، ولهذا يتصرف في معموله صوراً من التصرف لاتباح للعامل الجامد . ولذلك تأثيره في الترتيب . إذ يلزم هذا الترتيب مع العامل الجامد ، أما مع العامل المتصرف فلا يلزم إلا إذا كان ثمة سبب آخر غير العمل ، وصور الخروج على الترتيب كثيرة ، منها تقديم الممول على العامل ، ومنها حذف الممول ، ومنها الفصل بين العامل والممول باجنبي أو غير أجنبي .

ويريد العلماء بالعامل المتصرف ماورد في الأساليب العربية الأصلية مستخدماً بطرق مختلفة وصيغ متعددة ، وأما العامل الجامد فيقتصدون به ما التزم في الأساليب العربية حالة واحدة ، ومن هذا يتضح أن الحروف كلها جامدة ، وكذلك الأسماء مشتقة أو غير مشتقة ، أما غير المشتقة فأمرها واضح ، وأما المشتقة فلأن نوع الاشتقاق لا تغير صيغته ، فهو نوع من الجهود !! وتبقى بعد ذلك الأفعال التي يمكن أن نعتز فيها على العوامل الجامدة كـ : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب^(١) ، كما يمكن أن نجد بينها الكثير من العوامل المتصرفة ، وهي الغالبة فيها .

وعلى هذا فإن هناك نوعاً من الترتيب الختص بين العوامل الاسمية والحرفية وبين معمولاتها . كذلك فإن هذا الترتيب يطرد مع الأفعال الجامدة .

والاعتبار الثالث : أن العامل اللغوي عامة أقوى من العوامل المعنوي

(١) لمع ابن جني ١٤ أ - ب ، ١٥ ، أسرار العربية ٤٤ أ ، شرح للمع ١٩٧/٥ ، ٢٠١ - ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، الباب للمكبري ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٨ - ٩٩ الباب في شرح الباب ، المقدمة ١٢ أ ، شرح المقدمة ٥٩٣ ، شرح ابن الصائغ ٣٤٣/٢ ، غاية الإحسان ٩٠ ب ، النكت الحسان ٤٦ ب ، ٤٨ ب .

عامه (١) ؛ ولهذا فإن الترتيب بين العوامل المعنوية ومعمولاتها أمر لازم ، بكل ما يتطلبه هذا الترتيب من ذكر المعمول ووضعه في موضعه دون فصل بينه وبين عامله . ولعل قائل يقول : إن الفصل لا يتضح هنا لأن العامل غير منطوق به ، ولكن ذلك مراعاة لاعتبار واحد ، وثمة اعتبار آخر وهو أن العمل المعنوي له مواضع الخاصة التي تعد تحديداً لمكان العامل بصورة ما . ولهذا فإن الترتيب بين العامل والمعمول ممكن على نحو من الاعتبار النحوي .

وكا أن العوامل اللفظية تتفاوت قوة وضعفاً فإن العوامل المعنوية أيضاً تختلف درجتها قوة وضعفاً ، وبقدر قوتها بقدر تحملها النسبي من الترتيب الذي يطرد — على العكس من ذلك — مع العوامل الضعيفة . وأضعف العوامل المعنوية ما اختص بالعمل في الأفعال — أو بتعبير أدق — في الفعل المضارع ، وأقواها ما كان يعمل في الأسماء ، وقد دلل على ذلك ابن جني بقوله : « يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بأن وفعل الشرط ، كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ، فجرت (إن) مجرى الابتداء (٢) » .

والاعتبار الأخير : أن العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر ، ولهذا لا يتأخر عن معموله مع بقاء عمله إلا العامل القوي ، والعامل القوي يضعف إذا تأخر عن معموله ، ويفقد كثيراً من قوته ، مما يحتاج معه إلى التقوية ، ومن ذلك أن الفعل المتمدى — الذي يعد أقوى العوامل النحوية على الإطلاق — إذا تقدم عليه معموله فقد بعض قوته ، ولذلك يقوى على العمل باللام الداخلة على المعمول ، كما يقوى بها اسم الفاعل في نحو : محمد عابر

(١) انظر : الفصح لابن جرير ورقة ١٩ أ ، الأشباه والنظائر ١/٢٦٢ وما بعدها .

(٢) انظر : الفصح لابن جني ورقة ٣ أ ، الأشباه والنظائر ١/٢٧٨ .

لرؤيا : لا تحطاطه عن الفعل في القوة . وعليه قوله تعالى : (إن كنتم
لرؤيا تعبرون) «^(١) .

هذه هي الاعتبارات التي تحكم للوثر الثاني من مؤثرات الترتيب عند
النجاح . وهي كما نرى تنسم بكثير من التجريد والتعميم ، كما تنصت بكثرة
التقسيم والتفريع ، ولعل أفضل ما يكشف عن التأثير الحقيقي لنظرية العامل
في ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية هو تحليل الأبواب المختلفة التي راعت
الترتيب وخضعت له .

(١) انظر : العوامل النحوية ١٤٨ ، اللغ لابن جرمان ١٩ ، ٢٠ ، اللغ لابن جني
ورقة ٦٦ .

الفعل والفاعل والمفعول به

يعرف النحاة الفاعل بأنه « اسم صريح — ظاهر أو مضمّر ، بارز أو مستتر — أو مافى تأويله ، أسند إليه فعل تام — متصرف أو جامد — أو مافى تأويله ، مقدم ذلك الفعل أو مافى تأويله على ما أسند إليه ، أصلي والحل والصيغة » (١) .

ومن هذا التعريف يستمد النحاة حكما من أحكام الفاعل ، وهو « وقوعه بعد المسند » لأن التعريف يجعل المسند مقدما على المسند إليه» (٢) . ومن ثم فإنه « لا يصح تقديم العاقل على الفعل لأن المفعول إذا تقدم على عامله ضعفت علاقته بدلالة امتناع (ضربت لزيد) ، وصحة (لزيد ضربت) » ألا ترى أن المفعول لما تقدم على العامل ضعفت علاقته فساغ لذلك أن يقوى الفعل بحرف الجر كما يقوى به مالا يتعدى من الأفعال» (٣) . وهكذا فإن الأصل والأساس وقوع الفعل أو ما أول، به أولا ثم وقوع الفاعل الصريح أو المفعول به بعد ذلك. وقد ذهب البصريون إلى وجوب ذلك بحيث لا يعدل عنه إلا في الضرورة ، فإذا وقع في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على مسنده ، وجب عندهم تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند إليه المقدم إما مبتدأ وإما فاعلا محذوف الفعل .

ويرفض الكوفيون أن يكون الأصل واجبا ، ويرون أنه كثير

(١) انظر : منار المسالك ٢١٣/١ ، شرح التصريح ٢٦٧/١ — ٢٦٨ .

(٢) التصريح على التوضيح ٢٧٠/١ — ٢٧١ ، المع لابن برهان ١٨ ب — ١٩ أ

(٣) اللام لابن برهان ١٩ أ .

فحسب ، وأنه لذلك يجوز تقديم الفاعل على مسنده ، مستدلين بنحو قول الزباء :

ما للجمال مشيها وثيدا أجندلا يحملان أم حديداً

ووجه الاستشهاد بهذا البيت عندهم أن (مَشِيْهَا) روى مرفوعاً ، وليس جائزاً أن يكون مبتدأ ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا وثيدا وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلاً بوثيداً مقدماً عليه ، وهكذا تقدم الفاعل — في البيت — على مسنده^(١) .

وكما أن الأصل وقوع الفاعل بعد مسنده ، فإن الأصل أيضاً اتصاله به دون فصل بينهما ، ولو بمفعولهما ؛ لأن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزئته ثم يحىء المفعول بعدها^(٢) .

ويجب الأصل — وهو اتصال الفاعل بفعله وتقديمه على مفعولهما — في ثلاث مسائل^(٣) :

١ — أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر ، نحو : أَكْرَمْتُهُ .

٢ — أن يخشى اللبس في الفاعل عند عدم وجود القرينة التي تميزه من المفعول ، وذلك بأن يكون الفاعل والمفعول مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء للتكلم .

(١) شرح التصريح ٢٧١/١ ، حاشية العليمي على التصريح (بهامشه)
(٢) التصريح على التوضيح ٢٨١/١ ، شرح الجلالين الصائغ ج ١ ، الباب للمكبري ٦٨ ، باب الإعراب ٣٦ — ٣٧ ، لب الباب ٨ ، الباب في شرح الباب .
(٣) شرح التصريح ٢٨٢/١ .

« وهذا انجاء أبي بكر بن السراج والمتأخرين من النجاة كالجزولي وابن
عصفور وابن مالك .

وخالفهم في هذه المسألة ابن الحاج في نقده على القرب لابن عصفور ،
إذ قال : « لا يوجد في كتاب سيديويه شيء من هذه الأغراض الواهية ،
محتجا بعدد من الأدلة ، من بينهما أن العرب تجهز تصغير (عمرو) و (عمر)
على (حمير) مع وجود اللبس ، وأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، فإن لهم
غرضا في الإجمال كما أن لهم غرضا في البيان ، وبأنه يجوز أن يقال : زيد
وعمر ضرب أحدهما الآخر ؛ إذ لا يبعد أن يقصد ضرب أحدهما من غير
تعيين ، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الأصوليين ،
ولغة عند النحويين ، فلا يمتنع أن يتكلم بالجمل ويتأخر البيان إلى وقت
الحاجة كمختار ومنقاد فإنهما مجلان لترددهما بين الفاعل والمفعول ، وبأن
الزجاج نقل في معانيه أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو :
(فمازالت تلك دعواهم) كون (تلك) اسم زال و (دعواهم) الخبر ،
وبالعكس » (١) .

وبتأمل صور النقد التي قدمها ابن الحاج نلاحظ أنها تنقسم إلى قسمين :
أولهما يتناول الاستدلال العقلي على جواز الإجمال ، وثانيهما يقدم نماذج متعددة
لوقوعه بالفعل في المفردات والتركيب اللغوية . ويرتكز نقده كله على أساس
الخلط بين الإجمال واللبس وعدم التفرقة بينهما ، ومادام الإجمال جائزا عقلا
وواقعا فعلا فقد دل — عنده — على جواز اللبس . وذلك غير صحيح ؛
إذ الإجمال أن لا تتضح الدلالة ، أما اللبس فهو أن يدل اللفظ على غير المراد ،

(١) شرح التصريح ٢٨٢/١ .

ومن ثم فإن جواز الإجمال ووقوعه لا يقهض دليل على جواز اللبس فضلاً عن وقوعه .

٣ — أن يكون المفعول محصوراً :

إنما باتفاق بين النحاة ، لأنه لو تأخر لانعكس المعنى « وذلك لأن معنى قولنا : إنما ضرب زيدٌ عمرًا ، انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر . فإذا أخر وقيل : إنما عمرًا زيدٌ ، جاز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر ولم يحز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر »^(١).

وكذلك إذا كان محصوراً بإلا عند جماعة من النحاة منهم أبو موسى الجزولي وكثير من المتأخرين ، فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بالإنعو ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا .

وقد أجاز البصريون والكسائي والقرّاء وابن الأنباري تقديم المفعول المقترن بإلا على الفاعل^(٢) ، واستشهدوا بأبيات منها قول دعلج بن علي الخزاعي :

ولما أبي إلا جماحاً فؤاده ولم يسلم عن ليلى بمال ولا أهل
وقول مجنون بن عامر :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
وقول زهير بن أبي سلمى^(٣) :

وهل يفتب الخلعى إلا وشيجه وتفرس إلا في منابتها النخل

* * *

(١) السابق . وانظر أيضاً : باب الإعراب ٣٦ — ٣٧ ، لب الباب ٨ ، الباب .

(٢) منار السالك ٢٢٦/١ ، أوضح المسالك ٨٣/١ ، الإنصاف ١١٣ — ١١٤ .

(٣) شرح ديوان زهير ١١٥ .

ويجب عكس الأصل. — أى الفصل بالمفعول بين الفاعل وفعله — فى مسائل ثلاث :

(١) أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً — بلا خلاف بين النحاة — نحو : أكرمك محمد^(١) .

(٢) أن يكون الفاعل محصوراً .

ينما باتفاق نحو : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) .

وبالإلا عند جمهور النحاة بصريين وكوفيين — عدا الكسائى — الذى أجاز تقديم الفاعل المحصور بالا ، مستشهداً بأبيات ، منها قول الشاعر :

ماعاب إلا لثيم فعل ذى كرم ولا جفا قط إلا جُبَّاً بطلا
وقوله :

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار
وقوله :

فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا عشية أناء الديار وشامها

وقد أول الجمهور ما استشهد به الكسائى فقدّر عاملاً محذوفاً للنصب والجورور فى هذه الأبيات ونحوها^(٢) .

٣ — أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو : (وإذا ابتلى إبراهيم ربه)
(يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) . لأن فى تقديم الفاعل فى هذه المسألة عود للضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهى مسألة خلافية بين النحاة فى هذا الموضع :
فقد أجازها فى الشعر والنثر جميعاً الأخفش وابن جنى من البصريين ،

(١) حاشية الطبع على التصريح ١٨٣/١ .

(٢) انظر : منار المسالك ٢٢٦ - ٢٢٧ ، التصريح ٢٨٤/١ .

وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين ، ثم ابن مالك من الأندلسيين^(١) .
 محتجين في النثر بقولهم : ضربوني وضربت قومك - بإعمال الثاني . وقد حكاه
 سيديويه في كتابه . ويقولهم : ضربته زيدا وهو جائز بإجماع حكاة ابن كيسان .
 وفي كليهما ما في مسألة تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول من
 عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ومحتجين شعرا بقول الشاعر - قيل :
 النابغة ، وقيل أبو الأسود ، وقيل : عبد الله همارق^(٢) .

جزى ربُّه عني عدىَّ بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل
 وقد صحح ابن هشام في التوضيح جوازه في الشعر فقط^(٣) . وفسره الشيخ
 خالد بأنه في الشعر ضرورة^(٤) .

* * *

وفي غير اللواضع التي يجب فيها الأصل من تقديم الفاعل وتأخير المفعول .
 أو عكس الأصل من تقديم للمفعول وتأخير الفاعل ، يجوز كل منهما مع مراعاة
 أن الأصل والكثير هو مراعاة الترتيب . وهو ما نص عليه صراحة أبو علي
 الفارسي كما نقله ابن جني^(٥) .

ويتضح مما مر أن الأصل في المفعول به أن يلي الفاعل الذي يتحتم أن
 يعقب فعله ، وأنه في بعض مسائل قد يتقدم المفعول على الفاعل . وهي صورة
 لعكس الأصل ، ونمة صورة أخرى هي تقدمه على الفعل أيضا حيث يجوز
 في نحو : (فَرِيقًا كَذَّبُومٌ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) . ويجب في موضعين :

- (١) شرح التصريح ٢٨٣/١ ، حاشية العليمي على التصريح (بهامشه) .
- (٢) المصدران السابقان ، وانظر في ضبط الاسم الخزانة ١٣٩/١ ، والفاخر ٢٣٠ .
- (٣) منار المسالك ٢٢٨/١ ، أوضح المسالك ٨٣ .
- (٤) التصريح على التوضيح ٢٩٣/١ .
- (٥) الخصائص ٢٩٥/١ .

- ١ — أن يكون المفعول مستحق الصدارة ، نحو : (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) . ونحو : (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) .
- ٢ — أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة ، ولم يفصل بين أما والفاء بفواصل ، وإنما وجب تقديم المفعول في هذا الموضع « حذرا من أن تلي الفاء أما الملقوطة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول »^(١) .
- نحو : (وَرَبِّكَ فَسَكَّيْرٌ) ونحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) .

ترتيب المفاعيل:

يرى النحاة أن ذكر المفاعيل لا يتم عفوا وإنما يتم ترتيبها طبقا لنظام دقيق يحدده ، بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقد التركيب ركننا من الأركان التي تسم النص اللغوي بالاتساق . وفي هذا النظام يكون « ليمض للمفاعيل الأصالة في التقديم على بعض ، وأصالة المفعول إما بكونه مبتدأ في الأصل والآخر خبر كما في باب ظن ، أو بكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب أعطى ، أو بكونه مُسَرَّحًا — أى مطلقاً لم يتقيد بجار لفظاً أو تقديراً والآخر مقيد بحرف جر لفظاً أو تقديراً — كما في باب اختار . فيقدم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرّح على غيره »^(٢) .

وليس في النص السابق ما يشير إلى وجوب هذا الترتيب . ولكن التحليل الدقيق للمفاعيل يكشف عن أن الترتيب بينها قد يكون لازماً ، بحيث إذا فقد الترتيب بينها لم يفقد التركيب الاتساق الجمالي فحسب ، بل فقد أيضاً سلامته كألوه لغوى ، وبأخذ وجوب مراعاة الترتيب إحدى صورتين ؛ لأنه إما أن تجب مراعاة الأصل ، وإما أن يجب عكس الأصل .

(١) شرح النصريح ٢٨٥/١ .

(٢) النصريح ٣١٣/١ .

(١) وتجب مراعاة الأصل — وهي تقديم المقاعيل التي أصلها مبتدأ ، أو فاعلا في المعنى ، أو مسرحا ، على غيرها — في مواضع^(١) :

١ — إذا خيف اللبس ، نحو : ظننت زيدا عمرا ، وأعطيت زيدا عمرا ، وأخذت الشجعان الجند .

٢ — إذا كان الثانى محصورا ، نحو : إنما ظننت زيدا قائما ، وإنما أعطيت زيدا درهما ، وإنما أخذت زيدا القوم . وكذلك لو كان المحصر بالآ .

٣ — إذا كان الثانى اسما ظاهرا والأول ضميرا نحو : العالم ظننته مجتهدا ، و (إنا أعطيناك الكوثر) والفرسان أخذتهم القوم . وعدم مراعاة الأصل في هذه المواضع يخل بالمعنى ويفسده ، ومن ثم يفسد التركيب الذى ينبغى أن يراعى التعبير الدقيق عن المعنى .

(ب) ويجب عكس الأصل — وهو تأخير المقاعيل السابقة وتقديم غيرها عليها في مواضع^(٢) :

١ — أن يكون الأول محصورا نحو : إنما ظننت قائما عمرا ، وإنما أعطيت المال زيدا ، وإنما اخترت القوم بكرا .

٢ — أن يكون الثانى مضمرا والأول ظاهرا ، نحو : الفاضل ظننته زيدا ، والدرهم أعطيته بكرا ، والقوم اخترتهم عمرا .

٣ — إذا اتصل المفعول الأول بضمير المفعول الثانى ، نحو : ظننت زيدا غلامه ، وأعطيت المال ماله ، واخترت قومه عمرا .

(١) شرح التصريح ٣١٤/١ ، شرح المفصل ٦٤/٧ . أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ٩٥ ، شرح اللغ الأثاني — مصور — ١٠٣/١ — ١٠٥ ، لباب الإعراب ٢٣ ، الباب فى شرح الباب ، ارتشاف الضرب ٦٤١ وما بعدها .
(٢) المصادر السابقة .

وعدم مراعاة الترتيب في هذه المواضع يفسد المعنى أيضا ، فيضم التركيب بالخطأ .

* * *

المصدر والمشتقات

المصدر :

يعمل المصدر عمل فعله ، لازما ومتعديا إلى واحد فأكثر ، أصلا أو إلحاقا على خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين ، تبعا لاختلافهم في الأصالة بين المصدر والفعل (١) .

وقد مثل سيبويه لعمل المصدر بعدد من الشواهد ، منسوبة وغير منسوبة ، مثال الأبيات غير المنسوبة ، قول الشاعر (٢) :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحفائب
على حين ألحى الناس سجال أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

وقول الآخر :

يضرّب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل

وقول الآخر :

فلولا رجاء النصر منك ورهة عقابك قد صاروا لنا كالموارد

وقول الآخر :

أخذت بسجلهم فتنفخت فيه عافظة لمن أخطأ الزمام

(١) انظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١٤٤ - ١٥١ .

(٢) انظر الجزء الأول من كتاب سيبويه الشاهد الأول ص ٥٩ . والثاني ٦ ، ٩٧ والثالث والرابع ٩٧ والخامس ٩٩ ، والشاهد الأول نسبة العيني للأخوس أو أعشى همدان والشاهد الثاني نسبة أيضا للمرار بن منقذ . أما الشواهد الأخيرة فهي من أبيات سيبويه الحسين غير المنسوبة . انظر : المقاصد النجوية ٤٦/٣ ، ٤٩٩ .

وقول الآخر : *فإن كان المراد بالمرار*
 ضعيف الفكاهة أعداءه *يخال الفرار يراخي الأجل*
 ومثال شواهد المنسوبة قول لبيد :^(١)
 عهدى بها الحى الجميع وفيهم *قبل التفرق ميسر وندام*
 وقول رؤبة :
 ورأى عيني الفتى أخاكا *يعطى الجزيل فعليك ذاكا*
 وقول المرار الأسدى :
 لقد علمت أولى المفيرة أننى *كررت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا*
 وقول المرار أيضا :
 أعلاقة أم الوليد بعدما *أفنان رأسك كالثغام الخناس*

* * *

ولا يعمل المصدر عمل فعلا إلا بشروط ، بينها فيما يتعلق بالترتيب بينه وبين معموله الواحد أو المتعدد شرطان :

الأول - ألا يتقدم معموله عليه . وهو اتجاه جمهور النحويين : لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى موصول ، ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول^(٢) .

وأجاز ابن السراج تقديم معموله عليه . قال : ويجوز : *يمعجنى عمراً ضرب زيد*^(٣) . وقد وافق ابن السراج كل من الجرجاني والبيضاوى^(٤) .

(١) الشاهد الأول ٩٨/١ ، الثانى ٩٨ ، الثالث ٩٩ ، الرابع ٦٠ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١٨١/٢ .

(٣) همج الهوامع ٩٣/٢ .

(٤) تحفة الاخوان على العوامل ٤٩ .

الثانى - ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل ، وهو مذهب الجمهور أيضا ، سواء كان الفاصل تابعا أو غيره^(١) ، وسواء فى التوابع النعت وسواء ، خلافا لأبى حيان فى التسهيل . فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد زيدا ، ولا من ضربك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخير هـ .

وتحليل الشواهد السابقة التى وردت فى كتاب سيبويه يؤيد الشرط الأول من هذين الشرطين ؛ إذ أن المصادر العاملة فيها جميعا متقدمة على معمولاتها . لكنها لا تؤيد ما ينطق به الشرط الثانى من عموم . فقد فصل بين المصادر ومعمولاتها بالجار والمجرور حينما وبالنمادى حينما آخر . وإذا كان من الممكن أن نعد جملة النداء مقحمة فليس متصورا أن نجعل الجار والمجرور مقحما لاتصالهما بالمصدر . ومن ثم فإن فى عموم الحكم السابق تجاوزا لا تؤيده النصوص اللغوية المروية . ولعل موقف النحاة يكون أكثر دقة لو أنهم اشترطوا عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، لا بفاصل أى فاصل مطلقا من كل قيد .

اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل المفرد عمل الفعل المضارع ، لأنه شبيه به فى معناه وفى لفظه وفى استعماله^(٢) ، وقد مثل له سيبويه^(٣) بقول النمر بن تولب :

إنى بحبلك وأصل حبلى وبريش نيلك رائش نبلى

وقول عمر بن أبى ربيعة :

ومن مالى عينيه من شىء غيره إذا راح نحو الجرة البيض كالدى

(١) مع الموامم ٩٣/٢ ، باب الإعراب للاستقرايينى (مخطوط) ١٢٥ - ١٢٦ ، شرح اللع الثمانينى ٢٥٨/٢ .

(٢) انظر : الاظهار ٣١ ، الانصاف ٣١٧ - ٣١٨ ، اللع لابن برهان ورقة ١٤ أ-ب .

(٣) كتاب سيبويه ٨٣/١ ، ١٥٤ ، وبيت زهير فى ديوانه برواية أخرى تجعله لاشاهد فيه . انظر : ديوان زهير ٢٧٨ .

وقول زهير : ^(١)

بدالي أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان آتيا

وقول الأحمص الرباحى :

مشائيم ليسوا مصاحين عشيرة ولا ناعبا إلا بين غرابها

ومراعاة الترتيب بين اسم الفاعل ومفعوله مسألة تناولها النحاة فيما وضعوه من شروط لإعماله عمل فعله . ومن بين هذه الشروط شرطان ينظمان وضع اسم الفاعل ومكانه فى الجملة^(٢) :

الشرط الأول : أن يتقدم اسم الفاعل على مفعوله المرفوع ، فإذا لم يتحقق شرط التقدم فقد اسم الفاعل قدرته على العمل فى المتقدم .

الشرط الثانى : ألا يتصدر اسم الفاعل التركيب ، بل يسبقه إما (أل) الموصولة ، ويكون صلة لها ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
أو يسبقه غير أل مما يصلح للاعتماد عليه ، كاستفهام أو النفى أو الخبر عنه أو الموصوف أو صاحب الحال أو النداء^(٤) . وفى الاعتماد على النداء خلاف بين النحاة ، فقد أجاز ابن مالك فى ألقيته إذ قال^(٥) :

كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيه بمعزل
وولى استفهاما أو حرف ندا أو نفيا أو عاصفة أو مسندا
وقد خرج عليه بعض النحاة نحو : يا طالما جبلا ، إذ جعل طالما تعمل

(١) انظر : شرح الرضى على السكافية ١٨٥/٢ - ١٨٧ ، مع المواضع ٩٥/٢ - ٩٦ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، وأيضا : شرح التصريح ٦٥/٢ - ٦٦ .

(٣) انظر : الاظهار ٣٨ ، مع المواضع ٩٥/٢ ، شرح التصريح ٦٦/٢ .

(٤) ألفية ابن مالك ٣٩ .

النصب في جبلا ، لاعتمادها على حرف النداء لا على موصوف مقدر كما يرى الجمهور^(١) . وقد رفض جمهور النحاة الاعتماد على حرف النداء ، وعلى ابن هشام لهذا الرفض بأن « المعتمد ما يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح لذلك لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته ، فكيف يكون مقربا من الفعل ؟ »^(٢) .

وكما يعمل اسم الفاعل المفرد عمل الفعل المضارع يعمل اسم الفاعل أيضا إذا ثنى أو جمع جمعا سالما تذكيرا أو تأنيثا ، أو جمع تكسير ، وشروط عمله هي الشروط التي يعمل بها اسم الفاعل المفرد^(٣) .

وشاهد عمل اسم الفاعل الثني قول عنبرة العيسى^(٤) :

الشَّامِيَّ عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دُمِي

وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع - المقترن بآل - قوله تعالى : (والذاكرين الله) .
وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع - غير المقترن بآل - قوله تعالى :
(خُسْعًا أَبْصَارِهِمْ) . وقول أبي كبير الهذلي^(٥) :

مَنْ حَمَلَنِي بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبُّكَ النِّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ
وقول المعراج^(٦) : أَوْ الْفَأْمَكَةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

أمثلة المبالغة :

على الرغم من أن أمثلة المبالغة - في نظر النحاة - محولة عن اسم الفاعل

(١) شرح التصريح ٦٦/٢

(٢) منار السالك ٩/٢ ، أوضح المسالك ١٥٦ ، ونقله صاحب التصريح ٦٧/٢ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٥٦/١ .

(٤) انظر : ديوان عنبرة ط بيروت ٣١ ، ط التجارية ١٥٤ .

(٥) ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، والرواية في الديوان (غير منقل) .

(٦) ديوانه : لوحة ٧٩ ، وصدر البيت : والقاطنات البيت غير الريم .

لقصـد المبالغة ، وعلى الرغم من أن اسم الفاعل لاختلاف في عمله إذا استكمل شروطه ، فإن في عمل أمثلة المبالغة خلافاً بين النحاة كبيراً :

١ — فيرى سيبويه وأصحابه أنها تعمل ، وأنه يجب مراعاة الترتيب بينها وبين معمولها المرفوع ، وأما للنصوب فحكمه حكم منصوب الفعل المتعدي ، وحجتهم في ذلك السماع ، إذ وردت أمثلة المبالغة عاملة ، على اختلاف صيغتها ، مثال (فَعَّال) قول رؤبة^(١)

برأس دماغ رؤوس العز

وقول الآخر^(٢) :

بالرَّزَّام رشحوا بي مقدماً على الحرب خواصاً إليها الكنائيا
ويقول القُلاخ^(٣) :

أخا الحرب لبَّاساً إليها جِلَّالَها وليس بولاج الخوالم أعقلا
ومثال (مفعَّال) قول الآخر^(٤) : إنه لمنحار بوائكها .

ومثال (فَعُول) قول أبي طالب بن عبدالمطلب^(٥) :

ضروب بنصل السيف سوقَ سمانها إذا عدموا زادا أفانك عاقر
وقول ذي الرمة^(٦) :

هجوم عليها نفسهُ غير أنه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض

(١) كتاب سيبويه ٥٧/١ . (٢) شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢ .
(٣) كتاب سيبويه ٥٧/١ . (٤) كتاب سيبويه ٥٨/١ .
(٥) كتاب سيبويه ٥٧/١ . (٦) كتاب سيبويه ٥٦/١ .

ومثال (فَعِيل) قول ساعدة بن جُوَيَّة^(١) :

حتى شأها قليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

ومثال (فَعِل) قول الآخر^(٢) :

حَذِرْ أَمُوراً لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

ويقول أبان اللاحقي، وقيل أبو الحسن الأخفش^(٣) :

أَوْ مَسْجَلُ شَنْجِ عَضَادَةٍ سَمَحَجٍ بِسِرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكَلُومٍ

٢ - ويرفض الكوفيون إعمال أى مثال كان من هذه الأمثلة الخمسة ؛ لأن إعمال اسم الفاعل عندهم مبنى على مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى واستعمالاً، وهذه الأمثلة مخالفة للمضارع في هذه الجوانب جميعاً^(٤) . وقد رد البصريون ذلك بأن أمثلة المبالغة « تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان »^(٥) .

٣ - ويرى بعض البصريين عدم إعمال صيغتي (فَعِيل) و (فَعِل) ، وإعمال الصيغ الثلاث الأخرى : (فَعَّال) و (مِفْعَال) و (فَعُول) ، ويستند هذا البعض إلى أن الأمثلة الكثيرة إنما وردت في هذه الصيغ الثلاث الأخيرة دون الأولى .

٤ - ويرى الجرمي جواز إعمال (فَعِل) بالإضافة إلى الصيغ الثلاث

(١) كتاب سيويه ٥٨/١ ، والبيت في ديوان المذلين ١٩٨/١ .

(٢) السابق

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٩٤/٢ ، تحصيل عين الذهب « بهامش الكتاب » ٥٨/٢ .

(٤) شرح الرضى ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، مع المواضع ٩٧/٢ ، شرح التصريح ٦٨/٢ .

(٥) شرح الرضى ١٨٨/٢ .

المتفق على عملها عند البصريين ، وعدم جواز إعمال (فَعِيل) « لأن الأولى على وزن الفعل دون الثانية »^(١) .

وكما أنه يجوز تثنية صيغ المبالغة وجمعها مع بقاء عمله مادام مستوفيا للشروط، فإنه يجوز تثنية صيغ المبالغة وجمعها مع بقاء عملها إذا استكملت شروطها . ومن ذلك قول الكميت^(٢) :

شُمُّ مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لاخور ولاقزم
فقد أعمل (مهاوين) وهو جمع (مِهْوَان) . ويقول طرفة^(٣) :

ثم زادوا أنهم في قومهم غَفَرُ ذنبهم غير فَخْر
فقد أعمل (غفر) وهو جمع (غَفُور) . ويقول الآخر^(٤) :

يمرون بالدهن خفافا عباهم ويرجعن من دارين بحر الحقائق
على حين ألهى الناس جل أمورهم فتدلا زريق المال تدل النعالب
فقد أعمل (خفافا) وهو جمع (خفيف) . ويقول زيد الخيل بن مهلهل الطائي^(٥) :

أتانى أنهم مزقون عرضى ججاش السكرملين لها فديد
فقد أعمل (مزقون) وهو جمع (مزق) .

ومن هذه الأمثلة يتضح أن الترتيب بين أمثلة المبالغة وبين مرفوعها واجب عند النحاة ، فلا يجوز عندهم تقديم معمولها المرفوع عليها ، سواء كانت في حالة الأفراد أو في حالتى التثنية أو الجمع ، وأما منصوب هذه الأدوات فيعامل معاملة منصوب الفعل المتصرف . أى أن الأصل فيه والغالب هو أن يعقب الم معمول المرفوع ، وقد يجب هذا الأصل كما قد يجب عكسه ، كما أوضحنا ذلك فيما سبق^(٦) .

(١) شرح التصريح ٦٨/٢ ، وانظر حاشية العليى على التصريح بهامشه .

(٢) كتاب سيبويه ٥٩/١ (٣) كتاب سيبويه ٥٨/١

(٤) كتاب سيبويه ٥٩/١ (٥) تحصيل عين الذهب ٥٩/١

(٦) انظر ص ٢٥٨ وما بعدها من هذه الدراسة .

اسم المفعول :

- ويشترط في إعماله عمل فعله المبني للمجهول عدد من الشروط ^(١) . من بينها فيما يتعلق بالترتيب بينه وبين مفعوله واحداً أو متعدداً :
- ١ — ألا يتقدم مفعوله عليه ، وخصه بعض النحاة بالرفع .
 - ٢ — ألا يتصدر التركيب ، بل يتلو (أل) إن كانت موصولة ويكون صلة لها ، أو يتلو ما يعتمد عليه إذا لم يكن صلة لها .

الصفة المشبهة :

تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، ومن ثم تلحق به في العمل أيضاً ، وفي شروط العمل كذلك . ومن بين هذه الشروط فيما يتعلق بترتيب وضع الصفة المشبهة ومعمولاتها في الجملة :

- ١ — ألا تتصدر صيغة الصفة المشبهة ، بل تكون تالية لأل إذا كانت موصولة وكانت صلة لها ، أو تالية لبعض ما يعتمد عليه إذا لم تكن صلة لأل .
- ٢ — ألا يتقدم شيء من معمولها عليها ، فيجب أن تتأخر معمولاتها ، وذلك باتفاق النحاة ^(٢) .

اسم الفعل :

يرى النحويين أن اسم الفعل قد ناب عن الفعل في المعنى والاستعمال ،

(١) انظر . العوامل للمائة ١٠ ، الكافية ١٩ ، تحفة لإخوان على العرائل ٤٦ — ٤٧ ، شرح الكافية ١٨٩/٢ ، مع المواضع ٩٧/٢ ، شرح التصريح ٧١/٢ .
(٢) كتاب سيبويه ٩٩/١ .

أما في المعنى فلدلالاته على الحدث والزمان ، وأما في الاستعمال فليكونه دائماً عاملاً غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية^(١) .

وهو يعمل عمل مسماء في التعمد وال لزوم غالباً^(٢) ، فإن كان مسماء لازماً كان اسم فعله كذلك ، فيقتصر على رفع الفاعل ، كقول جرير^(٣) :
فهيئات هيئات العقيق ومن به وهيئات خل بالعقيق نواصله .

وإن كان مسماء لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم الفعل كذلك نحو :
شتان زيد وعمر .

وإن كان مما يحتاج إلى منصوب كان اسم فعله كذلك نحو : دراك زيد .

وسواء عمل الرفع في واحد أو أكثر ، أو عمل النصب ، فإنه يلزم فيه الترتيب بينه وبين معموله ، ويجب تأخر معموله عنه فلا « يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعاً في العمل »^(٤) ، وهو ما عليه جمهور النحاة « نظراً إلى الأصل » لأن الأغلب فيها إما مصادر ، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها . وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ، ثم منها إلى اسم الفعل . وإما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل^(٥) .

وللأسف أي رأي يفرد به ، فقد رفض حتمية الترتيب وأجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، مستندلاً بأميرين :

- (١) انظر : منار السالك ١٦٠/٢ - ١٦١ ، شرح التصريح - ١٩٦/٢ ، حاشية العليمي على التصريح بهامشه ، شرح المفصل ٥/٤ ، الكافية ١٦ .
- (٢) شرح الرضي ٦٣/٢ - ٦٤ شرح المفصل ٢٥/٤ ، شرح التصريح ١٩٩/٢ .
- (٣) شرح التصريح ٢٠٠/٢ ، ديوان جرير ٣٨٥ .
- (٤) شرح التصريح ٢٠٠/٢ .
- (٥) شرح الرضي ٦٤/٢ .

الأول : القياس الذى يقتضى إلحاقه بأصله .
والثانى : السماع ، فقد ورد فى الكتاب قوله تعالى : (كتاب الله عليكم) ،
وورد فى الشعر لجارية من بنى مازن (١) :

أيها المأمح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

وقد رفض الجمهور ما استدل به الكسائى ، وأول الآية والبيت ، ليسلم
ماقرره من حتمية الترتيب بين اسم الفعل ومعموله ، وواضح أن الخلاف فى ترتيب
للمعول المنصوب ، وأما المعول المرفوع فلا خلاف بين النحاة فى تأخره عن عامله .

المبتدأ والخبر

الأصل عند النحاة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر « لأن المبتدأ محكوم عليه
حقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به (٢) .
ويرى النحاة أن الترتيب بين المبتدأ والخبر له ثلاث حالات : وجوب الأصل
وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، ووجوب عكسه وهو تقديم الخبر وتأخير
المبتدأ ، وجوازهما . يقول اللقائى تعليقا على هذا التحديد : « أعلم أن للخبر
باعتبار حاله فى نفسه — حالين لا غير ، وهما : التقدم والتأخر . والأصل منهما
هو التأخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جازا .
وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال : وجوب التأخر ، ووجوب التقدم
وجوازهما » (٣) .

(١) ذكر ابن هشام هذا البيت فى سيرته الحديبية ، وعلى ذلك فإنه ليس صحيحا نسبه إلى رؤية
كما فعل ابن الشجرى . انظر : سيرة ابن هشام ٢/٢٧ .
(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/١٧٠ .
(٣) حاشية العلامى على شرح التصريح ١/١٧٠ .

أولا : وجوب الأصل :

يجب الأصل — وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر — في مواضع :

١ — أن يخاف التباسه بالمبتدأ^(١) . « وذلك إذا كانا معرفتين أو نسكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر^(٢) » .

فالمعرفتان نحو : زيد أخوك ، فإن كلا منهما صالح لأن يخبر عنه بالآخر ، ويختلف المعنى باختلاف الغرض . وعلى ذلك فإنه « إذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب انصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت : زيد أخوك ، ولا يصح أن تقول : أخوك زيد . وإذا عرف أخاك له ولا يعرفه على اليقين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك^(٣) » يقول ابن برهان : « فإن كانا معرفتين فالذي تاخست المعرفة به أولا غاية التلخيص هو المبتدأ . ومثاله أن يكون لك أخ ببلدة لم تشاهده قط ولا عرفت شيئا من أحواله ، ثم ترى بعد زمان رجلا بسيط اللسان بالعلم فتأنس به غاية الأُنس ثم تلاقى من يعرف أخاك فتسأله عن أخيك فيقول لك : فقيحك أخوك ، ففقيحك المبتدأ وأخوك الخبر . ولو كان لك أخ معك ثم أغرب عنك وانقطع خبره ثم بلغك خبر فقيه نجم وعلا ذكره وبهرك فضله بقراءة كتبه ولقاء أصحابه ، ثم سألت عنه من لاقاه عن كان يعرف أخاك فقال لك : أخوك الفقيه ، لكان أخوك المبتدأ والفقيه الخبر^(٤) » .

وقد قنن ابن هشام لما مثل له هؤلاء النحاة فقال . « إن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالعلوم الاسم والمجهول الخبر^(٥) » .

(١) الأشیاء والنظائر ٥٣/٢ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٧١/١ .

(٣) شرح التصريح ١٧١/١ — ١٧٢ .

(٤) الامع لابن برهان (خطوط) ورقة ١٥ ب — ١٦ أ .

(٥) مفتي الأبيب ٤٥٢ .

والنكرتان للتساويتان نحو: أفضل منك أفضل مني، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجزور بعده، فإذا جمعت (أفضل منك) مبتدأ (وأفضل مني) خبره، امتنع تقديم الخبر لثلاث يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة.

٢) أن يكون الخبر محصوراً فيه، نحو: (إنما أنت منذر)، فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإنما، والمحصور فيه إنما يجب تأخيره دائماً.

ونحو: (وما محمد إلا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بالـ لا لفظاً، وهو واجب التأخير.

وقد أجاز بعض النحاة تقديم الخبر المحصور بالـ إذا تقدمت معه إلا واستشهد بقول الكُمَيْت:

ويا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك للعول

وقد رفض جمهور النحاة ذلك، جاعلين البيت من قبيل الضرورة الشعرية^(١)

٣) أن يكون المبتدأ مستحق الصدارة. لأحد أسباب ثلاثة:

أ — أن يكون له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام ونحوهما،

نحو: ما أحسن زيداً، ومن في الدار؟، ومن يقيم أقيم معه؟، ومن صديق لزيد؟ فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير.

ب — أن يكون مُشَبَّهًا بماله الصدارة، كاسم الموصول، نحو: الذي يؤدي واجبه فله أجر، فالذي مبتدأ ويؤدي واجبه صلته، وجملة فله أجر خبره، وهو واجب التأخير، لأن «المبتدأ هنا» — وهو الذي — مشبه باسم الشرط

(١) منار السالك ١/١٠١، التصريح على التوضيح ١/١٧٣ - ١٧٤.

لعمومه وإيهامه واستقبال الفعل الذى بعده وهو يأتينى ، وكون جملة الصلة سببا
فى جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب ، ولهذا السبب دخلت الفاء فى
الخبر كالتدخل فى الجواب «^(١) .

ج - أن يكون متصلا بماله الصدارة .

متقدما عليه نحو : لَزَيْدٌ قَاتِمٌ ، «فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام،
وما اقترن بالآزم الصدر وجب تقديمه»^(١) .

أو متأخرا عنه نحو : غلامٌ مَنْ فى الدار؟ مالٌ كَمْ رجلٌ عندك؟

٤ (وأضاف الدنوشرى وبعض النحاة إلى المواضع الثلاثة السابقة مواضع
أخرى هي^(٢) :

أ - إذا كان الخبر طلبا ، نحو : زيدا كَرَمَةً .

ب - إذا كان المبتدأ دعاء ، نحو : سلام عليكم .

ج - إذا كان فى مَثَل ، نحو : الجارُ قبل الدار .

د - إذا كان الخبر متعددا ، نحو : الرمان حلو حامض .

هـ - خشية التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيد قام ، أو يقوم .

و - خشية التباس المبتدأ بالنفاكيد ، نحو : أنا قت ، أو أقوم .

والحق أن منع تقديم الخبر فى هذين الموضعين الأخيرين ليس قائما على
ملاحظة الأساليب اللغوية ، وإنما يبنى على مراعاة القواعد النحوية التى تجعل
من العمل - بجهومه الذى سبق تحديده^(٣) - فكرة أساسية فى كل تركيب

(١) شرح التصريح ١ - ١٧٤ .

(٢) السابق .

(٣) حاشية العليمى على شرح التصريح ١ - ١٧١ ، ١٧٤ .

(٤) انظر ص ٨٨ - ٩١ ، ٢٥١ - ٢٥٦ من هذا البحث .

لغوى . بحيث يتحتم هنا - فنياً - عدم تقديم الخبر ، إذ لو تقدم لوجب إلغاء عمل الابتداء لضعفه وعمل الفعل أو ما في معناه لقوته .

ثانياً : وجوب عكس الأصل :

وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، ويجب في مواضع :

(١) أن يكون المبتدأ محصوراً ، إذ لو تأخر الخبر في هذا الموضع لانعكس المعنى .

(٢) أن يكون الخبر لازم الصدارة .

بنفسه نحو : أين زيد ؟ أو لاتصاله بماله الصدارة ، سواء كان ماله الصدارة مقدماً عليه نحو : أقام زيد ؟ أو مؤخراً عنه نحو : صبيحة أى يوم سفرك ؟

(٣) أن يقع تأخير الخبر في لبس .

نحو : عندي أنك فاضل ، إذ يقع تأخير الخبر في هذا الموضع في التباس أن المفتوحة بـ"أن" المكسورة ، وفي التباس أن المؤكدة للمفتوحة بأن المفتوحة التي بمعنى لعل . « وهذا إلباس لا يتأني مع تقدم الظرف ، لأن إن المؤكدة المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما »^(١) ونحو : في الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه رجل .

إذ تأخير الخبر في هذه الأمثلة يقع في إلباس الخبر بالصفة : «لأن النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً . فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بمد النكرات صفات . فالتزم الذخاة التقديم دفعاً لهذا الالتباس »^(٢).

(١) منار السالك ١ / ١٠٣ ، شرح التصريح ١ / ١٧٤ .

(٢) شرح التصريح ١ / ١٧٥ .

٤) أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق بالخبر . نحو قوله تعالى :
(أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) . فلا يجوز تأخير الخبر لثلا يعود الضمير على متأخر
لفظاً ورتبة . ومثله قول نُصَيْب :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَىٰ وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبِهَا
٥) وقد أضاف الدونشري إلى المواضع السابقة موضعين آخرين هما (١) :
أ — أن يقرن المبتدأ بقاء الجزاء ، نحو : أَمَا فِي الدَّارِ فَزِيدُ .
ب — أن يكون الخبر اسم إشارة ، نحو : هنا زيد وثم عمرو .
ثالثاً . جواز الأمرين .

وذلك في غير المواضع التي يجب فيها واحد منهما .

كان وأخواتها

تناول النحاة قضية الترتيب بين كان ومعمولاتها بالدرس . ويمكن تحليل
ما قدموه بصورة واضحة في قضيتين : الأولى تناول الترتيب بين اسم كان
وغيرها ، والثانية تناول ترتيب كان مع الاسم والخبر جميعاً .
القضية الأولى . ترتيب اسم كان وخبرها .

الأصل مراعاة الترتيب الطبيعي بين اسم كان وخبرها ، وهو أن يلي كان
اسمها ثم يعقبه خبرها ، ولكن قد يحدث ما يغير من هذا الأصل الكثير .
فيتقدم خبر كان على اسمها . وهو موضع خلاف كبير بين النحاة . وهذا
الخلافاً يمكن أن يتضح إذا قسمنا هذه المجموعة من الأفعال الناسخة إلى قسمين :

القسم الأول : يضم ليس ودام .

والقسم الثاني : يشمل بقية الصيغ .

(١) حاشية العليبي على التصريح ١/١٧٥ .

وفي القسم الثاني لاختلاف في جواز تقديم الخبر على الاسم ما دام ليس هناك ما يمنع من تقديمه عليه . بل قد يجب — ومن ثم يتوسط الخبر بين أفعال هذا القسم وبين أسمائها — أما إذا كان هناك مانع يمنع من تقديم الخبر — كحصره مثلاً — فلا يجوز تقديمه ، ومنه قوله تعالى : (وما كانت صلاتهم عند البيت إلا مكاء) .

من هذا يتضح أن النحاة يحملون للخبر مع الاسم ثلاث حالات :

(١) وجوب تقديم الخبر .

(٢) منع تقديم الخبر .

(٣) جواز الأمرين : أى تقديم الاسم على الخبر — وهو الأصل الكثير

وتقديم الخبر على الاسم ^(١) .

أما القسم الأول فإن جمهور النحويين يعامله معاملة القسم السابق ، فيجيز أيضاً تقدم خبر كل من ليس ودام على اسمها ، مادام ليس هناك مانع منه ولا موجب له ، قياساً على ذلك القسم ، واستدلالاً بقراءة حمزة وحفص قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب (البر) على أنه خبر ليس مقدم ، وأن تولوا اسمها مؤخر . ويقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منفصةً لذاته بادكار الموت والمهرم
وقول الآخر :

ما دام حافظاً سرى من وثقت به فهو الذى لست عنه راغباً أبداً
وقد رفض ابن درستويه ما أجازته الجمهور من إجازة تقديم خبر ليس على اسمها ، كذلك منع ابن معطى في ألفيته تقديم خبر دام على اسمها ، وأول كل منهما ما استدلل به الجمهور من نصوص ^(٢) .

(١) انظر اللغ لابن برهان ورقة ٢٢ أ — ب ، التصريح ١٨٨/١ ، الخصائص ٢٧٣/١ ،
معجم المواع ١٨/١ ، البحر المحيط ، ١٠٩/٥ .

(٢) انظر : التصريح ١٨٨/١ .

القضية الثانية — الترتيب بين كان ومعمولها .

أولاً : الأصل أن تتقدم كان ويتأخر معمولها ، ولكن وردت نصوص تقدم فيها خبر كان على كان واسمها جميعاً ، وقد أثار ذلك خلافاً بين النحاة :

فقد ذهب البصريون إلى جواز تقديم أخبار هذه الأفعال الناسخة عليهم . إذا لم يوجد ما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير — مستدلين بقوله تعالى : (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ، وأنفسهم كانوا يظلمون) فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها ، وتقديم الم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل . كما قرر ابن مالك في شرح التسهيل ، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسي وابن جنى وغيرهما من متقدمي البصريين ^(١) . ويستثنون من ذلك :

(١) خبر دام . فلا يجوزون تقديمه . وقد نقل الشيخ خالد في توضيحه اتفاق البصريين جميعاً على ذلك ^(٢) . ويؤيده قول ابن مالك في ألقية : ^(٣) .
وفي جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حظر
(٢) خبر ليس . وفي تقديمه على ليس واسمها خلاف :

فجمهور المتأخرين من البصريين وجمهور الكوفيين بمنعون ذلك قياساً على عسى ، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً ، والجامع بينهما الجود .

وأما متقدموا البصريين فيجيزونه . وقد نسب الجواز أيضاً إلى القراء وابن برهان والزحشرى والشلوبين وابن عصفور ، مستدلين بنحو قوله تعالى :
(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فيوم يأتيهم معمول مصروفاً وقد تقدم

(١) انظر : شرح التسهيل (مخطوط) .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٨٨ .

(٣) ألقية ابن مالك ١٩ .

على ليس واسمها « وتقديم المفعول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ،
فلولا أن الخبر . . . يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم مفعوله عليها » ^(١) .

(٣) خبر المنفى بما ، ولتقدمه صورتان :

أ - تقدمه على الفعل وحده دون ما .

ب - تقدمه على الفعل وما معا .

وقد أجاز البصريون الصورة الأولى ، سواء كان المنفى شرطاً في العمل
أم لا ، نحو : ما قاما كان زيد ، وما قاما زال زيد .

ومنعو الصورة الثانية ، لأن (ما) لها الصدارة ^(٢) .

وأما الكوفيون فقد اختلفوا في الصورة الثانية : ^(٣)

فقد منعها الفراء مستدلاً بما استدل به البصريون ، وجعل حكم المنع
مطرداً في جميع حروف المنفى .

وخص ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب .

وأجازه بقية الكوفيين ، بناء على أنها لا تستحق التصدير قياساً على أخواتها .

ثانياً : وإذا كان الأصل هو مراعاة الترتيب بين كان ومفعولها ، فإن

تقدم مفعول خبرها على اسمها قد أثار خلافاً بين النحاة ، على الرغم من كونهم

أجازوا تقديمه عليه وحده إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً . أما إذا كان

لم يكن ظرفاً أو جاراً أو مجروراً :

(١) الإنصاف ١٠٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب (مخطوط) ٥٤٩ ، أسرار العربية ٤٦ أ ،

أبواب الأعراب ١١٠ ، العباب في شرح الأباب ، شرح التسهيل ١٣٩ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠١ ، وقد حكى ابن برهان أن ابن كيسان يجيز الصورة

الثانية ، وهو رأى لا وزن له . انظر : اللع لابن برهان ٢٤ أ .

(٣) التصريح على التوضيح ١٨٩/١ .

فجمهور البصريين بمنحون تقديمه مطلقا «لما في ذلك من الفصل بينها وبين
سمها بأجنبي»^(١) .

والكوفيون يميزونه مطلقا «لأن معمول معمولها في معنى معمولها»^(٢)
ويستشهدون بقول الفرزدق^(٣) :

قفاذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عمودا
وقول الآخر :

باتت فؤادي ذات الخلال سالية فالعيش إن حم لي عيش من العجب
وقد خرج البصريون البيت الأول على زيادة كان بين الموصول وصلته ،
أو على إضمار اسمها وهو ضمير الشأن .

وفصل ابن السراج والفارسي وتبعهما ابن عصفور فأجازوا تقديم معمول
الخبر إذا تقدم معه الخبر ، نحو : كان طعامك آكلا زيد . ومنعوه إن تقدم
وحده نحو : كان طعامك زيد آكلا^(٤) .

* * *

أفعال القلوب

من الشروط التي يتحتم عند النحاة تحققها لإعمال أفعال القلوب
المتصرفة تحقق الترتيب بين صيغ التركيب الذي تدخل عليه . بأن يلي صيغة
الفعل فاعله ثم مفعوله الأول فالثاني . فإذا فقد التركيب ترتيبه تأثر العامل
فألغى عمله حينئذ ، وعلق عن العمل حينئذ آخر .

(١) السابق وانظر أيضا ١٩٠/١ .

(٢) السابق .

(٣) هذه هي الرواية المشهورة في كتب النحو ، ورواية الديوان ٢١٤/١ :
هداجون خلف جعاشهم . لما كان .

(٤) التصريح ١٩٠/١ — ١٩١ ، وحاشية العليمي على التصريح بهامشه .

أما الإلغاء فيكون في موضعين أولهما يكثر فيه حتى إنه لا يجوز سوءه عند كثير من النحاة ، وثانيهما يقل فيه حتى إن الأعمال عند كثير من النحاة أفضل منه .

وأول هذين الموضعين : إذا تأخر العامل عن المبتدأ والخبر اللذين لو تقدم لعمل فيهما ، نحو : زيد قائم ظننت .

قال أبو سيدة الديري^(١) :

وإن لنا شيخين لا ينفماننا غنين لا يجرى علينا عناهما
هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إلى أيسرت غناهما
وثاني هذين الموضعين إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد ظننت قائم ، قال منازل بن ربيعة المنقري :

أبا الأراجيز بابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(٢)

قل الدنوشري : « إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين ففي هذه الحالة أنت بالخيار في الإعمال والإلغاء ، ولكن قد يرد ما يوجب أحدهما : فيجب الإلغاء إن تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء ، نحو : لزيد ظننت قائم ، ويجب الإعمال إن كان الفعل منفيا نحو : زيدا لم أظن قائما^(٣) » .

وأضاف المليمي في حاشيته على التصريح مواضع أخرى يجب فيها الإلغاء منها^(٤)

١ وقوعها بين معمولي إن ، نحو :

إن الحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

(١) المقاصد النحوية للعبى ٤٠٣/٢ ، الدرر اللوامع ١٣٥/١ .

(٢) يروى أيضا : « أبا الأراجيز » انظر : الدرر ١٣٥ ، وكتاب سيوييه (طه الأستاذ عارون) ١٢٠/١ ، طه يولاق ٦١/١ ، الحيوان ٢٦٦/٤ .

(٣) انظر : حاشية المليمي على التصريح ٢٥٣/١ .

(٤) السان .

ب - وقوعها بين سوف ومصحوبها ، نحو : ١

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

ج - وقوعها بين معطوف ومعطوف عليه ، نحو :

فاجنة الفردوس أنبلت تبتغي ولكن دعاك الخير أحسب والبر

د - إذا تقدمها لام التوكيد ، نحو : إن زيدا لظننت أبوه قائم .

والنماء عمل أفعال القلوب في هذه المواضع الأربعة يعود إلى فقدان التركيب ما كان ينبغي أن يتسم به من ترتيب ؛ إذ هي في هذه المواضع جميعا مقحمة في تركيب آخر ، فهي في الموضعين الأول والأخير مقحمة بين معمولي إن ، وفي الثاني مقحمة بين سوف والفعل ، وفي الثالث مقحمة بين للمعطوف والمعطوف عليه . فلما أقحمت في هذه المواضع ألغيت لعدم خضوعها للترتيب الذي ينبغي أن يتسم به التركيب .

وأما تعاقب هذه الأفعال عن العمل فلا يعود إلى اضطراب في التركيب ، وإنما مرده إلى وجود بعض الصيغ بعدها مما يستحق الصدارة . فأبطل النحاة عملها لفظاً وأيقوه محلاً ، وهو نوع من تقدير الحركة الإعرابية الذي يلجأ إليه النحاة كأسلوب من أساليب التأويل^(١) .

* * *

الأدوات العاملة

أولاً : إنَّ وأخواتها :

سبق أن تناولنا إنَّ وموقعها في التركيب من حيث كونها مؤثرة في مضمون الجملة بعدها ، وسنتناول هنا إنَّ وأخواتها من حيث ضرورة

(١) انظر : مناهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع) .

الترتيب في الجملة التي تليها ، وأصل الترتيب يكون بأن تتصدر إن أو إحدى أخواتها التركيب ، ثم يليها اسمها ، ثم يليه خبرها ، ثم يليه ما قد يكون معمولاً له . ونقض هذا الترتيب يكون بصور متعددة، منها ما أجازته النحاة ومنها ما منعه، وصور الخروج على الترتيب خمسة :

- ١ (تقدم خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الأداة والاسم معا .
- ٢ (تقدم خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الاسم وحده .
- ٣ (تقدم معمول خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الأداة واسمها وخبرها .
- ٤ (تقدم معمول خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الاسم والخبر معا .
- ٥ (تقدم معمول خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الخبر وحده .

١ - ويرفض النحاة الصورة الأولى ، ولا استثناء في هذا المنع ، وقد علل ذلك النحاة بأن هذه الأدوات غير متصرفة ومن ثم لا يجوز تقدم معمولها عليها يقول ابن يعيش : « لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها واسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ... لكونها فروعا عن الأفعال في العمل فأنحطت عن درجة الأفعال^(١) » .

٢ - كذلك يمنع النحاة الصورة الثانية ، إذا كانت الأداة واحدة من الأدوات للملحقة ، إذ شرط عملها اتصال اسمها بها .

ويمنعونها أيضا إذا كان العامل واحدا من الأدوات الست الأصلية العمل : وذلك إذا كان الخبر غير ظرف أو جار ومجرور .

ويحيزونها مع الأدوات الست إذا كان الخبر ظرفا أو جار ومجرورا « للتوسع فيهما لكثرتهما » .

(١) شرح المفصل : ١٠٣/١ ، وانظر تفصيل وجوه فرغيتها في ١٠٢/١ .

٣ - ويمنع النجاة - باتفاق - الصورة الثالثة .

٤ - وكذلك ينعون الرابعة إذا لم يكن للممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً،
ويجيزونها إن كان الممول واحداً منهما .

٥ - ويجيزون الصورة الأخيرة ، وإن كان الأصل والكثير مراعاة
الترتيب بين العامل والممول .

ثانياً : ما ولا ولات وإن :

١ - ما :

وإعمالها لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيأخونها مطلقاً^(١) . ويشترط النجاة
لإعمالها عمل ليس متابعة للحجازيين شروطاً عدة ، من بينها شرطان يتعلقان
بترتيب الاسم والخبر وما قد يكون للخبر من معمولات .

وأول هذين الشرطين ألا يتقدم الخبر على الاسم ، فإن تقدم بطل عملها ،
كقولهم : مامسىء من أعتب ، فسىء خبر مقدم ، ومن أعتب مبتدأ مؤخر .
ومنه قول الشاعر :

وما خُذِلَ قومي فأخضع للعدى ولكن إذ أدعوهم فهم هم
وخالف في ذلك الفراء فرأى جواز إعمال مامع تقدم خبرها على اسمها .
سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما ، ووافقه ابن عصفور إذا كان
الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً . وقد يؤيدهم قول الفرزدق :
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإذ مامثلهم بشر

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢٨٥/١ ، أسرار العربية - مخطوط - ٢٦ أ - ب ، الإنصاف
١٠٧ ، كتاب سيويه ٢٨/١ .

ينصب مثلهم مع تقدمه . وقد اختلف موقف النحاة من هذا البيت :
 فقد رفضه سيبويه وحكم بشذوذه ، وقال : « هذا لا يكاد يعرف »^(١) .
 وذهب بعض النحاة إلى أن البيت خطأ ، لأن الفرزدق تيمى لم يعرف
 شرطها عند الحجازيين ، فتصد أن يتكلم بلفظ الحجازيين فغلط^(٢) .
 وذهب بعض النحاة إلى تأويله ، لكي لا يحكم بتخطئته ولا بشذوذه^(٣) .
 وتأتى هذين الشرطين ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، فإن تقدم
 بطل عملها ، إلا إذا كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز إعمال (ما) مع
 تقدمه على اسمها^(٤) .

٢ - لا :

وإعمالها أيضاً لغة أهل الحجاز^(٥) ، ويشترط النحويون لإعمالها تبعاً للحجازيين
 شروطاً ، من بينها الشيطان اللذان يحددان الترتيب بين لا ومعموليهما . وهما
 الشيطان نفسه اللذان سبق ذكرهما في (١٠) .

٣ - إن :

وإعمالها لغة أهل العالية^(٦) . ويشترط النحويون لإعمالها متابعة لأهل العالية
 شروطاً ، من بينها شيطان يحددان الترتيب في الجملة التي تدخل عليها (إن)
 عاملة عمل ليس . وقد سبق ذكر هذين الشرطين في عمل ما .

(١) كتاب سيبويه ٢٩/١ .

(٢) التصريح على التوضيح ١٩٨/١ .

(٣) السابق .

(٤) شرح التصريح ١/ ١٩ - ١٩٩ .

(٥) شذور الذهب ٢٠٩ ، رسالة في حل غوامض لا الجندية ولا التبرئة (مخطوط غير مرقم) .

(٦) شذور الذهب ٢١٠ .

٤ - لآت :

وأمالآت فإن أحد شرطى عملها أن يحذف أحد معموليها ، ومن ثم فإن الترتيب لا يظهر فى التركيب بل يقدر^(١) .

ثالثا : حروف الجر :

لزوم الترتيب بين الجار والمجرور لاختلاف فيه ، كما أن لزوم الاتصال بين الجار والمجرور لاختلاف فيه أيضا ، فلا يجوز عند الفجاء تقديم المجرور على الجار^(٢) ، كذلك فإن الأصل عدم الفصل بين الجار والمجرور .

ولا استثناء فى الترتيب الجار والمجرور . وأما فى الاتصال فقد استثنى منه :

أولا : الفصل بالظرف نحو قول الشاعر :

إن عمرا لاخيرفى-اليوم-عمرو إن عمرا مكثرا الأحزان

ثانيا : الفصل بالجار والمجرور نحو قول الآخر :

رب-فى الناس-موسر كعديم وعديم يخال ذا يسار

ثالثا : الفصل بالمفعول نحو قوله :

وأنى لأطوى الكشح من دون ما أنطوى وأنطع به الخرق -الميوعر المراجع

رابعا : الفصل بالتسم ، وقد سمعه الكسائى فى البشر ، نمر : اشتريته بوائه

درهم ، وقاسه تليذه على بن المبارك الأجر إذا كان الجار رب ، نحو : رب

سوالله - رجل عالم لقيته . قال أبو حيان : « ولا يبعد ذلك إلا أن الاحتياط

أن لا يقدم عليه إلا بسمع^(٣) » .

(١) منار السالك ١/ ١٣٣ ، التصريح ١ / ٢٠٠ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٠٩ ، اللغ لابن برهان ٥٨ ب وما بعدهما .

(٣) انظر : معجم الموائع ٣٧/٢ .

ويلحظ على المسائل السابقة أنها تعتمد على أمثلة قليلة لا يعرف أصحابها.^(١) ومن ثم جعل النحاة الفصل في هذه المسائل من قبيل الضرورة الشعرية . يقول السيوطي في جمع الجوامع : « وفصله - أى الجار - من مجروره وتأخير عنه كلاهما ضرورة »^(٢) . ويقول الأشموني : « لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بطرف أو مجرور »^(٣) .

خامساً : الفصل بلفظ (ما) بعد : من وعن والباء واللام ، إذ يجوز الفصل بها مع بقاء عمل الأدوات الجارة (٤) .

مثال الفصل بما بعد من قوله تعالى : (مما خطيئاتهم) .

وبعد عن قوله تعالى : (عما قليل) .

وبعد الباء قوله تعالى : (فبما نقضهم ميثاقهم) .

وبعد اللام قول الأعشى (٥) :

إلى ملك خير أربابه فإن لما كل شيء قرارا

والواقع أن هذا الاستثناء من النحاة لا يتسم بالدقة ؛ لأنه لا يقوم على أساس من التحليل الدقيق للأدوات ، ذلك التحليل الذى يوجب التفرقة بين حروف الجر وما الداخلة على الأسماء ، والأخرى الداخلة على الأفعال . أما الداخلة على الأفعال فمن الممكن أن تعد (ما) من قبيل الموصول الحرفي ، وليست مقحمة بين الجار والمجرور . أما الداخلة على الأسماء فإنها تكون من قبيل الأدوات المركبة ، أى أن حرف الجر ليس (من) وحدها مثلاً ، وإنما هو (مما) كلها ، فما على

(١) انظر : الدرر القوامع ٢/٤٠ .

(٢) همج الجوامع ٢/٣٧ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٠٢ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٣٦ .

(٤) شرح التصريح ٢/٣١ .

(٥) ديوانه ٨٣ .

هذا الاعتبار جزء من الأداة المركبة ، ومن ثم فإنها ليست فاصلة بين الجار والمجرور . وبخاصة أن الأدوات المركبة موجودة بكثرة في الصيغ العاملة ، سواء عملت الجزم كأدوات الجزم والشرط ، أو النصب والرفع كبعض أخوات إن . فلم لاتعمل الجر كما في بعض الأمثلة السابقة ؟ .

* * *

رابعا : نواصب الأفعال :

الأدوات التي تنصب الفعل المضارع أربعة هي : أن ولن وإذا وكى . وقد درس النحاة الترتيب بين كل واحدة من هذه الأدوات وبين معمولها ، وانتهوا إلى وجود شرطين يحددان سمات هذا الترتيب ينبغي توفرهما في الجملة المصحوبة بواحدة من هذه الأدوات حتى تعمل ، فإذا لم يتوفر واحد من هذين الشرطين أو كلاهما معا فقد التركيب سلامته ، ومنعت هذه الأدوات من العمل .

وأول هذين الشرطين : ألا يفصل بين أداة النصب وبين الفعل . ويتضمن — بالضرورة — أن يلي الأداة معمولها .

١ — أما في (أن) فبإطلاق — سواء كان الفاصل ظرفا أو مجرورا أو قسما أو غيرها — وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة .

وقد جوز بعض النحاة الفصل بالظرف والجار والمجرور ، كما جوز الكوفيون الفصل بالشرط^(١) .

٢ — وأما في (لن) فلأنها « محمولة على سيفعل ، وكلا لا يجوز الفصل بين السين والفعل لا يجوز الفصل بين لن والفعل ، ولأن لن وأخواتها من

(١) انظر : معجم الهوامع ٣/٢ ، شرح التصريح ٢٣٢/٢ ، شرح الفصول الخمسين (مخطوط) ورقة ٢١٢ ، شرح الجمل لابن العريف ١٩٣ .

الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها. من الحروف الناصبة للأسماء ،
فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل «^(١)» .
وهو مذهب البصريين وهشام .

وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ، ووافقته القراءة في القسم .
وزاد جواز الفصل بأظن ، وبالشرط^(٢) .

٣ - وأما في كي في إطلاق أيضا . وهو مذهب جمهور النحاة .

وأجاز ابن مالك الفصل بينها وبين معمولها بمعموله ، وبالقسم ، وبالشرط ،
مع بقاء عملها .

وأجاز الكسائي الفصل مع عدم إعمالها^(٣) .

٤ - وأما في (إذن) « فلضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها »^(٤) ،
وهو مذهب الجمهور .

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم أو بمعمول الفعل مع بقاء العمل ، وأجاز
ابن هشام الفصل بلا النافية ، وجوز ابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن
بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، وهشام بمعمول الفعل .. كل ذلك مع
بقاء العمل^(٥) .

(١) انظر : همع الهوامع ٤/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح التصريح ٢/٢٣٠ - ٢٣١ ، همع الهوامع ٥/٢ - ٦ ، حاشية المطار على
متن الازهرية ١١٢ ، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٢١٩ - ٢٢٠ ، حاشية الحضري
على ابن عقيل ١١١/٢ - ١١٢ ، على الازهرية ١١٢ .

(٤) شرح التصريح ٢/٢٣٥ . لباب الإعراب ١١٧ ، الجمل ٣٩ ب - ٤٠ أ .

(٥) السابق ، وانظر أيضا : همع الهوامع ٦/٢ ، الدرر اللوامع ٥/٢ وما بعدها ، مفتي اللبيب ٢٢٢ ،
الأمير على المفتي ٢٠/١ - ٢١ ، شرح الفصول الحسين ٢١٢ - ٢١٣ ، المؤلفون من شرح ابن عصفور
- مخطوط - .

والشرط الثاني ألا يتقدم معمول معمولها عليها :

- ١ — أما في (أن) فعند جمهور النحاة « لأنها حرف مصدرى ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها »^(١) .
وأجاز القراء تقديمه ، وكذلك نقله ابن كيسان عن الكوفيين^(٢) .
- ٢ -- وفي تقدم معمول معمول (لن) على لن خلاف بين النحاة : فقد أجازوه بعضهم « خلافا لمعمول معمول أن لأنه لامصدرية فيها » ومنعه الأخفش الصغير « لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي »^(٣) .
- ٣ — وأما في (كي) فبإتفاق بين النحاة على ضرورة توفر هذا الشرط .
وعلى عدم جواز تقدم معمول الفعل الذي تنصبه كي ، وصور هذا التقدم ثلاثة :
(أ) أن يتقدم على المعمول فقط نحو : جئت كي النحو أتعلم .
(ب) أن يتقدم على كي نحو : جئت النحو كي أتعلم .
(ج) أن يتقدم على المعلوم أيضا (أى على التركيب كله) نحو : النحو : النحو جئت كي أتعلم .
وكل هذه الصور ممنوعة^(٤) .
- ٤ — وأما في (إذن) فلا ن لها الصدارة ، فلو تقدم لوقعت حشا^(٥) .

* * *

(١) انظر معجم المواع ٣/٢ ، أنوار الربيع ١٤٣ .
(٢) شرح المنصل ١٥/٧ ، معجم المواع ٣/٢ .
(٣) معجم المواع ٤/٢ ، التكت المسان ٥١ ب .
(٤) انظر شرح التصريح ٢٣٠/٢ ، معجم المواع ٦/٢ .
(٥) المصدران السابقان .

خامسا : جوازم الأفعال :

وهي قسمان لأنها إما أن تجزم فعلا واحداً وإما أن تجزم فعلين كما هو الشائع في البحث النحوي^(١) . وقد درسنا الأدوات الجازمة لفعلين وعلاقتها ببقية صيغ التركيب في المؤثر الأول من مؤثرات الترتيب . وبقي أن ندرس هنا جوازم الفعل الواحد في ترتيب الجملة .

ويلاحظ - على وجه العموم - أن جوازم الفعل الواحد تنقسم إلى قسمين: أولهما يدل على الطلب ، وثانيهما يدل على النفي ، وإذا فإن لجوازم الفعل الصدارة بحكم تأثير صيغها في مضمون الجملة التي تليها ، دلالة على الطلب كما في نحو : (لا تشرك بالله) و (لا تؤاخذنا) و (لينفق ذو سعة من سعته) و (ليقض علينا ربك) . ودلالة على النفي كما في نحو : (أو لم يتفكروا ما يصاحبهم من جنة) و (لم يلد ولم يولد) و (لما يقض ما أمره) و (بل لما يذوقوا عذاب » .

وتحليل الآيات السابقة - وغيرها من التراكيب اللغوية التي تدخل فيها الصيغ التي تجزم فعلا واحدا - يشير إلى أن الترتيب مراعى بين هذه الصيغ من ناحية وبين معمولاتها من ناحية أخرى . ثم إن التركيب في الذكر بين هذه الأدوات العاملة ومعمولاتها جانب يكمله جانب آخر لا بد منه ، وهو الترتيب بين هذه الأفعال وبين معمولاتها التي تليها بحكم كونها معمولات

(١) كون هذه الأدوات جوازم لفعلين هو مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن الأدوات تجزم كلا من الشرط والجواب لاقتضائها لها ، وقد نسبته السيرافي إلى سيبويه ، وثمة اتجاهات ثلاثة أخرى تخالف ما سبق من كون هذه الأدوات تجزم فعلين . الاتجاه الأول يرى أن الفعلين تجازما - وهو ما عليه الكوفيون . والثاني محاولة فردية من الأخفش الذي يرى أن الشرط مجزوم بالأداة ، وأن الجواب مجزوم بالشرط ، وأما الثالث فرأى فردى لمازنى يرى أن الجواب مبنى على الوقف - انظر تفصيل هذا الخلاف في: مجمع الخوامع ٦١/٢ ، شرح التصريح ٣٤٨/٢ ، شرح المفصل ٤١/٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٢ .

لمعاملات هذه الأدوات ، وبهذا يتضح أن جواز الفعل الواحد قد حددت الترتيب في الجملة التي تدخل فيها على النحو التالي :

- ١ — أن تصدر أدوات الجزم الجملة التي تدخل عليها ، بسيطة أو صغرى .
- ٢ — أن يلي هذه الأدوات معمولاتها
- ٣ — ألا يتقدم على هذه الأدوات معمولات معمولاتها .

* * *

الحال

أ — بين الحال وصاحبها :

يأخذ الترتيب بين الحال وصاحبها صورتين : إحداهما وجوب مراعاة الترتيب ، وينبغي فيه إما مراعاة الأصل من ذكر صاحب الحال أولاً قبل الحال ، أو مراعاة عكسه أى ذكر الحال أولاً ثم صاحبه . وتتضمن هذه الصورة حتمية الخضوع للترتيب بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقد التركيب صحته . والصورة الثانية هي جواز الترتيب ، ويشمل في أحوال معينة استحسان مراعاة الأصل ، بيد أنه حتى مع استحسان مراعاة الأصل في بعض المواضع لا يقسم بالخطأ التركيب الذي يفقد الترتيب .

ولوجوب الترتيب — كما أشرنا — وجهان : الأول مراعاة الأصل . والثاني مراعاة عكسه .

مراعاة الأصل :

يجب تأخر الحال عن صاحبها في مسائل :

- ١ — أن تكون الحال محصورة : نحو (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين

ومنذرين) ، « لأن تقديمه يؤدي إلى انعكاس المعنى المراد ؛ لما يلزم عليه من قصر الصفة قبل تمامها » ^(١) .

٢ — أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلي ، نحو : مررت بهند جالسة . وهو مذهب جمهور النحويين ، الذين علموا ذلك بأمرين ^(٢) :

الأول : أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوسطة ، ولكن منع ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الوسطة التزام التأخير .

والثاني : أن الباء من حروف الصفات وهي تتعلق بالحدث ، وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا بهند لا مطلقا . وجالسة أو ضاحكة من صفات هند وقيدها . فقد اجتمع صفتان : إحداهما الباء المقيدة للمرور ، والأخرى الحال المقيدة لهند ، وفي مثل ذلك لا يجوز أن تلي صفة أحدهما غير موصوفها .

وقد خالف هذا الرأي أبو علي الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيون ، فأجازوا التقديم ، مستشهدين بقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) ، وقول الشاعر :

تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكركم حتى كأنكم عندي
وقول الآخر - وهو عروة بن حزام - :

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلى حبيبها لئلا الحبيب

(١) حاشية العليمي على التصريح ٣٧٨/١ ، شرح اللمع - مصور - ١١٣/١ - ١١٥ .

(٢) السابق ، وانظر أيضا : شرح التصريح ٣٧٨/١ - ٣٧٩ ، شرح ابن عقيل ٥٤١/١ - ٥٤٣ ، الغضري على ابن عقيل ٢١٤/١ - ٢١٥ .

وقول طليحة بن خويلد الأسدي :
فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال
وقد أول الجمهور الآية الكريمة ، وجعل الأبيات من قبيل الضرورة
الشعرية .

٣ - أن يكون صاحب الحال مجرورا بالإضافة المحضة ، نحو : أعجبنى
وجهها مسفرة . وأما إذا كانت الإضافة غير محضة ففي منع تقديم الحال على
صاحبها خلاف ؛ إذ يرى ابن مالك في شرح التسهيل جواز تقديم الحال
على المضاف « لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها » . على حين منعه كثير
من النحاة (١) .

مراعاة عكس الأصل :

يجب تقديم الحال على صاحبها في موضعين :

١ - إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ملابسها ، نحو : جاء
زائرا هندا أخوها . لما يلزم التأخر من وجوب عودة الضمير على متأخر
لفظا ورتبة .

٢ - إذا كان صاحب الحال محصورا فيه ، يأتيما باتفاق ، نحو : إنما جاء
راكبا زيدا . وبالإلا عند الجمهور ، لما يلزم التأخر من فساد المعنى بجعل غير
المحصور محصورا وجعل المحصور غير محصور (٢) .

وفي غير هذه المواضع التي يجب مراعاة الترتيب فيها يجوز الترتيب ، مع
ملاحظة أن الأصل والغالب الحفاظ على الترتيب بين الحال وصاحبها ومن ثم
لا ينبغي الخروج على هذا الأصل إلا لسبب يدعو إليه .

(١) شرح التسهيل (مخطوط) ورقة ١٥١ .

(٢) حاشية العليمي على التصريح ٢٨١/١ .

ب — بين الحال وعاملها .

الترتيب بين الحال وعاملها يأخذ بدوره صورتين شبيهتين بالصورتين اللتين كانتا للحال مع صاحبها ، فقد يكون الترتيب واجبا كما قد يكون جائزا . ووجوب الترتيب له أيضا صورتان ؛ لأنه إما أن يجب فيه تقدم العامل في الحال على الحال وإما أن يجب عكسه . ولأن المفروض والأصل أن يتقدم العامل على المفعول فإن الصورة الأولى تعد من قبيل وجوب مراعاة الأصل ، على حين تعد الصورة الثانية مراعاة لعكس الأصل .

مراعاة الأصل :

تجب مراعاة الأصل — وهى تقدم العامل في الحال عليها — في مسائل^(١) :
أن يكون العامل فعلا جامدا ، لأن الفعل الجامد لا ينصرف في نفسه فلا ينصرف في معموله بالتقديم عليه .

٢ — أن يكون العامل اسم تفضيل ، نحو : أنت أفصح الناس خطيبا ، لأن أفعل التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامة القرعية — أى علامات التأنيث والتثنية والجمع —^(٢) .

٣ — أن يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى ؛ لأن معمول المصدر المقدر بأن والفعل لا يتقدم عليه .

٤ — أن يكون العامل اسم فعل ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

(١) شرح التصريح ٣٨٢/١ ، منار السالك ٣٣٠/١ — ٣٣١ ، شرح الفصل ٧٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٤٨/١ ، الخضرى على ابن عقيل ٢١٦/١ — ٢١٧ .

(٢) يستثنى من هذه المسألة ما إذا كان أفعل التفضيل عاملا في حالين لاسمين متجدي المبنى أو مختلفين وإحداهما مفضلة على الأخرى فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة نحو : هذا البلح يسرا أطيب منه رطباً . انظر تفصيل ذلك في شرح التصريح ٣٨٣/١ — ٣٨٤ ، ابن عقيل ٥٤٩/١ .

٥ - أن يكون العامل لفظاً مضمناً معنى الفعل دون وحروفه .

كاسم الإشارة نحو : (فتلك بيوتهم خاوية) .

وأداة التشبيه - وحصرها بعضهم في كأن - نحو قول امرئ القيس^(١) :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

وحروف التمني ، وكذلك أيضاً حروف الترجى ، والظرف الجار والمجرور^(٢) .

(٦) أن يعرض عارض للعامل يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، نحو :

لأصبر محتسباً ، ولأعتكفن صائماً ، فإن ما في خبر لام القسم لا يتقدم عليهما ؛

لأنهما من الأدوات التي تستحق الصدارة - فمنع هذا العارض من تقديم معمول

العامل على العامل ، لأن العارض صير العامل - لاتصاله به - مما له صدر الكلام .

مراعاة عكسه :

يجب عكس الأصل - وهو تقدم الحال على العامل فيها في موضع واحد ،

وهو أن يكون للحال صدر الكلام ، نحو : كيف جاء زيد ؟^(٣)

ومراعاة الترتيب الأصلي جائزة لا واجبة في موضعين عند جمهور

البصريين هما :

(١) أن يكون العامل فعلاً متصرفاً ، ويكون تصرفه كما ذكر أبو البقاء

العسكري « ينقله في الأزمنة الثلاث »^(٤) .

(١) ديوانه ط بيروت ١٤٥٥ ، ط السندونى ١٤٦ ، ط المعارف ٣٨ .

(٢) منار السالك ٢٣١/١ ، ابن عقيل ٥٤٨/١ - ٥٤٩ ، الحضري على ابن عقيل

٢١٦/١ ، الثياب في علل البناء والأعراب ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣) التصريح ٣٨٢/١ ، منار السالك ٣٣/١ .

(٤) الثياب في شرح الثياب - مخطوط - غير مرقم .

(٢) أن يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة « لأن
كلا منها صفة شبيهة بالفعل للتصرف في تضمينها معنى الفعل وقبول علامات
الفرعية » (١) .

ويستشهد جمهور البصريين بتقديم الحال في قوله تعالى : (خاشعاً أبصارهم
يخرجون) . وقول العرب : شتى ثوب الحلبة . وقول يزيد بن مفرغ الحيرى :
عدس ما لعباد عليك إماراة أمنت وهذا تحملين طليق

ويرى الكوفيون أن مراعاة الأصل — وهو الترتيب الذى يتقدم فيه
العامل فى الحال ثم صاحبها ثم الحال — واجبة مادام صاحب الحال اسماً ظاهراً (٢) .

ويرى الأخفش أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل ، على حين يجوز
تقديمها على صاحبها ، أى أن مراعاة الترتيب الأصلى واجبة بين الحال وعاملها ،
وجائزة فقط بين الحال وصاحبها (٣) .

ويرى الجرمى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، فعلاً أو وصفاً (٤) .

* * *

التمييز

يقسم النحاة التمييز إلى تمييز للمفرد ، وتمييز للجملة ؛ وذلك لأن الإبهام الذى
يرفعه التمييز إما أن يكون فى مفرد أو فى جملة . فالإبهام فى جملة نحو : طاب

(١) اللعم لابن جني (مخطوط) ١٧ .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٨١/١ ، شرح اللعم للعثماني — مصور — ١١٥/١ — ١١٥ .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) شرح التصريح ٣٨١/١ .

زيد ، إذ لم يحدد مناط هذه الطيبة ، ثم جاء التمييز فوضح ذلك بنحو : قلباً مثلاً .
والإبهام في مفرد نحو : عندي رطل ، إذ لم يحدد نوع الموزون . فإذا قيل أرز
ارتفع هذا الإبهام ^(١) .

« وتمييز المفرد بنصبه بميزه ، كعشرين مثلاً في عشرين درهما . . . وجاز
لمثل هذه أن تعمل وإن كانت جامدة لأن عملها على طريق التشبيه » ^(٢) .

وأما تمييز الجملة فإنه « ينتصب عن تمام الكلام ، فتارة يكون منقولاً من
فاعل نحو : طاب زيد نفساً ، و (اشتعل الرأس شيباً) ، والأصل : طابت نفس
زيد واشتعل شيب الرأس . وتارة من المبتدأ نحو : (أنا أكثر منك مالاً) ،
والأصل : مالى أكثر من مالك . وتارة من المفعول نحو : (ونحرقنا الأرض
عيوناً) والأصل : نحرقنا عيون الأرض » ^(٣) .

والواقع أن في فكرة تحول التمييز خلافاً كثيراً . مرده بطبيعة الحال
إلى أن هذه الفكرة لا تعتمد على تحليل لغوى دقيق وإنما ترتكز على فروض
لا مسوغ لها في البحث اللغوى . ولكن على الرغم من ذلك تركت هذه
الفكرة بعض التأثير في دراسة النحاة لترتيب التمييز وجماعته جميعاً :

فيرى سيبويه ضرورة الترتيب بين التمييز وعامله مطلقاً ، بحيث يتقدم
العامل في التمييز عليه . سواء كان فعلاً أو اسماً جامداً ، فلا « يجوز أن
تقول : عونا تصيب زيد ، ولا نفساً طبت . وكذلك لا يجوز سمناً عندي
منوان ، ولا براً عندي قعيزان ، على تقدير : عندي منوان سمناً ، وقعيزان

(١) شرح المقرر ٧٠/٢ .

(٢) جمع الهوامع ٢٥٠/١ .

(٣) جمع الهوامع ٢٥١/١ .

برأ . أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله»^(١) .

وقد فصل كثير من النحويين . ففرقوا بين تمييز المفرد وتمييز الجملة . ووافقوا سيبويه على منع تقديم تمييز المفرد على عامله إلا في الضرورة^(٢) . وأما تمييز الجملة فقد أجازوا توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه — وهو ما لم يتناوله سيبويه نصاً — نحو : طاب نفسا زيد ، قال أبو حيان : وقياسه جواز التوسط بين الفعل ومنصوبه أيضا نحو : فجرت عيوننا الأرض . وأما تقديمه على الفعل العامل فيه ففيه خلاف :

فقد ذهب ابن عصفور إلى عدم جوازه مطلقاً ، سواء كان الفعل متصرفاً أو غير متصرف . وذلك « بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها»^(٣) .

وذهب السكسائي وأبو عثمان اللازني وأبو العباس اللبرد والجزمي وكثير من السكوفيين والمغاربة إلى جواز تقديم التمييز على عامله بشرط أن يكون العامل فعلاً متصرفاً . قياساً على سائر الفضلات ، ولوروده في نحو قول الشاعر^(٤) :

أمهجر ليلى للفراق حبيبها
وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقد رد ابن يعيش قياس المجيزين بأنه قياس مع الفارق ؛ لأننا إذا قلنا مثلاً : « جاء زيد راكياً » ، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه . وأما إذا قلنا . طلب زيد نفساً ، فقد استوفى الفعل فاعله

(١) شرح المفصل ٧٤/٢ وانظر أيضاً : ابن عقيل ١/٥٦٥ ، الحضري على ابن عقيل .

(٢) مع الهوامع ١/٢٥٢ .

(٣) السابق ، عن المقرب ، وانظر أيضاً : الموقر من شرح ابن عصفور — مخطوط — ٣٣ .

(٤) في البيت روايات كثيرة . انظرها في : الدرر اللوامع ، وانظر نسبه أيضاً التي اختلف فيها بين أعشى همدان والحبل السعدي وقيس بن الملوح ١/٢٠٨ — ٢٠٩ .

لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى ، فلذلك لم يجوز تقديم المنصوب كما لم يجوز تقديم المرفوع» (١) .

وأما البيت ففيه روايات أخرى. وذكر الزجاج أن الرواية الأصيلة فيه هي (٢) :
وما كاد نفسى بالفراق تطيب

وذكر أبو الحسن الأخفش أن البيت مروي في ديوان الأعشى بصورة
ثالثة هي (٣) .

أنؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسى بالفراق تطيب
وإذا صحت رواية الأخفش أو الزجاج فإنها تكشف عن تورط النحاة
— في بعض الأحيان — في تحريف الشواهد لتتفق مع ما يقررونه من قواعد . وهو
ما سجله عليهم أبو أحمد العسكري في كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف
والتحريف » حين عقد فصلاً تحدث فيه عن « ما غلط فيه النحويون من الشعر
ورواه موافقاً لما أرادوه » (٤) .

(١) شرح المفصل ٧٤/٢ .
(٢) الدور اللوامع ٣٠٨/١ ، والبيت ليس في ديوان الأعشى ط بيروت ، انظر: حرف
البا ٧ - ٢٩ .
(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣٠٧ ، وانظر تحليل هذه الظاهرة في :
مناهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع) .

الفصل الثالث

الترابط بين الصيغ

١ — مفهوم هذا المؤثر .

٢ — دراسة تطبيقية .

يرى النحاة أن المؤثر الثالث من المؤثرات في ترتيب الصيغ في الجملة العربية هو ما يمكن الاصطلاح عليه بالترابط بين الصيغ، أي العلاقة الخاصة التي تربط بين بعض الصيغ وبعض ، بحيث يتجسم عند وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما ترتبط به ، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما .

وليس في البحث النحوي دراسة مفصلة لهذا المؤثر ، ولا تناول مجمل له إلا في إشارة وردت في كلام أبي الحسن بن أبي الربيع في شرحه للإيضاح ، ثم شرحها السيوطي شرحا بالغ الإيجاز دون أن يضيف إليها جديدا . فقد قال أبو الحسن : « خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد : الجار والمجرور كالشيء الواحد ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، والصلة والموصول كالشيء الواحد ^(١) » . وقال السيوطي :

« ما كان كالجزء من متعلقة لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها . وفيه فروع :

(١) شرح ابن أبي الربيع للإيضاح مفقود في مصر وذكر بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس رقم ١١٨٩ ولكن نقولا كثيرة عنه ذكرها السيوطي في كتابه : « الأشباه والنظائر » ، ومع الهوامش .

الأول : الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها ؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله ؛ لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصفة لا تتقدم على الموصوف ؛ لأنها — من حيث إنها مكمل له ومتممة — أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه .

الخامس : حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور ^(١) .

وواضح أن السيوطي لم يغير من الأمثلة شيئاً ، وواضح أيضاً أنه جعل الذي يضم هذه الأمثلة الخمسة كون الكلمة كالجزء من غيرها . وهو مضمون قول أبي الحسن إن العلاقة بين الصيغ في هذه الأبواب تجعلها « بمنزلة شيء واحد » ومتابعة السيوطي المطلقة لأبي الحسن بن أبي الربيع هي التي جعلته لا يقطع إلى أن هذا الجامع لا ينطبق على بعض هذه الأبواب ، ومن ذلك الفعل والفاعل ، فإن العلاقة التي بينهما لا يمكن أن تسلم إلى الزعم بأنهما شيء واحد أو كالشيء الواحد ؛ إذ الفاعل إذا كان ذاتاً له امتداده الخاص في الزمان والمكان ، والحدث الفعلي بالنسبة له مجرد صورة من الصور الممكنة بالنسبة إليه ، أي التي يصح انتاؤه إليها كما يصح انتسابه إلى غيرها . وسواء اتصف بها أو بغيرها فليست هي هو . والأمر كذلك إذا كان الفاعل معنى ؛ لأنه — بحكم كونه فكرة — تمتد صلاحيته في الإسناد إلى أكثر من الفعل الخاص الذي يستند إليه في تركيب من التراكيب . فالسر في ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله لا يعود كما توهم أبو الحسن بن أبي الربيع وتابعه السيوطي إلى أنهما كالشيء

(١) الأشیاء والنظائر ١/ ٣٠٩ .

الواحد ، بل إلى قضية العمل وما توجبه من ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله حتى لا تختلط الجملة الفعلية بالجملة الاسمية . مع أن لكل منهما دلالة التي يقصد بها إلى الوفاء بحاجات موقف أقوى معين .

الصلة والموصول :

الموصول عند النحاة إما حرفي وإما إسمي ، وضابط الموصول الحرفي أن يؤول مع صلته بمصدر^(١) وهو حروف خمسة ، في بعضها اتفاق على تأويله مع صلته بمصدر -- وفي بعضها اختلاف . والحروف التي لاخلاف فيها ثلاثة ، هي^(٢) :

١ - أن - بالفتح وسكون النون - وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا خلافا لابن طاهر ، أو مضارعا أو أمرا بلا خلاف .

٢ - كي وتوصل بالمضارع .

٣ - أن - بالفتح وتشديد النون - وتوصل باسمها وخبرها .
والحرفان المختلف فيهما هما^(٣) :

٤ - لو . وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنها لا تكون مصدرية ، بل تلازم التعليق . وذهب القراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وذلك إذا وليها مقهم تمن .
٥ - ما . وذهب الجمهور أنها توصل بفعل متصرف غير أمر ، والأكثر كونه ماضيا . وجوز قوم منهم السيرافي والاعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية .

(١) الأئمة ٨٢ ، الصان على الأئمة ١٧٥/١ .

(٢) المصادر السابقة وانظر أيضا : المفني (أن وأن وك) ، الدسوقي على المفني ٣٨/١ ، ٢٦٦ ، ٥٥ ، شرح اللام ٢٥٦/٢ .

(٣) مفني القريب ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، الأمير على المفني ١/٢١١ ، ١٣٠٦/٢ .

وذهب للبرد والملازى والسهيل وابن السراج والأخفش إلى أنها من قبيل
الموصول الاسمي، وتفتقر إلى ضمير.

ويتخذ الترشيح بين الموصول الحرف، وصلته مظهره في أمرين:

أولاً: أنه يجب أن يلي الموصول الحرف عند النجاة صلته. فلا يجوز تقديم
الصلة على الموصول، كما لا يجوز تقديم بعض الصلة عليه.

ثانياً: أنه يجب أن ترتب الجملة عقب الموصول ترتيباً دقيقاً يراعى فيه ألا
يتقدم المعمول على عامله.

والموصول الاسمي يقسم إلى عدد من التقسيمات التي تتعدد بتعدد اعتباراتها،
ولسكنا سنسكتفي منها بتقسيم واحد بحسب ما يوصل به. وهو ينقسم بهذا
الاعتبار إلى قسمين:

الأول: أل، وقد توصل بصفة محضة، وهي اسم الفاعل واسم المفعول^(١).
وفي وصلها بالصفة المشبهة خلاف، ذهب ابن مالك إلى أنها توصل بها،
وذهب أبو حيان إلى أنها لا تتصل بها. ورجحه ابن هشام في المغني^(٢).
كذلك في وصلها بالفعل المضارع خلاف، فذهب ابن مالك إلى أنها تتصل به،
ويستشهد بقوله الفرزدق^(٣):

يأرغم الله أنفا أنت حامله إذا ائلنا ومقال الزور والخطل
ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأي والجدل

(١) شرح التصريح ٦٥/٢ - ٦٦، شرح الرضى على الكافية ١٨٥/٢ - ١٨٧،
مع القوامع ٩٥/٢ - ٩٦.

(٢) انظر: حاشية النسوق على المغني ٦٩/١، شرح التسهيل (مخطوط) ص ٧١ - ٧٢.

(٣) انظر: مع القوامع ٨٥/١، الدرر اللوامع ٦١/١، ولباسي الديوان ٦٠٢/٢ - ٧٤٥.

وقول الآخر :

كالبروح ويغدو لاهيا فرحا مشمرا يستديم الحزم ذو رشد
وقول ذي الخرق الطهوي^(١) :

أتانى كلام الثعلبي ابن ديسق ففى أى هذا ويله يقرع
يقول الخنا وأبعض العجم ناطقا إلى ربه صوت الحمار اليجدع
ويرفض الجمهور ما استشهد به ابن مالك ، ويجعل هذه الأبيات من قبيل
الضرورة الشعرية القبيحة^(٢) .

ولا توصل أل بالجملة الاسمية ولا بالظروف إلا فى الضرورة^(٣) ومن وصلها
بالجل الاسمية قول الشاعر :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى سعد
ومن وصلها بالظرف قول الراجز :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
الثانى : بقية صيغ الموصول الاسمى ، وصلته تكون « جملة خبرية معهود
معناها غالبا » .^(٤)

ولا توصل بالجملة الانشائية ولا الطلبية عند الجمهور .

وأجاز الكسائى لوصل بجملة الأمر والنهى ، وجوزه للمازنى بجملة الدعاء

(١) انظر : المؤلف والمختلف ١٧٢ .

(٢) هم المواقم ١ / ٨٥ .

(٣) هم المواقم ٨٥/١ ، الأشتوني ٧٦ ، الصبان على الأشتوني ١٦٥/١ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن العريف ١٩ أ ، شرح ابن الصائغ ١ .

إذا كانت بلفظ الخبر ، وجوز هـ شام بجملة مصدرية بليت ولعل وعسى^(١) .
وفي جملة التمتع خلاف أيضا . تبعالا لاختلافهم فيها هل هي إنشائية
أو خبرية^(٢) .

وسواء أكان الموصول الاسمي موصولا بجملة أم موصولا بمشتق ، فإنه
ينبغي مراعاة الترتيب بين الموصول وصلته ، ثم بين أجزاء الصلة بعضها وبعض .
وفيا يختص بالترتيب بين الموصول الاسمي وصلته فإنه يتحتم عند النحاة
ذكر الموصول قبل صلته ، كما يتحتم عندهم عدم الفصل بين الموصول وصلته^(٣) .
وأما في العلاقة بين صيغ الصلة فإن النحاة يوجبون الترتيب فيها بذكر
العامل أولا ثم الموصول واحدا أو أكثر ، بحيث لا يصح أن يتقدم أى من
المعولات على العامل ، كما لا يصح أن يتقدم ما يتعلق به عليه^(٤) .

وهكذا سواء أكان الموصول إسميا أم حرفيا فإن مراعاة الترتيب معه
ضرورة أدركها النحاة . والسرفى ذلك أن ثمة نوعا من العلاقة الخاصة بين
الصلة والموصول . وتتحدد هذه العلاقة في الموصول الحرفى باعتبار الموصول
أداة لإعادة سبك الجملة ، وأما في الموصول الإسمي فإن هذه العلاقة أشبه
ماتكون بالصفة ، لكن الموصول أكثر حاجة إليها من الموصوف ، لأن
الصفة تزيد الموصوف بيانا بتخصيصه أو توضيحه . أما الصلة فإنها تحدد الموصول
إذ هو قبلها مبهم ، فإذا ذكرت تحددت معالته . ومن ثم كان ذكرها ضروريا
في التركيب اللغوى الذى يلجأ فيه للتكلم إلى استخدام الموصولات الاسمية
لسبب أو لآخر .

(١) انظر : الصبان على الأشموى ١٦٣/١ .

(٢) مع الفواعل ٨٦/١ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١٤٠/١ ، الخصائص ٣٨٥/٢ .

(٤) العباب فى شرح اللباب ، شرح الجمل لابن الصائغ ح (وكلاما غير مرقم) .

الصفة والموصوف :

للموصف أسلوبان : أسلوب مباشر ، وأسلوب غير مباشر . والأسلوب المباشر بصطلاح عليه في البحث النحوي بالفتحة كما بصطلاح عليه بالصفة ، وإن نقل عن ابن إياز في شرح الفصول الحسین التفرقة بين الاصطلاحين^(١) . أما الأسلوب غير المباشر فهو أسلوب الإضافة ، ويكون بإضافة الصفة إلى الموصوف ، لاتبعية الصفة للموصوف . وسنتناول هذا الأسلوب بالتحليل في موضعه من من هذا الفصل حين ندرس المضاف والمضاف إليه .

وفي الأسلوب المباشر في الوصف يتحتم ذكر الموصوف أولاً ثم تتبعه الصفة^(٢) التي لا تخلو من أن تكون إما مفرداً أو جملة . والمفرد أحد أشياء ثلاثة^(٣) :

١ — المشتق — كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .

٢ — الجامد المشبه للمشتق — كأسماء الإشارة غير المسكانية ، وذی الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل ، وأسماء النسب .

٣ — المصدر بشروط ، وقيل إنه مقصور على المسموع^(٤) .

وللوصف بالجملة شروط ثلاثة هي^(٥) :

١ — أن يكون الموصوف متكرراً .

(١) انظر المحصول ٥٩٤ ، وشرح الفصول الحسین ٢٤٨ ، حاشية العليمي على التصريح

١٠٨/٢ ، الصبان على الأسموني ٥٦/٣ .

(٢) الخصائص ٣٨٥/٢ ، الباب للمكبري ٢٢٧ ، الباب (غير مرقم) .

(٣) الأسموني ، الصبان على الأسموني ٦٢/٣ .

(٤) العليمي على التصريح ١١٣/٢ .

(٥) انظر : منار السالك ٧٢/٢ ، التصريح ١١١/٢ — ١١٢ ، الصبان على الأسموني

٦٣/٣ — ٦٤ .

٢ — أن تكون جملة الصفة خيرية .

٣ — أن تشمل جملة الصفة على ضمير يربطها بالموصوف .

وسواء أكان الوصف بمفرد أم بجملة فإن النجاة يحتمون ضرورة الترتيب بين الموصوف وصفته، فإذا كان الوصف عاملا وجب مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول أيضا . ووجب ألا يتقدم على الموصوف معمول الوصف ، كما لا يتقدم الوصف على الموصوف إذ لو تقدم لفقد الترتيب وصار كتحديث بعض حروف الكلمة على بعض^(١) .

المضاف والمضاف إليه :

تتعدد تقسيمات الإضافة عند النجاة كما تتعدد معانيها^(٢) . ولكن جميع أقسامها ودالاتها سواء في ضرورة الخضوع لنمط خاص من الترتيب الذي ينظم العلاقة بين أجزائها . وتتحدد معالم هذا الترتيب بملاحظة القواعد التالية :

أولا — أنه لا بد من ذكر كل من المضاف والمضاف إليه . ولا سبيل إلى حذف أحدهما إلا في مواضع محددة ، وبشرط أن يتطلب الموقف اللغوي ذلك^(٣) .

ثانيا — أن يذكر المضاف ثم يعقبه المضاف إليه ، مع تحقيق شروط الإضافة للدلالة على اتصال الصيغ فيها .

(١) الاشياء والنظائر ٣٠٩/١ .

(٢) تنقسم الإضافة إلى لفظية ومعنوية أو محضة وغير محضة ، وقد أضاف صاحب التسهيل قسما ثالثا هو المشبه بالمحضة . وتتعدد معاني الإضافة تبعاً لعدد مواقف النجاة من تقديرها بالحرف أو عدم تقدير الحرف ، ثم باختلاف الحرف عند من يقدرونها به . انظر مثلا : الأشتوني ٣٠٤ — ٣٠٥ ، الصبان على الأشتوني ٢٣٨/٢ وما بعدها ، اللع لابن برهان — مخطوط — ٦٩ ب وما بعدها ، شرح التسهيل — ورقة ٢٢٠ — ٢٢١ .

(٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٥٨ وما بعدها .

ثالثاً — لا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف مع بقاء الإضافة.^(١)
كما لا يجوز أن يتقدم معمول المضاف إليه . فمراعاة الترتيب بين المضاف
والمضاف إليه ثم معموله الواحد أو المتعدد — إن وجد — لازمة . وإغفالها يخرج
التركيب عن الإضافة .

رابعاً — وكما أن مراعاة الترتيب لازمة ، فإن الاتصال بين المضاف
والمضاف إليه واجب أيضاً . ولا يجوز الفصل بينهما إلا في مواضع محددة .
حتى إن جمهور البصريين يمنعها في غير الشعر ، فسكانه يجعلها من قبيل الضرورة
الشعرية^(٢) ، وهذه المواضع هي^(٣) :

- ١ — أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله .
فيجوز الفصل بينهما بالفعل نحو : (رُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ
أولادهم شركائهم) .
وبالظرف نحو : « ترك — يوماً — نفسك وهواها سعى لها في رداها » .
- ٢ — أن يكون المضاف وصفاً عاملاً والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل
مفعوله الثاني ، نحو : (فلا تحسبن الله يخلف وعده رسوله) .
أو يكون الفاصل الظرف أو الجار والمجرور نحو قول النبي : (هل أنتم
تاركوا لي صاحبي) . وقول الشاعر :
- فرشني بخير لا أكون ومدحتي گناحت يوماً صخرة بعسيل
- ٣ — أن يكون الفاصل قصفاً ، نحو : هذا كتاب — والله — زيد .
وزاد ابن الأنباري الفصل بالشرط نحو : هذا غلام — إن شاء الله —
ابن أخيك .

(١) الخصائص ٣٨٧/٢ .

(٢) أوضح المسالك ١٥٠ ، منار السالك ٤٠٨/١ ، التصريح ٥٧/٢ .

(٣) المصادر السابقة .

وزاد ابن مالك الفصل بإما كقول تأبط شرا :
ها خطنا - إما - إساار ومنة وإما دم - والقتل بالحر أجدر
ويرى الكوفيون أن المسائل السابقة تجوز شعرا ونثرا . ويوافقون
البصريين على اختصاص المسائل الآتية بالشعر، وهي^(١)

- (١) الفصل بمعمول غير المضاف :
- (٢) الفصل بفاعل المضاف بينه وبين مفعوله الذي أضيف له .
- (٣) الفصل بنعت المضاف .
- (٤) الفصل بالنادى .

* * *

(١) انظر : شرح التصريح ٥٨/٢ - ٦٠

خلاصة

من هذا العرض السريع لما في التراث النحوي مما يتصل بظاهرة الترتيب ودورها في تركيب الجملة العربية يتضح عدد من الحقائق التي لا ينبغي إغفالها أو إهمال دلالاتها ، لما لها من أهمية بالغة في تحليل آثار النحاة وتقويم مناهجهم .

أولى هذه الحقائق :

أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور التركيب في تكوين الجملة في العربية الفصحى ، وأكدت دراساتهم أنها تصدر عن تصور محدد أنه بدون مراعاة الترتيب يصعب في كثير من الأحيان تحقيق الاتساق في التراكيب اللغوية ، ويستحيل في أحيان أخرى فهم ما تقصد إليه ، إذ تصبح مجرد جملة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال .

والحقيقة الثانية :

أن تصور النحاة لكون الترتيب عنصراً من العناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس الفج ، وإنما انتقل إلى مرحلة تناول العلمى الموضوعى ، بمحاولاتهم المتتابة وضع عدد من القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها . ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها .

والحقيقة الثالثة :

أن دراسات النحاة العرب للقوانين المنظمة للجملة العربية من حيث الترتيب بين وحداتها لم تنمزل عن دراساتهم لتغير الترتيب من العناصر المؤثرة في تكوينها

وقد فطن النحاة بذلك إلى حتمية الاتصال الوثيق بين البحوث النظرية المقتنة للظواهر التركيبية. كضرورة فرضها الالتحام الكامل بين معطيات هذه الظواهر.

والحقيقة الرابعة .

أن النحاة في تقديمهم للقوانين العلمية التي يخضع لها ترتيب الجملة العربية قد استطاعوا أن يقدموا أسسا موضوعية صالحة للأخذ بها منطلقا لدراسة هذه الظاهرة اللغوية ، لما تمتاز به هذه الأسس من الدقة وتنسجم به من الشمول معا . ولعل متابعة ما خلفه التراث النحوي في هذا المجال بالتحليل يمكن أن يقدم إضافة جديدة تجلو ما عساه يكون قد غمض في الآثار النحوية أو عزب عن فكر النحاة.

الخاتمة

قضايا للمناقشة

•

•

•

•

•

•

لعل من الخير في ختام هذه الدراسة أن نتحرر من الاتجاه التقليدي الذي يجعل موضوع الخاتمة محدوداً برصد كافة النتائج التي وصل اليها ، أو مقصوراً على تسجيل أهمها ؛ فإن هذا البحث — في جوهره — نظرة جديدة إلى التراث النحوي ، وهي نظرة تتعاطف معه ، وتحاول أن تستخلص ما يفيد منه . وهي لذلك لا ترفضه ، ولا تتجنى عليه بتجسيد ما فيه من أخطاء . ثم إنها — في نفس الوقت — لا تفضل في شتاته المزعج ، ولا تضيع في مساريه العديدة ، ولا تتوه في ركامه العظيم . ومن ثم فإن الكثير من صفحات هذه الدراسة تتضمن آراء صححت فكرة ، أو بلورت اتجاهها ، أو حددت ظاهرة ، أو وضعت غامضاً . ولذلك فإن أية محاولة لاستخلاص نتائج هذه الدراسة بأسرها — أو حتى تسجيل المهم منها — أمر بالغ العسر شديد الإرهاق ، إذ معنى ذلك أن نقدم موجز الكل ما تضمنته من أفكار ، ونحسب أنه لم يعد لدى القارئ الذي يعيننا أمره وقت نكرر فيه . وليس فيه — بالضرورة — غفلة يحتاج معها إلى تكرار .

سنحاول إذن أن نقنول عوضاً عن ذلك الاتجاه التقليدي بعض القضايا التي أثارها وتثيرها هذه الدراسة ، بصورة مباشرة حيناً وبشكل غير مباشر أحياناً ، والتي تحتاج لذلك إلى وقفة لم تساعد طبيعة المنهج الذي التزم به هذه الدراسة على الوفاء بها . وليس القصد من إثارة هذه القضايا فرض وجهة نظرنا فيها بتقريرها حقائق ثابتة في البحث العلمي ؛ فإننا ندرك أنه — على الرغم من أي موقف يمكن أن نتخذه — أنها لازالت مثار خلاف كبير بين الدارسين . ثم إننا لا نبتغي — أيضاً — حسم ما يتصل بهذه القضايا من خلاف ؛ فإن ذلك يتطلب تحليلاً لكثيراً من الأصول المقررة في التراث النحوي ، وهو هدف لا تحتمله هذه الدراسة ، ولا تسعى إليه بالضرورة هذه الخاتمة .

قصداً إذ أن من عرض هذه القضايا أن تكون أولاً موضع الاعتبار في أية محاولة مقبلة لتناول التفكير النحوي ، أو لاتخاذ موقف من آثار النحاة ، ويستوى عندنا أن تهدف المحاولة إلى البرهنة على صحة كل اتجاهات الفكر النحوي أم ترمي إلى تزييفها ، وسيان أيضاً أن يقسم الموقف المتخذ من الآثار النحوية بالتبعية للطلقة لأصحابها أو يتصف بالرفض الحاسم لها ؛ فإن تعدد وجهات النظر واختلافها يساعد — في تصورنا — على جلاء كل ما يتصل بهذه القضايا ويثير كافة جوانبها ، ومن ثم فإنها تسهم في تبيان الحقيقة دون أن تعميها . وثانياً لأننا نرجو أن نحتكم إلى الموقف الذي نتخذه من هذه القضايا في كل ما يتصل بهذه الدراسة ، ابتداء من منهجها الكلي إلى تفاصيلها الجزئية جميعاً . كما نأمل أن يكون هذا الموقف هو الأساس في كل محاولة لفقد اتجاهاتنا في الدراسات النحوية كما يشير إليه هذا العمل ، هذا الاتجاه التي يبتنى إعادة بناء النحو العربي بوحدات مستمدة منه ، ولبنات أصيلة فيه .

وأولى هذه القضايا :

هي تحديد مجال البحث النحوي ، وهل تقتصر الدراسة النحوية على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير في الحركة أو ثبوت . أم تتسع لتشمل كل ما يتصل بتشكوين الجملة من ظواهر ؟ .

ليس من شك في أن من النحاة العرب من يقصر حدود النحو على أواخر الكلمات لا يتجاوزها ، ويحدد وظيفته بمدى تغير الحركة أو ثبوتها ، وكثيراً ما قرأ في كتب المتأخرين منهم بصورة خاصة أن النحو هو « دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء » . ولقد شاع هذا التصور لوظيفة النحو بين المعاصرين من الدارسين حتى ظن كثير منهم أن النحو العربي ليس فيه شيء يتصل بتغير الإعراب والبناء ، حتى لقد قطع الأستاذ إبراهيم مصطفى

رحمه الله بأن النحو العربي قد قصر نفسه على « تعرف أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء ، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء » .^(١)

على أن طغيان هذا التصور لحدود البحث النحوي ووظيفته لا ينبغي أن يحجب عنا تصورا آخر يمكن أن نلص آثاره في اتجاهات البحث النحوي ذاته وتنوعه ، ثم في تعريفات كثير من النحاة أنفسهم له ، فقوانين النحو العربي تتناول كل ما يتعلق بتركيب الكلمات داخل الجملة من ظواهر ، كما أن من بين تعاريف النحاة ما يقطع بأن النحو هو « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى أحكام أجزائه التي اختلف منها »^(٢) ، فهو « علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني ، وبمعنى بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية ، أي : المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يمرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني »^(٣) . ومن ثم فإن وظيفة النحو هي « البحث في المركبات »^(٤) وحدوده ليست مقصورة على تعرف أحوال أواخر الكلمات ، بل تتناول « أحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها » .^(٥)

هذان فهمان في البحث النحوي مختلفان إلى حدود التناقض في تصور

(١) إحياء النحو ١ .

(٢) انظر : الصبان على الأشتوني ١٥/١ ، النكت الحسان ١٢ .

(٣) انظر : شرح الألفية للشاطبي - مخطوط - غير مرقم .

(٤) رسالة ابن كمال باشا - مخطوط - ١٩٧ - ١٩٩ .

(٥) أنوار الربيع ٥٨ .

غاية الباحث النحوى وتحديد الحقل الذى يعمل فيه . وهذا الاختلاف يفرض علينا أن نتخذ منه موقفاً ؛ لأنه ليس تعدداً فى وجهات النظر بقدر ما هو تفاوت بين الصواب والخطأ ، ثم لأنه مع ذلك لا يتناول موضوعاً جزئياً يمكن إغفاله وإنما يدور حول جوهر العلم نفسه وتحديد آفاقه . ونحن ندرك - فى مجال تحديد موقف من هذا الخلاف - أن كثيراً من المعاصرين لا يترددون فى الالتزام بما فى تعريفات المتأخرين من النحويين من تحديد لوظيفة البحث النحوى ، ولكننا نعتى أنفسنا - عن غير رضى - من هذا الالتزام ؛ إذ يفرض علينا هذا الموقف ما نلاحظه من وقوع تناقض بين التعريفات المقيدة للنحو بالبحث فى أواخر الكلمات من ناحية ، وطبيعة المادة نفسها كدراسة لمستوى الجملة من بين مستويات النشاط اللغوى من ناحية أخرى . والتراث النحوى ذاته - بما فيه المأثور عن متأخرى النحاة أنفسهم - لا يقتصر كما رأينا فى هذه الدراسة على أواخر الكلمات وحدها ، ولا ينصب على الإعراب والبناء فحسب . وإنما يتناول كافة الظواهر التى تنتج عن تركيب الكلمات والصيغ داخل الجملة العربية ، وأبرز هذه الظواهر - كما تحدد فى هذه الدراسة - ظاهرة التطابق ، وظاهرة الترتيب ، بالإضافة إلى ظاهرة التصرف الإعرابى .

القضية الثانية :

هى استخلاص الظواهر الرئيسية التى عالجتها البحوث النحوية بشكل عام ، والوقوف على ما يتصل منها بالعناصر المؤثرة فى تكوين الجملة العربية بصورة خاصة ، وتمتد حيوية هذه القضية وضرورة اتخاذ موقف فيها - قائم على دعائم من الإلمام الشامل بالتراث النحوى والإحاطة الدقيقة باتجاهات النحاة كافة - عن حقيقة نرجو ألا يكون فيها محوز كبير ، وهى أن من بين أبرز الأخطاء فى دراسات المعاصرين للتراث النحوى عدم قدرتهم على تحديد

الظواهر المختلفة في هذا التراث ، ثم خلطهم بين ما يستطيعون إدراكه من هذه الظواهر ، وليس من شك في أن هؤلاء الدارسين عذروهم ؛ إذ ثمة صعوبتان أساسيتان تواجهان الباحث في ميدان النحو العربي :

أولاهما أن الإلمام الكامل بالتراث الذي خلفه النحاة العرب يكاد يبلغ - فيما يسديه من عسر وما يصحبه من مشقة - درجة الاستحالة ، فهو أولاً تراث عظيم التراء بالغ التنوع ، وهو ثانياً يكاد يكون بأسره مخطوطاً ماعدا القلة القليلة منه التي نشرت لأسباب مدرسية حيناً ومظهرية حيناً آخر . ومن ثم لم يتح للكثرة البالغة فيه أن ترى النور وقبعت حيث هي في الأقبية الرطبة تأكلها القرضة لتعالج بالمواد الكيماوية ، وتعالج بالمواد الكيماوية لتأكلها القرضة من جديد . والواقع أن هذه الظاهرة لا تقتصر على التراث النحوي وحده ، بل تصحب تراثنا الفكري كله . وهذا وضع يحتم على الجامعات أن تتخذ فيه موقفاً محدداً ، وليكن مثلاً حصر موضوعات الرسائل الجامعية الأولى - كالدبلومات والماجستير - في مجال التحقيق . حتى يمكن تذليل بعض الصعوبات القائمة في عملية الاتصال المباشر بالتراث .

والثانية أن التراث النحوي مختلط بطبيعته ، تتداخل فيه المسائل والقضايا وتتشابك فيه الاتجاهات والأصول ، ويعسر معه لذلك كل العسر أن يحاول باحث التماس أسسه الفكرية التي تنبئ عليها قواعده التفصيلية ، وبلورة عناصره الجوهرية التي تنظم جزئياته المبعثرة ومزقه المتناثرة .

ولقد عانت هذه الدراسة من محاولتها التغلب على هاتين الصعوبتين ، وخرجت من هذه التجربة بهذا التصور المحدد للخصائص التركيبية للجملة العربية كما وردت في التراث النحوي . ولسنا نزعم في هذا المجال أن هذا التصور للظواهر التركيبية نهائي ، وأنه لا سبيل إلى إضافة إليه

أو تعديل فيه ، بل إن العكس من ذلك صحيح ، فإن ما قدمته هذه الدراسة لا يعدو أن يكون أساساً نأمل الأخذ به في إعادة دراسة هذا التراث وتحليل اتجاهاته بصورة لا تغفل بشكل كامل الجزئيات الهائلة الموجودة فيه ، ولا تنوب في مسارها المشعبة في الوقت نفسه . وفي يقيننا أن مقدرة الباحث المنهجى على حسن استخدام هذه الجزئيات غير محدودة ؛ إذ يستطيع أن يفيدها بتقويمها وتحديد مدى فاعليتها ، في نفس الوقت الذي يستفيد منها بوضعها في مكانها الملائم لها وتحقيق التناغم بينها ، تمهيداً لتجسيد النسق الكامل للفكر النحوى بأسلوب موضوعى دون ادعاء أو تجن .

القضية الثالثة :

وتمتد هذه القضية عن القضيتين السابقتين وتنتجمن بهما ، ومن ثم فإن اتخاذ موقف فيهما يساعد على تحديد هذا الموقف بالنسبة لها ، ومضمون هذه القضية الوقوف على طبيعة العلاقة التى تربط النحو بغيره من العلوم التى تدرس النشاط اللغوى .

ويبرز في هذا المجال عدد من الحقائق أهمها حقيقتان :

أولاهما : أن النحو علم يتناول بالتحليل مستوى واحداً من مستويات النشاط اللغوى ، وهو مستوى الجملة . وهو لا يتناول المفردات إلا باعتبارها وحدات تشكل علاقاتها بالتركيب داخل الجملة نفسها . ومن ثم فإن هذا العلم لا يدرس الأصوات وخصائصها ولا الكلمات واشتقاقاتها . كما أنه لا يقصد إلى المعنى أياً كان نوعه : أصلياً أو هامشياً ، مقررراً في المعجم أو مستفاداً من الموقف والمقام .

الثانية : أنه على الرغم من أن النحو لا يدرس غير الجمل ، ولا يتناول إلا ظواهر التركيب ، فإن الاتساق اللغوى لا يمكن أن يعزل مستوى من

مستويات النشاط اللغوي عن غيره من مستويات هذا النشاط ، ويستحيل أن يكون الأداء اللغوي صحيحا مع فقدان الصحة في أى مستوى من مستوياته : الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية . ومن هنا فإنه لابد في تحليل أى مستوى من مستويات هذا النشاط أن يوضع في الاعتبار نتائج تحليل للمستويات الأخرى . وبذلك يتضح أن تلاحم مستويات النشاط اللغوي ينبغي أن يقابل بتضافر العلوم للتوفرة على دراسة هذا النشاط . وليس من شك في أن محاولة تحقيق هذه الغاية أمر بالغ الصعوبة ؛ إذ يتطلب قدرة على النظر الشامل ، ويستلزم دقة في تلمس العلاقات المتشابهة ، ويحتاج إلى بصر بأساليب تشكيل الظواهر المشتركة . ولكن لا ينبغي أن تقف هذه الصعوبات كلها حائلا دون التصدى المباشر للوصول إلى تلك الغاية التي لا بد لها في البحوث اللغوية . ولا يصح أن تكون حاجزا أمام الحقيقة العلمية القائلة إن الحدود بين العلوم اللغوية ليست فواصل جغرافية لها صفة الثبات . وإنما هي - على العكس من ذلك - مناطق اتصال ومراكز اشتراك ونقاط تلاق .

* * *

ويتصل بهذه القضية إلى أبعد الغايات تحديد العلاقة بين علمي النحو والمعاني ، وهي مسألة شائكة وحيوية معا ، أما أنها شائكة فلأنه قد استقر في الفكر اللغوي العربي فحسم الصلة بين مستويين من الدراسات : مستوى الدراسة التصويبية ثم مستوى الدراسة الجمالية . وليس من شك في أن الأساس الذي اسقند إليه هذا التصور في الفكر العربي كان مرتبطا بمراحل تاريخية معينة وفهم لمضمون كل علم من العلوم اللغوية محدد . ولكن الذي حدث أن هذه التفرقة مألوفة ما لبث أن أخذت بفضل الامتداد التاريخي وحده طابع الحقيقة ، حتى لتوشك أية محاولة لمناقشتها أن تتصف بالعبث ، إذ تصبح في نظر كثير

من الدارسين التقليديين بحثاً لاجدوى منه ، ولا جديد فيه . وأما أنها مسألة حيوية أيضاً فلأن النحو - كما رأينا - دراسة لمستوى معين من مستويات النشاط اللغوى وهو الجملة ، وتحليل لأنظمتها ، وعلم المعانى أيضاً يَنْصَبُ على الجمل ويحلل نظامها . ووضع المسألة على هذا النحو يعنى ضرورة وجود صلة من نوع ما بين هذين العلمين . فما هى هذه الصلة ؟ وما الحدود التى تفصل بين نشاط كل منهما ؟ .

فى الإجابة على هذين السؤالين نجد اتجاهين مختلفين فى التراث اللغوى العربى . الاتجاه الأول يعبر عنه ابن كمال باشا فى قوله : « ما يبحث عنه فى علم النحو من جهة الصحة والفساد يبحث عنه فى علم المعانى من جهة الحسن والقبیح »^(١) فشكل من النحو والمعانى إذن بحث فى المركبات « إلا أن النحو يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صعة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد . وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة فى التركيب وقبحه »^(٢) . ومعنى هذا عند أصحاب هذا الاتجاه - وهم الكثرة بين النحاة والبلاغيين معا - أن موضوع علم النحو يلتقى مع موضوع علم المعانى ، بيد أنهما وإن التقيا فى الموضوع إلا أنهما يختلفان فى المستوى الذى يعنى به كل منهما ، فالمعانى دراسة فنية جمالية أما النحو فهو دراسة تصحيحية ، وإذن فإن علم النحو ينتهى ليبدأ علم المعانى ، وعلم المعانى يبدأ حيث ينتهى علم النحو بعد أن يتأكد من صحة التركيب اللغوى واستيفائه للقواعد الضابطة .

(١) رسالة فيما بين اللغوى وصاحب المعانى - مخطوط : ١٩٧ - ٩٩٩ .

(٢) المصدر السابق .

وأما الاتجاه الثاني فيعتبر عنه الإمام عبد القاهر بقوله عن نظريته في النظم - وهي محور علم المعاني عنده - : « إعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها » (١)

ثم يقدم أمثلة لنظريته في تطابق علمي النحو والمعاني فيقول :
« إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه :

فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً ، وجاءني يسرع ، وجاءني وهو مسرع ، أو وهو يسرع ، أو هو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع . فتعرف لكل من ذلك موضعه ، ويحى به حيث ينبغي له .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بما في نفي

(١) دلائل الإعجاز ٦١ .

الحال ، وبلا إذا أراد نفي الاستقبال ، وبإِنْ فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبإِذَا فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل . ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيضع كلا من ذلك في مكانه ، ويستعمله على الصحة وما ينبغي له ^(١) .

ويعقب عبد القاهر على هذا العرض القاطع بتطابق النحو والمعاني عنده بتقريره الذي يجزم فيه أنك « لست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه . ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه » ^(٢) .

ومن الواضح أن هذين النصين اللذين آثرنا نقلهما كاملين يقطعان بوجود اتجاه مغاير لذلك الاتجاه الغالب الذي عبر عنه ابن كمال باشا ، ومحور هذا الاتجاه الجديد وحدة المستوى الذي يقنأول به كل من النحو والمعاني الجملة العربية ، وفي هذا المستوى الواحد لا تصبح دراسة النحو دراسة تصويبية مجردة من ملاحظة الموقف اللغوي ، ولا تكون دراسة المعاني دراسة فنية

(١) المصدر السابق ٦١-٦٢ .

(٢) المصدر نفسه .

لا علاقة لها بملاحظة الحقائق النحوية . بل على العكس من ذلك ، إذ النحو هو دراسة الجملة العربية من خلال الموقف الذى تقال فيه، وعلم المعانى — بدوره — ليس إلا الوقوف إلا على مدى الأخذ بنتائج هذه الدراسة فى النصوص المختلفة من حيث مواءمتها للمواقف المتعددة .

و معنى هذا أن عبد القاهر يدعو إلى تحطيم تلك الفوارق التقليدية بين مستويى الدراسة اللغوية : الجمالى والتصحيحي فى دراسة الجملة العربية . وأغلب الظن عندنا أن عبد القاهر قد تأثر فى دعوته هذه — أولاً — بما لاحظته فى دراسات اللغويين من وجود صور من التطابق بين الأصوات ومدلولاتها ، وما تقرر فى بحوث النحاة من تحتم هذه الصور بين أجزاء التركيب اللغوى ، ثم ما تأخذ به الدراسات البلاغية من ضرورة وجود تطابق بين التركيب ككل والموقف المقول فيه والمعبر عنه . وثانياً بما هو معروف منهجياً من أن تفتيت الظاهرة الواحدة قد يسلم إلى فقدان الوحدة فيها بتمزيق العلاقة بين جزئياتها . وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لظاهرة التطابق . فقد ظن البلاغيون العرب أن التطابق بين التركيب والموقف اللغوى دراسة فنية خالصة . لا صلة لها بالبحوث النحوية . متأثرين فى ذلك بوهم التفرقة بين المستوى الجمالى والمستوى التصحيحي . ومن ثم حسبوا أن النحو لا علاقة له بما بين : خرج محمد ، ومحمد خرج ، والخارج محمد ... الخ ... من فوارق . مع أن كل واحد من هذه الأمثلة ونحوها يعبر عن موقف خاص ويلبى احتياجاته ، حتى ليكاد يمتدس فى تطابقه — عنه . بحيث يعد قول غيره فيه أو قوله فى غيره خلطاً لا سبيل إلى إقراره . وخطأ لا معنى لتجاوزه فضلاً عن تصحيحه .

ونحسب أنه قد آن الأوان لى نعيد النظر فى كل هذه المسائل : فى علاقة علم النحو بالمعانى ، وفى علاقة العلوم الجمالية بشكل عام بالعلوم التصحيحية ،

ثم في علاقة جزئيات الظاهرة الممتدة على أكثر من مستوى من مستويات النشاط اللغوي بالمنهج الذي ينبغي أن تدرس على أساسه ، وهل يكون منهجاً يقف عند كل مستوى على حدة فينحصر في إطار الجزئيات ، أم يمكن أن يتجاوز الحدود الضيقة ليرز صورة الظاهرة كاملة ؟.

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تقدم إجابات على كل هذه الأسئلة ، مباشرة حيناً وغير مباشرة أحياناً ، ولكن هذه الإجابات — في شكلها العام — أخذت طابعاً تطبيقياً ، وذلك لا يعني — أغلب الظن — عن ذكر الأسس النظرية التي استند إليها في هذا التطبيق .

فما هي هذه الأسس ؟ إن ذلك يستلزم تحديد موقف من المناهج النحوية . وهو موضوع القضية التالية .

القضية الرابعة :

تحديد موقف من المناهج المختلفة في الدراسات اللغوية .

ولعل هذه القضية أكثر القضايا التي نعرضها هنا خطورة وأهمية تأثيراً ، حتى لم يكن القول دون تجاوز كبير إن كافة القضايا السابقة ليست سوى صور تطبيقية لهذه القضية الأساسية ، بحيث يستطيع تقايل ما في تلك القضايا من خلاف وتقريب ما فيها من تباعد إذا تم الاتفاق على الأسس الجوهرية للمنهج الذي ينبغي الالتزام به في الدراسات اللغوية بوجه عام ، وفي البحوث النحوية بصورة خاصة . وليس ثمة شك في أن مناقشة المناهج النحوية وتحليل اتجاهاتها والكشف عن دالاتها يحتاج إلى دراسة مستقلة ليس هذا مجالها ^(١) . ولذلك سنكتفي بعرض بعض الحقائق التي تحكم تصورنا لهذه القضية ، وتسهم — في الوقت نفسه — في تحديد أبعادها .

(١) انظر رسالتنا للدكتوراه وموضوعها : (مناهج البحث عند أتباع العرب) فقد حللنا فيها المناهج المتبعة في البحوث النحوية واتهمنا إلى رأى فيها .

الحقيقة الأولى : أنه يجب التفرقة بوضوح بين القيمة التاريخية والقيمة المطلقة . ومعنى ذلك أن رصد الحقائق تاريخياً بما فيه من تحليل علاقاتها وتسجيل دلالاتها عمل بالغ الأهمية ، ولكنه يظل — مع أهميته — محصوراً في إطار الحقيقة التاريخية ، ومن ثم لا تعدو قيمته حقلها التاريخي ، الذي يظل — مهما كانت درجة أهميته شكلاً نسبياً للوجود الإنساني ، ويظل من الحتم استخلاص ما في الحركات التاريخية من قيم مطلقة ، هي وحدها التي يستطيع بها الإنسان تأكيد وجوده الحي الفعال المؤثر في محيطه وواقعه ، وعلى امتداد أيامه المقبلة أيضاً .

والحقيقة الثانية : أن الأخذ بمنهج ما — في جوهره — موقف حضارى؛ لأن أى منهج يتصل أوثق الاتصال بروح الحضارة حتى يمكن اعتباره معبراً عنها في المجال العلمى المحدود الذى يتناوله وينصب عليه . ومن هنا يعبر المنهج المنطقي في دقة عن خصائص الحضارة اليونانية ، وهي حضارة القلة المستغنية بعمل الكثرة ، والمستمتعة إلى أبعد الغايات باللهو والفراغ والترف ، والبحث العلمى عندها من قبيل الترف العقلى ، وسبك القضايا النظرية في دقة عمل لا يتفصل عن المتعة للمادية ؛ إذ هو نتاجها من ناحية ، وموصل اليها بشكل أو آخر من ناحية أخرى . وجوهر الحضارة اليونانية الانفصال بين الفكر والمجتمع ، وقبول كافة الأخطاء في النظام الاجتماعى على أنها حقائق مقررة مبررة قدرها وتاريخياً ، ولذلك ليس غريباً أن يكون جوهر الفلسفة والمنطق اليونانيين الانعزال بشكل حاسم عن كل مضمون اجتماعى ، وفراغهما من كل دلالة على العناية بهذا المضمون . والأمر كذلك في الحضارة المعاصرة والمناهج المعبرة عنها ، فإن الوضعية المنطقية مثلاً تعكس بأصالة روح النظام الرأسمالى وقيمه : الفرد قبل المجتمع ، والعزل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . وهذا

العزل للحقائق المترابطة والكلية ، وهذا التفتيت في الوحدات المتصلة بالطبيعة .
هو محور منهج الوضعية المنطقية ، الذي يرى أنه لا سبيل إلى تحليل حقيقة من
الحقائق إلا بعزلها إلى مجموعة ألفاظ ، ولا مجال لفهم هذه الألفاظ إلا بتناول
كل لفظ منها مستقلاً عن باقيها . والأمر كذلك في المادية الجدلية أيضاً التي
تمثل في دقة النظام الماركسي ، ذلك الذي يعكس دعاءتي النظام الرأسمالي ،
فالمجتمع عنده قبل الفرد، وما يعبر عنه بالحرية الاجتماعية مقدم على الحرية السياسية .
وعلى الرغم مما فطن إليه هذا المنهج من وحدة الظواهر واتصالها ، فإنه وقف
عند المادى منها لحسب ، وعلى الرغم مما أدركه أيضاً من حدوث عدد من التغيرات
والتحولات فيها فإنه لم يفتن إلى دور الفكر في إحداثها أو الاستجابة لها ،
ولذلك كان محور المادية الجدلية يلتقي مع جوهر النظام الماركسي : المادة قبل
الفكر ، والمادة مؤثرة في الفكر . ومن ثم كان التفسير الاقتصادي للتاريخ ،
والتفسير الماركسي للأديان ، والتحليل المادى للمجتمع ، والاهتمام بتغيير
علاقات الإنتاج .

والحقيقة الثالثة . أن ثمة تلازماً لا سبيل إلى الفكك منه بين المنهج والمادة
التي يتناولها هذا المنهج . والنحو يتناول مستوى معيناً من مستويات النشاط
اللغوى وهو الجمل ، أو بتعبير آخر : تركيب الكلمات والصيغ داخل الجمل ،
ومن ثم ينبغى في البحوث النحوية أن يلتزم الباحث بموضوعه ومادته . ويجب
أن يتحرى استخلاص قواعده وقوانينه الضابطة من التراكيب اللغوية بحيث
ينعكس كل ما في هذه التراكيب من خصائص في القواعد النحوية ، وتمتد
كل القوانين النحوية عن الظواهر المتصلة بالتراكيب اللغوية ذاتها . وبذلك
تصبح غاية البحث النحوى وصف الواقع اللغوى وظواهره ، والتصنيف الدقيق
لأساليبه ومواقفه .

أما الحقيقة الرابعة : فهي أن العربية الفصحى تلتحم التحاما يكاد يكون عضويا بالنص القرآني، وقيمة القرآن مطلقة وليست نسبية تقتصر على مراحل تاريخية بعينها فكريا واجتماعيا : ومن ثم فإنه يتصف بالثبات والدوام، ولذلك فإن لغته التي صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد . ومن هنا فإن نقطة البدء في دراسة العربية الفصحى يجب أن تختلف عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى، وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلا أن تقسم إلى مراحل تخلف صوتيا وتركيبيا وداليا، وتصور كل مرحلة منها عصرًا محددًا بخصائصه الفكرية والثقافية، المنعكسة عن واقعه الاجتماعي، المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية . فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتًا من كل تطور سياسي واجتماعي وبخاصة في مجال التركيب. حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني كما أريد له أن يكون : نصا لغويا معبرا عن القيم الكلية للمقيدة الدينية .

في ضوء هذا الخفايق جميعا ينبغي أن نتخذ موقفا من المناهج النحوية التقليدية، دون أن يأسرنا الاحساس التقليدي بالولاء للأسلاف، أو يضلنا ما قد يكون لتلك المناهج من أهمية تاريخية في تحديد مدى ما لها من قيمة حقيقية . كذلك ينبغي أن نتخذ موقفا أيضا من المناهج اللغوية المعاصرة، دون أن تصدنا عنها حساسية فكرية أو تعصب عقدي . أو تدفعنا إلى الالتزام المطلق بها تبعية مطلقة أو خواء عقلي .

وبعد :

فإني أرجو — مخاصا — أن تكون هذه القضايا مثار نقاش جاد في الدراسات النحوية، يناقها مما تعانيه الآن من جهود وتخطيط، إلى مرحلة جديدة تقسم بالوضوح المنهجي وتفتح الباب لإنتاج نحوى خصوب .

▶

▶

▶

▶

▶

الفحص

(١)
الأعلام^(١)

أمرؤ القيس : ٤٩ ، ٣٠٠	أبان اللاحق : ٢٧١
أمية بن أبي عائذ : ١٢٤ ، ١٩٦	إبراهيم أنيس : ١٠٣ ، ١٦٠
ابن الأنباري : ٨١ ، ٨٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠	إبراهيم مصطفى : ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣
٢٦٠ ، ٣١٣	١١٤ ، ١١٥ ، ٣٢٠
أنس بن زعيم : ٢٣٥	ابن أبي الربيع (أبو الحسن) : ٣٠٥ ، ٣٠٦
أوس بن حجر : ٢٣١	ابن الأحمر : ١٢٩*
ابن إبان : ٣١١	الأحوص الرياحي : ٢٦٥* ، ٢٦٨
ابن بابشاذ : ٢٩٣	الأخطل : ١٤٦ ، ٢٢٨*
الباقلاني : ٣٨	الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) :
البحري : ١٤١	١٧٨ ، ١٠٨ ، ١٠٦ ، ٧٤
بدر الدين بن مالك : ١٦٥ ، ٣١١	١٨٢* ، ٢٦١ ، ٢٣١ ، ٢٠٣
برجستراسر : ١٨٥ ، ١٨٨	٢٧١ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٤
ابن برهان : ٢٥٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧	٣٠٨
بروكلان : ٣٠٥*	الأخفش الصغير : ٢٩٤
بشر بن أبي خازم : ٥٠	الاستراباذي = انظر : الرضى .
بشر بن مروان : ٥٩	إسحاق بن عيسى : ٥٨
أبو البقاء = انظر : العكبري	أبو الأسود الدؤلي : ٥٥ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ٢٦٢
بكر بن النطاح : ١٤٦	الأشعري : ٢٩١
أبو بكر : ٥٥	الأشهب بن رميلة : ٢٤٥
بلال : ٤٨	الأصمعي : ٤٣ ، ١٤٥*
أبو البيداء : ٤٣	الأعشى : ٢٩١ ، ٣٠٤
البيضاوي : ٣٦٦	أعشى ممدان : ١٦٣ ، ٢٦٥ ، ٣٠٣
تأبط شرا : ٣١٤	الأعلم الشتمري : ١٢٩ ، ٣٠٧
التبريزي : ٣٠٧	الافوه الأردى : ٣٦
التهانوي : ٢٢	الاقشير : ١٤٥
أبو ثروان : ٤٣	أكثم بن صيفي : ٣٨

(١) يلاحظ حذف (أب) و (أم) و (ابن) و (أل) و (ذو) من الاسم الأول فقط
كما يلاحظ أن علامة (*) تعني أن العلم موجود بالهامش .

حميد بن حريث : ١٨٤
 أبو حنيفة : ٥٩
 أبو حيان الأندلسي : ٦٦ ، ١٦٥
 ، ٢٥٢ ، ١٨٦
 ، ٢٦٧ ، ٢٥٢
 ، ٢٠٨ ، ٢٩٠
 ٢١٢
 خالد بن عبدالله القسري : ٥٦
 خالد (الشيخ) : ٢٦٢ ، ٢٨٢
 ابن خالويه : ١٢٨
 ذو الحرق الطهوي : ٣٠٩
 ابن خروف : ٢٠٣ ، ٢٣١ ، ٣٠٧
 الخطراوي : ٢٠
 الخطري : ٩٦
 ابن الخطفي = انظر : جرير
 الخليل بن أحمد : ٤١ ، ٤٣ ، ٨٦
 ١٢١ ، ١٧٤ ، ١٨٦
 خنافر الخيري : ٣٨
 أبو خيرة العدوي : ٤٣
 ابن درستويه : ١٨٦ ، ٢٨١
 دوني بنت عبيدة : ١٢٧
 دريد بن الصمة : ٥١
 ابن دريد : ١٣١
 الدسوقي : ٢٣٨
 دجيل بن علي الخزاعي : ٢٦٠
 الدنو ثيري : ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥
 أبو ذؤيب الهذلي : ١٢٨

الثعالبي : ١٣١ ، ١٣٢
 أبو ثوابة : ٤٣
 الجاحظ : ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٦٠
 أبو الجراح : ٤٣
 الجرجاني = انظر : عبد القاهر
 الجرهمي : ٢٣١ ، ٢٧١ ، ٣٠١ ، ٣٠٣
 جرير : ٥٨ ، ٦٠ ، ١٩٩ ، ٢٢٩
 ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٧٤
 الجرولي : ٢٥٩ ، ٢٦٠
 الجروح : ١٤٩
 جميل : ١٤٦ ، ١٦٢
 ابن جني : ٢٠ ، ٤٠ ، ٦٧ ، ٧٠
 ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٢
 ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦
 ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢
 ، ١٣٣ ، ١٨٤ ، ٢٥٥
 ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧
 ابن الحاج : ٢٥٩
 ابن الحاجب : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧
 الحارث بن أبي شمر الغساني : ٣٨
 الحارث بن كعب بن عمرو المذحجي : ٣٧
 ابن حجر العسقلاني : ٣٨
 حجل بن فضله : ١٦٨
 حسان بن ثابت : ٥١
 الحسن البصري : ٤١ ، ٥٨ ، ٥٩
 الخطيئة : ١٤٥
 حفص : ٢٨١
 حمزة : ٢٨١

الرازي : ١٣٣

الراعي : ١٢٨

الرضي : ١٥٨ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٣٧

الرقاشي : ٣٨

الرماح بن ميادة : ٢٠٢

الرماني : ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٤ ، ٢٤٣

ذو الرمة : ١٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٧٠

رقية : ١٢٣ ، ١٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠

الرياء : ٢٥٨

الرجاج : ٧٥ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٣١

٢٥٩ ، ٣٠٤

زكي مبارك : ٣٨

الزخشري : ٦٨ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٨٥

١ ، ١٧٥ ، ١٦١

١٧٩ ، ٣٠٣ ، ٢٨٢

زهير بن أبي سلمى : ٢٦٠ ، ٢٦٨

زياد بن أبيه : ٥٧ ، ٥٩

زياد النبطي : ٥٦

أبو زياد : ٤٣

زيد الخليل : ١٢٩ ، ٢٧٢

ساعدة بن جثوة : ١٢٩ ، ٢٧١

سحم : ٥٦

ابن السراج : ٧٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦

٢٨٤ ، ٣٠٨

سليمان الفارسي : ٤٨

سليمان بن عبد الملك : ٥٥

السمومل بن عادي اليهودي : ٢٢٩

ابن سنان الخفاجي : ٦٥

٣٣٨

السبيل : ٢٥٢ ، ٣٠٨

أبو سوار الغنوي : ٤٣

سيويه : ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٣ ، ٦٧

٦٩ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٧

٨٨ ، ١٠١ ، ١٢١

١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٢

١٤٤ ، ١٥٨ ، ١٦٦

١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٦

١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨

٢٤٠ ، ٢٥١ ، ٢٦٢

٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠

٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣

أبو سيده الديبزي : ٢٨٥

السيرافي : ٢٠ ، ٧٥ ، ٣٠٧

السيوطي : ٢١ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ١٣١

٢٣٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٣

٢٩١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦

الشاطبي : ٢١

ابن الشجري : ٢٤٥

شبيب بن شيبه : ٥٨

شصار : ٣٨

الشلوبين : ٢٣١ ، ٢٨٢

الشماع : ١٢٥ ، ١٧٥ ، ٢٤٢

الشهاب محمود : ١٣٧

ابن الصائغ : ٦٦

صاحب الأمل = انظر : القالي .

صاحب البسيط = انظر : الرضي .

صاحب التسهيل = انظر : أبو حيان .

صاحب التصريح = انظر : خالد .

صاحب حسن التوصل = انظر : الشهاب محمود .

- صاحب المفصل = انظر : الزعشمري .
صاحب نهاية الارب = انظر .النويري .
الصاغاني : ٤١
أبو صخر الهذلي : ١٧٥ ، ٢٤٢
أبو صدقة الديري : ١٢٥
الصفدي : ١٣١ ، ١٣٢
صهيب بن سنان الزوي : ٤٨ ، ٥٦
أبو ضمضم : ٤٣
أبو طالب بن عبدالمطلب : ١٢٨ ، ٢٧٠
ابن طاهر : ٢٠٣
طرفة : ٢٤١ ، ٢٧٢
طفيل الغنوي : ١٤٠ ، ١٤٥
طليحة بن خويلد الاسدي : ٢٩٩
طه حسين : ٣٨
أبو الطيب المنذني : ٢٤٢
عامر بن جوين الطائي : ١٩٨
عبد السلام هارون : ١٣٣
عبد الصمد بن الفضل = انظر : الرقاشي
عبد القاهر (المرجاني) : ٢٦٦ ، ٢٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩
عبدالله أمين : ١٣٣
عبدالله بن أبي إسحاق : ٥٣ ، ٥٤
أبو عبدالله الطوال : ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨
عبدالله بن هبارق : ٢٦٢
عبدالمملك بن مروان : ٥٥
ابن عديده : ٣٨ ، ٤٩
عبدالله بن زياد : ٥٨
عبدالله بن قيس الرقيات : ١٢٩ ، ١٧٠ ، ١٩٦
أبو عبيدة : ٥٠
- العجاج : ٢٦٩
العجير السلولي : ١٨٦
عدي بن زيد : ٢٢٩
أبو عرار العجلي : ٤٣
عروة بن حزام : ٢٩٧
عروة بن الورد : ٣٦ ، ١٩٦
العسكري (أبو أحمد) : ٣٠٤
ابن عصفور : ٢٠ ، ٩٤ ، ١٥٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢
٢٨٤ ، ٢٨٢ ، ٢٥٩
٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣
عقيل : ٤٢
ابن عقيل : ٦٧
العسكري : ٧٧ ، ٩٦ ، ١٠٥
١٠٦ ، ٢٣٤ ، ٣٠٠
٣٠٧
عاقمة بن سهل (الخصي) : ٢٥٠
عاقمة بن عبدة (الفحل) : ٢٢٧ ، ٢٥٠
علي عبد الواحد وافي : ٢٤
علي بن عيسى = انظر : الرماني
العليمي : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٨٥
أبو علي = انظر الفارسي .
عمر بن أبي ربيعة : ١٤٤ ، ٢٦٧
عمر بن الخطاب : ٥٥ ، ٥٦ ، ١٢٥
عمر بن عبد العزيز : ٥٩
أبو عمرو بن العلاء : ٤٣ ، ١٧٩ ، ٢٣٩
عمرو بن كلثوم : ١٧٤ ، ١٧٥
٢٤١ ، ٢٥٠
عمرو بن مسعود : ١٧٩
عمرو بن معدى كرب : ١٤٥
عمرو بن ملقط : ١٩٥

عنبسة بن معدان الفيل : ٥٣

عنترة العبي : ٢٦٩ ، ٤٨

عيسى بن عمر : ٤٣

الدميني : ١٢٨ ، ٢٦٥

الفارسي (أبو علي) : ١٩٩ ، ١٨٥

٢٠٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٦٢

٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧

ابن فارس : ٤٠ ، ٤١ ، ٦٥ ، ٧٢

٧٣ ، ٧٤ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٣٢

الفراء : ٧٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٣١

٢٦٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨

٢٩٤ ، ٣٠٧

أبو فراس : ١٩٦

الفرزدق : ٥٣ ، ٥٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤

٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٨

أبو قعس : ٤٣

فيل (مولى زياد) : ٥٧

الفسالي : ٣٨

ابن قتيبة : ٤٩

قس بن ساعدة : ٣٨

القطامي : ٢٣٥

قطرب : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

١١٠ ، ١١٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥

القلاخ : ١٢٨ ، ٢٧٥

القافشندي : ٤٩

ابن قيس الرقيات = انظر : عبيد الله

ابن قيس

قيس بن الملوح : ٢٦٠ ، ٣٠٣

٣٤٠

أبو كبير الهذلي : ٢٦٩

الكسائي : ٤٣ ، ٧٤ ، ١٧٩ ، ٢٣٠

٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥

٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩

كسرى : ٣٧

كعب بن جعيل التغلبي : ٢٢٨

ابن كال باشا : ٢١ ، ٣٢٦

الكهيت : ٢٧٢ ، ٢٧٧

ابن كيسان : ١٦٥ ، ١٨٥ ، ١٩٨

٢٦٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧

ليبد : ١٢٩ ، ١٧٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤١

٢٥٠ ، ٢٦٦

الليثاني : ٤٢

اللقاني : ٢١١

لويس شيخو : ٥١

ليثان : ٣٠

المازني : ١٧٢ ، ١٨٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٥

٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩

ابن مالك : ٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٣

١٨٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٨ ، ٢٨٢

٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

٣٠٩ ، ٣١٤

مايه : ١٠٤

المبرد : ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧

١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٦ ، ١٦٦

١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٢٣١

٢٤٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨

مقي بن يونس : ٢٠

مجنون بن عامر = انظر: قيس بن الملوح

محمد الحضرمي حسين : ٢٢

المخلب الهلالي : ١٨٦*

المراد بن منقذ : ٢٦٥ ، ٢٦٦

مرسيه : ٣٨*

ابن المستير = انظر : قطرب

أبو مسحل : ٤٣

مسكين الدارمي : ١٤٣

مسلة بن عبد الملك : ٥٥

المسيح (عليه السلام) : ٣٦

مصعب بن الزبير : ١٩٦

ابن مضاء : ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٣

مضارب اللين (المفعج : محمد بن عبد الله)

٧٥

مضرم بن ربيع : ١٧٨

ابن معطى : ٢٨١

ابن ملكون : ٢٩٧

المغيرة بن عبد الرحمن : ٥٥

المفعج = انظر : مضارب اللين

المقدسي : ٢٣٦*

منازل بن ربيعة المنقري : ٢٨٥

المنتجع التيمي : ٤٣

ابن منظور : ١٢٩*

أبو المهدي الحجازي : ٤٣

المهلل بن ربيعة : ٣٥ ، ٣٦

الميسانى : ٥٦

الناخعة : ٥٠ ، ٥٢ ، ١٧١ ، ١٧٣ ،

٢٤١ ، ٢٦٣

ابن الناظم : ٨١ ، ٨٢

نافع بن جبير : ٥٦ ، ١٨٣

النبي (صلى الله عليه وسلم) : ٤٦ ، ٤٨

٥٥ ، ٥٦ ، ١٧٩

أبو النجم : ١٨٣

ابن النحاس : ١٤٢

نصيب : ٢٨٠

النخعي بن تولى : ٢٦٧

نولدك : ٣٠

النويري : ١٣٧

هشام النحوي : ٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٩٣

٣١٠

هشام المري : ٢٢٩

ابن هشام : ٨٤ ، ٨٦ ، ٢٠٣ ، ٢٦٢

٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٣٠٨

يحيى بن نوفل : ٥٦

يزيد بن عبد الملك : ٥٣

يزيد بن معاوية : ٢٢٨*

يزيد بن مفرغ الحميري : ٣٠١

ابن يعيش : ٦٧ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١١١

١٤٩ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ،

١٧٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ،

٢٥٢ ، ٢٨٧ ، ٣٠٣

يونس بن حبيب : ٤٢

٤٦ : ثعلبة	الأحباش = انظر : الحبشة .
٤٦ : قيف	أزد شنومة : ١٩٧
١٠٠ : الجبرية	أسد : ٤٠ ، ٤٦
١٠٠ : الجهمية	أشياخ قريش = انظر : قريش .
الحارث بن كعب : ٤١	الأنباط = انظر : النبط .
الحبشة : ٤٨	أهل البصرة = انظر : البصرة .
الحجاز (الحجازيون) : ٣٣ ، ٤٢	أهل الحجاز = انظر الحجاز .
١٨٤ ، ١٥٨ ، ٧٩	أهل العالية = انظر : العالية
٢٨٩ ، ٢٨٨	أهل العراق = انظر : العراق
٤٦ : حنيفة	أهل الكوفة = انظر : الكوفة .
٤٢ : ربيعة	أهل مصر = انظر : مصر .
٤٨ : الروم	أهل المغرب = انظر : المغرب .
الشام : ٣٣ ، ٤٨	البصرة = (البصريون) : ٣٤ ،
صباح (بطن من ضبة) : ٤٢	٥٨ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ،
الصين : ٤٧	١٦٤ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،
طي : ١٥٨ ، ١٩٧ ، ١٩٨	١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ،
الظاهرية : ١٠٠	٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ،
العالية : ٤٢ ، ١٥٨ ، ٢٨٩	٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٥٧ ،
العراق : ٣٣	٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ،
علاء البصرة = انظر البصرة .	٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٢ ،
علاء الكوفة = انظر : الكوفة	٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٣ ،
الفرس : ٤٨	٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ،
فزارة : ٤٦	تمج : ٤٠ ، ٥٧ ، ١٥٧ ، ١٨٣ ،
أبو قبيس : ٥٩	٢٣٩ ، ٢٨٨

مذبح : ٤٦	فريش : ١٧٩ ، ٥٧ ، ٤٦ ، ٤٠
مصر : ٣٣	كليب : ٤٦
المغرب (المغاربة) : ٣٣ ، ٢٠٢	كليب : ٣٥ ، ٣٦
مكة : ٤٧ ، ٤٨	كنانة : ١٧٩
النبط : ٤٨	الكوفة (الكوفيون) : ٥٨ ، ٣٤
نجدة : ٣٣	٨٥ ، ٩٦ ، ١٤٨ ، ١٦٤
هذيل : ٤٢	١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٩
ممدان : ٤٧	٢٠٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢
الهند : ٤٧	٢٤٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٥
هوازن : ٥٧	٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤
يثر = انظر : المدينة	٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠١
العين : ٣٣ ، ٤٨	٣٠٣ ، ٣١٤
	المدينة : ٥٠ ، ٥٨

(٢)

الآيات

رقم الآية	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٨	٢٨	٢٦١، ٥٩، ٢٩ إنما يخشى الله من عباده العلماء	٢٩
٣	٣	٥٩، ٢٩ أن الله يرى من المشركين ورسوله	٢٩
١٢٤	٢	٢٩ ولذا ابتلى إبراهيم ربه	٢٩
٨	٤	٢٩ ولذا حضر القسمة أولوا القربى	٢٩
١٠٣	٢٧	٤٠ وهذا لسان عربي مبين	٤٠
٨٧	٢	٢٦٢، ٦٩ فريقا كذبتم وفريقا تقتلون	٦٩
٨١	٤٠	٢٦٣، ٦٩ فأى آيات الله تتسكرون	٦٩
٦	٩	٦٩ وإن أحد من المشركين استجارك	٦٩
٥	١٦	٦٩ والأتعام خلقها	٦٩
١	٩٢	٦٩ والليل إذا يشي	٦٩
١٥٤	٣	١٠٢ إن الأمر كله لله	١٠٢
٤٢	٥٤	١٢٤ أخذ عزيز مقتدر	١٢٤
٣	٢٥	١٣٧ واتخذوا من دونه آلهة... الآية	١٣٧
٦١	٥	١٣٧ وإذا جاموكم قالوا آمنا... الآية	١٣٧
٤٦	٢٢	١٣٨ فبها لا تغمى الأبصار... الآية	١٣٨
١١٧	٢٣	١٣٨ إنه لا يفتح الكافرون	١٣٨
٩	٣٩	١٤٠ قل هو يستوى الذين يعملون... الآية	١٤٠
٤٣	٥٣	١٤٠ وأنه هو أضحك وأبكى... الآية	١٤٠
٢٣	٢٧	١٤١ وأوتيت من كل شيء	١٤١
١	٢٤	١٤٤ سورة أنزلناها وفرضناها	١٤٤
٣٥	٤٦	١٤٤ كأنهم يوم يرون ما يوعدون... الآية	١٤٤
١٠	١٠١	١٤٧ وما أدراك ما هي نار حاميه	١٤٧
٧٢	٢٢	١٤٧ أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	١٤٧
١٥	٤٥	١٤٧ من عمل صالحا فلنفسه	١٤٧

رقم الآية	السورة	رقم السورة	رقم الصفحة	الآية
٥	الفرقان	٢٥	١٤٧	قالوا أساطير الأولين
١٩ - ٢٢	فاطر	٣٥	١٤٩	وما يستوى الأعمى والبصير - الآية
٢١	الفجر	٢٩	١٦٢	ذكرت الأرض ذكاً ... الآية
٦	ص	٢٨	١٦٦	وانطلق الملا منهم أن امشوا
١١٧	المائدة	٥	١٦٦	ما قلت لهم إلا ما أمرتني به ... الآية
٣٦	آل عمران	٣	١٦٨	قالت رب إنى وضعتها نثى
١١٧	الشعراء	٢٦	١٦٨	قال رب إن قومى كذبون
٣٦	الأنعام	٦	١٧٠	إنما يستجيب الذين يسمعون
١١	يس	٢٦	١٧٠	إنما تنذر من اتبع الذكر
٤٥	النازعات	٧٩	١٧٠	إنما أنت منذر من يخشاها
٩	الزمر	٢٩	١٧٠	إنما يتذكر أولوا الألباب
١٨	فاطر	٣٥	١٧٠	إنما تنذر الذين يخشون ربهم
٥٣	المائدة	٥	١٧١	أمولاء الذين أقسموا بالله
١٠٩	الأنعام	٦	١٧١	أقسموا بالله جهد أيمانهم
٧٥	الواقعة	٥٦	١٧١	فلا أقسم بمواقع النجوم
٢٨	الحاقة	٦٩	١٧١	فلا أقسم بما تبصرون
١٠٦	المائدة	٥	١٧١	فيقسمان بالله إن ارتبتم
١	الطارق	٨٦	١٧١	والسما والطارق ... الآيات
١	الليل	٩٢	١٧١	والليل إذا يغشى ... الآيات
١	الفجر	٨٩	١٧١	والفجر وليال عشر
١ - ٧	الشمس	٩١	١٧١ - ١٧٢	والشمس وضحاها ... الآيات
١ - ٢	الضحى	٩٣	١٧٢	والضحى والليل إذا سجى
٢ - ٤	القيامة	٧٥	١٧٧	أحسب الإنسان أن لن نجعله عظامه بلى قادرين
٢٦٠	البقرة	٢	١٧٧	أو لم تؤمن قال بلى
٧	التغابن	٦٤	١٧٨	قل بلى ورى لتبعثن
٣	يوسف	١٢	١٨٤	نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحى إليك
٢٧	لقمان	٣١	١٩١	من شجرة أقلام
٦	المائدة	٥	١٩١	وأرجلكم إلى السكبين
١٢	إبراهيم	١٤	١٩١	فاضربوا فوق الأعناق
٤٣	إبراهيم	١٤	١٩١	وأفنتهم هواء
٣٥	آل عمران	٣	١٩٨	قالت امرأة عمران

المؤمنون ٢٣	١	١٩٩ قد أفلح المؤمنون
الإخلاص ١١٢	١	٢٠٢ هو الله أحد
الأنبياء ٢١	٩٧	٢٠٢ فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا
الحاقة ٦٩	٢-١	٢٠٢ الحاقة ما الحاقة
النساء ٤	٩٥	٢٠٢ كلا وعد الله الحسنى
الزمر ٢٩	٢٨	٢٠٩ قرآنا عربيا
الزمر ٢٩	٢٧	٢٠٩ واقد ضربنا للناس في هذا القرآن
الدخان ٤٤	٤	٢٠٩ فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا
الأعراف ٧	٤٢١	٢١٠ قم ميقات ربه أربعين ليلة
الشعراء ٢٦	١٤٩	٢١٠ وتنحتون من الجبال بيوتا
الإسراء ١٧	٦١	٢١٠ أسجد لمن خلقت طينا
الرعد ١٣	١٦	٢٢٧ هل يستوى الأعمى والبصير
الانشقاق ٨٤	١	٢٢٨ إذا السماء انشقت
البقرة ٢	٢٨	٢٢٩ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم
العنكبوت ٢٩	٦٠	٢٣٦ وكأين من دابة لا تحمل رزقها
يوسف ١٢	١٠٥	٢٣٦ وكأين من آية
آل عمران ٣	١٤٦	٢٣٦ وكأين من نبي
هود ١١٤	٨	٢٣٩ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
يونس ١٠	٦٢	٢٤١ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
المنافقون ٦٣	١٠	٢٤٤ لولا أخرتني إلى أجل قريب
الواقعة ٥٦	١٦	٢٤٤ فلولاً إن كنتم غير مدينين
يوسف ١٣	٤٣	٢٥٦ إن كنتم للرؤيا تعبرون
البقرة ٢	١٢٤	٢٦١ ولذا ابتلى إبراهيم ربه
غافر ٤٠	٥٢	٢٦١ يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم
الاسراء ١٧	١١٠	٢٦٣ أيأما تدعوا لله الأسماء الحسنى
المدثر ٧٤	٣	٢٦٣ وربك فكبر
الضحى ٩٣	٩	٢٦٣ فأما اليتيم فلا تقهر
الكوثر ١٠٨	١	٢٦٤ إنا أعطيناك الكوثر
الأحزاب ٢٣	٣٥	٢٦٩ والذاكرين الله
النساء ٤	٢٤	٢٧٥ كتاب الله عليكم
الرعد ١٣	٧	٢٧٧ إنما أنت منذر

٢٧٧	وما محمد إلا رسول	١٤٤	آل عمران	٣
٢٨٠	أم على قلوب أفاها	٢٤	محمد	٤٧
٢٨١	ليس البر أن تولوا وجوهكم	١٤٤	البقرة	٢
٢٨٢	أهؤلاء لينا كم كانوا يعبدون	٤٠	سبا	٣٤
٢٨٢	وأنفسهم كانوا يظلمون	١٧٧	الأعراف	٧
٢٨٢	ألا يومئذ نبيهم ليس مصروفا عنهم	٨	هود	١١
٢٩١	ما خطيئاتهم	٢٥٠	نوح	٧١
٢٩١	عما قليل	٤٠	المؤمنون	٢٣
٢٩١	فما نقضهم ميثاقهم	١٥٥	النساء	٤
٢٩٥	لا تشرك بالله	١٣	لقمان	٣١
٢٩٥	لا تؤاخذنا	٢٨٦	البقرة	٢
٢٩٥	ليفتق ذو سعة من سعته	٧	الطلاق	٦٥
٢٩٥	ليقض علينا ربك	٧٧	الزخرف	٤٣
٢٩٥	أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة	١٨٤	الأعراف	٧
٢٩٥	لم يلد ولم يولد	٣	الإخلاص	١١٢
٢٩٥	لما يقض ما أمره	٢٣	عبس	٨٠
٢٩٥	بل لما يذوقوا عذاب	٨	ص	٢٨
٢٩٦	وما نرسل المرسلين إلا مبشرين	٤٨	الأنعام	٦
٢٩٧	وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	سبا	٣٤
٣٠٠	قتلك بيوتهم خاوية	٥٢	النمل	٢٧
٣٠١	خشعا أبصارهم يخرجون	٧	القمر	٥٤
٣٠٢	اشتعل الرأس شيئا	٤	مدريم	١٩
٣٠٢	أنا أكثر منك مالا	٢٤	الكهف	١٨
٣٠٢	ونحرقنا الأرض عيونا	١٢	القمر	٥٤
٣١٣	زين لكثير المشركين قتل أولادهم	١٣٧	الأنعام	٦
٣١٣	فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله	٤٧	إبراهيم	١٤

(٤)

أهم المصادر العربية

أولا : المخطوطات والمصورات

الرموز المستخدمة ودلالاتها :

أزهر = المكتبة الأزهرية .

جامعة = مكتبة جامعة القاهرة .

دار = دار الكتب المصرية .

مجمع = مكتبة المجمع اللغوى بالقاهرة .

ن = نسخة المؤلف

- | | |
|---------------------|---|
| دار ٨٢٨ نحو . | ارتشاف الضرب لأبى حيان . |
| دار ٥٧٨٢ هـ . | أسرار العربية لابن الأنبارى . |
| دار ٩٩٢ نحو . | أسرار النحو لابن كمال باشا . |
| دار ٢٦ نحو . | الأمالى النحوية لابن الحاجب . |
| دار ١٠٠٦ نحو . | الإيضاح لأبى على الفارسى . |
| دار ١١١٦ نحو . | تحفة الغريب للدمايىنى . |
| دار ٦١ نحو . | التذيل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان |
| دار ٢١ نحو حليم . | تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . |
| دار ١٠١٠ نحو حليم . | تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدمايىنى . |
| دار ١٠٠٦ نحو . | التكلمة لأبى على الفارسى . |
| دار ٢٢ لغة ش . | التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى . |
| دار ٦٧ ش . | الجل الكبير للزجاجى . |
| دار ١٢٦٣ نحو . | الجنى الدانى فى توضيح حروف المعانى لابن قاسم . |
| دار ١٣ م . | حاشية الاسفراينى . |

- الحدود النحوية للأبدي .
الحدود النحوية للأميري .
الحدود النحوية للفاكهي .
الحذف والتقدير في النحو العربي للتوالت . دار مكتبة كلية دار العلوم .
الحقائق النحوية للمرميني .
داعى الفلاح لخصائص الاقتراح لابن علان . أزهره ٩٥ نحو .
الدرة النحوية في شرح الآجرومية للحسيني . دار ٧٠ نجوم .
ديوان رؤبة .
ديوان الشماخ . تحقيق محمد صلاح الدين الهادي . مكتبة كلية دار العلوم .
ديوان العجاج .
رسالة في اختصاص الجر بالاسم .
رسالة في أي للحنيلي .
رسالة في التفرقة بين بعض حروف الاستفهام . دار ١٤٥ مجاميع م .
رسالة في التفرقة بين بعض فصول النحو لابن كيران . دار ٥٧٦٩ م .
رسالة في حروف المعاني .
رسالة في حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة . دار ١٤٠٠ نحو .
رسالة فيما بين اللغوي وصاحب المعاني لابن كال باشا . دار ١١٦ مجاميع .
رسالة في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة . دار ١٤٥ مجاميع .
رسالة في النحو الفستالي .
شرح الألفية للشاطبي .
شرح التسهيل لابن مالك .
شرح التسهيل للبرادي .
شرح الجمل الكبيرة لابن الصائغ .
شرح الجمل الكبيرة لابن العريف .
شرح حدود الفاكهي للفاكهي .
شرح شواهد الإيضاح للقدسي .
شرح شواهد الجمل لابن السيد .
شرح الفصول الخمسين لابن أبان .
شرح الفصول الخمسين لابن الخليل .
- دار ٧٠ نجوم .
دار ٥٢٧٠ .
دار ٦٥٠ مجاميع .
دار ١٠٠٤ نحو .
دار ١٠٣١٤ ز .
دار ١٠٢٤٣ ز .
دار ٦٢٥ مجاميع .
دار ٧٠ نجوم .
دار ١٤٥ مجاميع م .
دار ٥٧٦٩ م .
دار ١٠٧٧ نحو .
دار ١٤٠٠ نحو .
دار ١١٦ مجاميع .
دار ١٤٥ مجاميع .
دار ٧٠ نجوم .
دار ٤ نحو ش .
دار ١٠ نحو ش .
دار ٣٦٢ نحو .
دار ٢٠ نحو .
دار ٤٦٤ نحو .
دار ٤٥٤ نحو طلعت .
دار ٣٠ نحو .
دار ١١١٠ نحو .
دار ١٩١٨ نحو .
دار ١٢٥٣ نحو .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي . دار ١٣٧ نحو .
- شرح اللمع للثميني . دار ١٥٧٠ نحو .
- شرح المقدمة لابن بابشاذ . دار ٦٧ ش .
- العياب في شرح الباب لنقرة كار . دار ٤٥ نجوم .
- غاية الإحسان في علم اللسان لأبي حيان . دار ٢٤ نحوش .
- القواعد لابن إياز البغدادي . دار ٢٢ نحوش .
- القواعد المحكمة البناء على نظم أسباب البناء للحمامصي . دار ٩٤٥ نحو .
- كتاب في النحو الزجاجي . دار ٤٨٦ مجاميع .
- لباب الإعراب في علم العربية للأسفراييني . دار ١٩١٩ نحو .
- لباب الباب في معرفة أصول الإعراب للأسفراييني . دار ٣٦٩ نحو .
- اللمع لابن برهان . دار ٢٥ م .
- اللمع لابن جني . دار ٥٧٨٢ هـ .
- ما تفرّد به بعض أئمة اللغة للصاغاني . دار ٤١٨ لغة .
- مجالس أبي مسلم . دار ٧٧ أدبش .
- المحصول في شرح الفصول للرازي . دار ١٩٠٨ نحو .
- المرتجل في شرح الجمل للنخشب . أزمهر ١٩٠٥ .
- المسائل الخلافية للمكبري . دار ٢٨ نحوش .
- المقرب لابن عصفور . دار ٦٠٩ نحو تيمور .
- مناهج البحث عند النحاة العرب . للمؤلف . تحت الطبع .
- موارد البصائر لفوائد الضرائر لمحمد سليم وحسين بن عبد الحليم : دار ١١٦ مجاميع .
- الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان . دار ٢٤ نحوش .
- التسكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان . دار ٣٦٤ نحو .

ثانيا : المطبوعات

- إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١ .
الأساس في الأمم السامية وافتائها : د علي العناني وآخرين ط ١ المطبعة الاميرية
بولاق ١٩٣٥
أسرار العربية لابن الأنباري : ط ليدن ١٨٨٦ (وانظر المخطوطات) .
الإسلام والحضارة العربية : محمد كرد علي ط ٢ . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠
الاشياء والنظائر في النحو للسيوطي : ط دائرة المعارف النظامية بمحدر آباد ١٣١٦
الاشتقاق لابن دريد : تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨ .
الاشتقاق . لعبد الله أمين : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٦ .
الإصابة في تبيين الصحابة لابن حجر العسقلاني : مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .
الاطهار للبكري : ضمن مجموعة مطبوعة في سنة ١٣٧٩ هـ .
إعجاز القرآن للباقلاني : تحقيق السيد أحمد صقر . ط دار المعارف بمصر .
إعراب القرآن : المنسوب للزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري : نشر المؤسسة
المصرية العامة للتأليف .
الآغاني لأبي الفرج الأصبهاني : ط : دار الكتب ، ط بولاق . ط السامي .
بدون تحديد = دار .
الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي : ط دائرة المعارف النظامية بمحدر آباد
أولى سنة ١٣٠١ هـ وثانية سنة ١٣٥٩ هـ
ألفية ابن مالك = الخلاصة .
الأمالي لأبي علي القالي ط ٢ : دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
أمالي السيد المرتضى : تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي ط ١ سنة ١٩٠٧ .
الأمالي الشجرية ط ١ : دائرة المعارف النظامية بمحدر آباد ١٣٤٩ هـ .
الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي : تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ط ٢ :
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .
إنباء الرواة للقفطي : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ دار الكتب المصرية .
الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
ط ٢ : ١٩٥٣ . محمد علي صبيح .

- أنوار الربيع : (الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع) للشيخ محمود العالم .
ط ١ : مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق عبد المتعال الصعيدي ط ٣ :
مطبعة محمد علي صبيح ١٩٦٤ .
- الإيضاح في علل النحو الزجاجة . تحقيق مازن المبارك . دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩
البحر المحيط لأبي حيان : مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .
- البيان والتبيين للجاحظ : تحقيق عبد السلام هارون ط ١ لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٣٦٩ .
- تاريخ بغداد للخطيب ط ١ : مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١ .
- تاريخ العرب قبل الإسلام : لجواد علي . طبع المجمع العلمي العراقي .
- تاريخ اللغات السامية : لإسرائيل ولفنسون . مطبعة الاعتماد ١٩٢٩ .
- تحصيل عين الذهب للشمري (شرح لشواهد كتاب سيبويه) بهامش الكتاب
ط بولاق .
- تحفة الإخوان على العوامل : مصطفى بن إبراهيم . دار الطباعة العامة ١٢٧٦ .
- تشقيق المعنى : د تمام حسان : بحث منشور بمجلة الأزهر . المجلد ٣١ .
- التصريف للمازني = انظر المنتصف شرح التصريف .
- التطور النحوي للغة العربية لبراجستراسر . مطبعة السباح ١٩٢٩ .
- تفسير الفخر الرازي : المطبعة المصرية ١٣٥٢ .
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- تحرير الدرر على حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (مطبوع مع الحاشية) .
- التثليل والمحاضرة الثعالي : تحقيق عبد الفتاح محمد الحلوي : عيسى الحلبي ١٩٦١ .
- الجامع الصغير في أحاديث تنبيه النذير للسيوطي : الميمنية ١٣٢١ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ط ١ . دار الكتب المصرية .
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي : ط بولاق ١٣٠٧ .
- جمهرة أنساب العرب لابن خزم : تحقيق بروفنسال . ط دار المعارف بمصر ١٩٤٨ .
- حاشية الأمير على متن مغني اللبيب ط عيسى الباني الحلبي .
- حاشية الحضري على ابن عقيل . ط ه المطبعة الأزهرية المصرية ١٩٢٤ .

- حاشية الدسوقي على متن مغنى اليبى ط مصر ١٢٨٦ .
- حاشية السجاعي على ابن عقيل ط ١ : المطبعة العثمانية بمصر ١٢٨٩ .
- حاشية السجاعي على القطر ط ١ . المطبعة الخيرية ١٢٢٣ .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني ط عيسى البابى الحلبي .
- حاشية العطار على شرح الازهرية ط المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩ .
- حاشية يس على التصريح على هامش شرح التصريح .
- حسن التوسل إلى صناعة التوسل للشهاب محمود . المطبعة الوهية ١٢٩٨ هـ .
- حضارة العرب لغستاف لوبون . ترجمة عادل زعير . عيسى البابى الحلبي ١٩٥٦ .
- الحيوان الجاحظ : تحقيق عبد السلام هارون ط ١ مصطفى البابى الحلبي .
- خزانة الأدب للبغدادى ط بولاق .
- الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار . ط ١ دار الكتب المصرية .
- الخلاصة لابن مالك ط ٣ . دار الكتب المصرية ١٩٥٣ .
- دراسات فى العربية وتاريخها . الشيخ محمد الحضر حسين ط ٢ : دمشق ١٩٦٠ .
- دراسات فى فقه اللغة : د . صبحى الصالح ط ٢ . المكتبة الأهلية بيروت .
- دراسات فى اللغة : د . إبراهيم السامرائى . مطبعة العائى ببغداد ١٩٦١ .
- الدرر اللوامع على معجم الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطى ط ١ : ١٣٢٨ بمصر .
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني . نشر محمد رشيد رضا ط ٣ دار المنار بمصر ١٣٦٦ .
- الدولة الإسلامية وامبراطورية الروم : د . إبراهيم العدوى . الانجلو المصرية ١٩٥٨ .
- ديوان أبى الأسود الدؤلى تحقيق عبد الكريم الدجيلى ط ١ : بغداد ١٩٥٤ .
- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى : تحقيق : د محمد عبده عزام ط دار المعارف بمصر .
- ديوان أبى الطيب المتنبي . نشر سليم صادر . المطبعة العلمية . بيروت ١٩٠٠ .
- ديوان الأخطل (رواية اليزيدى عن السكرى عن ابن الأعرابي) نشر أنطون صالحانى اليسوعى . المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩١ .
- ديوان الأدهى . ط بيروت ١٩٦٠ .

- ديوان الآفوه الاودي (ضمن مجموعة الطرائف الادبية) تحقيق عبد العزيز الميمنى . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .
- ديوان امرى القيس ط بيروت ١٩٥٨ (بدون تحقيق) ، ط التجارية ، تحقيق السندوقي ، ط المعارف تحقيق أبو الفضل ابراهيم ١٩٦٤ .
- ديوان البحترى مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٣٠٠ هـ .
- ديوان جرير ط بيروت ١٩٦٠ .
- ديوان جميل . تحقيق د . حسين نصار . مكتبة مصر بالقجالة .
- ديوان حسان بن ثابت ط بيروت ١٩٦١ .
- ديوان الخطيئة (بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستاني) تحقيق نعمان أمين طه ط مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٨ .
- ديوان ذى الرمة ط كبردج ١٩١٩ .
- ديوان روبة — ضمن مجموع أشعار للعرب نشرها ولج بن الورد ط ليسج ١٩٠٣ . وانظر المخطوطات (بدون تحديد = المخطوطة)
- ديوان زهير بشرح ثعلب — نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية .
- ديوان سحيم . تحقيق عبد العزيز الميمنى . ط دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
- ديوان طرفة ط بيروت ١٩٦١
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د . محمد يوسف نجم ط بيروت ١٣٧٨ .
- ديوان علقمة الفحل . تحقيق السيد أحمد صقر ط ١ . القاهرة ١٩٢٥ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة . بشرح محمد العناني . مطبعة السعادة بمصر .
- ديوان عترة ط بيروت ١٩٥١ ، ط عبد المنعم عبد الرؤوف شلي بمصر .
- ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ١٣٥٤ هـ .
- ديوان ليبد ط لندن . تحقيق د . هابر .
- ديوان النابغة ط بيروت ١٩٦١ ، ضمن خمسة دواوين العرب طبع المكتبة الاهلية ببيروت (ض = ضمن) .
- ديوان المذليين مطبعة دار الكتب المصرية لنشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي . تحقيق د . شوقي ضيف ط ١ دار الفكر العربي ١٩٤٧ .

- مر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . ط ١ سنة ١٩٥٤
مصطفى البابی الحلبي .
- مر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ط الرحمانية بالقاهرة ١٩٣٢
- عطا الأكل للسكري . تحقيق عبدالعزيز المهيمنى . لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٦
شدور الذهب = شرح شدور الذهب .
- شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى . مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٥ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . نشر محمد محي الدين عبد الحميد ط ١ النهضة
المصرية ١٩٥٥ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ١٠
التجارية ١٩٥٨ .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم . العلوية بالنجف الأشرف ١٣٤٢ هـ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط ٢ المطبعة الأزهرية
المصرية ١٣٢٥ هـ .
- شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام . تحقيق محمد عبد عزام . دار المعارف بمصر .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي . تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون . ط ١
لجنة التأليف والترجمة والنشر
- شرح ديوان زهير لثعلب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
- شرح شدور الذهب لابن هشام . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ١٩٤٨
- شرح شواهد الأشموني للعيني ، على هامش حاشية الصبان . ط عيسى الحلبي .
- شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص لابن العباس . البية ١٣١٦ .
- شرح شواهد المفتي للسيوطي . المطبعة البية بمصر ١٣٣٢ هـ .
- شرح القصائد العشر للتبريزي . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط ٢ محمد
على صبيح ١٩٦٤ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
ط ٤ التجارية ١٩٤٨ .
- شرح الكافية لمحمد بن الحسن الرضى الاستربادي . ط مصر ١٢٧٥ .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري . تحقيق عبدالعزيز أحمد
ط ١ مصطفى البابی الحلبي ١٩٦٣ .

شرح المعلقات العشر الشنقلى.

شرح المفصل لابن يعقوب المطبعة المنيرية بالقاهرة.

شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد . بدون تحقيق ط الحلبي ١٣٢٩ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . (بدون تحديد = بدون تحقيق) .

الشعر والشعراء لابن قتيبة . تحقيق مصطفى السقا . ط ٢ التجارية ١٩٣٢ .

شعراء النصرانية جمع الآب لويس شيخو . مطبعة الآباء اليسوعيين : بيروت . ١٨٩٠ .
الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .

صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

الصناعتين : الكتابه والشعر للعسكري . تحقيق على محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ عيسى البابي الحلبي ١٩٥٢ .

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر الألويسي . شرح محمد بهجة الأثري . ط السلفية بمصر ١٣٤١ .

طبقات الشعراء لابن المعتز : تحقيق عبد الستار فراج . دار المعارف بمصر .
طبقات لغول الشعراء لابن سلام . ط المعارف بتحقيق محمود محمد شاكر ، ط السعادة بمصر . (بدون تحديد = ط المعارف) .

طبقات النحويين والأدويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط .
الخاتمي ١٩٥٤ .

العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فوك . ترجمة د : عبد الحليم النجار . ط ١ دار الكتاب العربي ١٩٥١ .

العربية الفصحى لهنري فليش . ترجمة د : عبد الصبور شاهين : المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٦ .

العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .

علم اللسان . مايبه . ترجمة د . محمد مندور (ضمن منهج البحث في الأدب واللغة الذي نشرته في مجلد واحد مع النقد المنهجي عند العرب دار نهضة مصر بالقاهرة) .

علم اللغة . د . علي عبد الواحد وإبي السلفية ١٩٣٨ .

علم اللغة : مقدمه للقارئ العربي . د . محمود السمران . دار المعارف
بمصر ١٩٦٢ .

العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق . تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد . ط ٢ التجارية ١٩٥٥ .

العوامل المائة الجرجاني — ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩ .
عيون الأثر في فنون المغازى والشماائل والسير لابن سيد الناس . القدسي
١٣٥٦ هـ .

عيون الأخبار لابن قتيبة . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
الفاخر المفضل بن سلة التنبئي . تحقيق عبد العليم الطحاوي . ط ١ عيسى البابي
الحلبي ١٩٦٠ .

الفاضل المبرد . تحقيق عبد العزيز الميمني ط ١ دار الكتب المصرية ١٩٥٦ .
فقه اللغة د علي عبدالواحد وافي ط ٥ لجنة البيان العربي ١٩٦٢ .
فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي . مصطفى الحلبي ١٣١٨ هـ .
فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك ط ٢ دار الفكر الحديث بلبنان ١٩٦٤
الفهرست لابن النديم . التجارية الكبرى ١٣٥٨ هـ .
في النحو العربي : نقد وتوجيه . د . مهدي الخزومي . ط ١ المطبعة العصرية
بصيدا . بلبنان ١٩٦٤ .

قضايا لغوية : د . كمال بشر . ط ١ — ١٩٦٢ .
قطر الندى = شرح قطر الندى .

الكافية لابن الحاجب — ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩ .
الكامل في اللغة والأدب للمبرد التجارية ١٣٦٥ .

كتاب سيبويه (بدون تحديد = ط بولاق) ط ٦ دار القلم بتحقيق
عبد السلام هارون .

كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ط أوروبا مطبعة و . ن . بين ١٨٦٢ .
كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس
للجراحى ط مصر .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . حاجي خليفة ط ١ مطبعة العالم ١٣١٠ .

- لسان العرب لابن منظور . نسخة مصورة عن طبعة بولاق .
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٢٩
- اللغة لفندريس . ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص . الانجلو المصرية ١٩٥٠ .
- اللغة بين المعيارية والوصفية : د . تمام حسان . الانجلو المصرية ١٩٥٨ .
- اللغة والنحو . د . حسن عون ط ١ - ١٩٥٢ .
- المؤلفات والمختلف الآمدى . تحقيق عبد الستار أحمد فراج . عيسى الحلبي ١٩٦١ .
- مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق : عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ .
- محاضرات في علم اللغة : د . كمال بشر . ألفت على طلبة كلية دار العلوم في العام الجامعي ٥٨ - ١٩٥٩ .
- محاضرات في النحو . للمؤلف . ألفت على طلبة كلية دار العلوم في العام الجامعي ٦٤ - ١٩٦٥ .
- المخصص لابن سيده . المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٨ هـ .
- مذكرات في النحو أنظر : محاضرات في النحو .
- مراتب النحويين لابن الطيب اللغوي . تحقيق : محمد أبو الفضل . نهضة مصر ١٩٥٥ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ط ٣ عيسى الحلبي .
- المعارف لابن قتيبة ، مصر ١٣٠٠ .
- معاهد التنصيص = شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص .
- معجم الأدباء لياقوت . نشر : أحمد فريد رفاعي . ط دار المأمون .
- معجم الشعراء للمرزباني . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج عيسى الحلبي ١٩٦٠ .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق : عبد السلام هارون ط ١ عيسى الحلبي .
- المعرب للجواليقي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . نشر : محمد محي الدين عبد الحميد التجارية الكبرى .
- مقاتل الطالبين لابن الفرج الاصفهاني . تحقيق : السيد أحمد صقر . ط ١ .
- عيسى الحلبي ١٩٤٩ .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني — على هامش خزانة
الأدب ط بولاق .

مقدمة ابن خلدون . التجارية الكبرى (بدون تاريخ) .

من أسرار اللغة . د . إبراهيم أنيس ط ٢ — الانجلو المصرية ١٩٥٨ .

منار السالك إلى أوضح المسالك . محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن .

الفجالة الجديدة ٢٣ — ١٩٥٤ .

مناهج البحث في اللغة . د . تمام حسان . الانجلو المصرية ١٩٥٥ .

المنصف شرح التصريف لابن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .

ط ١ مصطفى الحلبي .

المنهج الإسلامي ودوره في نشأة الدراسات اللغوية . للبؤاف . تحت الطبع .

الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء للرزباني . السلفية ١٣٤١ هـ .

النثر الفني في القرن الرابع الهجري . د . زكي مبارك ط ٢ التجارية الكبرى .

النحو الوافي لعباس حسن . ط ١ دار المعارف بمصر .

النحو والنحاة . محمد أحمد عرفه . مطبعة السعادة ١٩٣٧ .

نزهة الألبا لابن الأنباري طبع حجر ١٢٩٤ هـ .

نسكت العميان في نسكت العميان للصفدي ١٩١٠ .

نهاية الأرب النويري . ط دار الكتب المصرية .

النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق الطاهر أحمد الزاوي ومحمود

محمد الطناحي ط ١ عيسى البابي الحلبي .

همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي ط ١ سنة ١٣٢٧ هـ .

يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر الثعالبي . تحقيق محمد يحيى الدين عبد الخيد ط ٢

التجارية الكبرى ١٩٥٦ .

(٥)

الموضوعات

- المقدمة. ١ - ١٥
- التقديم. ١٧ - ٢٢
- الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية ١٧ - ٢٢
- الباب الأول ٢٥ - ١١٧
- ظاهرة التصرف الإعرابي ٢٥ - ١١٧
- كلمة حول المصطلحات (٢٦)
- الفصل الأول : تأصيل الظاهرة ٢٧ - ٦١
- هل الظاهرة من خصائص العربية أم مشتركة بين لغات مختلفة (٢٧ - ٣٢):
- في اللغة اللاتينية (٢٧ - ٢٩) في اللغات السامية (٢٩ - ٣٢)
- هل الظاهرة أصيلة في العربية أم مصطنعة (٣٢ - ٤٥) :
- موقف المستشرقين وأدلتهم (٣٣ - ٣٤) نقد هذه الأدلة (٣٤ - ٤٠) حول
- أصالة الظاهرة في اللهجات العربية (٤٠ - ٤٥) .
- الخطأ في الظاهرة قديم (٤٥ - ٦١) : أسباب الخطأ في الظاهرة
- (٤٥ - ٥٥) صورة الخطأ في الظاهرة (٥٦ - ٦١) .
- الفصل الثاني : تحليل الظاهرة ٦٣ - ١١٥
- تقنين النحاة للظاهرة وخصائصه (٦٤ - ٨٥) : التركيب النحوي ومكوناته
- (٦٤ - ٧٠) وحدات التركيب اللغوي (٧٠ - ٧٦) نوع التصرف
- الإعرابي (٧٦ - ٨٥) .
- تفسيرات النحاة للظاهرة (٨٦ - ١١٥) كلمة عامة (٨٦)
- التفسير الدلالي (٨٧ - ٢٠٠) : دور سيديويه في الإشارة إليه (٨٧-٨٨)
- التفسير يتناول مواضع التغيير وتحديد أسبابه (٨٨) حصر مواضع التغيير
- يعتمد على الفصل بين صيغ العمل النحوي وأطراف هذا العمل (٨٨ - ٩٢)

تفسير أسباب التغير (٩٢ - ٩٦) الفرق بين المؤثر في الحركة
الإعرابية وموجد هذه الحركة (٩٦ - ١٠٠)
التفسير الصوتي (١٠١ - ١٠٩) : التفسير الصوتي للحركة الإعرابية
(١٠١ - ١٠٦) التفسير الصوتي للحركة البنائية (١٠٦ - ١٠٩)
التفسير المنطقي (١١٠ - ١١٥) : عرض عام (١١٠ - ١١١)
حقائق تاريخية (١١١ - ١١٢) نقد التفسير المنطقي (١١٢ - ١١٥)
١١٦ - ١١٧ خلاصة

الباب الثاني

١١٩ - ٢١٥ ظاهرة التطابق
نظرة عامة (١٢٠)
الفصل الأول : التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى
لمحة تاريخية (١٢١ - ١٢٢) وسائل هذا النوع من التطابق (١٢٢ - ١٢٩)
النظريات المؤثرة في هذا الوسائل (١٢٩ - ١٣٣)
الفصل الثاني : التطابق بين التركيب والموقف
١٣٥ - ١٩٢ أساليب هذا النوع من التطابق ثلاثة (١٣٥)
الأسلوب الأول : الترتيب بين أجزاء التركيب (١٣٥ - ١٣٨)
الأسلوب الثاني : حذف بعض أجزاء التركيب (١٣٩ - ١٥١)
الأسلوب الثالث : الاستعانة بالصيغ (١٥٢ - ١٩٢)
الفصل الثالث : التطابق بين أجزاء الجملة
١٩٣ - ٢١٣ صور التطابق الممكنة بين أجزاء الجملة (١٩٣)
صور التطابق الفعلية (١٩٤ - ١٩٥)
دراسة تطبيقية (١٩٥ - ٢١٣)

٢١٤ - ٢١٥ خلاصة

الباب الثالث

٢١٧ - ٣١٦ ظاهرة الترتيب

نظرة عامة (٢١٨ - ٢١٩) المؤثرات في ترتيب الأصوات في الصيغ
(٢٢١ - ٢٢١) المؤثرات في ترتيب الصيغ في التركيب (٢٢٢ - ٢٢٢).
الفصل الأول : التأثير في المضمون ٢٢٣ - ٢٥٠
معنى التأثير في المضمون (٢٢٣ - ٢٢٥) الصيغ المؤثرة في المضمون
(٢٢٦ - ٢٢٦) دراسة تفصيلية لهذه الصيغ (٢٢٦ - ٢٤٨)
معنى التصدر عند النحاة (٢٤٨ - ٢٤٩) العلاقة بين الصيغ المؤثرة
في المضمون. (٢٤٩ - ٢٥٠)

الفصل الثاني : العمل ٢٥١ - ٣٠٤

القرائين العامة العمل النحوي (٢٥١ - ٢٥٦)
دراسة تطبيقية لتأثير العمل في الترتيب (٢٥٧ - ٣٠٤) :
الفعل والفاعل والمفعول (٢٥٧ - ٢٦٥) المصدر والمشتقات
(٢٦٥ - ٢٧٥) المبتدأ والخبر (٢٧٥ - ٢٨٠) كان وأخواتها
(٢٨٠ - ٢٨٤) أفعال القلوب (٢٨٤ - ٢٨٦) الأدوات العاملة
(٢٨٦ - ٢٩٦) الحال (٢٩٦ - ٣٠١) التمييز (٣٠١ - ٣٠٤)
الفصل الثالث : الترابط بين الصيغ ٣٠٥ - ٣١٤

مفهوم الترابط بين الصيغ (٣٠٥ - ٣٠٧) . دراسة تطبيقية لتأثير
الترابط في الترتيب (٣٠٧ - ٣١٤) : الصلة والموصول (٣٠٧ - ٣١٠)
الصفة والموصوف (٣١١ - ٣١٢) المضاف والمضاف إليه (٣١٢ - ٣١٤) .

٣١٥ - ٣١٦

٣١٧ - ٣٢٣

٣٣٥ - ٣٦٢

خلاصة :

الخاتمة : (قضايا للنقاش) .

الفهارس .

تصويب الأخطاء^(١)

ص	س	الخطأ	الصواب
٣٢	٩	وهذا	ولهذا
٤٨	١٧	شبه	في شبه
٨٠	١٤	مهمة	مهمة مضافة
٨٥	٧	وضع	وضعت
٩٨	١١	يصح بالاسم	يصح
٩٩	١٨	محدود	محدد
١٠٢	هامش ٢	٠٧	٧٠
١١٢	١٠	إلى	قصد إلى
١٤٦	هامش ١	الآن	الآن
١٤٧	٥	هل أنبذكم	أفأنبذكم
١٧٢	٦	اللاغوى	المنهج اللاغوى
١٧٤	٤	تقديرا	تقديرا ^(١)
٢٠٤	٨	نماذجها —	نماذجها ^(١) —
٢٦٠	١	دليل	دليلا
٢٧٠	١٤	أفإنك	فإنك
٢٨٤	٥	عمودا	عودا
٢٨٥	٧	غنين — غناها	غنين — غناها
٣٠١	٨	إلى	إن
٣٠١	٤	خاشعا	خشعا
٣٠٤	١٠	العكرى	العسكرى

(١) وقم عدد من الأخطاء في طبع هذه الدراسة ، وسنكتفي بالإشارة إلى أهمها تاركين لفتنة القارىء ما لا يخفى أمره منها .

تحت الطبع
من
المكتبة النجوية
للؤاف

المنهج الإسلامي ودوره في نشأة الدراسات اللغوية

دراسة للخصائص الفكرية للمنهج الإسلامي وأثرها في نشأة الدراسات
اللغوية في العالم العربي ومناهجها .

مناهج البحث عند النحاة العرب

دراسة لأصول التفكير النحوي وخصائصه والأثرات العربية والإسلامية
والإغريقية فيها والتطورات المتعددة لها .